مباحث تأسيسيّة في اللسانيّات

د. عبد السلام المسدّي

الكتاب الجديد

مباحث تأسيسيّة في اللسانيّات

تأليف
الدكتور عبد السلام المسدّي

دار الكتاب الجديد المتحدة

مباحث تأسيسية في اللسانيات

تأليف: الدكتور عبد السلام المسدّي

الطبعة الأولى

آذار/مارس/الربيع 2010 إفرنجي

موضوع الكتاب لسانيات

تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة

الحجم 17 × 24 سم

التجليد برش مع ردّة

ردمك **ISBN** 978-9959-29-485-2

(دار الكتب الوطنية/بنغازي - ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2009/342

دار الكتاب الجديد المتحدة

الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس.

هاتف 04 03 75 1 961 + **خليوي** 89 39 93 3 961 +

05 03 75 1 961 + **فاكس** 07 03 75 1 961 +

ص.ب. 14/6703 بيروت - لبنان

بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية

زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق الهاري، طرابلس - الجماهيرية العظمى

هاتف وفاكس: 013 07 34 21 218 + نقال 463 45 21 91 218 +

بريد إلكتروني: **oeabooks@yahoo.com**

المحتويات

مقدمة الطبعة الثانية

كُتبت فصول هذا الكتاب في أزمنة متباعدة، فبين أقدمها وأحدثها عقدٌ ونصف من السنين، ولكن أحدثها مضى عليه الآن عقد ونيف من الأعوام، وإذ نخرجها اليوم مجدّدا فلنؤكد أنها كانت نتائج طبيعية لسياقات استثنائية؛ وهذا ما قد يعين على تمثل فوارقها النوعية؛ ويساعد على المقارنة النقدية بين حال العلم اللغوي في وعينا العربي كما كانت في الربع الأخير من القرن العشرين والحال التي آل إليها هذه الأيام مع نهاية العقد الأول من القرن الجديد.

لقد كان المناخ الفكري يمور بأمواج متفاوتة في القوة والارتفاع بين أقطار الوطن العربي، وكان الحماس على أشده يحفز الجميعَ دافعاً بهم نحو آفاق جديدة من الانتظار، وكانت خطى الجامعات وئيدة في احتضان المعارف الجديدة ولا سيما في حقل اللغة والآداب العربية ؛ فكان أن نادينا عالياً بالانخراط في ميثاق التجديد المنهجي؛ وكان أن حرصنا على الإسهام في هذا الالتزام باذلين ما وسعنا الجهد على واجهات ثلاث : على مدارج التدريس في الجامعة، وعلى منابر المؤتمرات العلمية والندوات الفكرية، ثم في خضم الحوار الثقافي الواسع ولا سيما عند المحطات التي تصاهرت فيها هموم اللغويات مع أشجان النقد الأدبي. وفي مفترق هذه المسالك الثلاثة تخلّقت الحاجة إلى صياغة أبحاث تؤكد قدرة العربية على تمثل المعرفة المستحدثة، وعلى تجاوزها وذلك بنقد الأسس النظرية التي استوت عليها.

لقد كان كل شيء مثيراً لتكثيف الصدمة الحضارية :

صدمة المعرفة الوافدة، فكيف يقتنع أبناء الضاد -- عامتهم وخاصّتهم - أن ركب التقدم قد قعد بهم حتى في العلم الذي به يعاد اكتشاف اللغة ؟

وصدمة المنهج العلمي الذي به تدرس اللغات بما فيها العربية هذه التي بها

نفخر، وبها نعتز، وعلى مجدها نصرّ دائماً أن ثقافتنا هي من أرقى الثقافات الإنسانية، فكيف يجرؤ هذا العلم الوافد على القول بأن الألسنة البشرية - من حيث النشأة والوظيفة والمقاصد - متساوية في الاعتبار التقديري المطلق؟ وكيف ينفي في فلسفته الأولى مبدأ تفاضل اللغات؟ وهل هناك تعارض قطعي بين التفسير العلمي للظواهر والتفسير الغيبي؟

ثم صدمة المراجعة الجذرية لكثير من المسلّمات التي جاء الموروث الثقافي يحملها كالبديهيات، وفي مقدمتها علوّ قدر المعيار على قدر الاستعمال، وهو ما يزج باللحن في زاوية المثالب المنكرات فيسلبه كل فائض معرفي، وأصبحت محاولة تفسيره نفسها جريرة نجترحها في حق اللغة.

ولا ننس صدمة تضافر المعارف وتكاملها، فهل السؤال الفلسفي حول اللغة مندرج في خانة الأسئلة الماورائية أم مندرج في خانة المساءلات العلمية الصارمة؟ وما عسى أن يكون عائده المعرفي وفائضه الإجرائي؟ وما شأننا وهذه الحيرة الجديدة التي يقال لها فلسفة العلم اللغوي وما تقتضيه من تنقيب في الطبقات العميقة بحثاً عن المعدن الإبستيمي المغمور؟

هي ذي بعض خصائص المرحلة التي أنجبت فصول هذا الكتاب، لذلك جاء متوائجاً في نمط خطابه، تتقاطع فيه الوظيفة التعليمية الجامعية والوظيفة البحثية الأكاديمية والوظيفة التيسيرية الثقافية.

فعسى أن تنزله - أيها القارئ الكريم - في سياقه التاريخي حتى تتلقى منه ما يقدم لك من شهادة على حيثيات زمانه.

توطئــة

أيها القارىء الكريم:

هذا كتاب على غير ما عهدته منا: كتبنا بعض فصوله التأسيسية لتكون سياقاً مستجداً أدرجنا فيه فصولاً استللناها مما سبق لك أن قرأته لنا، فعدّلنا بعض أجزائها، وخفّفنا من صيغها المتخصّصة، واقتصدنا في إحالاتها المرجعية.

فالذي كتبناه حديثاً هو الثلاث الأولى من المُقدّمات الأربع، وكذلك الفصل الرابع باستثناء افتتاحيته. أما المُقدّمة الرابعة فمُستلّة من المدخل الذي افتتحنا به كتابنا **التفكير اللساني في الحضارة العربية** ثم متضمّنة لما ختمنا به كتاب (اللسانيات وأسسها المعرفية). والفصلان الثاني والثالث مع مُقدّمة الفصل الرابع هي بعض ما ورد في مُقدّمتنا الدراسية التي صدّرنا بها **قاموس اللســانيات**. وسائر فصول الكتاب استئناف منقّح لفصول كتابنا **اللســانيات وأسسها المعرفية**.

وإذا ما تجاوزنا الدوافع الظرفية التي تدعو إلى إعادة النشر من إمداد القارىء بما يكون قد نفدت نُسخه وتمكين طالب العلم من أدوات توفّر عليه اقتصاديات الجهد وتتيح له استثمار الزمن الدراسي، فإن ملاحظتين تتأكدان هنا لأنهما تتصلان بسياقنا العربي على الصعيد المعرفي: الأولى: تتمثل في الانحسار الذي تشهده الدراسات اللسانية العربية بعد أن عرفت ازدهاراً نسبيّاً خلال العقدين الماضيين. والملاحظة الثانية: تتمثل في أن المعرفة اللسانية كأنما أصبحت في أذهان الكثيرين محتاجة إلى سند يسوّغها وإلى قناة تحملها.

لقد اضطلع بهذه المهمة أول ما اضطلع مجال النقد الأدبي، ثم ازداد الوعي

بأهمّية اللسانيّات حينما قدّمت ثمراتها إلى العلوم التربوية ولا سيما في مجال تعليم اللغات وتطوير آليات التلقين بالاعتماد على اكتشاف مقومات الاكتساب اللغوي. واتسع وعي الناس باللسانيّات وعمّ جُلَّ شرائحهم عندما أمسى بديهياً لديهم أن استغلال الثورة المعلوماتية بأتمّ أوجه النجاعة لن يتاح لنا ما لم نطوّر المعالجة الآليّة للغتنا القومية. وليس من سبيل إلى ذلك إلا التقنيات اللسانية الحديثة التي توفّر إجراءات الوصف والبرمجة والتخزين والاسترجاع.

وهكذا نشاهد في مجالنا العربي وضعاً استثنائياً: فالحاجة إلى الخبرة اللسانية تتكاثف لكن الوعي بضرورة التأسيس النظري وبفاعلية التثقيف المعرفي ينحصر فيحتجب بانحساره الإدراك العلمي الشامل وتتقلص دوائر الإشعاع حتى تنغلق في حلقات الاختصاص الأكاديمي.

من منطلق هذه الحيرة الفكرية بدا لنا أن العلم التأسيسي في المجال اللغوي لممّا يساعد على ترسيخ أهمية البحث النظري المتماسك مع القضايا المتصلة باللسان القومي.

مُقَدِّمـات

أ ـ اللغة والمعرفة العلمية

ربما كان الناس يعرفون منذ زمن بعيد أن كلَّ شيء يفكرون فيه فتفكيرهم فيه يمرّ من اللغة، وربما كانوا يعرفون أن ما يحسّون به وما يستشعرون هو أيضاً يتجلّى لهم من خلال اللغة، ولعلهم كانوا كذلك على يقين بأنّ ما يطوف بخلدهم وتساورهم نفسهم بإبلاغ غيرهم إياه لن يصل إلى أحد من الآخرين في أتمّ صورة وأقربها إلى روحهم إلا إذا تكفلت اللغة به وتعهدت بحمل أمانته.

لكن الذي لم يكن السابقون يدركونه والذي لم يستقرّ في أذهان غير السابقين من الحاضرين ومن المعاصرين وربما من القادمين هو أن معرفة الأشياء أصبحت الآن تمرّ عبر معرفة اللغة. نعم! إننا قد نعرف الأشياء، وقد نعرف أننا نعبّر عن معرفتنا تلك بأداة التعبير المثلى وآلة الإفصاح الكبرى التي هي اللغة، لكننا لا نعرف أن اكتشاف أسرار اللغة هو الذي يعيننا على اكتشاف أسرار الأشياء في الوجود: كلِّ الأشياء وكل الوجود.

ليس ما نقوله جزافاً، وليس هو من البدع، ولا هو من طفرات الذات الحالمة، وغير مُجدٍ لنا أن نظنّ بأنه من تيه العقل إذا عقل، وإنما هو تبصرة بالذي تدركه النفس ويعزّ عليها أن تضنّ به لأنه من خالص جوهر العلم: فأنت لن تعرف شيئاً على أتمّ صورة إلا من خلال معرفتك لنفسك، وليكن هو من أي زاوية في الكون ابتداءً بأعضاء جسمك وانتهاءً بأبعد خصائص حركة الكواكب ونظام الفلك، لكن ثِق بأنك لن تبلغ في معرفتك لنفسك مبلغاً بعيداً أو مبلغاً ذا شأن إلا إذا

خرجت بمعرفتك للغة من طور الحقيقة الذاتية إلى طور الحقيقة العلمية بوصفها ظاهرة لها كل مميّزات الوجود الموضوعي الذي لا ينغلق منه شيء على سؤال العقل، لكنه لا يتخلّى عن أسراره إلا بقسطاس التدريج، شأنه في ذلك شأن الحساب يستحيل عليك أن تقفز على حلقة من حلقات سلسلته دون أن تضطرب بك المسيرة.

لنثق إذن بأن المعرفة العلمية للكلام البشري هي المفتاح الذهبي لكل أصناف المعارف بلا استثناء. فلعلم اللسان اليوم خطر جليل في العلوم الكونية قاطبة: ما صحّ منها عند أصحابه وما قُدِّرت حقائقه تقديراً. ومن فضول القول لدى ذوي العلم والرجحان أن يتحدث المرء اليوم عن منزلة اللسانيّات ووجاهة شأنها، فلو فعل لكان كمن ينوّه بالرياضيات الحديثة، أو كمن يشرح فوائد أجهزة الاتصال وأهمية الأقمار الصناعية في البث الفضائي، أو كمن يفسّر للناس أهمية تطوّر آليات الكشف عن أعراض الجسم حين تعتوره.

إن ما حظيت به الدراسات اللسانية المعاصرة من ازدهار وإشعاع تبوّأت بهما منزلة مركز الجاذبية في كل البحوث الإنسانية إطلاقاً ليس نزوة من نزوات الفكر البشري ولا هو بدعة من بدع المساجلات النظرية، فالذي حدث في مسار المعرفة اللغوية ليس طفرة كالتي تعرفها بعض مدارس الفن، أو بعض تيارات الأدب، أو بعض المشارب الفلسفية النازعة صوب المغالاة.

ومن المعلوم أن اللسانيّات قد أصبحت في حقل البحوث الإنسانية مركز الاستقطاب بلا منازع، فكل تلك العلوم أصبحت تلتجيء في مناهج بحثها وفي تقدير حصيلتها العلمية إلى اللسانيّات وإلى ما تنتجه من تقديرات علمية وطرائق في الاستخلاص. ومردّ كلّ هذه الظواهر أن علوم الإنسان تسعى اليوم جاهدة إلى إدراك المنزلة الموضوعية بموجب ضغط المنزع العلمي على الإنسان الحديث. ولمّا كان للسانيّات فضل السَّبْق في هذا المخاض الثقافي والفكري والمعرفي الواسع فقد غدت جسراً أمام بقية العلوم الإنسانية يعتليه الجميع بقصد اكتساب القدر الأقصى من الموضوعية والصرامة.

ومهما ننس من فضائل السَّبْق والريادات فلن ننسى الاستشعار الوقّاد الذي أبان عنه الفيلسوف الإناسي كلود ليفي ستروس حين نشر سنة 1958 مصنّفه **الإناسة**

البنيوية* فخصّ قسمه الأوّل بالبحث في «اللغة والقرابة» وجمع فيه دراسته حول **التحليل البنيوي في اللسانيات وفي علم الإناسة** وهي تعود إلى سنة 1945، ودراسته عن **اللغة والمجتمع** وكانت قد نشرت منذ 1951، ودراسته حول **اللسانيات وعلم الإناسة** التي تعود إلى 1952.

في مُقدِّمة دراسته الأولى قال: «تحتلّ اللسانيّات بين كل العلوم الاجتماعية التي هي منتمية إليها دون أي مجادلة منزلة استثنائية، فاللسانيات ليست علماً اجتماعياً مثل سائر العلوم ولكنها العلم الاجتماعي الذي أنجز أعظم ضروب التقدم بما لا نظير له، وهي وحدها قادرة اليوم أن تدّعي بجدارة صفة العلم لأنها الوحيدة التي توصلت إلى صياغة منهج إيجابي به تكشف طبيعة ما تتناوله بالدرس».

ويضيف ليفي ستروس قائلاً: «ولكن هذه الحظوة ستجرّ على اللسانيات بعض التبعات فلن يفتأ اللساني يرى الباحثين من الحقول المجاورة ـ والتي هي متميّزة من حقله ـ يستلهمون منهجه وينسجون على مثاله». ثم يستطرد كلود ليفي ستروس في وصف علماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء الأجناس وهم يتهافتون على اللسانيات يقتبسون منها ما يلهمهم النهج الموصل إلى المعرفة الإيجابية الخصبة.

ثم يذكّر بما كان مارسال موس ـ هذا الرائد الاجتماعي المرموق ـ قد قاله قبل ذلك التاريخ بعشرين سنة: «مما لا شك فيه أن علم الاجتماع كان يمكن أن يتطور تطوراً كبيراً لو أنه تقيّد في كل ما أنجزه باقتفاء أثر اللسانيين».

إن اللسانيّات قد أُوكل إليها اليوم مقود الحركة التأسيسية في المعرفة الإنسانية لا من حيث تأصيل المناهج وتنظير طرق إخصابها فحسب لكن أيضاً من حيث إنها تعكف على دراسة اللسان فتتخذ اللغة مادة لها وموضوعاً. ولا يتميز الإنسان بشيء تميّزه بالكلام، وقد حده الحكماء منذ القديم بأنه الحيوان الناطق، وهذه الخصوصية المطلقة هي التي أضفت على اللسانيّات ـ من جهة أُخرى ـ صبغة الجاذبية والإشعاع في نفس الوقت.

(*) انظر في آخر الكتاب تفصيل المراجع العربية والأجنبية مرتّبة بحسب ورودها في فصول الكتاب.

فاللغة عنصر قار في العلم والمعرفة سواء في ذلك ما كان منها علماً دقيقاً أو معرفة نسبية أو تأملاً مجرداً. فباللغة نتحدث عن الأشياء، وباللغة نتحدث عن اللغة، وتلك هي وظيفة ما وراء اللغة، لكننا باللغة أيضاً نتحدث عن حديثنا عن اللغة، بل إننا باللغة بعد هذا وذاك نتحدث عن علاقة الفكر باللغة إذ هو يفكر من حيث هي تقول ما هو يقول.

فطبيعي إذن أن تستحيل اللسانيات مولّداً لشتى المعارف: فهي كلما التجأت إلى حقل من المعارف اقتحمته فغزت أسسه حتى يصبح ذلك العلم نفسه ساعياً إليها: اقتحمت الأدب والتاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع، ثم اتجهت صوب العلوم الدقيقة، فاستوعبت علوم الإحصاء وقواعد الإخبار وتقنيات الاختزان الآلي حتى أرست بمركبتها على ميناء المعلوماتية واتخذت مشروعيتها المطلقة في مجال الذكاء الاصطناعي.

وهكذا تسنّى للّسانيات أن تلتحق بالمعارف الكونية إذ لم تعد مقترنة بإطار مكاني دون آخر، ولا بمجموعة لغوية دون أخرى، ولا حتى بلسان ما دون الألسنة الآدمية الأخرى. فهي اليوم علم شمولي لا يلتبس البتة باللغة التي يتقدم بها. وفي هذه الخاصة على الأقل تدرك المعرفة اللسانية منزلة العلم الدقيق.

لقد أسّست اللسانيات جملة من المقولات النظرية والتطبيقية هي من العمق ومن الصفاء بحيث لامست مرتبة القواعد المعرفية المجردة، وبذلك تحوّلت إلى فرضيات في البحث ومسلّمات في الاستدلال كما لو أنها مصادرات تؤخذ دون حاجة إلى البرهان المكرر. ومن أبرز هذه المنطلقات التوسل في شأن الظاهرة اللغوية بمنهج البحث الوضعي بعد تخطي حواجز النسبية ومغالية مثبطات النزعة المعيارية.

ومن تلك المنطلقات قاعدة تمازج الاختصاصات التي تشكّلت بها سنن التضافر المعرفي، فتآزر العلوم وتكامل جهود أصحابها هما اليوم جسر متين في النهضة الفكرية على صعيد الإنسانية قاطبة. وقد سنّت اللسانيات أعرافاً مستحدثة في تزاوج حقول المعرفة واحتضنت ولادة علوم تضافرية راسخة ما فتئت تتعدد وتتنوع. بدأت قائمتها باللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية ثم بالبحوث الأسلوبية لكنها امتدت إلى العلوم الطبيعية عند معالجة أصناف من الحبسة في ما

يعرف بتقويم النطق، والآن دخلت المعرفة اللغوية بقوة حقل البحوث العصبية لتعين أخواتها من المعارف البيولوجية والتشريحية على استكناه حقيقة الذاكرة ومكوّناتها في تركيبة خلايا الدماغ.

ومما عملت اللسانيّات على إرسائه من الناحية المنهجية ثنائية التفرد والشمول، وصورة ذلك أن المنهج اللساني ينصهر فيه التحليل والتأليف فيغدو تفاعلاً قفزًا بين تفكيك الظاهرة إلى مركّباتها والبحث عما يجمع الأجزاء من روابط مؤلّفة. فهو نهج يعتمد الاستقراء والاستنتاج معاً بحيث يتعاضد التجريد والتصنيف فيكون مسار البحث من الكلّ إلى الأجزاء ومن الأجزاء إلى الكلّ بحسب ما تمليه الضرورة النوعية.

وعن هذه المنطلقات المتفردة تولّد المنزع الشمولي في الدراسات النسانية، فكلّما تركز التخصص في أحد أفنان الشجرة العاتية برزت نزعة تحاول تجاوزه عَوْداً على بدء من موقع الاستيعاب والاستقصاء. وبذلك دكّت اللسانيّات حواجز المحظورات أمام طريقها: هي تعكف على كل الظواهر الإنسانية في غير احتراز أو تحفّظ باعتبار أنها تستكشف ظاهرة اللسان فيها جميعاً، ثم هي تستلهم الظاهرة اللسانية ونواميسها من مصادر لغوية وغير لغوية فتعمد إلى إجراء مقطع عمودي على كل منتجات الفكر بمنظور علمي مخصوص.

بهذا كله أضحت اللسانيّات قُطْب الرّحى في التفكير الإنساني الحديث من حيث بلورة المناهج والممارسات، وأصبحت بذلك مفتاح كل حداثة.

ب ـ اللسانيّات وفلسفة المعرفة

في الوقت الذي كانت فيه المدرسة الأميركية مع البحوث اللغوية تمعن في استكناه خفايا تشكّل القدرة الكلامية عند الإنسان، وذلك على أيدي التوليديين، كانت المدرسة الأوروبية ولا سيما في الأسرة الفرنسية تتباهى بالعلم اللساني نحو آفاق توغل في التأمل النظري، وتؤسس لتفكير مجرّد حتى تعانقت اللسانيّات والفلسفة بعد أن التقتا على منصة إبستيمية المعرفة.

وعندما نشر جون كلود ميلنار سنة 1989 كتابه **مُقدّمة إلى علم في اللغة** كان التنظير قد أدرك شوطاً بعيداً في تأسيس حقل إبستيمي مداره اللسانيّات وخاصيتُه

المميّزة أنه يصادر على مطابقة نقد العلم مع فلسفة العلم بحيث تخرج الثمرة الخالصة متشكّلة في بحث الأغوار المعرفية للظاهرة اللغوية.

لقد انطلق ميلنار من التسليم بأن «اللسانيات ترغب في أن تكون علماً»، وبأن هذا الطموح هو الذي يعطيها علّة وجودها إذ لولاه لكان أحرى بها أن تمتزج بكل الإنجازات الثمينة التي يوفّرها لنا التراث النحوي على الصعيد الإنساني قاطبة.

إن هذا الوعي المعرفي الحاد قد جاء ثمرة طبيعية لمخاض فكري رصين من محطات بارزة يمكن لنا أن نقف عند ثلاث منها:

الأولى: إصدار **موسوعة لا بلياد** لمجلّدها الخاص بـ(المنطق والمعرفة العلمية) الذي أشرف عليه جان بياجيه وذلك سنة 1967، وقد أسهم فيه لايو أبوستال بفصل حول «إبستيمية اللسانيات» تحسّس فيه الأصول المبدئية التي حددت تاريخ التفكير اللساني الحديث. ورغم دقّة الموضوع وترامي أطرافه فقد حاول الباحث إقامة تناظر معرفي بين مراحل التفكير اللساني ومقومات النظرية التوليدية مما يجعل فلسفة العلم دائرة على تناسخ داخلي ضمن النظرية اللغوية العامة، ومما يدفع إلى انخراط نقد المعرفة في ميثاق نقد منهج المعرفة.

المحطة الثانية: تمثلت في المؤتمر الذي نظمته «الأكاديمية الدّولية لفلسفة العلوم» بالتعاون مع «المركز الدّولي للإبستيمية التكوينية»، وذلك في جنيف خلال شهر سبتمبر 1970 حول موضوع «التفسير في العلوم» وقد نشرته «دار فلاماريون» سنة 1973، وكان فيه لهارمين زوارت إسهام مداره: «التفسير في اللسانيّات»؛ كان الهمّ الفكري الغالب عليه هو إثبات خلفية معرفية عند كل نظرية تنشد وصف اللغة، وقد انصرف البحث إلى إزاحة الفواصل بين المنهج النحوي المعياري والمنهج الاختياري الوضعي بحكم التسوية التي يشتغل في ضوئها نقد العلم.

وأما المحطة الثالثة: فجاء بها اللقاء الفريد من نوعه الذي نظّمه «مركز رواياموند»؛ الذي أنشيء بهدف إرساء علم بالإنسان، والتقى فيه مؤسّس الإبستيمية التكوينية جان بياجيه ومؤسّسُ اللسانيات التوليدية نوام تشومسكي ونودي إليه نخبة من كبار علماء العالم في شتى الاختصاصات وجعل موضوعه: «النظريات اللغة ـ نظريات التكوين»، وذلك خلال شهر أكتوبر 1975، وقد صدرت وقائع هذا الحوار الفريد عن دار سوي سنة 1979 في مجلد ضخم حوى كل أطراف النقاش بكامل تفصيلاتها.

لقد تبيّن عندئذٍ أن أي نظرية معرفية حول أي علم من العلوم إنما مردّها أن تنطلق من صياغة نظرية حول الإنسان: كيف يتدرج نشوءه التكويني، وكيف تتجلّى مقوماته الإدراكية، وبأي سلك يرتبط تفكير الإنسان عندما ينمو من مرحلة إلى أخرى. وتبيّن تصادم تصوّرين متواجهين: تصوّر يقول أصحابه بأن كل محصّلات العقل الإنساني هي معمار تنبني مفاصله على التدريج؛ وتصوّر يذهب القائلون به إلى أن معظم حصيلة الفكر الإنساني هي محدّدة بالفطرة التي يوهب إياها وقصارى أمرنا أن نسبر أغوار هذه الكنوز المُودَعة في فطرة الكائن لأنها تكاد لا تعرف حدًا تقف عنده.

فكيف جاءت اللسانيّات إلى هذا الأفق الإبستيمي حتى كادت تنفرد بغزارة الإخصاب المعرفي بين سائر العلوم: النسبية منها والدقيقة؟

إن الظاهرة اللغوية ما انفكّت تبسط أمام الفكر البشري منذ القديم صنفين من القضايا، أحدهما نوعي والآخر مبدئي عام. فأما الصنف الأول، فيتمثل في عناصر اللغة باعتبارها نظاماً مخصوصاً له مكوّناته الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، ولكل هذه الأوجه فرع مختص من فروع الدراسة اللغوية، وهذا الجانب من القضايا نوعي باعتبار أنه متعلّق بكل لغة على حدة. وأما الصنف الثاني من القضايا، فيتصل بالمشاكل المبدئية التي يواجهها الناظر في اللغة من حيث هي ظاهرة بشرية مطلقة. ويتدرج البحث في هذه المسائل من تحديد الكلام وضبط خصائصه إلى تحسس نواميسه المحركة له حتى يقارب قضايا أكثر تجريداً وأبعد نسبية كقضية أصل اللغة، وعلاقة الكلام بالفكر، وتفاعل اللغة بالحضارة الإنسانية، فضلاً عن مشكل الدلالة اللغوية ذاتها وكيف يحدث إدراك العقل لمعاني الألفاظ.

لقد أوكل العرف البشري دراسة تلك القضايا إلى الفلاسفة منذ ازدهار الحضارة الاغريقية على ما وصلنا من مواريث إنسانية حتى عُدّ خوض اللغويين فيها تطرّقاً منهم إلى الماورائيات. وقامت اللسانيات المعاصرة فتأسست على ركيزتين لا تخلو علاقتهما من تصادم: تتمثّل الأولى، في النظر في اللغة من حيث هي ظاهرة بشرية عامة، فإذا باللسانيين يعكفون بموجب ذلك على تحسس نواميس الكلام بقطع النظر عن تجسده النوعي في أي لسان من الألسنة الآدمية؛ وتتمثل الثانية، في السعي إلى إدراك الموضوعية العلمية في تشريح الظاهرة اللغوية، فانتهوا إلى نبذ المطارحات الماورائية وعزلوا بذلك فلسفة اللغة عن مباحثهم العامة والخاصة.

غير أن التصادم بين المنطلقين سرعان ما تكشف، ولا شك أن الناظر في تطور المدارس اللسانية المعاصرة يدرك بيُسر وجلاء كيف تصارع سلطان الموضوعية الشكلية مع نزعة الاستيعاب لخصائص الظاهرة كليًا حتى تغلّب اقتضاء الشمول، ففكّت اللسانيات حصار التخصص الشكلي، واستعادت إلى حوزتها ما تواطأ الفكر اللغوي والنظر التأملي على سلبها إياه وإلحاقه بالفلسفة العامة.

وعند هذا المؤطىء نقف على منعرج حاسم في علاقة الفكر اللغوي بالفكر الفلسفي إذا ما جلوناه أدركنا ما تذهب إليه من عمق معرفي، وجاز لنا أن نحدّد سمته باللحظة الإبستيمية. فلا يتعمّق الناظر خيوط الربط بين أنسجة الحقول الدراسية منذ منتصف القرن العشرين حتى يتبيّن له كيف راجع اللسانيون وجهة نظرهم حيال الفلسفة وكيف راجع الفلاسفة وجهات نظرهم حيال العلوم المتصلة باللغة.

نحن إذن أمام وضع معرفي جديد: اللسانيات فيه تواجه قضايا كانت تسند إسنادًا كليًا إلى حقل الفلسفة، والفلاسفة فيه ينتبهون انتباهاً فجئيًا للثورة المعرفية التي تنجزها العلوم اللسانية فإذا بهم ينتقلون من منصة إلى أخرى: كانوا يهتمون باللغة فتحولوا إلى الاهتمام بمنهج اللغويين في دراسة اللغة.

فعلى الخط الآن يمكن أن نذكر العمل الجماعي الذي أنجزه بالتعاون مع «منظمة اليونسكو» «مركز الفلسفة والعلوم الإنسانية الدولي» والذي نشرته «دار غاليمار» في **سلسلة ديوجين** سنة 1966 وكان موضوعه «قضايا اللغة». وقد شارك فيه ثلة من كبار المختصين في علوم متباينة كان بينهم رواد اللسانيات المعاصرة:

فالعالم إيميل بنفنيست قد عالج موضوع «اللغة والتجربة الإنسانية» ونوام تشومسكي تناول «بعض الثوابت في النظرية اللسانية» ورومان ياكبسون قدّم عملاً عنوانه «في البحث عن ماهية اللغة» وأندريه مارتينيه عالج قضية «الكلمة».

كل أولئك قد تحدثوا من موقع اللغويين المحاورين لرواد المعرفة الأخرى ولا سيما منها المعرفة الفلسفية، وكلهم قد أبان عن وعي حاد بالمشكل الإبستيمي الذي تواجهه اللسانيات في تلاحقها مع العلوم الإنسانية الأخرى.

ولعل هذا الحوار المعرفي الشائك هو الذي دفع بنوام تشومسكي إلى أن

يعاود النظر في ثلاث محاضرات كان قد قدمها سنة 1967 في «جامعة بيركلي»، فأعاد صوغها، ونشرها سنة 1968 في كتاب بعنوان **اللغة والفكر**، وترجمها إلى الفرنسية لوي جان كالفاي سنة 1970. وفي سنة 1993 قام كل من إبراهيم مشروح ومصطفى خلال بإصدار ترجمة عربية اختارا لها عنوان **اللغة والعقل** تحريًا فيها مقابلة النصين الإنكليزي والفرنسي، ونشرتها «دار نانسيفت» في مَرّاكُش.

إن هذا الكتاب يمثل وقفة حازمة من لدن رائد من رواد علم اللسانيات المعاصرة يلخّص فيها إنجازاته في علم التركيب وفي علم الأصوات الوظيفي ويطرح فيها الأسئلة الشائكة حول الأغوار الفلسفية المتصلة بالمعرفة اللسانية عامة.

لكن هذه الحيرة المنهجية ستتشكل بصورة أوفى لتبلغ درجة راقية من النضج، وتتنزّل بحسم في سياق التأسيس الإبستيمي، وذلك عندما يجمع نوام تشومسكي محاضرات ألقاها سنة 1987 في «جامعة أميركا الوسطى» ـ في ماناجوا ـ فينشرها مدعومة بمطارحات النقاش الذي رافقها، وقد تيسر للقارىء العربي الاطلاع عليها بفضل الترجمة الراقية التي أنجزها لها الدكتور حمزة المزيني ونشرتها «دار توبقال» سنة 1990 بعنوان **اللغة ومشكلات المعرفة**.

أما على الواجهة المقابلة، فنرى ـ كما أسلفنا ـ قلق الفلاسفة وهم يجددون لأنفسهم منذ مطلع الستينيات وعياً طارئاً، ويتنافسون في الإلمام بأوّليات المعرفة اللسانية كي يطرّزوا على مشطها نسيج تراثهم الفلسفي العريق الذي كان له مع قضايا اللغة شأن وأيّ شأن: منذ أفلاطون في **محاورة كراتيل**، وأرسطو في منظومته المنطقية ولا سيما في **السياسة وفي الخطابة**.

ويكفي أن نقف عند مصنّف ميشال فوكو الذي إذا تقيّدنا بحرفية الترجمة قلنا هو **الكلمات والأشياء**، وإن نحن تصرفنا بحسب المقاصد العميقة قلنا هو الأسماء والمسميات، وقد وضع له عنواناً فرعياً هو: **حفريات في العلوم الإنسانية** وأصدره سنة 1966. ولأول مرّة تقف الفلسفة طارقة باب المعرفة اللسانية، مستوضحة إياها عن كينونة اللغة، وعن تمثيل العلامة، وعن النحو الكلّي، وعن منزلة اللغة في المعرفة الإنسانية.

وتتضح الصورة بأكثر جلاء عندما نقف عند أنموذج آخر من الفلاسفة وهم يطرقون باب اللغة في هذا المنعطف الجديد إنه أنموذج آندريه جاكوب هذا

الفيلسوف الذي اضطلع منذ 1966 بتدريس فلسفة اللغة وبتدريس فلسفة الأخلاق في «جامعة باريس العاشرة»، والذي نشر سنة 1967 مصنفه **الهام الزمن واللغة** مهدياً إياه إلى كلود ليفي ستروس وجان بياجيه، ومستهلاً إياه بفقرة مقتطفة من دروس فرديناند دو سوسير.

إن هذا الكتاب في مجمله يشبه أن يكون قراءة فلسفية لأهم المقولات التي ترتكز عليها اللسانيات انطلاقاً من مفهوم الزمن. ولا شك أن هذا العمق المعرفي هو الذي ظل يقلق صاحبنا فكرّس له جهوداً أثمرت سنة 1976 كتابه الذي لا يقل عن الأول أهمية: «مدخل إلى فلسفة اللغة». وفيه يتضح التعاظل التام الذي آلت إليه الرابطة الفكرية والنقدية بين المعرفة اللغوية والمعرفة الفلسفية.

وليس الأمر مقصوراً على المدرسة الفرنسية ضمن الإطار الأوروبي، فهذا آدم شاف ـ الفيلسوف البولوني الذي بعد أن درس الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية ناقش رسالة في الفلسفة سنة 1945 بموسكو ـ هو الآخر ينخرط في الميثاق المعرفي الجديد، فبين التدريس في «جامعة فرصوفيا» وإدارة مركز العلوم الاجتماعية الأوروبي في فيينا يصدر كتابه المتميز **مدخل إلى علم الدلالة** وذلك سنة 1960 باللغة البولونية، ثم تصدر ترجمته الفرنسية سنة 1969، فإذا بنا في موقع متقدم من التوالج حيث يتبنّى الفيلسوف أدوات التحليل المفهومي كما صاغتها اللسانيات ليمارس بها بناء خطابه الفلسفي.

وسيبلغ التلاقح منتهاه عندما يصدر آدم شاف سنة 1964 باللغة البولونية كتابه **اللغة والمعرفة** ويترجم إلى الفرنسية سنة 1969.

هكذا تدخل المعرفة الإنسانية فجرها الجديد، وهكذا تجد اللسانيّات نفسها وجهاً لوجه أمام قضايا شمولية تدرس فيها اللغة في حدّ ذاتها، وتدرس فيها اللغة باعتبارها وليد الفكر، ثم تطرح فيها قضية الفكر نفسه من حيث هو مولّد للظاهرة اللغوية. فانصهرت على هذا النسق قضايا فلسفة اللغة ونظرية المعرفة في بوتقة التفكير اللساني الحديث، واندكّت مقولة اللغة كمنظومة قائمة بنفسها، وحلّت محلها مقولة الإنسان مولّداً للغة ومتقبّلاً لها وعاكفاً على فحصها، فأصبح الإنسان ـ هذا الحيوان الناطق ـ برمّته محور البحوث اللسانية مثلما أصبح نطق الإنسان وتكلمه وإفصاحه جميعاً محوراً مركزياً للفلسفة المعاصرة.

ج - المعرفة اللغوية والتراث الإنساني

لقد كان لتلاحم اللسانيات بالفلسفة أثره البيّن في مراجعة أطراف العلاقات داخل منظومة المعرفة اللغوية نفسها، كما كان له تأثيره الجليّ في إعادة الاعتبار إلى طبيعة الترابط بين مراحل تفكير الإنسان في "الظاهرة اللغوية": بين ماضٍ وحاضر، ثم بين حاضر ومستقبل بتدرج استشراف ملامحه ضمن الرصد المعرفي الفيّاض.

إن علم اللسان الحديث ما انفكّ يحقّق المكتسبات تلو المكتسبات في مختلف ميادينه: النوعية منها والشمولية، ولا يزال روّاده يقدّمون إلى أخلائهم المختصّين في العلوم الإنسانية والاجتماعية غزير الثمار في حقول البحث الميداني والاختبار التطبيقي.

غير أن بعض علماء اللسانيات قد سارعوا إلى التسليم بأن البحوث النظرية والاستكشافات التجريدية لا يمكنها أن تُخصب الإخصاب كله إلا إذا استندت إلى ما تركه الفكر الإنساني عبر حضاراته الزاهرة، فانبروا يقرؤون مواريث التفكير البشري متوسلين في قراءاتهم بالمناهج المستحدثة، ومسلّطين المفاهيم الفعّالة الجديدة، وهم بما يُجرونه من استنطاقات نقدية واعية يتبصرون بأسرار جديدة ومكنونات غريبة، فلا يزدادون إلا علماً وتمكّناً بنواميس الظاهرة اللغوية، لكنهم يزدادون وعياً بريادات سالفة يضرب بعضها في ماضيات العصور فيزيدهم ذلك تواضعاً بقدر ما يزيدهم بصيرة ومعرفة.

إننا لنراهن على أن امتزاج الوعي اللغوي بالوعي الفلسفي قد كان له تأثير مباشر في هذا المعطى الثقافي والفكري الجديد، بل إن للفلسفة - كما نقدّر - فضلاً في تلطيف حدّة الإحساس بتفوق المعرفة الحاضرة على المعرفة الماضية، ذلك أن السؤال الفلسفي هو الذي يحظى بين سائر الأسئلة الإنسانية بأطول الأعمار، بل لعل أقدم الاستفسارات التأملية هو الذي يفاجئنا بين الفينة والأخرى بانبثاق جديد حتى لكأنه أكثر المضامين جدّة وحداثة.

إن قراءة الميراث الإنساني منهج لا يعوزه التأسيس المعرفي في حدّ ذاته، فكل قراءة - كما هو معلوم في المنظور التواصلي العام - تفكيك لرسالة قائمة

بنفسها، وما التراث إلا موجود لغوي قائم الذات باعتباره نصاً. وإعادة قراءته تجديد لتفكيك رسالته عبر الزمن، وهي بذلك إثبات لديمومة وجوده. فكما أن الرسالة اللغوية عند بثها قد تصادف أكثر من متقبل واحد فيفككها كلّ حسب أنماط جداوله اللغوية، فتتعدّد القراءة آنيًا للرسالة الواحدة حسب تعدّد المتقبلين، فكذلك تتعدد القراءة زمانيًا بتعاقب المتقبلين والمفككين لبنائها على محور الزمن والتاريخ. وهكذا تتأسس مشروعية القراءة والمعاودة طالما جاز تعدّد المتقبلين للرسالة الواحدة وجاز تنوع إدراكهم لأنساقها.

إن التأمل في هذه الجدلية المعرفية التواصلية يوقفنا على حقيقة خفية، وهي تضافر قراءتين تردان بامتزاج على لسان الوعي الفلسفي وعلى لسان الوعي اللغوي بحيث تتشكل أمام ناظرنا ضفيرة متشابكة:

فاللوحة الأولى تقوم على ازدواج منهجي: الوجه الأول: مذهب القراءة المجرّدة التي تهدف إلى تسليط مقولات الفكر اللساني المعاصر على التراث اللغوي القديم بغية تقويمه بمنظور المفاهيم المستحدثة، وينطلق أصحاب هذا النهج من الإقرار بأن التفكير اللساني قد بدأ فعلاً مع فردينان دو سوسير دون نقض لذلك ودون تشكيك في المصادرة عليه. وأما الوجه الثاني: فيتمثل في محاولة عديد من المنظّرين قراءة التراث اللغوي الغربي بحثاً عن منطلق الحدث اللساني المعاصر ورجوعاً بالنظرية إلى روادها الحقيقيين قبل سوسير.

لقد قاد هذا المنهج بعضهم إلى نقض ما تواضع المعاصرون عليه من ربط آلي بين نشأة اللسانيات ودروس فردينان دي سوسير منكرين بذلك مبدأ الطفرة المعرفية في تاريخ الفكر اللغوي، ومؤكّدين على قاعدة التحولات التناسلية. وقد نحا بعضهم في ذلك منحى تاريخياً فعمد إلى استعراض نظريات فقهاء اللغة من أعلام القرن التاسع عشر، وإلى توجيه نقد باطني دقيق إلى مقولات سوسير وإلى ثنائياته على وجه التخصيص؛ وفي هذا الخط نجد كلاً من جورج مونان وإيميل بنفنيست ورومان ياكبسون الذين كادوا يسلبون نظرية سوسير نسغها ليتسبوا لبابها إلى ريادات سابقة له.

وتتمثل اللوحة الثانية في تقابل مرآوي بين الطرح الفلسفي والطرح اللغوي،

وفي تناظر انعكاسي بين النظرية اللغوية العامة والنظرية النحوية التي اشتمل عليها كل تراث حضاري لكل أمة من الأمم.

في خضم هذا التشابك المعرفي وفي مفترق هذه المسالك المنهجية يمكن أن نرصد بعض النماذج التمثيلية:

فعندما كتب بريس باران سنة 1942 كتابه **أبحاث في طبيعة اللغة ووظائفها** كان همّه أن يستقرىء تاريخ الفكر البشري عبر حضاراته المختلفة في هذا الموضوع الدقيق ولا سيما في قضية العلامة وآليات دلالتها في ذهن الإنسان، لكنه أنجز مباحثه الفلسفية والماورائية وكأن شيئاً من التفكير اللساني الحديث لم يرَ النور بعدُ: كأن الثقافة الإنسانية لم تشهد مولد فردينان دو سوسير، ولا إدوار سابير، ولا حتى لايونار بلومفيلد.

وليس أمر بول شوشار بأهون من سالفه، فكتابه **اللغة والفكر**، الذي تعود طبعته الأولى إلى سنة 1956 قد تناول «منشأ الكلام»، و«آليات الذهن في الكلام»، و«الإنسان محروماً من اللغة». ورغم ما في هذا التصنيف من تحاليل دقيقة فإنه يبقى شهادة على هذه القطيعة المعرفية بين الثقافة الأوروبية السائدة وعلم اللسانيات بوصفه المالك الحقيقي لأسرار كثير من القضايا المُثارة ولا سيما ما اتصل منها بموضوع اكتساب اللغة وبموضوع الحُبسة.

غير أن الوعي المعرفي الجديد سيحقق إنجازه حين يزيح الحواجز بين مسارب الفكر في شتى واجهاتها، ومن النماذج الحاملة لدلالة استثنائية ما أقدم عليه آلان راي من استنطاق لمواريث التفكير الإنساني بجمع النصوص التي تطرّق فيها أصحابها إلى موضوع: «نظريات العلامة والمعنى» واتخذ ذلك عنواناً لهذا المصنّف من المنتخبات والشواهد وأقامه على قسمين: الأول: يتناول «الاعتبار الفلسفي». والثاني: «علم الدلالة ودراسة اللغات». فطاف بمختلف المعارج التي تراكم لنا بفضلها إرث زاخر في هذه القضايا الدقيقة دون حظر بين فكر فلسفي وفكر لغوي.

وعلى الواجهة الأخرى ترى ميشال أريفيه وجان كلود شوفاليه يتعاونان على إنجاز مختارات في مجال التفكير النحوي بإصدار كتابهما: **النحو: قراءات**، وذلك سنة 1970 خفّفا فيه من حدّة الفصل بين نظريات فقهاء اللغة الكلاسيكيين ونظريات اللسانيين المُحْدَثين.

ومما لا شك فيه أن المنعرج في كل هذا هو انتباه نوام تشومسكي إلى أهمية ربط الفكر الحديث بالميراث الإنساني عامة، وقد تجلّى ذلك على وجه الخصوص في مصنّفه: **اللسانيات الديكارتية** المشفوع ببحثه في: «الطبيعة الشكلية للغة» والذي دقق مضمونه بقوله: «فصلٌ من تاريخ "التفكير العقلاني"». وهو بمثابة ثمرة لحلقات بحث أنجزها سنة 1965، ونشرها بالإنكليزية سنة 1966، وفيها أبان بشكل قاطع عمق التحام الفكر اللغوي بالهاجس الفلسفي من التساؤل عن ظاهرة اللغة إلى التساؤل عن مكوّنات الإنسان من خلال اللغة.

ولعلنا نقيس المسافة المعرفية بين امتزاج الوعي اللغوي بالوعي الفلسفي امتزاجاً فعّالاً وبين ورود المنحى الفلسفي في مجال البحث اللغوي وروداً سطحياً كما لو أنه صيغة للمغازلة وذلك إذا استذكرنا ما كان وضعه أوتوجسبارسن سنة 1924 وظل يعاوده بالنشر والمراجعة دون انزياح عن تصوره المحدود للعلاقة المعرفية العميقة بين النشاطين، وذلك في مصنّفه **فلسفة النحو**.

ومن أهم اللحظات التي جسمت تعانق الفلسفة والنحو إعادة نشر كتاب آرنو ولانسلو المسمى **النحو العام والمُعَقْلَن** وذلك سنة 1969 مسبوقاً بدراسة قيّمة وضعها ميشال فوكو. ومعلوم أن الكتاب يعود إلى سنة 1660 أي إلى أواسط القرن السابع عشر، وقد كان الكتاب يومئذٍ كالفاتحة لعهد من النحو الفلسفي. ذلك أن الدراسة النحوية قد كانت مقصورة على حركات الإعراب التي تطرأ على الكلمات، وكان اللفظ المفرد هو محور اهتمام النحاة، ولأول مرة ينتبه الفكر النحوي في العالم اللاتيني إلى أن جوهر الكلام يكمن في العبارة أكثر مما يكمن في الكلمة بمفردها.

من هنا انتقلت مقاصد النحاة من البحث في الكلام الأدبي إلى البحث في الكلام عامة، وتحوّلت مقولة «فن الكلام البديع» إلى مبدإ: «فن التعبير» إذ حيثما كان كلام إنساني فإن هناك فناً في الأداء.

ولقد اجتهد ميشال فوكو في دراسته التقديمية اجتهاداً راقياً يجلو خفايا متصوَّر النحو، وكيف يتعيّن التمييز المعرفي الدقيق بين مفهوم النحو من حيث هو قوانين باطنية تحكم بنية اللغة وتضمن سلامة التفاهم ومفهوم النحو من حيث هو صياغة علمية واصفة لموضوعها وهو اللغة.

إن تلك الإطلالة الفسيحة من أعلى شُرفات المرصد المعرفي تُطلعنا على هذه «البانوراما» من أمواج المحيط العلمي بكل مراتعه، ولعلها تنبئنا أيضاً كيف جاءت الثمرة الإبستيمية على غير ميعاد، فبين قراءة نظرية للفكر اللغوي القديم وقراءة تطبيقية فنية للموروث النحوي، ثم بين رؤية لغوية خالصة ورؤية فلسفية متنوعة من تأملية وماورائية، وفي الأثناء بين تصوّر فيلولوجي للمادة اللغوية وتصوّر لساني متحرر من قيود التاريخ ومن عسف المعيار: بين كل هذا وكل ذلك تتلاحم الفلسفة واللسانيات اليوم أمام ناظرنا فتتصالح بمفعول هذا التلاحم اللسانيات والنحو.

غير أن المصالحة ـ التي هي محوٌ للحواجز الناتئة أمام استراحة النظر التأملي الخالص ـ تمتد إلى أفق تالٍ هو إعادة الوئام بين اللسانيات والتراث من خلال مصاهرة النحو لمقولات الفلسفة ولمقولات الفكر اللساني الناقد، ومن حنايا كل تلكم المنعطفات ينبثق تصالح المعرفة مع تاريخ المعرفة مما تتأسس عليه إبستيميتنا المنشودة.

ومما لا نشك فيه قليلاً أو كثيراً هو أن الامتثال إلى دستور اللسانيات النظرية الذي قوامه البحث في الكليات اللغوية قد قاد إلى توجيه البحث اللساني نحو التساؤل عن الكليات النحوية بمجرد احتضان المعرفة الجديدة للمعرفة الوافدة من التاريخ، كما أن اهتمام التوليديين بالبحث في الأنحاء عموماً ضمن بحثهم في الألسنة الطبيعية هو الذي أيقظهم بأن بعض المواريث الإنسانية لا بدّ من أنها تحوي ذخائر نظرية على غاية من الغزارة والغناء.

وليس صدفةً أن أصبح نوام تشومسكي حريصاً هذه السنوات إلى حدّ التهافت على أن يقدّم له طلبته ومريدوه من أبناء الأمة العربية كشوفاً ميسّرة عن التراث النحوي العربي، فلقد استشعر أنّ أُمّةً أدركت مراتب التجريد الفلسفي من جهة والرياضي من جهة أخرى لا بد من أن منظومتها النحوية قد شارفت حدّ المنطق الصوري، وما هو بمخطئ فيما استشعره.

إن اعتماد مبدأ «الأصل المقدَّر» كما في قولنا عند تحليل الظواهر الصرفية بأنّ (قال) أصلها (قَوَل) وبأن (ميزان) أصلها (مِوْزان)،

وإن الإضمار ـ على وجه الوجوب أو على وجه الجواز ـ كما في تحديدنا فاعل الفعل بحسب السياق التركيبي أحياناً،

وإن تأويل عبارة التحية «أهلاً وسهلاً» بأن كلتا لفظتيها مفعول مطلق لفعل حذف هو وفاعله، ثم الإمعان في القول بأنه مفعول مطلق من غير لفظ الفعل لأن تقديره «قَدِمتَ أهلاً وحَلَلْتَ سهلاً»،

وإن المصادرة على أن (حيث) لا تضاف إلا إلى الجُمل لتبرير رفع الاسم بعدها بأنه مبتدأ خبره محذوف وتقديره «كائن أو مستقر»،

وإن القول بأن الجُملة المصدرية تنسبك في مصدر اعتباراً بما يردده النحاة عند قولهم: «والمصدر المنسبك من أن وما بعدها والذي تقديره كذا هو الفاعل أو هو المفعول به»،

إن كل ذلك ـ وغيره من أضرابه لكثير ـ يكتسب اليوم في ضوء إلغاء المسافات المعرفية بين علم النحو وعلم اللسانيات وجاهةً جديدة لأنه صورة حية للبنية العميقة في كلام الإنسان التي هي القادرة على تفسير البنية الظاهرة منه والمسماة بنية سطحية. بل إن العلل الثواني التي ثار عليها ابن مضاء القُرطبي في ردّه على النحاة لأنهم اتخذوها مناطاً لنحوهم التعليمي لتجد اليوم ـ على ما نقدّر ـ مشروعية معرفية جديدة من حيث هي تشكيل لمعمار المنطق الصوري الذي أدركه العلم اللغوي في تراثنا العربي الراسخ المتين.

د ـ اللسانيات والتراث العربي

إن الفكر العربيّ قد شقّ طريقه من المعاصرة إلى الحداثة دون قفز مولّد للقطيعة، وقد تسنّى له ذلك بفضل انصهار المادّة والموضوع في تفكير روّاده العقلانيّين فكان الصراع المنهجي خصيباً إلى حدّ الطفرة أحياناً. لكن المنظور العربي ما زال يتصارع والحداثة من حيث هي موقف مبدئي، وإذا كانت مقولتها قد أربكت الفكر الفلسفي المعاصر في تنقيبه عن وحدوية العقل البشري منذ كان لنا عنه توثيق، وزحزحت قواعد الخَلق الفكري وأركان النقد والتقييم حتى غدا اللّحن صواباً والكسر جبراً واللاانتظامُ بناءً فإن القضية أشدّ تعقّداً عند العرب اليوم لأنها أشدّ ملابسة لهم في تحسّسهم سبل الحداثة، وأبعد تعلّقاً بمشاغل اتصالهم بغيرهم

أو انفصالهم عنه، بل إن مقولة الحداثة عند العرب اليوم أغزر طرافة وأكثر إخصاباً إذ تتنزّل لديهم متفاعلة مع اقتضاء آخر يقوم مقام البديل في التفكير المعاصر. وهذا الاقتضاء مدارهُ قضيّة التراث من حيث هو يدعوهم اليوم إلى «قراءته» ـ على حدّ عبارة المنهجية الرّاهنة ـ ومعنى ذلك أنّ العرب يواجهون تراثهم لا على أنه مِلك حضوريّ لديهم، لكن على أنه مِلك افتراضي يظلّ بالقوّة ما لم يستردّوه، واسترداده هو استعادةُ له، واستعادتُه حملُهُ على المنظور المنهجيّ المتجدّد وَحَمْلُ الرُّؤى النقدية المعاصرة عليه، حتى لكأنّ الاستعادة عند العرب اليوم مقولة قائمة بنفسها تكاد لا تعرف وجوداً عند سواهم على النحو الذي هي عليه عندهم، ومن رام الوقوف على القواعد التأسيسيّة في هذه المقولة كفاهُ النظر في غائيتها وهي فكُّ إشكالية الصراع بين القديم والجديد، فمقولة الاستعادة تنفي الديمومة إذ هي تكسر الزمن.

فمقولة التراث تستند عند عامة المفكّرين العرب إلى مبدإ ثقافيّ منه تستقي شرعيتها وصلابتها في التأثير والتجاوز. وهي بهذا الاعتبار لحظة البدْء في خلق الفكر العربيّ المعاصر والمتميّز، فلا غرابة أن تُعدّ قراءة التراث تأسيساً للمستقبل على أصول الماضي بما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب.

ولنا في الحضارة العربية الإسلامية مثال صارخ يصدح بصدق هذه الظاهرة وهو قضية «التفسير». فالنص القرآنيّ رسالة لسانية في حدّ ذاته لكنه أيضاً شهادة عن رسالة عقائدية. فلعلّه كان من المفروض أن يتحدّد نمطُ قراءته منذ «نزوله» أي منذ حلوله محلّ الموجود اللساني على لسان باثّه الأوّل. ولا سيما أنّه نصّ خِلْوٌ من الطلاسم أو الملغزات، فلم يكن مبهماً ولا مستعصياً، كيف وقد نزل تحدّياً وإعجازاً لحضارة البيان بمنطوق البيان، وإذا بالتفسير علم شرعي يتجدّد لا بالاحتمال والإمكان، بل بالاقتضاء والوجوب، حتى خشي بعض علماء الدين على مرّ الزمان عقاب الآخرة إن هم لم يتوّجوا حياتهم بتفسير للقرآن فلعلّ من نواميس الحضارة العربية أنّها تقوم على مبدإ النشوء والتولد: يتناسل الموروث عبر الزمن فتتولّد من الموجود الواحد كائنات متعددة على قدر ما تتولّد من النص نصوص تلو النصوص.

إن مما اطّرد عند الدارسين اللغويين أن الحضارة العربيّة لم تُفرز في مجال

اللّغويات سوى علم تقني منطلقه وغايته نظام اللغة العربية في حدّ ذاتها لا غير، والواقع أنه ليس من أُمة فكرت في قضايا الظاهرة اللغوية عامة وما قد يحركها من نواميس مختلفة إلا وقد انطلقت في بلورة ذلك من النظر في لغتها النوعية. وهذه الحقيقة تصدق كذلك على أحدث التيارات اللسانية العامة في عصرنا الراهن كما هو الشأن في تصانيف رائد النحو التوليدي تشومسكي.

فالقضية إذن مردُّها قدرة أمة من الأُمم على تجاوز ضبط لغتها وتقنينها لإدراك مرتبة التفكير المجرد في شأن الكلام باعتباره ظاهرة قد أدركت تلك المرتبة: فكّر أعلامها في اللغة العربية فاستنبطوا منظومتها الكلية وحدّدوا فروع دراستها بتصنيف لعلوم اللغة وتبويب لمحاور كل منها. فكان من ذلك جميعاً تراثهم اللغوي في النحو والصرف والأصوات والبلاغة والعروض، لكنهم تطرّقوا إلى التفكير في الكلام من حيث هو كلام، أي في الظاهرة اللغوية كونيًا، ولئن ورد ذلك جزئياً في منعطفات علوم اللغة العربية وخاصة عندما فلسفوا منشأ نظامها وقواعدها فوضعوا علم أصول النحو فإنهم دوّنوا ذلك خصوصاً في جداول تراثهم الآخر غير اللغوي أساساً، وما خلفوه لنا في هذا المضمار يكشف لنا بجلاء أنهم ترقّوا في بحوثهم اللغوية من مستوى العبارة، وهو مستوى اللغة مجسدة في أنماط من الكلام قد قيلت فعلاً، إلى مستوى اللغة، وهي في مقامهم اللغة العربية، واللغة مفهوم يعكس الأنظمة المجردة التي تصاغ على منوالها العبارة، إلى مستوى الكلام، أي الحدث اللساني المطلق من حيث هو ظاهرة بشرية عامة.

فمن هذه المنطلقات وعلى تلك المستندات يمكننا أن نقرّر ـ مصادرة وإجمالاً ـ أن التفكير العربي قد أفرز نظرية شمولية في الظاهرة اللغوية، ولعل ذلك ما كان إلا محصولاً طبيعياً لعوامل تاريخية تنصب جميعاً في ميزة الحضارة العربية التي اتسمت قبل كل شيء بالمقوّم اللفظي حتى كاد تاريخ العربي يتطابق وتاريخ سلطان اللفظ في أمته. ولم تكن معجزة الرسول إليهم إلا من جنس حضارتهم في خصوصيتها النوعية. وهذا ما استقر لدى المفكرين منهم منذ مطلع نهضتهم.

ولا يمكن أن نغفل في هذا المقام عما ولّده علم الكلام من انكباب على فحص الظاهرة اللغوية، ورغم السياق العقائدي الذي اصطبغ به النظر في الكلام، بل رغم المنظور الجدلي الذي أحدثه تنازع الفرق وخصام المذاهب فإن منافذ

البحث فيه قد أفضت إلى تصورات لسانية على غاية من الدقة، فضلاً عن التولّدات الفكرية الخصيبة.

فالعرب بحكم مميزات حضارتهم وبحكم اندراج نصّهم الديني في صلب هذه المميزات قد دعوا إلى تفكّر اللغة في نظامها وقدسيتها ومراتب إعجازها فأفضى بهم النظر لا إلى درس شمولي كوني للغة فحسب، بل قادهم النظر أيضاً إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية مما لم تهتدِ إليه البشرية إلا مؤخراً بفضل ازدهار علوم اللسان منذ مطلع القرن العشرين. وهذا ما يمكن استقراؤه بالكشف النصي والاستدلال الضمني.

وليس هذا الذي نقرره مبدئياً بدعة أو مثاراً للغرابة. فالكلام ظاهرة طبيعية ومؤسسة جماعية تحركها نواميس قارة في كلياتها تقارب القوانين الكونية. فمتى تفرغ لها الإنسان بمجهر العقل المجرّد اشتقّها، فأن يهتدي العرب إلى أخص خصائص الكلام بعدما تجمعت لديهم مصادر المنهج العقلاني وطُرُق البحث النظري فذلك أمر طبيعي. بل لعله يكون عجيباً أن تعكف حضارة من الحضارات تدرعت بسلطان العلم على ظاهرة اللسان في ذاتها فلا تهتدي إلى نفس المحصول من الخصائص والأسرار.

ولعل الذي عاق الدراسات عن استيعاب النظرية اللغوية في التراث العربي فضلاً عن جدّة مقولة الشمول في اللسانيات وحداثتها، إنما هو حاجز الاختصاص. فالذين تناولوا دراسة الفلسفة الإسلامية أو خصّوا بعض الفلاسفة بالدرس المستقل لا يكادون يخصّون آراءهم في اللغة بالجمع والتحليل، حتى إن التصانيف المركزة على «تاريخ الفكر العربي» مثلاً لم تشتمل ولو على الإشارة إلى الفكر اللغوي باعتباره دعامة من دعائم التفكير الحضاري جملة. كما أن المختصين في اللغة قلما يستنطقون غير التراث اللغوي ذاته في نحوه وصرفه وبلاغته وعلم معاجمه. فلا يكادون يتطرقون إلى التراث الفلسفي أو غيره إلا نادراً.

إننا في كل ما صنعنا ونصنع إنما نصدر عن موقف فكري ذي رؤية حضارية لا تهادن مدارُها يقيننا أن التراث العربي ذو عمق إنساني على مستوى التاريخ الأشمل، وذلك متأتٍ له من سمتين غالبتين: الأولى: أنه انبنى على استيعاب الروافد السابقة إياه، إذ قد استفاد من كل ما توفر لديه عندئذٍ من مناهل التراث

الإنساني: تمثل نماذ المواريث الهندية والفارسية واليونانية، وباستيعابه لثقافة السالفين اكتسب بُعداً إنسانياً كان به حلقة تواصل وامتداد على مساق الحضارة البشرية. وحيث انتفت عن التراث العربي صفة العزلة الحضارية على مستوى التاريخ تعيّن انتفاء القطيعة عنه على الصعيد الفكري.

والسمة الثانية: هي أنه مع مبدإ الاستيعاب والتمثل قد استند إلى مبدإ الخصوصية من حيث إنه تفرد بشمائل نوعية، فلم يكن مجرد جسر أو قناة تعبرها ثمرة الحضارة السابقة، وهذه السمة مرجعها إلى الطابع الإسلامي الذي نقل العرب في ضوئه مواريث السالفين. وبموجب ما أسلفنا جاء التراث العربي مؤكداً بُعداً ثانياً هو بُعد التجاوز. وهكذا كان الفكر العربي في نفس الوقت حلقة وصل، ومنطلق خلق، وصانع تاريخ.

تلك بعض منطلقاتنا من الوجهة المبدئية منذ اعتزمنا تأسيس مقولة التراث في صلب البحث اللساني.

أما من الوجهة العملية فإننا نصدر عن موقع منهجي هو القراءة المعاصرة التي تقتضي ضمنيًا استيعاباً مزدوجاً: طرفه الأول في التراث وطرفه الآخر في العلم الحديث. ومتى توفرت المعادلة بطرفيها تسنى إجراء القراءة الجدلية التي هي بالضرورة قراءة نقدية واعية تستند أساساً إلى التفاعل العضوي.

كذا نتوصل إلى إدخال مفاهيم اللسانيات مع مفاهيم التراث في جدل خصيب يُخرج لنا ثمراً مفهومية جديدة وحصيلة معرفية متفرّدة ليست صورة مشوهة للتراث ولا هي صورة منسلخة من اللسانيات، وإنما هي عطاء نوعي بلا قادح.

فإذا جمعنا المنطلق المبدئي إلى المنطلق المنهجي تحددت لنا الغاية التي ننشدها على الصعيد الفكري والحضاري، ذلك أن منهجنا ـ في هذا القطاع المعرفي المحدد ـ هو الذي يكفل لنا ضبط موقفنا من اللسانيات كعلم، ومن رواد اللسانيات كعلماء ظلوا إلى حدّ الآن من طينة أخرى غير طينتنا فكراً وانتماء، وهو الذي سيكفل لنا ـ بعد هذا وذاك ـ تحديد موقفنا من ذاتنا كوجود حضاري متجذر في رواسي التاريخ.

فبديهي إذن ـ ومنطلقاتنا على ما أوضحنا ـ أننا لا نتناول التراث بنظرة سلفية ضيقة تجعلنا نزعم أن العرب قد سبقوا غيرهم إلى اللسانيات جملة وتفصيلاً.

إننا حينما ندعو إلى إقامة حوار معرفي مع التراث فإنما نريده من الموقع الذي يقينا خطر الانبهار مما قد يتوهم البعض به أن الفكر الخلاق إنما هو «الفكر الآخر»: غير العربي، ومن مستلزمات الموقف العلمي الواثق بضابط الموضوعية أن نتناول مادة التراث العربي خارج حدود المركّبات: سواء أكانت مركّبات الغرور والاستعلاء أم مركّبات النقص والاحتواء، وبين طرفي معادلة القراءة النقدية الواعية تستبطن بمجهر القراءة أشياء ليست هي التراث في حرفيته، ولا هي اللسانيات في منطوقها المتداول، وإنما هي كشف مستحدث يمكّننا من تقديم إسهام ينضاف في حلبة العلم الإنساني الجديد.

على أننا بهذا المنطلق الحضاري نؤكد أن التراث العربي جزء من التراث الإنساني، فهو إذن ملك مشاع بين رواد المعرفة البشرية، وحرام أن يظل مغلق الأبواب أمام بصائرهم، فبقراءتنا للتراث العربي لا نقدم فحسب خدمة لميراثنا، ولا نقدم جميلاً لذواتنا فقط: وإنما نغدق على الفكر الإنساني بوابل الإسهام، فتتحول علاقتنا بعلم اللسان الحديث تحولاً طبيعياً من مركز الخصيم إلى موقع النصير.

لقد انبنت حركة «التدوين» اللساني المعاصر في محاولة أصحابها إبراز خصائص اللسانيات الحديثة ومقوماتها النوعية على منهج المقارنة بينها وبين فقه اللغة أو الفيلولوجيا الكلاسيكية. لذلك اضطر مؤرخو اللسانيات اضطراراً إلى بسط خصائص التفكير اللغوي في تاريخ البشرية عامة. فاتجهوا وجهة تاريخية استعراضية في كشف مقومات العلم اللغوي في القديم لينتهوا إلى إبراز الفوارق النوعية والمقابلات المبدئية مما تتجلّى به طرافة اللسانيات فتتميز من المفهوم الفيلولوجي للمعرفة اللغوية. فتأسس بذلك مبدأ المدخل التاريخي عند كل عرض للسانيات المعاصرة. ومما زاد هذا المدخل اقتضاء إلحاح المؤرخين على إبراز تحول سوسير من اللغويات المقارنة التي سيطرت طيلة القرن التاسع عشر على تفكير اللغويين في العالم الغربي إلى اللسانيات المعاصرة وهو تحول يلخصه على صعيد المناهج انتقال البحث من المحور الزماني إلى المنظور الآني.

وفي هذا المنهج العودوي استقر عرف المؤرخين على الرجوع اللغوي إلى المراحل الكبرى التالية:

- العصور القديمة: وتُستعرض فيها احتمالات التفكير اللغوي في فترة ما قبل التاريخ ثم نظرية المصريين القدماء بما يعود إلى أكثر من 3000 سنة قبل الميلاد. ثم نظرية الصينيين فالهنود بالوقوف خاصة على بانيني في بحر القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، ثم نظرية الفينيقيين والعبريين فالحضارة اليونانية ثم الرومانية.
- العصر الوسيط: ويمتد بين القرن الرابع والقرن الرابع عشر من التاريخ المسيحي ويقتصر رواد اللسانيات في هذه المرحلة على ملاحظات هامشية تتركز خاصة على بعض خصومات لغوية دارت بين أنصار الديانتين اليهودية والمسيحية.
- العصور الحديثة: منذ النهضة في العالم الغربي ابتداء من القرن الخامس عشر. ويقف المؤرخون عادة على ظهور النحو الفلسفي أو العقلاني ثم على ازدهار النحو المقارن في القرن التاسع عشر بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية، وهكذا ينعدم ذكر العرب عند التأريخ للتفكير اللساني البشري بما يحدث القطيعة في تسلسل التاريخ الإنساني، وهذه القفزة «الاعتباطية» أو ما يمكن أن نسميه بالثغرة العربية في تاريخ اللسانيات لا يفسرها جهل المؤرخين للغة العربية بما أنهم يستعرضون ثمرة حضارات لا يعرفون لغتها، بل تراهم يقفون بالحدس والتخمين على عصور انقرضت لغة الأمم التي شاعت فيها، وإنما يُفترض فحسب أنهم وضعوا نظرية في اللغة، وليس تراث التفكير اللغوي العربي هو وحده «المنسي» في هذا المقام بل إن العربية ذاتها باعتبارها نمطاً لغوياً لا نجد حظها عادةً عند استعراض اللسانيين لنماذج اللغات في العصر الحديث.

إن هذه الثغرة في تواصل التفكير اللغوي عبر الحضارات الإنسانية لا يمكن أن تكون عفوية ولا يجوز أن تخلو من مؤشرات تاريخية تفسرها وإن لم تستطع تبريرها، وقد يسعنا أن نستشف حوافز هذه الظاهرة بالعودة إلى مميّزات عبور الحضارة الإنسانية من العرب إلى الغرب. فالنهضة اللاّتينية قامت أساساً على مستخلصات الحضارة العربية بعد أن أقبلت على ترجمة أُمهات التراث فيها. وقد عمد الغرب إبّان نهضته إلى نقل علوم العرب ومعارفهم وذلك في ميدان العلوم الصحيحة أولاً: من رياضيات وفلك وفيزياء وكيمياء. وفي ميدان الطب ثانياً: ثم في ميدان الفلسفة حتى كان ابن رُشد مفتاح النهضة الأوروبية إلى تراث اليونان

وخاصة المعلم أرسطو. فبرزت هكذا أعلام الحضارة العربية ركائز للغرب في علومه ومعارفه غير أن الغرب قد أهمل التراث اللغوي عند العرب فلم يفد منه شيئاً وبذلك استلمت الأمم اللاتينية مشعل الحضارة الإنسانية من العرب في كل ميادين المعرفة تقريباً إلا في التفكير اللغوي.

وإذا ما حاول الدارس تلمس أسباب هذه الظاهرة استطاع أن يقف أولاً على حقيقة عامة تواترت عند المفكرين اللغويين في القديم وبعض اللسانيين في الحديث، وهي أن علوم اللغة سابقاً ما كانت إلا ممارسة لتقنيات نوعية حاول اللغويون بعدها تأسيس قواعدها النظرية. وإذا تسنّى لهذا التقرير أن يصدق على التراث الإنساني جملة ـ كما يجزم به هلمسيلف ـ فلعله يخطىء الصواب في شأن التراث العربي كما لا نفتأ نثبته في ما نحن بصدده، على أنه قد يكون للعنصر الديني أثره في الغفلة عن التراث اللغوي العربي، ذلك أن قضايا اللغة قد كانت ملابسة لقضايا المعتقد في كل الحضارات التي عُرفت بكتاب سماوي، وقد نتج عن ذلك حاجز من المحظورات بين الأمم في قضايا اللغة قداسة أو تدنيساً، ولا سيما وأن التراث اللغوي كثيراً ما كان مستوعباً كليًّا أو جزئيًّا في منظومات الدين والتشريع.

ولا شك أن من الأسباب التي دعت إلى الغفلة عن حظ العرب من إثراء التفكير اللغوي الإنساني ورود نظريتهم اللغوية مبثوثة في خبايا تراثهم الحضاري بمختلف أصنافه وأضرب مشاربه، وبديهي أننا لا نعني بنظريتهم في اللغة علومهم اللغوية من نحو وصرف وبلاغة وعروض.

أما النتيجة المبدئية التي آل إليها «نسيان» تراث العرب في اللغويات العامة فهي حصول قطع في تسلسل التفكير اللساني عبر الحضارات الإنسانية، فنهضت الحضارة الغربية على حصيلة التراث اليوناني أساساً لكن في معزل عن مستخلصات ثمانية قرون من مخاض التفكير اللغوي عند العرب. وإذا جاز لنا أن نبسط مصادرة في البحث أمكننا أن نقرر افتراضاً أن أهل الغرب لو انتبهوا لنظرية العرب في اللغويات العامة عند نقلهم لعلومهم في فجر النهضة لكانت اللسانيات المعاصرة على غير ما هي عليه اليوم، بل لعلها كانت تكون قد أدركت ما قد لا تدركه إلا بعد أمد.

إن اللسانيات ـ وقد غدت علماً كونيًّا ذا مضمون معرفي يتجاوز حدود

الأقوام وضفاف الربوع ـ تقف اليوم متعثّرة أمام عتبة بعض المواريث الإنسانية التي استغلقت على روادها فلم يلجوها لجهل بها، أو لعجز عن الإلمام بمضامينها، ومركز الصدارة في هذه المواريث التراث العربي بلا منازع: تضافرت عوامل موضوعية على إقناع رواد اللسانيّات بهذه الحقيقة الناصعة، وأبرز تلك العوامل جهود بعض أبناء الأمة العربية: تسلحوا بسلاح العلم الحديث بعد أن استقوه من مناهله الغربية والشرقية، وتدرعوا بوعي حضاري جعلهم يصدرون من مواقع الثقة والاتزان يلتزمون موضوعية المعرفة، وينتصرون لطاقات الفكر العربي فيجعلون للعلم مضموناً حضاريًا فيه التزام مصيري لا يضير في شيء معايير المعرفة الصارمة لكنه يحوّل القدرة الكامنة إلى خلق جديد.

الفصل الأول

في خطاب العلم:
المعرفة الموضوعة واللغة المحمولة

إن الوضع والحمل من مفاهيم المناطقة لكنهما من المتصورات المبدئية في كل منهج علمي ينشد بحث الظواهر بوصف بنيتها أو بتفسير عوارضها أو بتعليل وجودها تعليلاً ينحو الأسباب مرة والغايات مرة أخرى.

فالوضع والحمل ثنائي مفهومي يبسط تلقائيًا معضلة تحويل مادة العلم إلى موضوع للمعرفة، وبين طرفي الوضع والحمل تقوم كل عملية تفسيرية يشرح فيها الموضوع بالمحمول على حدّ ما يشرح المسند في علم التركيب اللغوي المسند إليه إذ يخبر عنه ويتم له الدلالة.

وإذا كان الموضوع يختلف باختلاف المادة العلمية من طبيعية أو عضوية أو صورية، إذ قد يكون حجارة أو كوكباً أو خلية عصبية أو فكرة ماورائية، فإن المحمول هو دوماً وبالضرورة خطاب لغوي، فإذا كان الموضوع ذاته خطاباً لغوياً فإن صياغة المحمول عليه تنشىء خطاباً حول الخطاب فتشتق لغة من لغة فتكون لغة محمولة على لغة موضوعة.

ولمّا كانت الكتابة خطاباً مقولاً تتوسل إليه ببنية علامية هي البنية الخطية، وكانت القراءة ترجماناً قائلاً يحوّل بنية الخط إلى أداء صوتي سلّمنا جزماً بأن الكتابة تضمين للمقول ينشد به صوغه القائل له، وبأن القراءة صوغ لمقول دُوِّن من حيث يُنشد به ابتعاثه باللفظ الحاكي عبر الخط الرامز.

- فالكتابة بنية مقولة قائلة، والقراءة بنية قائلة عن بنية مقولة.
- الكتابة خطاب مسند إليه، والقراءة هي الخطاب المسند.
- الكتابة نصّ بالوضع الأول، والقراءة نصّ بالوضع الطارئ.
- القراءة بنية حاكية والكتابة بنية حاكية ومحكي عنها.
- فكل كتابة هي لغة موضوعة، وكل قراءة هي لغة محمولة.

واللغة الموضوعة هي النص في المحاورة الكلامية وفي الأدب والدين والتاريخ. واللغة المحمولة هي خطاب علم اللسان وعلم الأدب وعلم الدين وعلم التاريخ.

والمُدوّنة في كل بحث لغوي هي اللغة الموضوعة والخطاب اللساني المستنبط من المُدوّنة هو اللغة المحمولة، فتلك بنية قائمة، وهذه بنية مشتقة. فخطاب المتكلم باللغة وضع بذاته، وخطاب عالم اللسان حمْل بغيره، وبين الوضع والحمْل تكمن إشكالات معرفية متراكبة.

كيف تتحول اللغة من أداة وظيفية إلى أداة تنظيمية؟

وما الذي يتقيّد به العقل في اشتقاقه نظاماً معرفيًا من نظام وقائعي هو في هذا المقام نظام علامي تواصلي؟ ثم كيف تتحدد معالم المنهج العلمي الذي يسمح بإدراك البنى التركيبية في سكونها الملحوظ بداهة وفي صيرورتها المستنبطة بالاستقراء التاريخي؟

بل قل كيف تتحول الكتابة باللغة إلى قراءة في اللغة؟

إن هذه القضايا المعرفية لئن تجوزنا بسطها فلا نزعم القدرة على فضّها من موقع عالم اللسان بوجهته المخصوصة، لكننا سنحاول عرض نمطين تفسيريين نتوسل بهما إلى تقديم إجابات أولية ربما نساهم في تحديد نواميس الظاهرة اللغوية وفي بلورة أصول المعرفة اللسانية.

أما النمط الأول فنستند فيه إلى نظرية إسحاق رافزين انطلاقاً من كتاب **المناويل اللسانية** الذي صدر باللغة الروسية سنة 1962، وصدرت ترجمته الفرنسية سنة 1968. وفيه يعتبر أن إشكال المنهج في البحث اللغوي قد غدا في الفترة الراهنة موطن حيرة تقلق اللسانيين، ولئن عادت قضية المنهج إلى البسط بموجب

الحقول التطبيقية التي ولجتها اللسانيات كما في الترجمة الآلية وقضايا استرجاع المعلومات المختزنة في العقل الآلي فإن ما أدركه علم اللسان من تبلور قد حتم هو الآخر بسط الإشكال المنهجي.

وبديهي أن العلم إذا اتضح نضجه واطّرد استيعابه للمضامين المتنوعة وصهر ما تناقض من مكتسباته وقف مراجعاً نفسه في ضرب من الاستبطان الذاتي فاحصاً أسسه المبدئية ومعاوداً متصوراته الفعّالة، ولنا في الرياضيات وما حققته من منجزات أُسوة حسنة. وهي في هذا المضمار العلم الذي تقتفي اللسانيات خطاه على أصعدة التنظير ومستويات التطبيق. فلقد استشعر أهل الذكر بأن الرياضيات لا يتسنى لها التقدم الثابت ما لم تتأسس على منطق متناسق، وفعلاً فإن المكاسب الباهرة التي أدركتها الرياضيات الحديثة ولا سيما في الحسابات الإلكترونية ما كان أن تتحقق لو لم تراجع المعارف الرياضية أسسها المنطقية في القرن الماضي.

إن علم اللسان يمرّ اليوم بمرحلة مماثلة ذلك أن المنجزات الباهرة التي أثمرتها الدراسة التاريخية المقارنة قد عاقت اللغويين في القرن الماضي عن الانتباه لأهمية بعض المفاهيم الدقيقة مثل الصوتم والصيغم واللفظم والتركيب.

إن العلم ـ أيًا كان صنفه ـ يستند إلى مبدإ التجريد، والسُّبل إلى ذلك عديدة منها الانطلاق من المحسوسات الطبيعية ثم تعميم الاستقراءات، فيكون المسار من الخاص إلى العام: وهذا ما يحصل في الجيولوجيا وعلم النبات، وفي الكيمياء والفيزياء؛ ومن العلوم ما ينطلق من تصور تجريدي عام يتبنى حقيقة ماقَبْلية ينشد بها الوصول إلى الوقائع المخصوصة، ومن ذلك النمط علم المنطق والرياضيات، وليس من علم إلا وهو سائر بين استنباط واستقراء، فلا يكون كله من الاستنتاج المحض ولا من الاستقراء المطلق، وكما تستند كل من الكيمياء والفيزياء إلى جانب وفير من الاستنباط تحتكم الرياضيات إلى جانب من الاستقراء يحدد وجهتها. إلا أنه من المتعيّن أن نميز ما بين العلوم الاستنباطية والعلوم الاستقرائية ومعيار الفصل كثافة الوجه الغالب على منهج العلم. فإلى أي النمطين تنتمي اللسانيات؟

تستوجب الظاهرة اللغوية بطبيعتها التوسّل بالمنهج الاستقرائي أولاً وبالذات، فيأتي علم اللسان وصفاً للحدث الكلامي المحسوس الذي هو ظاهرة طبيعية، وفي

هذا الصنيع تكمن أهمية المعرفة اللسانية. لكن هل إن هذه الأحداث الكلامية التي يدرسها اللساني تسمح في طابعها اللانهائي بصوغ متصورات مبدئية عن الظاهرة اللغوية يجوز معها التعميم الاستقرائي؟ إن اللساني إذ ينشد إدراك المفاهيم العامة التي تبيح تأويل الأحداث المستقاة من تحليل اللغات الطبيعية يجد نفسه محمولاً على تجاوز المنهج الاستقرائي بعد استخدامه ليتكل على منهج الاستنباط. أضف أن التطبيقات التقنية التي دخلت اللسانيات مجالاتها قد حتمت ضبط أنساق استنباطية على غاية من الإحكام مما تمتثل به إلى مقتضيات المعرفة الحديثة.

إن اللسانيات في مظهرها الاستنباطي لقادرة على أن تتأسس على نمط ما يتأسس عليه علم المنطق أو ما تقوم عليه الرياضيات وذلك بصوغ جملة محددة من المتصورات المبدئية التي تفضي إلى استخلاص المفاهيم المتولدة الأخرى، ولذلك يتعين إعداد المقولات الأولية التي تتحكم في ترابط هذه المفاهيم بعضها ببعض حتى يتسنى الاستدلال على صحة الأحكام ببراهين تردها إلى مصادرات سابقة.

هذا إذن مجمل ما أقام عليه رافزين موقفه في ما يتصل بقضيتنا المطروحة. وهو مدار النمط الأول كما أسلفنا. أما النمط الثاني فنستند فيه إلى نظرية جان بياجيه وتتصل بمحورين أساسيين: أولهما: يخص تراوح اللغة بين النظام الآني وتعاقب البنى. وثانيهما: يتصل بتحول خصائص الظاهرة اللغوية من البنية الوصفية إلى البنية التحويلية(*).

يرى جان بياجيه أن اللغة مؤسسة اجتماعية تحكمها نواميس مفروضة على الأفراد تتناقلها الأجيال بضرب من الحتمية التاريخية، إذ كل ما في اللغة ـ راهناً ـ إنما هو منقول عن أشكال سابقة هي الأخرى منحدرة من أنماط أكثر بدائية وهكذا إلى الأصل الأوحد أو الأصول الأولية المتعددة.

لقد نشأت البنيوية اللسانية عندما أكد سوسير أن طبيعة اللغة ليست وقفاً على سياقها الزماني مثلما أن تاريخ الكلمة لا يحدّد في شيء معناها الراهن، والسبب في ذلك انبناء الظاهرة اللغوية على «نظام» بالإضافة إلى استنادها إلى «تاريخ»، وذلك النظام يعتمد على قانون التوازن كما أن هذا التوازن يؤثّر في عناصر النظام

(*) انظر قائمة المراجع الأجنبية.

لكنه في نفس الوقت يرتهن به عند كل مرحلة من تاريخ النظام اللغوي الآني، فالرابط الأساسي الذي يحدد طبيعة اللغة هو تطابق العلامة ومدلولها، وبديهي أن ينشأ من المعاني اللغوية نظام محوره التمييز والتقابل لأنها تترابط فتؤلف انتظاماً آنياً.

ولئن اتسمت البنيوية الأولية بصبغة الآنية فإن لذلك أسباباً ثلاثة تقتضي الفحص العميق بما أن العديد من المفكرين غير اللسانيين قد تبنوا بتأثير نظرية سوسير فكرة استقلال البنى عن التاريخ. فالسبب الأول: وهو ذو طابع عام يتمثل فعلاً في الاستقلال النسبي الذي لقوانين التوازن بالنسبة إلى قوانين التطور، ولقد تأثر سوسير فيما تأثر به في هذا المضمار بعلم الاقتصاد الذي كان في عصره يعتبر أن الأزمات قد تفضي إلى تعديل كامل للقيم المستقلة عن تاريخها.

والسبب الثاني: هو الرغبة في التخلّص من العناصر الدخيلة على علم اللسان بغية الاقتصار على المميزات الذاتية الملازمة لطبيعة اللغة. أما ثالث أسباب الصبغة الآنية في البنيوية اللسانية فيُعزى إلى خصوصية أكد عليها سوسير بالغ التأكيد، وهي أن العلامة اللغوية لما كانت اصطلاحية فإنها لا تتضمّن رابطاً جوهرياً مع قيمتها الدلالية، وهي لذلك السبب علامة غير ثابتة طالما خلا الدال اللفظي مما يشير إلى مدلوله.

هكذا بدا واضحاً أن العلاقات بين النظام الآني والنظام الزماني تختلف في اللسانيات عمّا هي عليه في حقول أخرى حيث لا تشكّل البنية اللغوية في طُرُق التعبير أي بنية وقائعية حاملة بذاتها لقيمتها وطاقتها المعيارية، أما المعيار فمن خصائصه أنه ملازم إذ يستبقي قيمته بفعل هذا اللزوم نفسه، بينما لو كشفنا عن تاريخ أي كلمة من كلمات اللغة لألفيناه سلسلة من التغييرات الدلالية لا رابط بينها سوى ضرورة الاستجابة إلى اقتضاءات تعبيرية للأنظمة الآنية المتعاقبة حيث تستحيل الكلمة في كل مرة جزءاً من النظام الكلي.

أما فيما يتصل بصيرورة البنية الوصفية إلى بنية تحويلية فإن جان بياجيه يرى أن الروابط الوثيقة القائمة بين البنيوية اللسانية والمنظور الآني لم تمنع النظرية البنيوية من اتخاذها منحى توليدياً على مستوى بنية علم التركيب، وقد ازدوج البحث في التوليد اللغوي بالبحث عن النواميس الضابطة للعمليات التحويلية التي

تتضمن معايير انتقائية تعزل بها البنى المستندة إلى تراكيب خاطئة. وهكذا ارتقت البنيوية اللسانية إلى مستوى البنى الأكثر تعميقاً ووصلت بواسطة قوانين التركيب التي تجاوزت الوصف إلى نواميس التحولات محتفظة بمبدأ الضبط الذاتي الذي مرده علم التركيب نفسه.

إن هذا التحول في وجهة النظر البنيوية بعيد الخطر إذا ما رمنا دراسة البنيويات دراسة مقارنة، ذلك أن كل تصور بنيوي إنما يتخذ بالضرورة موقع تضافر الاختصاصات. أما الدوافع التي قادت إلى هذا التحول فإنها على ضروب متنوعة لكن أبرزها الاهتداء إلى الجانب الخلاّق في الظاهرة اللغوية وهو متصل بمرتبة الكلام من الظاهرة، وهي مرتبة الأداء اللغوي، فهو إذن مقترن بالحقل اللغوي النفسي. وهكذا بعد أمد طويل لم تثق فيه اللسانيات بعلماء النفس جاء علم النفس اللغوي ليربط الوثائق بين المجالين، وهذا مما يقترن بتشومسكي اقتراناً مباشراً إذ نراه يعتبر أن من محاور البحث اللساني الراهن يبرز ما تصطلح عليه بالطابع الخلاّق في اللغة، فكل شيء في الحديث اللساني يجري كما لو أن المتكلم يخترع لغته كلما عبّر، وكما لو أنه يكتشفها حالما يعبّر بها حوله، فكأنما انصهر مع مادته الفكرية نظام متماسك من القواعد، بل كأنما هو حامل لقانون وراثي يمكّنه من تحديد الجانب النفسي الدلالي لمجموعة لانهائية من الجُمل الحقيقية التي تصاغ فعلاً، وعلى هذا التقدير تجري الأمور كما لو أن الإنسان يتحرك طبق قواعد توليدية للغته.

فمما سلف يخلص أن البحث عبر المنهج الاستقرائي في مميزات الألسنة المخصوصة بغية الوصول إلى خصائص الظاهرة العامة يتعيّن إبداله بالبحث عن المصادرات الضرورية، التي تفضي إلى صوغ نظرية في قواعد معرفة اللغة مما يبيح تحديد البنية المشتركة في الظاهرة اللغوية عموماً مع تحديد البنى النوعية الخاصة بكل لسان من الألسنة البشرية. وهكذا توصل تشومسكي إلى صوغ تصور للبنية اللسانية عبر تضافر رياضي منطقي هو على حظ وفير من التراكب.

إن ما عرضه علينا راظرين وبياجيه من نماذج تفسيرية لبعض أصول المعرفة اللغوية قد بدا لنا خليقاً بأن يمثل منطلقاً معرفيًا إذا اعتمده اللساني وزكّاه بأبعاد نظرية تسنى له أن يجيب ولو بصفة أولية عن النواميس المتحكمة في الظاهرة اللغوية مما يجعلها النموذج المعرفي الأوفى بين الظواهر الوجودية.

ولعل توظيف عالم اللسان لهذه المنطلقات يقتضي التذكير بإشكالين منهجيين لهما دور المحدِّد الخصوصي فيما نحن بصدده ويتمثل أولهما في أن مفسّر الظواهر اللغوية يصطدم بعقبة معرفية مدارها أنه يسعى إلى أن يعقلها وإلى أن يعللها في نفس الوقت. ولا تتواءم العمليتان بيسر، فالأولى وهي عقل الظواهر تستند إلى الحتمية الذاتية لأن إدراك أي واقع خارجي يؤول إلى الجزم بضرورة انصياعه لقبضة العقل عبر نموذج استنطاقي. أما الثانية وهي تعليل الظواهر فتستند إلى افتراض حتمية خارجية لأن التعليل في ذاته يقرّ ببنية الظواهر وبصيرورتها في نفس الوقت، فلو لم ينطلق المعلل من افتراض بنية جاهزة لما كان في وسعه أن يرجو إدراك الظاهرة، ولو لم يصادر على تغيّر البنى لما كان في وسعه أن يرجو اكتشافاً ولانتقض البحث المعرفي جذرياً.

ويتمثل الإشكال الثاني في أن اكتشاف أي نظام لغوي يقدم للباحث أنماطاً فيها من الجدّة ما نُعدّ به جديدة في ذاتها لكنها كانت قائمة في جهاز اللغة بضرب من الضرورة، فهي حتمية الوجود في الظاهرة اللغوية، طارئة حادثة في الوجود المعرفي؛ ذلك أن العقل لا يقرّ لأي واقع خارجي بالشذوذ عن قبضة الإدراك المعقلن لوجوده: إن لم تكن عقلنة سببية فلا أقل من أن تكون عقلنة تنظيمية وهو ما يؤول إلى حتمية الكشف عن البنية اللسانية.

إن من مقومات الظاهرة اللغوية اتصافها بالشمول ذلك أن الحدث اللساني له طاقة تسمح له باستيعاب إفرازات الوجود كليًا حتى إن مقولة الكلام ـ لو جاز لنا التعبير ـ لتغطّي صورة الكون من وجودها الذرّي إلى تكتلها المتعاظم، فكأن الكلام مجهر الإنسان في تفحصه عالم الأشياء وعالم الصور وعالم الخيال، بل كأنه مجهر ذو عدسة مزدوجة: تُكبّر الصغائر فتنفذ إلى دقائق الحقيقة في أرق شقوقها وتُصغّر الكبائر فتجعل المتشامخ العملاق في قبضة الرؤية اللغوية المحيطة به عن طريق الكلمة والحرف.

فالسمة النوعية للحدث اللغوي تتمثل في أنه ظاهرة احتوائية بالضرورة، وتتجلى هذه السمة على مستويين: فأولهما قدرة اللغة على أن تتبنى ما يصاغ في أشكالها من أنماط قد تنزاح في انتظامها عن السنن المطّردة لديها، وهذا المبدأ الأساسي هو الذي مثل ركيزة التوالد في ما يُعرف بظاهرة القياس في اللغة.

أما المستوى الثاني الذي تتجلى في سياجه سمة الاحتواء كطبيعة ذاتية في الحدث الكلامي: فيتمثّل في أن اللغة توفر للعقل القدرة على إدراك الشيئين المتقابلين والمتنافرين سلباً وإيجاباً في نفس اللحظة الزمنية بينما يتعذر وجودهما بغير التعاقب مثلما كان يتعذر تصور الفكر لهما بغير أدوات اللغة.

وإلى بوتقة هذا الإشكال المبدئي، من حيث هو شهادة اللغة على طاقاتها الشمولية وقدراتها الاستيعابية يتحتم على اللساني أن يرجع قضية الرصيد اللغوي على أساس التصور الثنائي: المستعمل منه والمهمل، وهو على غاية من التركيز النظري. فمن المتعيّن اعتبار اللغة رصيداً فعليًّا مشتقاً من رصيد محتمل غير محدود، فتكون في اللغة طاقتان: طاقة من التصريف الفعلي هي بمثابة الحجم الكمّي المكرّس للاستهلاك والتداول، وطاقة من الرصيد المحفوظ هي عبارة عن اختزان مدّخر يمثّل القدرة الاحتياطية التي هي قدرة مرصودة.

أما وقد تقرّرت الطاقة الاستيعابية في اللغة على صعيد العلاقات الاستبدالية، فإن قدرات الشمول والاحتواء تتولد بصفة آلية على العلاقات الركنية ليصبح الخطاب اللغوي مركز الجاذبية لكل ما من شأنه أن يعقله العقل أو يتصوره الخيال، فيستجيب الحدث الكلامي للإفضاء به، وما إن تتحول مطارحة القضية من صعيد الاختيار إلى ظاهرة التوزيع حتى تصبح متنزلة في صلب جهاز التواصل، فتكون السمة الجوهرية في ناموس المحاورة هي تبادلية الطاقة اللغوية بين الطرفين تعبيراً وإدراكاً سواءً بالتعاقب أو بالتواقت وسواءٌ أكان ذلك بالتجاور أم بالتراكب.

والأصل الذي ترجع إليه ظاهرة الشمول الركني هو قدرة اللغة على توليد ما لا يتناهى من القوالب النحوية.

على أن تفسير القدرة الاستيعابية في اللغة من وجهة النظر المبدئي - أي من موقع التعليل الكوني في خصائص الإنسان ومستمليات طبيعة العقل فيه - يتمثل في أن ما في الكون من الموصوفات والأوصاف وجهات انتساب بعضها إلى بعض أو تعلق الأغراض بها لا يحصى كثرة، وهو ما يستوجب أن تكون المعاني التي هي مركّبة من تلك الأوصاف على حسب الأغراض أجدر بأن لا يستطاع إحصاؤها.

غير أن طواعية الكلام وقابليته للاستيعاب الشامل لمما يستدعي الملاءمة بينه

وبين طاقة التعبير بالإيحاء، ذلك أن القدرة التضمينية تشارك بصفة عضوية في تمكين اللغة من بسط سلطانها الإخباري على كل المدركات بالحس والتصوّر.

ويتعيّن علينا ـ ونحن على مسار تحديد الطاقة الاستيعابية في اللغة ـ استنباط قانون من التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، إذ بموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدْر ما يكون السامع مستطلعاً على مضمونها الخبري. وبنفس الاستنتاج المنطقي يتعذر التعويل على الطاقة الإيحائية في اللغة إن لم يتعيّن الحد الأدنى من القرائن المفضية إلى إدراك ما تمّ اختزاله.

ومن مظاهر تجليل طاقة الشمول في الظاهرة اللغوية عموماً ما نلاحظه في علاقة الإنسان باللغة من قدرته على استعمالها رغم عجزه عن استيعابها: وهذا ما قد يبدو غريباً طريفاً في الوقت نفسه، وفعلاً فلا اللغة من حيث هي قاموس، ولا الكلام من حيث هو أشكال نحوية متنوعة، ولا الخطاب من حيث هو نمط مخصوص من النسج اللغوي بداخلة تحت طاقة الحصر لدى الإنسان: لذلك فإن مظاهر القصور في الفرد المتكلم تنقلب أبعاداً من التجاوز الاستيعابي في صلب اللغة.

فلئن تمثلت القيمة الأولية لنظرية الاصطلاح اللغوي في أنها كشفت القيمة النسبية للعلامة اعتماداً على صفتها العرفية فإن الاستثمار الإبستيمي الأقصى يكون في مقارنة النظام اللغوي بأيّ نظام سيميائي آخر يصلح أن يكون أداة تواصل إخباري: ذلك أن هذه القضية يحكمها قانون صارم دقيق هو قانون التناسب الطّردي بين اعتباطية أي نظام علامي وسعة إبلاغه: وهو ما يفضي إلى القول بأن منطقية العلاقة بين الدالّ والمدلول تتناسب تناسباً عكسياً مع طاقة النظام العلامي المعني في الإبلاغ، فيكون معيار الاعتباط هو النموذج الأوفى المجسّد للجهاز الإبلاغي، فكلما ثقلت كثافة التعسف الاقتراني في أي نظام إبلاغي نزع جهازه التعبيري إلى طاقته القصوى: فالشحنة الاعتباطية في كل حدث تواصلي هي المولّد الدائم لسعة النظام الإبلاغي الذي فيه يندرج ذلك الحدث.

الفصل الثاني

في العلوم ومصطلحاتها: اللغة وآلية المعرفة

مفاتيح العلوم مصطلحاتها. ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه. وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية حتى لكأنها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدْره من يقين المعارف وحقيق الأقوال، فإذا استبان خطر المصطلح في كل فن توضح أن السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سُوره الجامع وحصنه المانع، فهو له كالسياج العقلي الذي يرسي حرماته رادعاً إياه أن يلابس غيره، وحاظراً غيره أن يلتبس به. ومتى تحلّى الدالّ بخصلتي الجمع والمنع كان على صعيد المعقولات بمثابة الحدّ عند أهل النظر المقولي الذين هم المناطقة فيكون للمصطلح الفني في أي شعبة من شعاب شجرة المعرفة الإنسانية سلطة ذهنية هي سلطة المقولات المجردة في علم المنطق: فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المصطلحي لكل علم صورة مطابقة لبنية قياساته متى فسد فسدت صورته واختلّت بنيته فيتداعى مضمونه بارتكاس مقولاته.

فبهذا الذي سلف تتعيّن بالتخصيص العلاقة المعقودة بين العلم وجُملة مصطلحاته. وأوّل ما ينتفي في حقّ هذه العلاقة أن تتسم بالتفاعل لأن التفاعل صيرورة نحو مآل يتغير فيه كل من طرفي الفعل والانفعال، كما أن علاقة التفاعل تفترض ضمنياً انفصال الهوية بين العوامل، وليس هذا شأن المصطلح والعلم. ثم إن تلك العلاقة يتعذر بالتبعية أن تكون من ضروب العلاقات التعاوضية إذ ليس في وسع المعرفة العلمية أن تقوم بديلاً من مصطلحها الفني ولا في وسع الجهاز المصطلحي

أن يلغي وجود المضمون المعرفي، فالنسبة المعقودة بين العلم ومصطلحاته ليس قوامها التبادل، لا التلقائي ولا الإرادي.

وحيث انتفى التفاعل وانتفى التعاوض صار من الانتقاض أن يحل محلهما التكامل على معناه المحدد لدى أهل العلوم الدقيقة، لأن كل علاقة تكاملية بين عنصرين يتحتم معها غياب الثاني متى حضر الأول، واختفاء الأول كلما حل الآخر. فكأنه من الضرورة المطلقة أن يكون أحد الاثنين حاضراً وأن يكون الآخر غائباً بالاستتباع الضروري كالعلامة الجبرية تُردف بالرقم العددي حتماً إن لم تكن إيجاباً فسلباً، فلا عدد بلا علامة، ولا عدد بالعلامتين.

في هذا النسق يتسنى الاستدلال على هوية التلاحم الرابط بين المصطلح والعلم: ويداخل الأول بعض ما يتراكم من الثاني حتى لتكاد المعرفة الاصطلاحية أن تغدو هي المعرفة العلمية إلى المرتبة التي يتعذر معها تصور هويتين متمايزتين: تتدافعان أو تتجاذبان وإنما هو توحد على نمط اتحاد الدالّ والمدلول في عملية الأداء اللغوي بإطلاق. فكما أنك لا تدرك للمدلول دلالة إلا من خلال علامته الدالّة، ولا تتصور وجود دالّ ما لم تحمل مظانه معقولة المدلول عليه فكذلك شأن منظومة العلم مع جهازه المصطلحي، وبديهي أن الدال والمدلول في الإبلاغ اللساني لممّا تنتفي في حقهما علاقات التفاعل والتعاوض والتكامل.

ومن كل ما سلف يتجلى أن الوزن المعرفي في كل علم رهين مصطلحاته، لذلك نسميها أدواته الفعّالة لأنها تولده عضوياً وتنشىء صرحه ثم تصبح خلاياه الجنينية التي تكفل التكاثر والنماء.

ذلك ما يفسر إذن كيف أن كل علم يصطنع لنفسه من اللغة مُعجماً خاصاً، فلو تتبعت كشفه المصطلحي وقارنته بالرصيد القاموسي المشترك في اللغة التي يتجاوز بها العلم ذاته لوجدت حظاً وفيراً من ألفاظ العلم غير وارد قطعاً في الرصيد المتداول لدى أهل ذلك اللسان، وما منه وارد فإنما ينفصل في الدلالة عمّا هو شائع انفصالاً لا يبقى معه إلا التواتر في الشكل الأدائي. وهذه الحقيقة تصدق على علم اللسان صدقها على كل معرفة بشرية تبلورت فشيّدت لنفسها حصنها المستقل.

على أنه لئن سلف وجه من الشبه بين معضلة المصطلح وخصائص الظاهرة اللغوية فإن طُرُق التقريب بين الإشكال المصطلحي على صعيد المعارف

والإشكال اللساني على صعيد المدارك متعددة، لو رمنا التحري بالاستقراء النوعي لخفايا النظرية لألفيناها شبكة متضافرة. فالعنصر اللغوي في أصل نشأته ـ من الوجهة الاعتبارية لا من جهة الزمن الفيزيائي ـ رمز يقوم بضرب من المواضعة لينوب بحضوره عن إحضار الأشياء المتحدث عنها سواءً أكانت مما يتسنى حضوره أم مما يتعذر، فكأنما الذي ساق الإنسان إلى التوسل باللغة إنما هو نزوعه إلى المجهود الأدنى بحكم تركيبه وبدافع غريزته التي قوامها الاقتصاد الأداتي: أن يستأثر بأكبر النفع بالذي يتسنى من أضعف المجهود وعلى هذا الأس المبدئي عرفت العلامة بأنها «حضور لغيبة»، على حد التعبير الحرفي، أو قل بتعبير متأصل هي «شاهد على غائب».

فما شأن المصطلح العلمي إذن؟

إذا كان اللفظ الأداتي في اللغة صورة للمواضعة الجماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح. فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصلي الأول، هو بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه كماً وأضيق دقة.

كذا يتسنى أن نعرف المصطلح علامياً بأنه شاهد على شاهد على غائب. ولعل هذه الحقيقة هي التي تعلل بصفة جوهرية صعوبة الخطاب اللساني من حيث هو تعبير علمي يتسلط فيه العامل اللغوي على ذاته ليؤدي ثمرة العقل العاقل للمادة اللغوية. ويزداد الأمر عُسراً عند الانتقال من المعالجة النظرية للظاهرة اللغوية العامة إلى دراسة لسان من الألسنة في ضرب من الكشف النوعي أو التحليل التطبيقي، ويتلابس عندئذ الخطاب القائل بالخطاب المقول بما أن اللغة التي تمثل مادة الفحص تتطابق حينئذ مع اللغة التي تمثل وسيلة التعبير عن ثمرة هذا الفحص. ومن المفارقات الناجمة عن هذا الدوران أن البحث اللساني يزداد يُسراً وارتياضاً كلما تباينت اللغة المدروسة واللغة الدارسة، أو لنقل ـ باقتباس ألفاظ يتداولها المناطقة في غير هذه المقاصد ـ إن الخطاب العلمي اللساني يتناسب جلاؤه تناسباً طردياً مع اختلاف اللغة الموضوعة عن اللغة المحمولة كما قد يكون اتضح في الفصل السابق عن خطاب العلم.

إن التسليم بقيمة الجهاز المصطلحي بالنسبة إلى كل معرفة علمية تنشد القبض على الظواهر سواءً أكان ذلك بالوصف التشخيصي أم بالإحكام الاستنباطي ليفضي إلى الاقتناع بأن مصطلحات العلوم هي الصورة الكاشفة لأبنيتها المجردة مثلما ألمحنا منذ البدء، ومن خيّل له أنه يتقفّى أثر العلم بغضّ الطرف عن متصوراته الفعّالة ومفاهيمه الإنشائية فإنما شأنه شأن من يرى من الأجزاء أشباحها ومتعذّر في حقه أن يرى صورة الجزء من الكل فضلاً عن صورة الكل من وراء الأجزاء، وإذا كان «المنطق» بمقولاته الأولية وأنساقه التركيبية وأقيسته الاستدلالية هو بمثابة «رياضيات» العقل التجريدي وكانت «الرياضيات» بعلائقها التناظرية وسلسلاتها التحويلية وتصاقبها البرهاني بمثابة «منطق» العقل التحليلي فإن الجهاز المصطلحي في كل علم هو بمثابة لغته الصورية: بل قل هو رياضياته النوعية. وكل ذلك يُفضي جذلاً إلى اعتبار كل مصطلح في أي علم من العلوم ركناً يرتكز عليه البناء المعرفي فيكون للمصطلح من الوظائف الصورية ما يكون للرمز السيني في المعادلة الرياضية: كلاهما سَمْ التجريد الذهني.

هذه حقائق قوامها معرفي، وسنداتها بديهية عند من مارس العلم، وباشر النظر، وحاول معالجة شيء من أبوابه بالوضع والاستحداث، لكن سند الممارسة لفرط بداهته يختفي، والأس المعرفي لبُعد تشابكه ودقة تجرده كثيراً ما يحتجب، ولاحتجاب هذا وخفاء ذاك تظهر مشاكل زائفة تلوح بقضايا يفتعلها الذهن لتلابس الاستدلال الصحيح والجدل المكذوب، وعندئذ تتحول معضلة المصطلح إلى إشكال تتجاذبه عائقات مبدئية وخيالات مصطنعة عليه.

وأكبر اعتراض زائف وأشدّه غرابة إذا أورده أهل الذّكر من الذين يحترفون العلم ويرتدون لبوسه أن يعزو بعضهم استغلاق العلم عليه إلى تعسر المصطلح ظانًّا أو مجاهراً أن لو كان الأداء الاصطلاحي على غير ما هو عليه لأدرك كل العلم الذي حملت اللغة إياه؛ وترى البعض قد انبرى ناقداً فيرمي الخطاب العلمي بالإلغاز والتعمية مشهّراً بما ظنه إغلاقاً في المصطلح وطاعناً في من لا يراعي أمره بتقديم مادة العلم بعد طرح جهازه المصطلحي! فأعظم بها من إحالة!

ذاك هو الفصم بين مضمون العلم وأدواته، وذاك هو الانتقاض أن تستبقي العلم وقد سلبته بنيته التي يتأسس عليها، على أن علّة الأمر من وجهين: الأول

عرضي: وصورته أن الناس كثيراً ما يتعاطون العلم بالمطالعة أو الدرس فلا يراوحون بين زمن الكسب المعرفي وساعة التمثل الذهني فلحظة النقد الإجرائي، فإذا بهم يتماطون ما لم يستأنسوا به من العلوم ويغتصبون الحاصل اغتصاباً ليكونوا منذ لحظة البدء متعلمين وناقدين فيتطابق الزمن بلا مراوحة وينبثق الوهم الخادع.

أما الوجه الثاني من علل هذه الظاهرة فمرده الغفلة عن بعض خصائص الإبلاغ العلمي، ذلك أن السعي إلى تفادي المصطلح يؤول إلى شرح المفهوم وتفكيكه إلى مركّباته التقريبية من المعاني وظلال المعاني، ولمّا كانت السبيل الوحيدة هي اللغة فإن في ذلك ازدواجاً وظيفياً لا تطيقه اللغة بطبعها، وبديهي أن الظاهرة اللسانية تكفل الإبلاغ التواصلي في إحدى وظائفها لكنها تكفل أيضاً القدرة على أن نتحدث بها عن نفسها وذلك ما نصطلح عليه بالوظيفة الانعكاسية، غير أن اللغة لا تنصاع لتراكب الوظائف في نفس الحيز الأدائي، فكما يتعذر أن تزاوج في نفس اللحظة الحديث باللغة عن غير اللغة مع الحديث باللغة عن اللغة يتعذر عليك بنفس الصورة أن تتحدث باللغة عن العلم وتتحدث في نفس اللحظة باللغة عن لغة الحديث عن العلم.

فمن ظنّ أن العالم قادر على أن يتحدث في العلم بغير جهازه المصطلحي فقد ظلمه ما لا طاقة له به إلا أن يتواطأ على امتصاص روح العلم وإذابة رحيقه، وهذا لممّا يصدق على كل معرفة تحتكم إلى أواصر العقل. ولو أخذت أبعد العلوم تجريداً وأوغلها في صياغة الرموز ـ شأن الرياضيات ـ لتبيّنت حقيقة قيام المصطلح من العلم مقام الرمز من المعادلة، فإذا تحاشيت الرمز ارتكس العلم ذاته.

وخذ للشاهد مثال المعادلة المعتبرة:

(أ + ب)^2 = أ^2 + 2 أب + ب^2:

فهذه تقرؤها بتلفظ رموزها السببية فيستقيم إدراكها الرياضي، فإذا سلبتها رموزها قلت: إن مربع مجموع عددين يساوي جمع مربع الأول مع ضعف سطح الأول في الثاني مع مربع الثاني. فترى عندئذ تحلل الخطاب الرياضي وتواري بنيته، أما إذا واصلت سعيك إلى مجانبة الرمز والمصطلح فاعتبرت لفظ (مربع) ولفظ (سطح) وربما أيضاً لفظ (عدد) من المصطلحات التي عليك أن تقيم من اللغة ما يعوّضها فستقول: إن ضرب مجموع عنصرين في نفسه يساوي جمع

ضرب العنصر الأول في نفسه مع ضعف ضرب العنصر الأول في العنصر الثاني مع ضرب العنصر الثاني في نفسه.

وترى عندئذ كيف آل أمر الخطاب الرياضي.

على أن حوار المحاجة قد لا يتوقف إذ فيما قلته ألفاظ لم ترد بمعانيها الشائعة خارج نطاق العلم كلفظ (ضرب) فلو تعمدت تحاشيها لذاب العلم الرياضي ذوباناً، ذلك أن عبارة (مربع الشيء) قد عوّضتها بعبارة (ضرب الشيء في نفسه) وهذه ستعوّضها بقولك (جمع الشيء إلى نفسه من المرات بحسب عدد نفسه).

لكن مَنْ أدراكَ أن المشاكس لا يطلب إليك تعويض لفظ (جمع) بشيء آخر لأنه مصطلح رياضي؟

وإذا كان الإنسان موجوداً متبدلاً بالطبع وكان تبدله متولداً عن إذعانه لقيدي المادة زماناً ومكاناً فإن مقوماته اللصيقة بوجوده لا تكون إلا متبدلة على الدوام، واللغة إحداها إذ هي القناة الأساسية في ربط أبعاد الزمن: الماضي منه بالصائر والصائر بالمقبل، لذلك عُدّت اللغات مراكب للحضارات: هذه وتلك في تطور مستمر يستجيب فيه التابع لناموس السابق، وإذا اللغة في تبدلها صدى لتقلب الحضارة وتعاقب تجلياتها، ولا يتضح ذلك في شيء وضوحه في طواعية الجهاز اللغوي وقدرته على استيعاب المستحدث من الصور والمفاهيم.

وإذا كان مطرداً أن ننعت اللغة بأنها «كائن حي» فإننا نتوسل بالمجاز في التعبير عن حقيقة يعوزنا ما به نعبّر عنها تعبيراً غير مجازي، وبنمط مجانس ننعت اللغة بكونها «مؤسسة اجتماعية»: رصيدها رموز، ورموزها أوعية تسكب فيها الصور المشتقة من حياة الناس في مظاهر المادة والمعاش والأخلاق والمعارف فيؤول الأمر بالمؤسسة اللغوية إلى صوغ شبكة العلاقات الجامعة بين أطراف الحياة البشرية فيما هم قائمون عليه، ثم بين المتعاقبين منهم على محور الزمن، فكان لزاماً أن تتأسس اللغة على قوانين الحركة الذاتية، وهذا مفاد الصورة المجازية التي نلجأ إليها عند نعتها بالكائن الحي، أو عند إسناد صفة النمو لها.

فمن المسلّمات إذن أن اللغة ظاهرة جماعية واجتماعية تتحرك طوعاً كلما تلقّت منبهاً خارجيّاً إذ ما إنْ يستفزها الحافز حتى تستجيب بواسطة الانتظام

الداخلي الذي يمكّنها من استيعاب الحاجة المتجددة والمقتضيات المتولدة وهكذا تصطنع اللغة لنفسها نهجاً من الحركة الذاتية.

فالأحداث التاريخية والوقائع الحضارية مما لم يكن صوراً مستنسخة من المتداول المعروف هي التي تستحث اللغة أن تصور دلالاتها عبر صوغ ألفاظها حتى تتلاءم والتطور المفهومي الحاصل في ذاكرة الحضارة المتجددة. ولما كانت العلوم بمثابة الأنسجة العضوية التي تنمو خلاياها نمواً رياضياً فإنها أشد المنبهات وقعاً على اللغة، تستفزها بالمفاهيم فترة الفعل بولادة المصطلحات. إلا أن اللغة في خضم هذا التطور التاريخي وهذه الصيرورة الحضارية تقف مشدودة إلى قطبين متدافعين يتجاذبها الأول بدافع المواكبة ويشدها الثاني بوازع حب البقاء اتقاء للانسلاخ الماحي لرسمها، وليس ما نسميه بحياة اللغة سوى قدرتها على ترشيح الناموس المعدل للنقيضين: أن تتلاءم مع الاقتضاءات المتجددة وأن تبقى على بناها التي تحدد هويتها بين الألسنة.

فهذا من الظواهر العامة، فكل اللغات تعيش مخاض تولّد الدوال عندما تقتحمها مدلولات مستحدثة بصرف النظر عن سعي الجهاز اللغوي إلى استيعاب المدلول الجديد دون استقبال الدالّ الغريب وذلك باللجوء إلى استبطان تعود فيه اللغة على نفسها لتفجّر بعض ألفاظها بالطاقات الدلالية المتغايرة. وليست هذه الظاهرة وقفاً على مواجهة اللغة للرصيد المصطلحي في العلوم والمعارف لكنها شاملة للمتن القاموسي الواسع، ومنْ تدبّر قضايا الدلالة في ألفاظ اللغة العربية يوماً لرأى شقوقاً من المعاني دقيقة دقة الحاجة المتولدة بها. فاترك الإيغال في معايير ما فصح وما هجن تر كيف تتركح اللغة بين ضغط الحاجة والسعي إلى سدّها فتبقي على فعل (قوّم) وتمحضه لما هو له ثم تصطنع ـ على غير قياس ـ الفعل (قيّم) ومصدره (تقييم) وبنفس الحافز أبقت على (موقوت) واستعملت (موقّت) ثم وضعت (مؤقت) على شذوذ صرفي.

وبنفس الاستتباع ـ وإن كان الأمر لغير تلكم الأسباب ـ صنعت اللغة المصدر (توضيح) بديلاً من (إيضاح) والمفعول (مُعاش) متقية (معيش) ثم استباحت المفعول المزيد (مُصاغ) رغم تعدي صيغته المجردة وتركت النعت (مصوغ) لغير ذلك الغرض.

على أن اللغة مثلما هي مدفوعة إلى التركُّح بين ضغط الحاجة وضرورة سدِّها فإنها محمولة على التوسط بين جنوح المحافظة وناموس الاستعمال لذلك تسعى دوماً إلى استيعاب المدلولات دون دوالها إنْ بالإحياء وإنْ بالتوليد فإذا أعيت الحيلة استقبلت القادم عليها دالاً ومدلولاً فيكون «دخيلاً» تُرضخه إلى أبنيتها حتى يتواءم ونسق الصوغ الأدائي لديها.

ومن هذا التوسط وذاك التركُّح يحدث في اللغة قانون تعادلي يحقق توازناً بين الرصيد القاموسي العام ورصيد كل علم من المصطلحات الفنية يأخذ كل واحد من الآخر بما لا يُدخل الضيم على دلالات اللغة في وظيفتها الإبلاغية النفعية ولا على مفاهيم المعارف في وظائفها النوعية من حيث هي خطاب علمي. ومجال التحكيم في كل ذلك إنما هو السياق الإخباري بحقوله الدلالية وإيحاءاته التعبيرية، وهذا ما يؤسس قواعد الفصل بين النظام المصطلحي والجهاز اللغوي رغم تصاقبهما إذ يرد الأول متولداً في مظانّ الثاني كما أسلفنا آنفاً. فكل علم ينزع إذن على المدى البعيد إلى الاستقلال برصيده عمّا يتداخل مع القاموس المشترك، وهذا شأن العلوم منذ القديم.

واحتكاماً إلى كل هذه الاعتبارات كان خليقاً باللسانيات أن تتبنى ضمن محاور اهتمامها قضية المصطلح، وقد كانت عنايتها بالموضوع مبثوثة بين أفنان متعددة منها البحوث التأثيلية، تلك التي تُعنى بالأصول الاشتقاقية وتاريخ تفرعها، ومنها البحوث المختصة بالرصيد اللفظي كما هو بيّن في فرعين من فروع اللسانيات هما القاموسية ونعني بها (اللكسيكوغرافيا) والمعجمية ونعني بها (اللكسيكولوجيا).

على أن الذي شدّد حيرة اللسانيين في أمر المصطلحات إنما هو نمو علم الدلالة بعد تشعب مقارباته المنهجية، حتى أصبح قطب الدوران في كل بحث لغوي مما لا ينفصل عن نظرية الإدراك وفلسفة المعنى، وقد نتجوز الظن بأن حواراً صامتاً جال بين تلك العلوم اللسانية ـ الآنفة الذكر ـ وعلم الدلالة فتولّد نهج جديد في البحث مداره علم يُعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كل فرع معرفي فهو لذلك علم تصنيفي تقريري يعتمد الوصف والإحصاء مع سعي إلى التحليل التاريخي، أما علم المصطلح فهو تنظيري في الأساس، تطبيقي في

الاستثمار، لا يمكن الذهاب فيه إلا بحسب تصور مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية في الظاهرة اللغوية.

فعلم المصطلح ـ على ما نقدّره ـ ينتسب سلاليًا إلى علوم التأثيل فالقاموسية فالمعجمية، لكنه فرع جنيني عن علم الدلالة وتوأم لاحق للمصطلحية بحيث يقوم منها مقام المنظّر الأصولي الضابط لقواعد النشأة والصيرورة.

فبين علم المصطلح ومصطلحية العلم فرق ما بين المعجمية والقاموسية. من كل زوجين جنيس لبعض الزوج الآخر فكأننا نضع المصطلح ثم نبتكر علم وضع المصطلح، مثلما تضع القاموس ثم تبتكر علم وضع القاموس، والإنسان منذ القدم علم اللغة قبل أن يضع للغة علماً.

ويزداد الأمر تشابكاً متى تاق اللساني إلى البحث في مصطلحات علوم اللسان فيستحيل علم المصطلح ـ على صعيد المنطق الصوري ـ إلى تنظير من الدرجة الثالثة إذ يغدو بحثاً باللغة في لغة البحث في اللغة. وعلم المصطلح موكل إليه اليوم أن يساعد علم الدلالة على فحص إشكالات المعنى عسى أن يجيب عن سلسلة المساءلات المعرفية المتجددة:

كيف تدل اللغة بألفاظها على ما تدل عليه؟

وهل هناك نواميس تطّرد في ارتباط الأسماء بمسمياتها؟ ثم ما هو مدى تصرف الإنسان ـ مستعمل اللغة ـ في توجيه الروابط الدلالية بين الدوال والمدلولات؟

بل كيف تتحرك اللغة ذاتياً فتسد بألفاظها ما قد يحدث من شغور في كيانها المعنوي بموجب بروز متصورات لا تملك اللغة في البدء ما تدل به عليها؟

فإذا تأسست قواعد المنهج النظري تسنّى البحث في مظاهر ازدواج الطاقة التعبيرية بين قدرة تصريحية وأخرى إيحائية ثم بين دلالة ذاتية موضوعة ودلالة حافة محمولة، وكذلك بين الإفادة بالوضع الأول والإفادة بالوضع الثاني عبر النقل والمجاز، وكله يُيسر ظهور الفيصل بين المعاني وظلال المعاني.

الفصل الثالث

في التوليد اللغوي: خصائص اللسان العربي

إذا عالجنا المصطلح من منطلق لساني نقدي رأينا أن كل مجموعة بشرية ترابطت لغوياً فتحولت إلى مجموعة ثقافية حضارية فإنها تواجه على الدوام مدلولات جديدة عليها، إما بحكم استحداث الأشياء أو بحكم اكتشافها. وبديهي أن المدلولات سابقة لدوالها في الزمن لذلك كانت الألفاظ وليدة للمعاني في أصل نشأتها فإذا استقرت في الاستعمال وتواترت أصبحت المعاني وليدة للألفاظ بحكم التقدير والاعتبار.

ويطرد تناول القضية الاصطلاحية في الدراسات العربية اطراداً: تعالج في سياق التأريخ لحركات الترجمة وفي سياق الحديث عن وضع المصطلح العلمي والفني فضلاً عما صنعته المجامع العلمية المتعددة في الوطن العربي والتي لم تنشأ في منطلقها إلا لسد ذرائع المصطلحات، وقد ظفرت هذه الأبحاث جميعها - من لدن الأفراد ومن لدن المؤسسات - باستقراءات هي من الدقة والشمول بحيث تكاد تسد رمق الحاجة المتجددة. فهذا على مدار المعالجة التطبيقية وهي أعظم خطراً وأعجل نفعاً.

غير أن من يتفحص مقومات المعضلة الاصطلاحية كما تداولتها الدراسات من الوجهة النظرية يقف على ظاهرتين فيهما إشكال منهجي حاد، الأولى اختلاط القضية اللغوية بالمعضلة الحضارية، ولئن كانتا من نسيج واحد في سياق الموضع الاصطلاحي فإن المضني هو تلابس الوجهتين بما يحمّل اللغة تبعات الموقف التاريخي حيناً ويرهق التاريخ بما يظن أنه من تبعات اللغة أحياناً أخرى؛ وإذا كان مألوفاً أن يدعو رواد النهضة المعاصرة إلى اقتفاء أثر الأجداد يوم نهضوا ناهلين من

حياض الثقافات الإغريقية والفارسية والهندية فلم يعقهم المشكل اللغوي ولا ثبطتهم معقداته الاصطلاحية. فإن هؤلاء الرواد وهم يتوسلون بطرق الإحياء والتوليد والاستنباط يغفلون عن الفارق الجوهري بين مواجهة العرب اليوم للحضارة المتطورة شرق الأرض وغربها، ومواجهة الأجداد للحضارات بالأمس:

بالأمس جابهوا المشكل اللغوي من موقع القوة والتفوق الحضاري، فخلصوا من كل مركّب نفسي واليوم نواجهه من موقع منحدر، والذي يزيد في حيرة العرب اليوم إلى حدّ الذهول أنهم واجهوا حضارة العصر فاستشعروا تدحرج شأنهم في العلم وتقنياته فلما استنجدوا ـ فيما استنجدوا به ـ بتراثهم اعتراهم الخجل أن الأجداد حازوا في بعض أفنان العلم الإنساني ما لم يدركوا منه بعدُ إلا الجزء النزير. فتضاعف الإشكال وتعسّر الحسم.

أما الظاهرة الثانية التي تستوقف الناظر في معضلة المصطلح كما بسطتها البحوث العربية المعاصرة من الوجهة التنظيرية فتتمثل في توارث تصورات تصنيفية ما انفكت تتضارب مع حقائق المعرفة اللسانية المتطورة، ومدار هذا التصنيف هو ما يصطلح عليه بوسائل نمو اللغة العربية وفي ذلك منذ البدء بعض الخلط بين ناموس الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية ومطاطية جهازها في استيعاب الجديد من المدلولات، وستتبيّن صلات الربط بين الخاصيتين، وفي سياق هذه الطرائق يرد استعراض الاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب. أما محط الإشكال ومكمن الاستغراب ففي تقديم هذه القضايا على مستوى نوعي متجانس وكأنها متماثلات، بل كأنما هي بدائل في وضع المصطلح تتوازى في نوعيتها وتتفاضل في إجرائها على نهج التوليد الدلالي. وتتوغل الدراسات أحياناً في جدل المفاضلة حتى لكأن اللغة كائن خلو من كل تحرك تلقائي وفي حنايا التحليل والاستشهاد يثوي الخطل التصنيفي.

على أن من حق اللساني بادىء ذي بدء أن يؤسّس بعض المعايير في معالجة قضية الوضع ضمن مسألة المصطلحات العلمية والفنية، وأبعدها شأناً معيار الاستعمال: فالمصطلح يُبتكر فيُوضع ويُبث ثم يُقذف به في حلبة الاستعمال فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيمّحي، وقد يُدلى بمصطلحين أو أكثر لمتصور واحد فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في «سوق» الرواج، ثم يحكم الاستعمال للأقوى فيستبقيه، ويتوارى الأضعف.

فهذا من حيث الوصف والاستقراء فيما يؤديه اللساني، غير أن له بعد ذلك حق مجاوزة الشرح والتحليل إلى تفسير الظاهرة وتعليلها إذ بما يستقصي من كشوف موضوعية وفحوص اختبارية تُخوّل له أن يستنبط مقاييس رواج المصطلح، وضوابط تغلّب الأقوى على الأضعف، ولا سيما إذا احتكم إلى الروائز الأسلوبية في تركيبة المصطلح من حيث صيغته وميزانه وتناسق صواتمه وانسجام بنيته المقطعية كمًا ونوعاً. ويمكنه أن يستعين بحقائق اللسانيات النفسية فتبيّن له بعض مقوّمات السّبْر فيما يعتري الألفاظ من اشتراك دلالي أو لُبْس معنوي أو نشاز إيحائي فيؤول أمر المصطلح إلى النفور فلا يروج. وعند هذا المقام ينتهي العمل الاستكشافي، وهو مناط البحث النظري؛ وتبدأ ـ لمن شاء ـ سبيل العمل الإجرائي وهو الممارسة التطبيقية بالوضع والتصور، فاللساني من حيث ينقد تصنيفات الابتكار المصطلحي ومن حيث ينقد المبتكرات الاصطلاحية: ما راج منها وما لم يَرُج، يقتني حصانة معرفية تؤهله لصوغ الدوال طبقاً لكل مدلول طارئ، سواءٌ أكان ذلك من حوزة تخصصه العلمي أم في حيّز شعاب أخرى من شجرة المعارف.

ومما تأسس من درجات التتابع يغدو عالم اللسان أحق الناس بإرساء ركائز التنظير في علم المصطلح بشمول.

فإذا نظرنا في ما يتواتر عنه من وسائل نمو اللغة العربية اعترضنا كما أسلفنا التعريب والنحت والاشتقاق والمجاز، فأما التعريب فهو مصطلح نوعي يقترن بمعالجة اللسان العربي للألفاظ التي يستقبلها من الألسنة الأخرى مسموعاً إياها دالاً ومدلولاً؛ لذا فهو نعت لما يتبع ظاهرة التداخل اللغوي حضاريًا. ولذلك دقّق القدماء التسمية فأسموا الظاهرة العامة «دخيلاً» وخصّوا قولبة اللفظ الدخيل بمصطلح «التعريب» فقالوا: تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على مناهجها؛ على أن منهم من تجاوز الفصل المفهومي فأطلق التعريب على الظاهرة وعلى عوارضها في نفس الوقت وهو ما ذهب إليه السُّيُوطي في كتابه **المُزهر في علوم اللغة** إذ يقول: «المعرَّب هو ما استعمله العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها».

فالقضية تتصل إذن بظاهرة لغوية حضارية اصطلاحية؛ لم يخلُ منها لسان من الألسنة في أي عصر من العصور، وهي بمثابة حبل الأسباب بين الأقوام عبر

اللغات، وقد اطّرد البحث فيها لدى فقهاء اللغة بما أطلقوا عليه الاقتراض، ويُحشر وجه من الموضوع في اللسانيات المعاصرة ضمن محور التداخل على مدارجه المختلفة من الصوتي والصرفي والمعجمي إلى النحوي والدلالي فالأسلوبي.

فممّا لا وجه له في نظر اللساني الناقد أن نتابع جدل البحث عمّا إذا كان الدخيل ـ وقد دخل ـ جزءاً من اللغة أم غريباً منبوذاً، أو أن يُعدّ أمراً خاصاً بلسان دون آخر حتى يُظنّ أنه وسيلة نمو وقفت عليه. وإنما الدخيل ظاهرة مطلقة يفرضها الاحتكاك الجغرافي واللقاح الحضاري وليس كالعلوم جسوراً تمتد بين الأقوام وحضاراتهم، لذلك غُدّت المصطلحات العلمية سفراء الألسنة بعضها إلى بعض. فالتعريب في العربية صورة لظاهرة لغوية عامة ترضخ بحكمها اللغات إلى الضغط الحضاري التاريخي فتتحسس لنفسها توازناً بين دفاعها عن نفسها وقدرتها على استيعاب الحد الأدنى من الدخيل، ويقوى هذا التوازن بقدر قوة المجموعة اللسانية حضارياً.

فمن هذا المنطلق نتبيّن شمول العوارض اللسانية واندراج ظاهرة «التعريب» ضمنها فنستبين بالاستتباع قصور البنية التصنيفية عند من عالجوا وسائل النمو اللغوي، لأنها بنية ذات منطلق عمودي، فاصل، يقطع الوسيلة عن الأخرى إذ يحسم بجزم بين التعريب والمجاز والنقل والتوليد، وسنجد أنفسنا محمولين على إبدال التصنيف الرأسي بتصنيف أفقي يعتمد الصيرورة ويترصّد التحولات الزمانية، وسنرى كيف أن الدخيل في جُلّ أحواله إنْ هو إلا مرحلة فيما سنسميه بمراتب التجريد الاصطلاحي.

فهذا ما يخص التعريب.

أما النحت فلا يتوضح أمره في ذاته ولا تتجلّى قيمته ضمن طرائق «نمو اللغة العربية» إلا بمراجعة طبائع اللغات طبقاً لأسرها التاريخية وفصائلها التناسلية وهو ما يحتّم استلهام اللغويات المقارنة كما توارثتها الدراسات المعاصرة عن البحوث المتقادمة، ويستوجب التوسل بمنهج اللسانيات التقابلية كما تطورت في أيامنا الراهنة.

فاللغات تتكل بالضرورة على وسيلة باطنية تستقيم بها حركتها الذاتية وتختلف هذه الوسيلة بين اللغات بحسب توزّعها الفصائلي، وهذه حقائق بتّ في أمرها الدراسات مبكراً، فليس المقام لتفصيلها، لكن معالجة مشكلة المصطلح في

ارتباطه بالتولد اللغوي الذاتي يفضي إلى فحص النسب العاقدة بين طبيعة النحت وطواعية اللغة، وقد بدا لنا أن اللغات في حركتها الذاتية لا تخرج عن مناطين اثنين وإنْ تعددت فصائلها ضمن تراكب أسرها. فمنها ما يتوخى سبل التولد الانفجاري وسنعود إليه، ومنها ما يتكاثر بحركة استقطابية تحكمها ظاهرة التركيب الخارجي فيتولد العنصر الجديد من مزج عنصرين أوليين على الأقل: فإذا المزج انصهار تفضي فدلالي ييسره ما للغة من طواعية التضام بحيث تتوفر القدرة التوليدية عبر القدرة الالتصاقية بين الأجزاء، وطبيعي أن تنفر اللغات التضامية عن كل انضواء للموازين الصرفية أو الاشتقاقية فلا تتقيد كلماتها بطول كمّي لا من حيث تعاقب الصواتم ولا من حيث تسلسل المقاطع نوعاً وعدداً.

ويأتي النحت سمة نوعية لهذه اللغات، فهو عنوان توالدها، وأنموذج تكاثرها: فيكون بضمّ الألفاظ المتكاملة بعضها إلى بعض لوضع لفظ جديد، ويكون بانتزاع اللفظ الجديد من بعض أجزاء الألفاظ المتعاملة، ويكون بضم اللفظ إلى أدوات معجمية غير ذات وجود مستقل هي تلك الزوائد التي تكون صدوراً وحشواً ولواحق.

ولا ريب في أن ما نعرفه عن بعض اللغات المنحدرة من السلالة الهندية الأوروبية يسمح بتعميم الظاهرة عليها فهي فصائل نحتية تعتمد في تناسلها الجنيني على حركة الاستقطاب وطاقة التجاذب الخارجي. وهذه الحقيقة مفرزة بصرف الاعتبار عن الطبيعة النحوية للغات: أكانت تأليفية تعتمد الإعراب أم آلت إلى ألسنة تحليلية انفكت عنها رابطة الأوضاع الإعرابية في أواخرها.

فمن اللغات التي تتآلف في السمة النحتية: اليونانية ـ الحديثة منها والقديمة ـ وكلتاهما تقترن بالهندية الأوروبية عن طريق اللغة الإغريقية التي هي الهيلينية، وكذلك الفرنسية واللاتينية وعن طريق الثانية تلتحق الأولى بالأصل الهندي الأوروبي، ثم الإنكليزية التي تترافق مع السكسونية فترتبطان بالأصل عن طريق الجرمانية الغربية.

أما العربية فمن أسرة طبيعتها التوالدية غير الطبيعة النحتية وإنما لها ناموس تكاثري هو صنو النحت في فاعليته وسنراه. ولذلك كان النحت حدثاً عارضاً على العربية وتكيفاً طارئاً على جهازها، ولقد لجأت إليه العرب في حالات محددة كان

آكثرها طوعاً وأقربها إلى الاستساغة ما صيغ على وزن صرفي في الفعل ومشتقاته، فكان في الأغلب لفظاً منحوتاً من جملة كاملة أو مختزلة، كذا كان أمر احتضان الدخيل وتعريبه أهون على العرب من اطّراد النحت بما يشذ عن أوزانهم، أو تناسق أصواتهم، وتواؤم مقاطعهم، بل تقبلت العربية ألفاظاً أعجمية هي في أصولها منحوتة من لفظين وأكثر، وظل النحت أسلوباً ناشزاً وقلما وُفّق اللاجئون إليه ولو في ضرورات المصطلح العلمي.

ولعل العربية ـ لأمر ما لا يتباعد عن سياقنا ـ قد عاملت ما رُكّب تركيباً مزجياً معاملة خاصة فمنعته عن الصرف كما منعت عنه الاسم الأعجمي.

فالنحت ظاهرة إنمائية لكنها غير عامة بين فصائل اللغات، ولا مطلقة في لجوء اللسان الواحد إليها، فلا يتسنى البتة إدراجه ضمن نهج تصنيفي يساوي بينه وبين الدخيل والمجاز.

فإذا كان النحت بمظهره التضامي بين الألفاظ القائمة وتشكله الالتصاقي بين الألفاظ والزوائد ومخرجه الانتزاعي بين أجزاء الكلمات المتعاملة سمة نوعية لفصيلة اللغات الهندية الأوروبية فإن الأسرة السامية تتكل في تولدها الذاتي وتكاثرها المعجمي على الحركة الانفجارية التي تكتسب بها طواعية داخلية تمكّنها من معاودة الانتظام الذاتي واستئناف الارتصاف البنائي عند كل حاجة دلالية أو اقتضاء اصطلاحي، ومدار كل ذلك الطاقة الاشتقاقية التي بها تتوالد الألفاظ من أصل جذري فتتكاثر المفاهيم وتتباعد حتى لا يبقى من رابط بينها وبين الأصل إلا الانتساب الاشتقاقي على حدّ ما تتباين المعاني بين الدين والمدينة والدَّيْن والإدانة والحال أن الأصل التأثيلي واحد، وكذا الأمر بين ضرب السيوف، وضوارب العند، ومضارب القبيلة، وضرب السكة، واضراب العمال، والتصدي للمضاربين في أسواق المال. إلا أن هذا التكاثر الجنيني لا يشذ عن مناط الميزان المرسوم في شكله المجرد من حيث هو قالب تسكب فيه مادة اللغة بتغيراتها المختلفة.

ومن هذا النمط لغة العرب.

فالاشتقاق ـ هذا الذي تدرجه الدراسات على قدم من مساواة الطرق الإنمائية الأخرى ـ هو السمة النوعية في الفصائل السامية، فهو صنو النحت في اللغات

الهندية الأوروبية: ما كان لهذه أن تستقيم لولا طاقتها التركيبية وقدرتها التضامية، وما كان لتلك أن تسلم في بقائها لولا مرونتها الانتظامية وطواعيتها الاشتقاقية.

على أن لفظة الاشتقاق قد غدت مصطلحاً مشكلاً تتجاذبه استعمالات غير متجانسة، وفي مفترق الاختلاف تكمن المزالق التصنيفية التي انقاد إليها بعض الباحثين، وأول ما يتعين التذكير به أن الدارسين المعاصرين قد توارثوا نمط العرض الذي استقر أمره من لدن اللغويين العرب القدامى ولا سيما شيخ أصول النحو ابن جني الذي اكتملت في خصائصه نظرية الاشتقاق بصورها الثلاث: الوصفية والتعليلية والافتراضية.

فمفهوم الاشتقاق الذي يتصل رأساً بقضية صوغ المصطلحات ونماء رصيد اللغة من الألفاظ إنما هو هذا التقولب الصرفي المظهري في نطاق المادة اللغوية الواحدة والذي لولاه لتعذر على العربية أن تحيا اللهم إلا أن تستعيض عنه بطواعية أخرى! فهو إذن ظاهرة حتمية الحضور في اللغة العربية: هو إحدى مسلمات وجودها، لذلك كان - في الأغلبية الغالبة من أحواله - قياساً يعتمد أجهزة مجردة ينضوي في سلكها كل أصل جذري بحسب حالاته من التجرد والزيادة ومن التثليث والتربيع...

وبديهي أن هذه القوالب - المسماة موازين - قد استخرجت في أصلها من ذات اللغة بالاستقراء فالظاهرة الاشتقاقية وجدت قبل وجود المصطلح الدالّ عليها بل قبل صياغة قياساتها المجردة.

وعلم الشيء كما علمت تالٍ في الزمن لوجود الشيء. فالاشتقاق بهذا المعنى المحدد هو في منطلقه تولّد اصطلاحي ضمن الحقل الدلالي الواحد ثم يصبح قطعاً عمودياً يخرق طبقات المادة المعجمية فيشقق مدلولاتها ويؤلف منها أسراً مفهومية قد لا تعرف حدًّا في نمائها. على أن طاقته في توليد المصطلحات تكمن في خاصية لغوية مبدئية هي أن الاستعمال قلما يستفرغ كل الاحتمالات الممكنة في صوغ ما يمكن اشتقاقه من المادة الاسمية والفعلية، ففي اللغة دوماً رصيد كامن من الصيغ غير وارد، لذلك انبنت جدلية المصطلح على خصوصية الاستخدام اللغوي إذ ليس في وسع الاستعمال أن يستنزف كليّ القاموس المعجمي الممكن.

على أن باب الاشتقاق قد اتسع أمره في الدراسات فأدرج فيه ما يدخل الضيم على استقامة نظرية في علم المصطلح العربي، وهو الذي بدا لنا فيه الخلل التصنيفي الذي يتضاعف معه اضطراب التصور النظري العام. ولئن كان البحث العربي المعاصر في هذا المقام وريث سُنّة مألوفة لدى الأجداد، فإن تطور المعرفة اللغوية لو استلهمت مناهجها المستحدثة أو استغلت مكتسباتها العامة لأعانت على انبعاث تصور نوعي ولكانت قادرة على إيضاح الرؤية الاصطلاحية بصورة اختبارية شاملة.

فنمط الاشتقاق «التوليدي» الذي أسلفنا أمره قد اصطلح عليه بالاشتقاق الصغير ثم أردف إليه نوعان آخران هما الاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر. فأما الكبير - ويُسمّى كذلك قلباً - فهو أن يكون بين الكلمة الأصلية والكلمة المشتقة تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب في الحروف. ويتعرض له اللغوي مصطفى الشهابي في مصنّفه **المصطلحات العلمية** مدقّقاً إياه بالقول: «ومعناه تقديم بعض أحرف الكلمة الواحدة على بعض مثل جذب وجبذ، وعاث وعثى، وطفا وطاف وطمس الطريق وطسم، ولفت وجهه عن الشيء وفتله». ومكمن الغرابة التصنيفية ليس في تقرير أمر الظاهرة فذلك حصافة سبق إليها الأقدمون، ولا في افتراض سلّم زمني عليه نقدّر أن فعل جبذ هو المشتق من جذب «لأن جذب أكثر تداولاً وشيوعاً». فكل افتراض يقرّب بيننا وبين الحقيقة مباح في العلم ولو كان تخميناً وحدساً، لكن المضني هو أن نورد هذا الضرب من الاشتقاق على أنه من الوسائل «التي نمت بها العربية» و«رجع العلماء والنقلة إليها عندما وضعوا آلاف المصطلحات في صدر الإسلام سواء في العلوم الفقهية واللغوية أو في علوم فارس ويونان والهند وغيرها». (ص12 - 13).

فهذا النوع من الاشتقاق - إن جاز عدّه اشتقاقاً - مظهر معجمي ليس إلاّ. فهو ظاهرة أفقية لا يمكن إجراؤها على طبقات المادة اللغوية، لذلك كان سماعيّاً محضاً - على عكس الاشتقاق الصغير الذي سميناه توليدياً - ثم إن اللغة غير ذات حاجة تضطرها إليه، إنه مظهر غير طبيعي - بمعنى العادة التي للطبع - إذ قد يكون في أصل منشئه شذوذاً في الوضع أو لحناً في الاستعمال تداولته اللغة فتراكم بما يشبه العوارض المَرَضية، وربما كان تنوعاً لهجيّاً ارتكزت عليه بدائل تعاوضية بين قبيلة وأخرى، أو بين حقبة وحقبة أخرى، فالقلب بهذه الخصيصة يفضي إلى خلق

أزواج معجمية خلو من أي قيمة وظيفية إذ لم تبن على مردود دلالي، ويكفي أنها لم تنشأ عن حاجة في الاستعمال تطلبت تمييزاً مفهومياً، وكثيراً ما يظل مردود التمثالي الاستبدالية صفراً كما في تراوحك بين (بعض) و(بضع). لكن اللغة تجنح تلقائياً إلى التخصيص، لذلك تحدث على مرّ الزمن واطّراد الاستعمال شقوق من المعاني بين الأزواج التعاوضية فتتفارق المتماثلات تدريجياً وتتمحض كل صيغة إلى مجال في الاستخدام يزاوج مجال الأخرى وإن ظلتا في حيز الحقل الدلالي المشترك.

أما ثالث الاشتقاقات فهو الاشتقاق الأكبر ويسمّى الإبدال "وهو انتزاع لفظ من لفظ مع تناسب بينهما في المعنى والمخرج واختلاف في بعض الحروف نحو عنوان الرسالة وعلوانها". وهو في حقيقة أمره ظاهرة صوتية تعاملية، ثم إنه من الظواهر المقيّدة لأنه يُفسّر في جُلّ أحواله بقوانين التعامل الصوتي من تقريب وتباين وإدغام وتجانس...

وليس إدراجه ضمن وسائل نمو اللغة العربية بأقل غرابة من إدراج سابقه إذ هو من حيث الاستعمال سماعي مطلقاً، ومن حيث القيمة الوظيفية غير ذي مردود معجمي ولا إثراء دلالي، وإنما يفضي هو الآخر إلى خلق متعاوضات قاموسية يتعذر غالباً أن يختص بعضها عن بعض بأي فارق معنوي فلا يستأثر الطارئ منها عن السابق بحقل دلالي ما.

لكن المزالق التصنيفية التي آلت إليها الدراسات كانت تهون لو أنها وقفت عند حدّ الوصف أو الاستقراء فما كان يضير المعرفة اللغوية كثيراً أن يظل توارث المنهج التحليلي متوزعاً دون مدًى رابط لأجزاء النظرية الكلية وإن كان في ذلك عائق مبدئي لكل تصور لساني شامل عند استنطاق الظواهر اللغوية اختبارياً. لكن خطل التصور التصنيفي ينكشف عند سعي الباحثين إلى سنّ مراسم عملية تقوم مقام الضوابط الإجرائية في صوغ المصطلحات العلمية والفنية متوسلين بما يخيل أنه من منهج الدراسات المقارنة فينتقض المحصول المعرفي لانخرام المنطلق التصنيفي إذ يتضافر سوء تقدير المنهج مع سوء تقدير المعرفة.

ومن مظاهر الخلط فيما يُظنّ أنه من المنهج اللغوي المقارن سعي بعضهم إلى استثمار الاشتقاق الأكبر في موازاة يجريها بينه وبين خاصية التضام الإرداقي التي رأيناها في نمط اللغات الهندية الأوروبية، وللشاهد لا للحصر نأخذ ما يقوله

في هذا المقام مصطفى الشهابي: «وفي الحقيقة من المفيد معالجة موضوع الإبدال بالرجوع إلى الكلمات الأحادية الهجاء، وإنعام النظر فيما أضيف إلى أول الحرفين الثنائيين، أو إلى وسطهما، أو إلى آخرهما وفي الطريقة التي يعالج بها بعض الأوروبيين هذا الموضوع في لغاتهم. فما زيد على أول الهجاء يسمى الصدر (Préfixe) والفعل التصدير، مثل ثرم السن كسرها، وجرم الناقة جز صوفها، وصرم الشيء قطعه، وشرم الشيء شقه، وخرم الخرزة ثقبها. فترى أن الأصل الثنائي «رمْ» قد صدر بحروف مختلفة، فتألفت أفعال ثلاثية لها معانٍ متقاربة.

وإذا زيد حرفا الهجاء الأصليان حرفاً بينهما فهو الحشو مثل رتم الشيء كسره، ورجم فلاناً قتله، ورثم أنفه كسره، وردم الباب سده، ورضم الأرض أثارها لتزرع إلخ. وفي هذه الأفعال كلها الأصل الثنائي هو «رمْ» أُقحم بين حرفيه حروف الحشو المختلفة (Infixes) فتألفت أفعال متقاربة في معانيها.

أما إذا كانت الزيادة في آخر حرفي الهجاء فهو الكسع أو التذييل والأداة هي الكاسعة (Suffixe). فمن مادة «نبْ» مثلاً نجد نَبَّ التيس صاح عند الهياج، ونبس في المجلس أخرج كلاماً، ونبر المغني رفع صوته بعد خفض، ونبص بمعنى نبس أي تكلم، ونبح الكلب صوّت، وأنبض في قوسه أصاتها أو حرك وترها لترن إلخ. وفي كل هذه الأفعال تبدلت الحروف الكواسع، أما المعاني فقد لبثت متقاربة تدل على الأصل الثنائي لتلك الأفعال». (ص14 ـ 15).

فهذا المنهج في الدراسة والبحث إذا حققنا أمره بمنظار المقارنة اللسانية والاختبار التقابلي، وجدناه يتقض من وجوه عدة، وإذ يتكشف انتقاضه يتجلى مسلك التقابل الصحيح.

وأبرز خلل منهجي أن نغفل عن تلقائية الظواهر اللغوية. فالخصائص الحركية تنبع من ذات اللغة لا تُفرض عليها من الخارج فرضاً، وفي ما ينساق إليه البحث الآنف وجه من المنهج الإسقاطي: يتصور قَبْلياً مسلك التحليل ثم تسقط قوالبه على الظاهرة المدروسة إسقاطاً فيأتي القران نشازاً كله.

ومن هذا النمط ما تصوّره الكثيرون خاصة الأب أنستاس ماري الكرملي في مصنفه **نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها** والأب مرمرجي الدومينيكي في كتابه **معجميات عربية سامية**. ومنهم مصطفى الشهابي نفسه؛ كلهم توسلوا بمنهج

افتراضي: أن تصور للكلمات العربية أصلاً ثنائيًا ثم نبحث في الحرف الثالث المزيد إلى الجذر الأصلي فنعدّه زائدة نسميها صدراً أو حشواً أو لاحقة بحسب إردافها مطلعاً أو وسطاً أم آخراً. كل ذلك اقتداء "بالطريقة التي يعالج بها بعض الأوروبيين هذا الموضوع في لغاتهم"!

فأول اعتراض ـ وقد خفي سر طبائع اللغات ـ أن نُذكّر بأن ظاهرة الزيادة والإرداف ليست حدثًا عارضاً لكنها نابعة من طبيعة اللغات الهندية الأوروبية التي هي طبيعة التصافية تضامية كما حللناه بإطناب، ثم إن الألفاظ الزوائد تتميز بشيئين أساسيين: أنها غير ذات وجود مستقل من حيث الصفة المعجمية، فهي ليست كيانات قاموسية بذاتها لكنها ذات وجود دلالي، فلكل منها شحنته الخبرية التي تتحول معه حيثما حلّ فيقحمها على ما دخل عليه إذ يلتحق به.

فيمكن اعتبار الزوائد إذن صياغم[1] وإن لم تكن مآصل[2]. ولنأخذ على سبيل المثال بعض الصدور المنحدرة من اللاتينية لنرَ كيف تتميز بدلالاتها النوعية مهما تحولت، فالصدر (-re) يدلّ على المعاودة والاستئناف[3] والصدر (-trans) يدلّ على العبور والانتقال وأحياناً على المجاوزة[4] والصدر (-anti) على الضدية[5]. والصدر (-inter) يفيد الاشتراك والمداخلة كما يدلّ على

---

(1) morphèmes

(2) lexèmes

(3) انظر إليه وقد دخل على أفعال فصيّرها:

revenir .... venir

remettre .... mettre

redonner .... donner

refaire .... faire

(4) transporter .... porter

transmettre .... mettre

transposer .... poser

(5) ويدخل خاصة على الأسماء والأوصاف:

antithèse .... thèse

anticorps .... corps

antimoral .... moral

الاختراق[1] وهكذا يدلّ (-pre) على الأسبقية في المكان أو في الزمان أو في التقدير، ويدلّ (-auto) على ذاتية الحركة أو ذاتية الوصف...

أما الصدر (-con) فيدلّ على المعيّة والمصاحبة كما يفيد الاجتماع على الحدث، لكننا رأيناه قد تخصص في كثير من استعمالاته حتى كاد يتمحض للانتقال من المعنى المحسوس إلى المعنى المجرد، فكأنما استأثر بمصاحبة الدلالة المادية في تحولها إلى الحقول المعنوية الذهنية[2].

فأين نحن من تصور حرف الراء «صدراً» قد دخل على المثاني (تم) و(جم) و(دم) فصيّرها رتم ورجم وردم...

والاعتراض الثاني، وهو من جنس الأول، أن الزوائد في اللغات الهندية الأوروبية تدخل على موجودات لغوية في جُلّها قائمة الذات معجميًا ودلاليًا، وهي ليست «زوائد» ما لم تقع «زيادتها» إلى أصل جذري ويتضح ذلك في كل ما أوردناه من شواهد للتدليل على الاعتراض الأول، فخلاصة الأمر أن مبدأ الزيادة قائم على ضم كيانات دلالية غير معجمية إلى كيانات معجمية دلالية.

وهذا ما لا ينطبق على صورة الأمر كما أسقط تصورها على الكلمات العربية.

ومن أوجه الانتقاض في ذلك المنهج «المقارني» الشائع أن عملية الزيادة والإرداف تمثل في اللغات الهندية الأوروبية طاقة توليدية من حيث التنويع الدلالي، فإذا انطلقت من جذر أصلي وضممت إليه روادف تحولت في المعنى من دلالة إلى

---

(1) ويدخل على الأفعال والأسماء والأوصاف:

intervenir .... venir

interaction .... action

interdisciplinaire .... disciplinaire

(2) كذا في:

comprendre .... prendre

connaître .... naître

convaincre .... vaincre

confondre .... fondre

convenir .... venir

أخرى تحولاً صريحاً، كأن تنطلق في الفرنسية من فعل (جاء)[1] فتحصل على طرأ ورجع وحدث ولاءم وأرضى وتدخل[2]، وهذا ما لا يتسنى البتة عند النظر في دلالات ثرم وجرم وصرم وشرم وخرم ولا عند النظر في نبس وتبص ولبز ونبج.

أضف إلى ذلك أن مبدأ الزيادة التضامية لا يصبح طاقة توليدية إلا إذا كان على حظ وفير من الاطراد والتواتر بحيث يغدو قياسيًا، وقد رأينا للزوائد دلالاتها النوعية، أما صورة الحال كما افترضها الدارسون في العربية فلا تفضي أبداً إلى تواتر أو قياس بحيث لا يتسنى أن تنطلق من الأمثلة التي تستقرئها فتعمم الظاهرة بما يحتمل وضع قاعدة تقبل الانطباق على الأوضاع المجانسة بحكم منهج الاستنباط المستند إلى الاستقراء الناقص، كأن تقول: إذا كان لك جذر أصلي ثنائي وألحقت به الصدر (راء) حصلت على معنى المعاودة، أو على معنى الاشتراك، أو حصلت على نقيض المعنى أو غير ذلك مما هو متيسر في أمر اللغات الانضمامية التي نعرفها.

ثم إنك إذا اعتبرت هذه الأحرف زوائد في العربية دخلت على المثاني فماذا ستفعل بالزيادة الحقيقية التي تأتي بصوغها على الموازين الصرفية! أفتصبح زيادة تراكبت مع زيادة أخرى أم تحملها على محمل زيادة اشتقاقية انضافت إلى زيادة معجمية وقد رأينا إحالتها!

الحقيقة أن الغفلة عن سر طبائع اللغات وعدم الاهتداء إلى تصور تصنيفي متماسك ثم ارتجال التوسل بمنهج المقارنات دون التنبه للحقائق التقابلية الشاملة كل ذلك قد حجب الفروق المبدئية بين نوعية التولد الذاتي في اللغات الاستقطابية ونوعية التولد الذاتي في اللغات الانفجارية.

فضديد النحت الإردافي في اللغات الهندية الأوروبية التي هي تضممية استقطابية إنما هو في اللغات السامية الاشتقاق الصرفي المسمى اشتقاقاً صغيراً، وبه كانت هذه اللغات في نمائها انفجارية تكاثرية كما اصطلحنا. فلا وجه إذن - في مساق القضية المصطلحية - لا للاشتقاق الكبير ولا للأكبر.

---

(1) venir

(2) على التوالي:

survenir ..> revenir . > advenir ..> convenir ..> subvenir ..> intervenir

على أن التوسل بمنهج المقارنات قد يفضي إلى كشف حقائق تقابلية توازر الباحث في سعيه إلى إدراك طبائع اللغات ونواميس أبنيتها في تحركها وانتضامها، من ذلك أن الاشتقاق المظهري[1] في اللغة العربية يتناظر في اللغة الفرنسية مع احتمالين كلاهما يستند إلى نمط تقابلي: فالأول نمط حر مطلق إذا ولّدت من مادة لغوية ألفاظاً بالاشتقاق العمودي انتقلت بك جنيساتها الأجنبية من مادة معجمية إلى أخرى كأن تطوف بين: أمر ومؤامرة وآمر وتآمر وأمر وأمير ومؤتمر[2].

والثاني نمط مقيد تحكمه الزائدة الإردافية، فقد تشتق من المادة اللغوية العربية صيغاً توليدية في دلالاتها، فإذا قابلتها بأخواتها الفرنسية مثلاً حصلت على ألفاظ اختلفت أصولها الجذرية واتحدت زائدتها الإردافية فخُذْ بعض الأُسرة الاشتقاقية المتأتية من مادة الراء والجيم والعين تحصل على: رجع وراجع وتراجع واسترجع ورجّع وأرجع، كما تحصل على مرجع ورجعي وتراجعي، فإذا نظرت في مقابلاتها[3] وجدتها قد اشتركت جميعاً في الصدر (-re) ولا أحد يشترك مع آخر في الجذر الذي هو الأصل المعجمي.

ولو رمنا مزيد السعي إلى ضرب النماذج في المنهج التقابلي لتوصلنا إلى ما يُعين على إدراك الحركة الذاتية التي للغات بحسب انتمائها السلالي، وخاصة في ارتباط العناصر الجدولية، وهي الألفاظ المنفردة بالسياق التركيبي الذي هو محور التوزيع والتراكن في سلسلة الخطاب: من ذلك قضية الأدوات الواصلة وهي حروف التعدية التي تدخل ضمن حروف المعاني أو حروف الجر بالاستعمال الموسع لهذه المفاهيم[4] فهذه الواصلات يختلف شأنها من لغة إلى أخرى فهي في الفرنسية مقننة تتعلق بذاتها صحبة الأفعال غير المتعدية، ويكون اقتران الفعل بأداة

(1) morphologique

(2) مستتبع بين:

ordre .. > complot .. commandant .. complicité .. impératif .. prince .. congrès

(3) وهي على الترتيب:

revenir .. > réviser .. reculer .. reprendre .. renvoyer .. rembourser .. référence réactionnaire .. régressif

(4) وتُسمى في الفرنسية: prépositions

محددة اقتراناً ضرورياً، فليس في الفرنسية أفعال تجيز الاختيار في تعديتها إلى مفاعيلها فضلاً عن أن تختلف دلالاتها بمجرد تنويع واصلاتها[1].

فالأدوات الواصلة مردودها الدلالي في اللغة الفرنسية منعدم إذ هي غير ذات وظيفة من الناحية المعجمية. وعلى عكس ذلك شأنها في اللغة الإنكليزية؛ فالمادة الفعلية الواحدة قلما نجزم بمعناها إلا إذا حدّدت اقترانها بالواصلة. ومن الأفعال ما تتكاثر مدلولاته وتتباين تبعاً للأدوات التي يتعدّى بها، فإذا أخذت فعل (نظر)[2] وجدته دالاً على الهيئة، وهو مجرد، ثم تتحول معانيه في حقول معنوية متغايرة بحسب الأدوات التي يقترن بها فيصبح دالاً على الرعاية، والنظر، والإعراض، والالتفات إلى الوراء أو الاستبطان. والتفتيش، والتشوق، والفحص[3] فضلاً عن معانيه إذا اقترن بأدوات أخرى[4].

أما في اللغة العربية فإن حروف التعدية ذات طبيعة مزدوجة تساهم في تشقيق المعاني وخلق فروق الدلالة حيناً فيكون لها وزن وظيفي من الناحية المعجمية كما في "حَكَم له وحَكَم عليه" وفي "رَغِب في الشيء ورَغِب عنه"، أو في دخل المسجد، ودخل على القوم، ودخل في المحاجة، ودخل بالمرأة، وإن كانت تحوم حول حقول دلالية متقاربة ضمن مجال مفهومي متجانس. لكن هذه الحروف في جلّ أحوالها تتلون بمرونة في التعاوض بما يكسبها قيمة أسلوبية أكثر مما يكسبها وظيفة معجمية. ومن هذا السياق باب التضمين في دراسة القدماء.

---

(1) قد يتعيّن تغيير الواصلة عند تغيير الفعل من الصيغة الحدثية إلى الصيغة الانعكاسية، تقول:

décider de faire ...

se décider à faire ..

كما أن بعض الأفعال تشذ فتبيح الاقتران بإحدى واصلتين كفعل:

commencer à (ou) de...

(2) to look

(3) تبعاً لاقترانه بالأدوات التالية على الترتيب:

into .. forward .. for .. down .. back .. at < .. after

(4) كما هو الشأن مع:

over .. upon .. up .. to .. on

فمن الحقائق التقابلية إذن أن النماذج الوصفية والمعايير الاستدلالية وكذلك الأنماط الإجرائية لا يجوز بحال إسقاطها على لغة بعد استخراجها من لغة أخرى، فهذه قاعدة منهجيّة. أما على صعيد المنطلقات المبدئية فأبرز الحقائق التقابلية أن اللغات لا تتفق كليًا في قوالب الصوغ، وتوفُّرُ نموذج صياغيّ في لغة ما لا يكسبها فضلاً تفوق به في القيمة لغة أخرى خلت منه، والواقع أنّ اللّغات تتناظر في القسط الأوفر من القوالب الصياغيّة وتفترق في الجزء القليل: في هذه ما ليس في تلك وفي تلك بعض ممّا ليس في هذه. وعن ذلك يحدث ما يُصطلح عليه بالمنازل الشّاغرة: وهي معضلة تتّصل رأساً بقضيّة وضع المصطلحات، فهي بذلك من محاور علم المصطلح من حيث المضمون وفي صميم الدّرس التقابليّ من حيث المنهج.

وكثيراً ما يُعزى الاختلاف في تطابق المنازل إلى اختلاف طبائع اللّغات كما حلّلنا. فمن ذلك ـ على سبيل الشّاهد ـ خلوّ العربيّة من صيغة تدلّ على اسم المفعول المشتقّ من المبنيّ للمجهول، فليس لدينا ما به تعبّر عن طواعيّة الشيء لتقبّل حدث الفعل، فمن (أكل) مثلاً نشتقّ اسم المفعول (مأكول) ونشتقّ صيغة المبنيّ للمجهول (أُكل)، لكن لا تمدّنا اللّغة بقالب نسكب فيه ما مفاده أنّ الشيء قابل لأن يؤكل، بينما يتوفّر هذا القالب الصيّاغيّ مثلاً في الفرنسيّة والإنكليزيّة عن طريق إحدى اللاّحقتين المختصّتين بذلك[1].

وبديهيّ أن تخلو العربيّة، تبعاً لما سبق، من قالب صياغيّ نعبّر به عن مصدر الطّواعيّة أي المصدر المشتقّ من اسم المفعول المصوغ من المبنيّ للمجهول وهو قالب متوفّر في بعض اللغات كما في الفرنسيّة والإنكليزيّة[2]، على أنّ العربيّة ـ وقد تعثّرت في ابتكار صيغة مفردة للتّعبير عن المفعول من المبنيّ للمجهول ـ قد تمكّنت من صوغ ما به تعبّر عن مصدر الطّواعيّة بأن اشتقّت مصدراً صناعيّاً من اسم المفعول[3].

---

(1) وهما: ible-able
كما في: - éligible - admissible - mangeable
(2) admissibility - admissibilité
eligibility- éligibilité
(3) مثاله ما يطرد الآن من: مقبوليّة ومصداقيّة ومفهوميّة.

فهذا من المنازل الشاغرة في اللّغة العربيّة إذا ما قورنت بغيرها من اللّغات التي ذكرنا، لكنّ الصورة العكسيّة قائمة هي الأخرى، من ذلك مثلاً أنّنا في الفرنسيّة نعجز عن التمييز بين المصدر الدّال على الحدث من الفعل المتعدّي والاسم الموضوع للدّلالة على ثمرة الحدث، فبينما تمدّنا أبنية اللّغة العربيّة بقالبين معجميّين نعبّر بالأوّل عن عمليّة تقديم المعلومات فنقول (إخبار) ونعبّر بالثّاني عن موضوع العمليّة وهو المصدر المتمحّض للاسميّة بأن نقول (خبر) لا نجد في الفرنسيّة من القوالب الصّياغيّة ما ينجدنا لإجراء الفارق الدّلاليّ[1]. فنظلّ في تعاملنا مع لفظة واحدة نتأرجح بين احتمالين قد يزيل السّياق إشكالهما وقد لا يزيل، ولذلك كثيراً ما نضطرّ في الفرنسيّة مثلاً إلى عبارة تحليليّة إذا ما أردنا الإلحاح على الحدث المتعدّي، على ما في ذلك من تمطيط وثقل[2].

وفي نفس السّياق يندرج الالتباس بين مصدر الحدث وما يجسّم تكامل الحدث، ففي حين تهيّئ العربيّة قالبين اثنين كما في (تأسيس ومؤسّسة) أو في (تنظيم ومنظّمة) تظلّ الفرنسيّة مثلاً قاصرة عن استيعاب الفارق الدّلاليّ[3].

ومن المنازل الشّاغرة في اللّغة الفرنسيّة أيضاً خلوّها من المصدر الانعكاسي إذ ليس في أجهزتها الصرفيّة بنية نسكب فيها مصدراً مشتقّاً من صيغة المطّوع وهي الصّيغة الانعكاسيّة: تلك التي يكون فيها فاعل الحدث مُنجزاً إيّاه على نفسه[4] فإذا استخرجنا من صيغة المطّوع مصدراً وجدناه متطابقاً مع المصدر المنسبك من الصّيغة الحدثيّة: تلك التي يصدر فيها الحدث عن الفاعل ويتعدّى إلى غير الفاعل[5].

---

(1) إذ يتطابق المفهومان في لفظة Information ومن نفس النمط Communication بين إبلاغ وبلاغ.

(2) بأن نقول: ...le fait de... (ou) l'action de

(3) إذ يتلابس في لفظ: institution المفهومان. كما يتلابسان في organisation أو في constitution.

(4) forme pronominale
forme réfléchie

(5) بحيث يتعذّر أن نشتق مصادر نوعيّة من الأفعال
s'organiser - se contredire - se constituer - تكون دالّة على مفهوم الانعكاس ومتميّزة عن المصادر الحدثيّة.

أمّا في العربيّة فإنّ جهازها الصّرفيّ بفضل خصوصيّة الاشتقاق التّوليدي يوفّر القوالب السّامحة بإبراز الفواصل الدّلاليّة، وبذلك نميّز بين تنظيم وانتظام، وبين نقض وانتقاض، وبين تأسيس وتأسّس. . . لكنّ للّغات تحفّزاً تنصاع بمقتضاه حركتها الذّاتيّة لسدّ الحاجة حال تولّد الحاجة، فكما أنّ العربيّة قد احتالت بمرونتها الاشتقاقيّة على سدّ المنزلة الشّاغرة المتمثّلة في مصدر الطّواعيّة المنسبك من المفعول المبنيّ للمجهول فقالت مفعوليّة، كذلك تحتال الفرنسيّة بفضل خاصيّتها النّحتيّة على سدّ الحاجة المتمثّلة في فصل المصدر الحدثيّ عن المصدر الانعكاسي وذلك باللّجوء أحياناً إلى الزّائدة الصّدريّة الدّالة على الذّاتيّة[1].

ونأتي إلى آخر الوسائل التي غذّت طرائق في نموّ اللّغة العربيّة: المجاز. بعد أن تبيّنّا أوجه الإشكال التّصنيفيّ في كلّ من التّعريب والنّحت والاشتقاق وما يعتريها واحداً واحداً من الأغراض التّقابليّة.

وأوّل ما يتعيّن التّذكير به هو أنّ المجاز قضيّة عامّة في الظّاهرة اللّغويّة، وعمومها من ضربين: خارجيّ وداخليّ. إذ هي شاملة لكلّ الألسنة مهما تباينت بها الأمصار أو الأعصار، ثمّ إنّها شاملة لبنيتي اللّسان الواحد: بنية الرّصيد اللّغويّ المشترك الّذي يسخّر إلى التّواصل الإبلاغيّ النّفعيّ، وبنية الرّصيد المصطلحيّ الّذي يتأتّى به التّواصل العلميّ المعرفيّ.

ويتّصل موضوع المجاز ـ كما ألمحنا ـ بمعضلة الدّلالة اللّسانيّة في تعقّدها وتشابك ضوابطها، فهو محرّك الطّاقة التعبيريّة في ازدواجها بين تصريحيّة وإيحائيّة، بين طاقة موضوعة جدوليّة، وطاقة سياقيّة حافّة فمكّمن المجاز استعداد اللّغة لإنجاز تحوّلات دلاليّة بين أجزائها: يتحرّك الدّالّ فينزاح عن مدلوله ليلابس مدلولاً قائماً أو مُستحدثاً، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدّوالّ بين الحقول المفهوميّة. ومن هذا المنفذ ولج موضوع المجاز إلى صميم قضيّتنا الّتي هي وضع المصطلحات العلميّة والفنّيّة، فبمقتضى مظهره الزمانيّ ـ كما نتبيّنه ـ يصبح إحدى طاقات الحركة الذّاتيّة في الظّاهرة اللّغويّة فإذا بها تستوعب المدلولات الجديدة دون إقحام دوالّ طارئة على جهازها القاموسيّ بحيث تتمثّل اللّغة حقولاً مفهوميّة

(1) كأن تقول: auto - organisation
auto - destruction

جديدة فتعيد تنظيم مجالاتها الدلالية دون إدخال الضيم على بنية الألفاظ الحائكة لنسيجها. مثل هذا الاستيعاب يستند إلى تسلسل التحويلات الدلالية في غير إرباك لرصيد الدوال المكوّن لقاموس اللغة.

على أنّ اتصال التحوّل الدلالي بقضايا التنظيم اللساني يستوجب تقديره من منظارين: المنظار الداخلي الذي هو نظام البنية العامة داخل اللغة لأنّه ذو منحى آني، والمنظار الخارجي الذي هو خطّ الصيرورة الدلالية في تعاقب البنى المفهومية لأنّه ذو نهج زماني. فأمّا الأوّل فيجسّمه المجاز وأمّا الثاني فيجسّمه ما يُصطلح عليه بالنقل. ذلك أنّ التحويل المجازي إذا اطّرد في الاستعمال أصبح مجازاً راجحاً يؤول إلى حقيقة عرفية فيفضي إلى نقل على حدّ تفصيل البلاغيين. وفي صلب هذه الحركة تتنزّل عملية تحويل اللفظ إلى مصطلح معرفي فالمجاز يتفاعل مع الاستعمال على مرّ الزمن فيؤول إلى تواتر بحيث إذا اقترن المجاز مع عامل الزمن اضمحلّت الصبغة المجازية منه وحلّت محلّها الصّبغة المصطلحية.

فحصيلة التحوّل الدلالي تحتكم إلى صور تتركّب فيما بينها على نمط المعادلات:

يتعامل المجاز مع التواتر فينتج النقل.

ويقترن النقل مع اللفظ الفني فيوضع المصطلح. عندئذ يكون المجاز سبيل الرصيد اللغوي العام إلى الرصيد الخاص، المعرفي، الذي هو رصيد المصطلحات العلمية.

فجانب النقل يمثّل الوجه المُكمّل لجدلية الدلالة اللغوية. ولئن عُدّ المجاز اغتصاباً للألفاظ من مضاربها بالاعتماد على القرائن انطلاقاً من اصطلاحات البلاغيين عليها عند قولهم: العلاقة أو القرينة أو الجامع أو وجه الشبه. وذلك في المستوى الآني المرتبط بالزمن المحدّد، فإنّ النقل هو الامتداد الصائر على محور الزمن إلى انسلاخ الدلالات اللفظية. فالقضية دائرة على محور الحركة الذاتية إذ يمدّ المجاز أمام ألفاظ اللغة جسوراً وقتية تتحوّل عليها من دلالة الوضع الأوّل إلى دلالة الوضع الطارئ، لكنّ الذهاب والإياب قد يبلغان حدّاً من التواتر يستقرّ به اللفظ في الحقل الجديد فيقطع عليه طريق الرجوع، وعلى هذا النمط صيغت

مصطلحات كلّ العلوم العربيّة الإسلاميّة من فقه وحديث وكلام وعلم لغة حتى إنّك لو حاولت العودة ببعض المصطلحات إلى استعمالها الأوّلي لتعذّر عليك ذلك إلاّ بمجاز جديد كما لو أردت التعبير بلفظ الصوم عن معنى الإمساك مطلقاً، فمن قال اليوم: «صمت عن الكلام أو عن العمل» عُدَّ ذلك منه مجازاً.

على أن للمجاز شأناً أعظم في اللغة، وأول ما قد يَفجَأ المتطلّع الغضّ إلى دقائق اللّغة وأسرار الكلام أنّ للمجاز من الوزن والثقل في حياة اللّغة ما لا يقدّره الإنسان عادةً على الإطلاق، ونعني بحياة اللّغة جانبها الوظائفيّ الأوليّ وهو التكريس النّفعيّ في التّعامل الدّائم معها دون أن نقصد إلى مرتبتها الفنيّة وتسخيرها الإبداعيّ، ولكنّ النّاظر في مفاعلات اللّغة تركيباً ودلالة يهتدي رأساً إلى أنّ شأن المجاز مع اللّغة كشأن الدّم الحيويّ في الكائن، وهذه الظّاهرة لا تُعزى أساساً إلاّ إلى كون المجاز إفرازاً من إفرازات النّظريّة المحوريّة في اللّغة وهي المواضعة من حيث هي تشكُّل دائم ومخاض مستمرّ، وفي هذا السّياق تنزّل الحقيقة التّقريريّة العامّة كما رسمها ابن جنّي عندما صرّح: «اعلم أنّ أكثر اللّغة مع تأمّله مجاز لا حقيقة». (**الخصائص**: 2 ـ 447).

ويستطرد صاحب **الخصائص** بعد ذلك في تحليل النّماذج اللّغوية الّتي تُقنع بالقانون المبدئيّ المرسوم، وبقدر ما يغوص في استخراج أسرار اللّغة على منهج الأصوليّين في العلم والمعرفة تراه لا يتجاوز المثال البسيط الحيّ ممّا يتعامل الإنسان به مع اللّغة في كلّ لحظة من لحظات المحاورة الكلاميّة حتّى يقنعك بأن نموذج «قام زيد» إنّما مخرجه على المجاز. وعندئذ لا يتعذّر على المستكشف اللّسانيّ استقراء هذه الظّاهرة بما يجعله يقرّر أن التّحوّل الدّلاليّ هو السّمة النّوعيّة القصوى في ظاهرة الكلام وهو بالتّالي «شهادة ثبوت الحياة» لها، وهذا معناه أنّ التّحرّك الجدليّ في صلب اللّغة ينطلق من قانون الاصطلاح مُسقطاً على المنظور الآنيّ، ثم يتحوّل به على مسار المحور الزّمنيّ ويظلّ التّفاعل قائماً حتّى يتركّز مبدأ الاصطلاح في تعاقب التّولّد التّواطئيّ إلى أن ينصبّ في ظاهرة التّحوّل الدّلاليّ: فتصبح نُسغ الكلام وقلبه النّابض.

ومن ينظر في لغة التّداول بين النّاس يَرَ حقيقة الأمر سواء أنظر في رصيد اللّغة المشتركة أم في لغة الفنون، وينطبق الشّاهد بخاصة على ما يُتداول من

الألفاظ الأجنبية في مجالات حيوية كثيرة كفنّ الطبخ في تسمية المصنّفات، وفنّ النساجة في ألقاب المحيكات، وفنّ الخياطة في تحديد الفصائل[1]...

إنّ الذي دعانا إلى ما سبق من البسط التقدي للوسائل التي غدت طرائق في إنماء اللغة العربية إنّما هو توارث تصوّرات تصنيفية ما فتئت تتضارب ومنطلقات المعرفة الاختبارية في علم اللسان، وقصور التصنيف مرده احتكامه إلى بنية ذات منطلق عموديّ - كما أسلفنا - يحسم بين القوالب التوليدية أوّلاً ثم بين الطرائق المتوخاة في وضع المصطلح الجديد ثانياً. غير أنّ استبدال أيّ تصوّر تصنيفيّ يستوجب أوّلاً وبالذات الفحص المقارن:

وأوّل ما نقف عليه من ظواهر التوازي انقسام الوسائل الأربع إلى زوجين مضاعفين يتصاحبان من حيث التخصيص والعموم؛ فالاشتقاق والنحت ظاهرتان نوعيتان: أولاهما: خُصّت بها الأسرة السامية وبها عنوان قدرتها الانفجارية. والثانية: لصيقة باللغات الهندية الأوروبية وعليها قوام سمتها الانضمامية. أمّا الدّخيل والمجاز فظاهرتان مطلقتان لا ينفك عنهما لسان من الألسنة.

ثم تجتمع الوسائل الأربع وتتوزّع مجدداً إلى زوجين متضاعفين يترافق فيها النحت والدّخيل في واد والمجاز والاشتقاق في آخر، فاللذان في الوادي الأوّل يفضيان إلى توليد قاموسيّ ومعجميّ في نفس الوقت بما أنهما يتسبّبان في خلق ملفوظ جديد لا يحتويه قاموس اللغة بدءاً فضلاً عن الشحنة الدلالية المستحدثة أمّا

(1) انظر مثلاً من هذا الفن قولهم:

tissu pied - de - poule
jupe - cloche
jupe - panneau
robe - sac
plis - soleil
col - bateau
col - V
col - U
manches - ballons
manches - chauves - souris

المجاز والاشتقاق فيفضيان إلى توليد معجمي دون أن يكون بالضرورة توليداً قاموسياً.

وآخر صور المقارنة يجتمع فيها النحت والاشتقاق والتعريب معاً، ثم يتفرد المجاز عنها، وفي هذا المقام تبرز ثلاث خصائص فارقة: فالأولى: أن إشكال المجاز وما يقترن به من مظاهر النقل متصل وثيق الاتصال بجدلية الحركة في استعمال اللغة، فهو ذو صيرورة حتماً. وإلا ما تسنى أن توضع به المصطلحات، لأن وضعها مرتهن بخط الزمانية. بينما تظل الوسائل الثلاث الباقية آنية الوضع لأن قوالبها الإجرائية تتم في لحظة صياغتها بالذات. فنحن حين نشتق لفظاً جديداً، أو نعرّب دالاً دخيلاً، أو ننتزع من الألفاظ المجتمعة كلمة منحوتة، فإن ذلك كله يُحدَّد زمنياً، وفي القواميس التاريخية كثيراً ما نعثر على تاريخ مدقق لوضع المصطلح يوم ابتكاره.

على هذا الأساس الفاصل كان المجاز طريقة مرنة لا تقيّدها القواعد والشروط، ولئن تسنى لنا أحياناً أن نؤرخ أول استعمال مجازي لصورة من الصور التعبيرية فإنه يتعذر علينا أن نؤرخ تحوّل ذلك المجاز إلى نقل أي إلى حقيقة جديدة لأن ذلك رهين الإحساس النفسي اللغوي الذي يصحب استعمال اللفظ في اللغة. أما الخاصة الثانية مما يفرق المجاز عن الوسائل الباقية: فتتمثل في أن كلاً من التعريب والنحت والاشتقاق يتعين بالوجود الجدولي: نعني أنه كائن على محور الاستبدال الذي هو محور التعاوض والاختيار بين الألفاظ مستقلة عن سياقها، فاللفظ المعرّب أو المنحوت أو المشتق تلتصق به سمته من تعريب ونحت واشتقاق بمجرد اندراجه ضمن ثَبْت قاموس اللغة. أما المجاز فهو في وجوده رهين بسياق التركيب، أي باندراجه ضمن محور التوزيع الذي هو محور التراكن إذ لا حكم لأي لفظ بالمجازية ما لم يتقيد بقرائن التركيب الوارد فيه: ولذلك نقول إن منبت المجاز هو الاستعمال، فإذا اطّرد المصطلح العلمي وتواتر في سياق التركيب اكتسب صبغته الاصطلاحية وعند ذلك يستقل بخصوصية الحقيقة العرفية.

وثالثة الخصائص التي يستأثر بها المجاز: أنه نقطة تقاطع القدرة الإبلاغية مع الطاقة الشعرية في اللغة، ففي كل تحويل دلالي حظ من الإبداع حتى لكأنه سمة نوعية في الملفوظ الشعري، وهذا هو مدار الوظيفة التوليدية، فللغة مع ظاهرة

المجاز شأن طريف ضمن صوغ المصطلحات: تتضافر الوظيفة الشّعرية الّتي تكون في اللّغة خادمة مخدومة في نفس الوقت، وعندئذٍ تكتسب اللّغة طاقة توليدية تضع بها المصطلح العلمي أو الفنّي فيكون لها ذلك ضرباً من الوظيفة المعرفيّة هي ضديد الوظيفة الانعكاسية الّتي تتحدث فيها اللّغة عن ذاتها.

ومحصّلة كلّ تلك الوظائف وظيفة جديدة نصطلح عليها بالوظيفة التكوينية.

الفصل الرابع

في علم المصطلح: قانون التجريد الاصطلاحي

ما إنْ نتبيّن الحقائق الجامعة والفوارق الفاصلة في مقارنة وسائل صوغ المصطلح بعضها حيال بعض حتى نهتدي إلى تصوّر تصنيفيّ تحلّ فيه بنية أفقية محلّ البنية العمودية فيكون زمانياً فيعتمد الصيرورة ويتوسّد التحوّلات.

فلقد أوقفنا النظر في تاريخ المصطلحات العلمية وخصوصيّاتها على ما يشبه الناموس المطّرد وهو الّذي سنسمّيه قانون التّجريد الاصطلاحيّ. وبمقتضاه يمرّ المتصوّر الطّارىء بمراحل ثلاث تتعاقب في الزمن وتترادف في الصيرورة. فالمفهوم المُستحدث يقتحم المجال الذّهنيّ السّائد في المجموعة الاجتماعيّة الّتي يحوّلها الرّابط اللّغوي إلى مجموعة ثقافية حضاريّة. وبقدْر قرب ذلك المفهوم من المتصوَّرات الرّائجة في منعطفات قاموس تلك المجموعة يتيسر على اللّغة استيعابه ضمن أحد حقولها الدّلاليّة عبر ألفاظها.

ولكنّ المفهوم الطّارىء إذا كان غير متوائم مع الرّصيد القائم ولا قريباً من بعض عناصره فإنّه يبلغ في غربته الحدّ الأقصى. وعلى حسب غربته يقوى سطوه على المجالات الذّهنية فيغزو اللّغة و«يدخل» إليها فيكون ضيفاً على مخزونها القاموسي. ولكنّه ضيف مزاحم تتجاذبه نزعة المجهود الأدنى المقترن بالاقتصاد الأدائي فيألفه الاستعمال، وتدفعه غريزة حبّ البقاء فيظفر منه التّداول والاستخدام، وبين الدّفع والقبول تصنع اللّغة صنيعها في المصطلح فتحاول أن تجرّه إلى قوالبها الصرفيّة ما استطاعت وعندئذ يتحوّل «الدّخيل» إلى «معرّب».

فإذا وجد المصطلح سبيله إلى القالب المتجانس مع اللّغة صرفيًّا وصوتيًّا

واضطرّ إليه الاستعمال بكثافة فتواترت الحاجة إليه اندرج ضمن الرّصيد المعجميّ. وهذا من أقلّ الصّور احتمالاً.

أمّا المطّرد ممّا يبلور قانون المراتب الاصطلاحيّة الّذي نحن بصدد صياغته فأن يمثّل الدّخيل ـ عُرّب قالبه أم لم يعرّب ـ مرحلة أولى من مراحل التّعامل بين المفهوم الطّارىء والقاموس القائم، ذلك أن الاستخدام يكرّس المدلول فيحتضنه ثم يشتدّ نفوره من اللّفظ الدّالّ عليه لقوّة منزع اللّغة وأهلها إلى حبّ البقاء وحبّ الإبقاء، فيقوى الميل إلى فصل الدّالّ عن مدلوله باستبقاء هذا ورفض ذاك.

عندئذٍ يلج قانون صوغ المصطلح مرتبته الثّانية بعد مرتبة التّقبّل الجُمليّ معنى ومبنى، وتتجسّم هذه المرحلة الثّانية في تفجير المصطلح وفرقعته لفصل مدلوله عن دالّه استشعاراً بزوال الغربة القائمة في البدء بين المتصوّر المدلول عليه والنّاطقين باللّسان المتقبّل مع بقاء هذه الغربة بينهم وبين اللّفظ الدّالّ على ذلك المدلول. وتلتجىء اللّغة في هذا المقام إلى عمليّة تحليليّة يتفكّك المفهوم الموحّد بمقتضاها إلى أجزائه المكوّنة له فيقع التّعويل على عبارة متعدّدة الكلمات فيها إطناب أدائيّ يسدّ خلل التّوازن الّذي طرأ بموجب انسحاب اللّفظ الدّالّ، وبذلك تتخلّى اللّغة عن قانون الاقتصاد بما أن ناموساً أقوى منه قد تسلّط عليها وهو قانون رفع اللّبس الّذي ترتهن به وظيفتها الإبلاغيّة.

وما إن يستقرّ أمر الصّياغة التّعبيريّة بشيوعها وتداول الاستعمال لها حتّى يخفّ ضغط القانون الثّاني إذ لا يُخشى مع تواتر الاستخدام غموض ولا اشتراك، ثمّ يحتجب قانون دفع اللّبس تدريجيّاً فإذا باللّغة تردّ الفعل مدفوعة حينئذٍ بقانون الاقتصاد الأدائي ومحمولة بنزعة المجهود الأدنى، وعندئذٍ تنتهي المرحلة الثّانية من مراحل نمّو المصطلح فيدخل مرحلته الثّالثة والأخيرة وهي المرحلة الحاسمة ولنصطلح عليها بمرتبة التّجريد وفيها يعمد العقل بقدرته التّأليفيّة إلى اشتقاق الصّورة الذّهنيّة المتفرّدة في غير إسهاب تحليليّ. فهذه المرتبة تتنزّل إذن ضمن حركة التّدرّج الاختزاليّ الّذي هو ثمرة تآزر اللّغة والعقل والّذي تعوّل فيه الظّاهرة اللّسانيّة على الطّاقة الإيحائيّة وعلى القدرة التّضمينيّة بصورة يصبح معها الجزء المذكور دالاً على نفسه وعلى الأجزاء الّتي تمّ اختزالها، ولذلك كثيراً ما يستقرّ من

بين ألفاظ العبارة لفظ يحوصل مفاهيمها ليصبح هو المصطلح الدّالّ بذاته على المجال الكلّيّ، وقد يحلّ لفظ آخر محلّ العبارة فيعوّض مداليلها جميعاً.

تلك إذن مراحل الترقّي نحو صوغ المصطلح التّأليفيّ: أوّلها تقبُّل ثم تفجير فتجريد.

ففي التّقبُّل تتنزّل ظاهرة الدّخيل، ثمّ تتوارد الصّيغ حتّى تتجمّع في عمليّة التّجريد بإحدى الطّرائق المحتملة من نحت أو اشتقاق أو مجاز؛ لكنّ جسر العبور من مرحلة التّفجير إلى مرحلة التّجريد كثيراً ما يكون وجهاً من أوجه المجاز وهي متعدّدة تبعاً للقرائن التي حلّلها البلاغيّون كذكر الجزء وإرادة الكلّ وعكسه، وكذكر الظرف وإرادة المظروف وعكسه، وكذكر السبب وإرادة النتيجة وعكسه، وكذكر الشيء وإرادة نقيضه كياسة أو تفاؤلاً أو دفعاً للتّطيّر مما أتى عليه علماء البلاغة بإسهاب تعليمي بيّن حتى آل بهم الأمر إلى الاختلاف في شأن طبيعة هذه القرائن أسماعيّة هي أم قياسيّة. لكن أكثر هذه القرائن اطّراداً في مجال المصطلحات العلميّة - حسب ما لاحظنا - ذكر النّعت وإرادة المنعوت، بل ذكر النّعت استغناءً به عن ذكر النّعت والمنعوت معاً، ذلك أنّ النّعوت في السّياق تبدو هي الحاملة للمفاهيم المعرفيّة، فهي عماد الشّحن الاصطلاحيّ غالباً.

فصياغة المصطلح تتركّز في حركة من التّبلور المتدرّج طبق نموّ الدّال الاصطلاحيّ وبموجب ذلك اندرجت قضاياها ضمن أوجه الحركة الذّاتيّة في الظّاهرة اللّغويّة. أمّا على الصّعيد الدّاخليّ فإنّ الصّوغ الاصطلاحيّ يمثّل جلب اللّفظ من الرّصيد المشترك إلى الرّصيد المختصّ. ولهذا السّبب ترى متواتراً في مجال المصطلحات الدّالّة على العلوم في نوعيتها أن يصاحب لفظُ (علم) المصطلح الدّالّ عليه. فتكون كلمة (علم) عنصر اعتماد يرتكز عليها تمحّض المصطلح للدّلالة على مضمون الاختصاص. ويظلّ لفظ (علم) مصاحباً لموضوع العلم بقدر ما تكون الكلمة الدّالّة على العلم شائعة التّداول في لغة الخطاب الإبلاغيّ. وبهذا التّقدير كفّ العرب عن قول (علم الفقه) و(علم النحو) و(علم العروض) و(علم الأصول) فقالوا: فقه ونحو وأصول، لكنهم ظلّوا يقولون (علم الكلام)...

تلك إذن من موقع التّنظير اللّسانيّ والتّأسيس المعرفيّ مراتب التّجريد

الاصطلاحي، ولعلّ الاستقراء الموسّع يبيح تركيز القواعد المبدئيّة لصوغ النّظريّة الكلّيّة في هذا المضمار. لكنّ الشّواهد لا تعوز الباحث سواءٌ أنظر في قديم اللّغة أم في حديثها: فلقد تقبّل العرب ألفاظ اليونانيّين فأخذوها أوّلاً وفجّروها ثانياً ثمّ جرّدوا منها مصطلحات تأليفيّة، من ذلك قولهم في علوم الفلسفة مثلاً: إيساغوجي وقاطاغورياس وباري أرمينياس. فلمّا شاع تداولها فجّروها فقالوا (المدخل إلى المنطق) و(كتاب الأسماء المفردة) و(كتاب الأسماء المجموعة إلى غيرها). وما إن استقرّ أمر المفاهيم حتّى تجاوز العرب مرتبة التّفجير إلى منزلة التّجريد فقالوا: المدخل والمقولات والعبارة. وكذا فعلوا مع الريطوريقا والبيوطيقا إذ تداولوا حيالهما ما يؤكّد القاعدة التي استخلصناها بعد طول العشرة مع قضايا اللغة وأسرار الدلالات في ألفاظها وآليات الابتكار الاصطلاحي عندها.

فلقد طاف العرب بمفهوم «ريطوريقا» ـ بعد أن استقبلوا اللفظ اليوناني وألبسوه صوغاً يحاكي بأصواته بعض إيقاعات لغتهم ـ فتداولوا له عبارات تحليلية فقالوا: البيان والتبيين، والفصاحة، وبلاغة الخطباء، حتى جرّدوا من اللغة العربية مصطلح «الخطابة» فغدا وَسْماً على ثامن أبواب المنطق الأرسطي؛ وطافوا بمفهوم «بيوطيقا» فصاغوا له: علم الشّعر، وصناعة الشعر، وصنعة الشعر، حتى استقرّوا على اللفظ الواحد الذي كان لديهم وهو (الشّعر) وجرّدوه تجريداً فأصبح قرينة اصطلاحية على المعرفة المختصّة وبه تحدّثوا عن كتاب أرسطو في هذا الباب.

ومن رام التسلّي باختبار قانون التجريد الاصطلاحي كما استنبطناه فلينظر على سبيل الشاهد في أحد كتب المنطق وليكن كتاب ابن حزم الأندلسي الذي عنوانه دليل على مقاصده الاصطلاحية والتعليمية: **التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية**.

وله أن يعمم دوائر النظر بالتأمل في الكتب التي خصّ بها بعضُ الأجداد مبحث تصنيف العلوم: منذ البدايات مع أبي نَصْر الفارابي في **إحصاء العلوم** إلى الخواتم مع مُحمّد التّهانوي في **كشاف اصطلاحات الفنون**، بعد أن يكون قد توقف عند ابن النديم في **الفهرست**، أو عند الخوارزميّ في **مفاتيح العلوم** ليرى كيف تحدّث في الباب الرابع من **المقالة الثانية** عن «الأرثماطيقي» فيتبيّن أن مرحلة تفجير المفهوم قد تحققت بصيغ عديدة تجلّت من خلال فصول خمسة، لكن أهم تلك

الصيغ هي (علم العدد)، إلى أن تجرّد المصطلح: الواحد باللفظ، المتوحد بالدلالة، المتفرد بالاختزال، المكتنز بالمواضعة وهو (الحساب).

ويطّرد قانون التجريد الاصطلاحي الّذي صغناه اطّراداً تاريخيّاً، ففي مطلع عصر النهضة الحديثة قال العرب: الأنستتوت والجرنال والتلغراف وشمبر دوبير والإلكتريستة، وكلّها في منزلة التقبّل، ثمّ تفجّرت مداليل الألفاظ فقيل (مشورة العلوم وأكابرهم) و(الورقات اليوميّة) و(إشارات الأخبار) و(مجلس شورى الأكابر) و(خاصّة الكهربا عند حكّها) ممّا يرويه لنا بإطناب ودقة جمال الدين الشيّال في مصنّفه القيّم **تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمّد علي**. لكن مرحلة التجريد ـ التي تعْقب الدخيل ثم التفجير ـ هي التي حدّدت المفاهيم المتبلورة فاستعاض الناس عن العبارات التحليلية بمصطلحات متوحّدة متفرّدة مختزلة مكتنزة هي على التوالي: المعهد، والصحيفة، والبرقية، ومجلس الشيوخ، والكهرباء.

إن قانون التجريد الاصطلاحي بمراحله التراتبيّة الثلاث لهو ـ على ما يتراءى لنا ـ ناموس لغوي مُطلق لا يختص بلسان ولا بأمّة ولا حتى بحقبة تاريخية مخصوصة، لذلك نُدرجه بلا تردّد ضمن منظومة الكُلّيّات. وهو من قوّته وعمومه نراه ينطبق على العلم اللغوي نفسه بدءاً باسمه ذاته:

فلقد تحدّث الباحثون في الأربعينيات عن اللنغويستيك، ثم تداول القوم: علم اللغة العام، وعلم اللسان الحديث، واللغويات المعاصرة، حتى أغترهم الحظ على ما به يتجاوزون مرحلتي التقبل المباشر بالدخيل، والتفجير بتحليل المفهوم إلى عبارة تحليلية، فقالوا: اللسانيّات.

كله مخاض توليدي واحد: تقبّلٌ فتفجير فتجريد.

فمن الفونتيك إلى علم الأصوات الحديث إلى الصّوتيّات.

ومن اللكسيكوغرافيا إلى علم صناعة المُعجم إلى المُعجميّة.

ومن الفونولوجيا إلى علم وظائف الأصوات إلى الصّوتميّة.

ومن الستيلستيك إلى علم الأساليب الأدبيّة إلى الأُسلوبيّة.

وعلى نمطها نقيس تقبّل (السنكرونيّة) ثم تفجير اللّفظ إلى (المنهج المتزامن

أو المتعاصر أو المتزامن) ثمّ تجريد مصطلح (الآنية)، كما تقيس دخول (الدياكرونية) ثمّ انحلال المفهوم إلى عبارة (المنهج التطوّري أو المتعاقب أو التاريخيّ) حتى تركّز التجريد فتبلور مصطلح (الزمانيّة).

وغير ذلك كثير.

كلّها تقتفي ناموس الترقّي الاصطلاحي: تقبّل فتفجير فتجريد، أو قل دخول فتفكك فاستخلاص.

إن مراتب التجريد الاصطلاحي هي بمثابة المراحل التقديرية التي يقطعها الذهن في تعامله مع حركة المفاهيم المدلول عليها بواسطة الأداة اللغوية، لذلك في وسعنا أن نزعم أنه قانون يتجاوز دائرة المصطلحات العلميّة والألفاظ الفنيّة فيشمل خصائص الكلمات في رصيد اللغة المشترك ومُعجمها العام، كما في وسعنا أن نقلب الصورة التقديرية فنقول إن كلّ لفظ دالّ على مفهوم غير مألوف في لغة مجموعة بشريّة هو في مقام المصطلح الفنّي حتى ولو كان متعلّقاً بشأن من شؤون الحياة اليومية أو كان دالاً على مجرّد أداة من أدوات المعيشة العادية.

ومن هذا الباب نتحرّى مقوّمات نموّ المصطلح فنجد أن قانون التجريد بحسب المراحل التطوّرية هو نافذ الفعل فاتم الإجراء: ألا ترى كيف استقبلت اللغة العربية لفظة (الكمبيوتر) عند من يتعاطون مورد الثقافة الإنكليزية، ولفظة (الأرديناتور) عند الناقلين عن الفرنسية، وظلّ الاستعمالُ متأرجحاً بين اللفظ الدخيل والعبارة التحليلية التي تفجّر المدلول وهي قولنا (العقل الآلي)، وبرزت في الأثناء محاولات تأليفيّة تجريديّة تريد أن تمسك بتلابيب الدلالة في لفظ فرديّ جامع فقيل: النّظّامة، وقيل الرّتّابة، حتى أعثر الحسُّ اللغويّ على لفظة الحاسوب: فاستجابت ـ بقالبها الصرفي الذي هو صيغة من صيغ المبالغة وبتوازنها المقطعي المثلّث ـ للحاجة التعبيرية استجابة شاملة. بل إن الطريف في الأمر هو تنوع الاستعمال العربي وغزارة دلالته السياقية بما يتجاوز حدود سدّ الحاجة المتولدة في اللفظ الدخيل، فمن المعلوم أن هذا الحقل الواسع من العلم الإنساني الحديث ومن النشاط البشري المتطور يتوزّعه وجهان اثنان:

الوجه الأوّل: هو ما اتصل بالمضمون المعرفي ويشمل تنظيم المعلومات.

وتخزينها، ثم ضبط آليات ترتيبها وتصنيفها ومضاربة بعضها ببعض، ثم بعد ذلك تحديد استخراجها أو استرجاع ثمراتها.

الوجه الثاني: هو ما اتصل بالجهاز نفسه كيف يتمّ تصميمه، وكيف يتمّ تصنيعه، وما هي سبل تطوير طاقته التخزينية وتنويع المداخل إلى مادته بعد إرضاخها إلى العمليات الترتيبية المختلفة وفقاً للأغراض المنشودة عند كل استخدام. وفي هذا المجال يتحدث الناس ـ من مصمّمين ومخترعين ومستخدمين ـ عن «أجيال» من هذا الجهاز، تعني: أجيال «الكمبيوتر»، أي أجيال الحاسوب.

فأما الوجه الأول فهو المدلول عليه باللفظ الأجنبي (آنفورماتيك) وقد فجّرته اللغة العربية على لسان أهلها إلى عبارة العلوم الإعلامية، أي المعارف والتقنيات المتصلة بعلوم الإعلام. ومن هنا بدأ تجريد المفهوم فقيل «الإعلامية» وقيل أيضاً الإعلاميّات، لكن حركة موازية قد ذهب أصحابها إلى صياغة المصطلح بواسطة تحويل اسم المفعول المجموع جمعاً مؤنثاً سالماً إلى مصدر صناعي فقالوا: المعلوماتية.

وأما الوجه الثاني فقد تمّ تحليل مفهومه إلى عبارة واصفة تطول وتقصر بحسب السياق التركيبي أو بحسب السياق المقامي، فقيل هو هندسة الكمبيوتر، أو صناعة الكمبيوتر، أو تصنيعه؛ وبالتالي فهو مجال هندسة الحاسوب، أو صناعته، أو تصنيعه. وهنا على وجه التعيين برزت طاقة اللغة العربية في الأداء التعبيري المختزل وقدرتها على صوغ المصطلح المكتنز لأشتات الدلالة فأُطلق على هذا الجانب من النشاط المعرفي والتقني مصطلح «الحاسوبية».

إن مهمة اللغوي هي أن يتأمل الظواهر اللغوية وأن يستنبط النواميس الخفية التي تحركها حتى يكشف ما يحكمها من آليات هي في أغلب الحالات مما يمارسه الناس مع أدواتهم التعبيرية دون وعي جليّ بها، لكن من حقه بل ومن واجبه أن ينير سبيل الناس في تعاملهم مع اللغة فيعينهم على إيجاد الحلول العملية الرشيقة عندما تطرأ المشاكل العارضة بحكم تفاعل اللغة والإنسان مع الواقع التاريخي والحضاري المتبدّل.

ومهمة عالم اللسان هنا هي من هذا الضرب، فتنبّهه للموقف الإجرائي لا يخلّ به ميثاقه العلمي ولا يفرط بموجَبه عَقْدُه المعرفي. إذ ليس هو بمتحوّل إلى

موقف معياري، ولا هو بمنتصب على منبر وعظي ينطلق من الرؤية «الصفوية» الجاحدة لفعل الزمن على الظواهر ولسلطان التاريخ على الإنسان وعلى لغة الإنسان. وإنما شأنه هنا شأن الخبير بالظواهر، القادر على استشراف تطوراتها العاجلة والآجلة، المالك لعدسات المجهر الثاقب الذي ينفذ إلى الأنسجة الباطنية في جسم اللغة فيربط بينها وبين الآليات الذهنية التي تُسيِّر عقل الإنسان عند استخدامه الكلام الطبيعي. وكل هذا لا يتصل - لا من قريب ولا من بعيد - بالموقف الزاجر الذي تُصوِّره على ألسنة الناس تصويراً ساخراً عبارة: "قل ولا تقل".

إن من أوكد واجبات عالم اللسان أن يوضح للناس ما به يعيدون بسط قضية المصطلحات بسطاً سليماً، وأن يُعين على تخليص المسألة اللغوية مما يلابسها عادة من توظيف مذهبي أو تسخير منفعي أو تضليل حضاري، وأن يقدم الرأي الفيصل لحسم المشاكل الزائفة حول المصطلحات والبت في الأسئلة المصطنعة غير ذات الوجهة القويمة سواء أصدر ذلك من الناس عن غفلة وطيب سريرة أم صدر من بعضهم عن كيد وسوء طوية شأن من تراهم يرددون أن اللغة العربية عاجزة عن استيعاب الثورة المعرفية والتقانية الحديثة.

إننا عندما نطنب في تحليل ما استنبطناه من قانون التجريد الاصطلاحي محاولين ترسيخه بعدما تبصَّرنا بأنه من كليات اللغة الطبيعية وأنه بهذا التقدير من مقوِّمات الآليات الذهنية التي وهبها الخالق للإنسان السَّوي، فإن مقصدنا الأساس إنما هو تبصرة كل مستخدم للغة وكل محتاج لصياغة مصطلحاته وكل مستقبل للألفاظ المستحدثة طوعاً أو كرهاً بأن المسألة مندرجة حتماً ضمن الصيرورة الزمنية، فليس الحكم على اللفظ الموضوع بصائب إن لم يُراعِ صاحبه فيه عند إطلاقه مسألة الزمن وما يفعله في نفوس الناس حيال المصطلحات مرحلة بعد مرحلة بحكم توطين المزاج اللغوي ورعاية الحس الأدائي.

إننا بصياغة قانون التجريد المرحلي لا نريد أن نقول إن كل مصطلح يجب أن يمرّ بالمراحل الثلاث وجوب ضرورة، ولكننا نريد أن نقول إن الأمر إذا ترك لأهل الذكر فبوسعهم أن يدبروا قضية المصطلحات باقتفاء مراتب التجريد طبقاً لهذا الناموس القائم في صلب كيان الظاهرة اللغوية.

فكم من حالة تيسر فيها للغة ولأهل اللغة أن تقفز وأن يقفزوا على مرحلة الدخيل الأعجمي فيبادروا بصياغة العبارة التحليلية التي تفضي بعد زمن إلى اللفظ الاصطلاحي المنفرد، وكم من حالة تخطّى المستعملون فيها مرحلة التحليل فانتقلوا من اللفظ الدخيل إلى المصطلح المجرّد الفرد، وكم من حالة اهتدى فيها أهل الذكر لصياغة مصطلح مناسب للمفهوم الدخيل الطارئ، دون عبور المرحلتين الأوليين.

كل هذا ممكن وارد مستحب.

ولكن السكينة النفسية تقتضي بأن نقول إن استقبال لفظ أجنبي في لغتنا لا يهدّد شيئاً من كيانها المعجمي فضلاً عن كياناتها الصوتية والصرفية والنحوية، ولكن هذا الاستقبال يقتضي منا الوعي بأنه مرحليّ، ولذلك علينا أن نزرع حذوه صياغة عربية تبدأ تحليلية، ولا ضير في أن تتواكب الصياغتان خلال مدة زمنية تطول وتقصر بحسب كثافة الاستعمال وبحسب مقوّمات الترويج التداولي، وعلينا أن ننتبه إلى أن ذلك هو بمثابة الاستزراع: فبعد مدة محددة علينا أن نفصم حبل الولادة حتى يتمتع الجنين باستقلال الوجود، لأن اطّراد ذكر المصطلح الأجنبي حذو المصطلح العربي وتواتر إلزام هذا بذاك من شأنه أن يخنق أنفاس اللفظ الوليد ومن شأنه أن يحكم عليه بالرضاعة الأبدية.

إن التبصر بقانون التجريد الاصطلاحي وإحكام ممارسة الاستزراع من شأنهما أن ييسرا على أهل اللغة فضّ الكثير من قضايا الغزو المصطلحي الغامر، ومن شأنهما أيضاً أن يبصّرا الناس بنسبية المسألة ولا سيما عند إدراجها في السيرورة التاريخية التي هي صيرورة جدلية بالمآل كما يقول الفلاسفة.

فعندما دخلت وسيلة النقل الحديثة إلى عالمنا العربي كان لزاماً أن يتحدث الناس عنها، وكان لزاماً أن يتوسلوا للحديث عنها بأصوات مركّبة تركيباً لغوياً. وليس في وسع من بدأ يتحدث عنها أن يؤجل "الحديث عنها كما يؤجل المريض بداية العلاج ريثما يصله الدواء المجلوب إليه من بلاد نائية، فتداول الناس اللفظ الأجنبي وقبلوا به دخيلاً لغوياً بعد أن خففوا من عجمته فقالوا (الأوتوموبيل) واستثقل بعض العامة كثرة مقاطع الكلمة - والناس كلهم ميالون إلى الاختزال بحكم ناموس المجهود الأدنى - فحذفوا منها مقطعاً وقالوا (توموبيل) على التنكير. وبالألفة

والشيوع جنح الاستعمال إلى هجران الدخيل فتفاصحوا في القول وتحدثوا عن (ذات المحرّك البخاريّ) فتحققت عملية الفطام، واستُبعد العنصر الغريب من جسد اللغة كما لو رذت هي بنفسها الفعل عن طريق حيامل المناعة التي تؤدي وظيفة المُضادات الحيويّة. وعندئذ تيسر الانتقال إلى المرحلة الثالثة - بعد الدخيل وبعد التفكيك - وهي مرحلة التجريد التأليفي بواسطة الاستزواع فتمّ جلب لفظ «السيّارة» التي تبدو للناس اليوم وكأنها لم تخلق إلا لتلك الآلة ولم تخلق تلك الآلة إلا لها؛ والحال أن أي شيء من ذلك لم يكن بديهياً ولا كان بالضرورة من المسلّم به.

وفي الرياضة عرفت لعبة كرة القدم جولات اصطلاحية شيقة، وكان من أعسر المفاهيم تمثلاً على اللغة العربية هو المجازاة التي تُفرض على اللاعب إذا أخرج الكرة من وراء شباك فريقه، لذلك استضاف العرب اللفظ الدخيل فقالوا (كُورْنَرْ) على النطق الأنكلوسكسوني وبعضهم قال (كُورنار) تمثلاً بالنطق الفرنسي، واللفظ ذو أصل إنكليزي كلعبة كرة القدم ذاتها، ولم يتحرج الإفرنج من استقبال اللفظ الأجنبي عليهم واستبقائه رغم أنهم ترجموا مصطلحات أخرى في نفس اللعبة كالهدف والتماس والتسلل، لكنهم استسهلوا الدخيل في أمر ذاك المفهوم فاستبقوه كما استبقوا مصطلح ضربة الجزاء (بنالتي) في لغتهم بينما اهتدت العربية إلى ما به تطُرد الدخيل وتقيم بدلاً منه لفظها الصريح.

وبعد تداول لفظ الكرنار مدة من الزمن جنح الاستعمال اللغوي إلى تفكيك المفهوم وإقامة العبارة التحليلية مقامه فتداول الناس عبارة (ضربة الزاوية)، وظلّت ترافق المصطلح الدخيل، ثم استقلّت بنفسها، ثم مال الاستخدام إلى الاختزال فالتجريد فصاغ الناس مصطلح (الرّكنية).

وفي مجال الطب عندما ظهرت بعض تقنيات الكشف الحديثة ولا سيما في مجال الباطنيّات للتأكد من احتمال وجود قُرحة في المعدة تداول الناس في بعض أقطارنا العربية اللفظ الدخيل (فيبروسكوبي) ثم اختصروه لطوله كما اختصره الإفرنج فقالوا (فيبرو). وبعد ذلك جنح التداول إلى نبذ اللفظ الدخيل فتركوه ولا سيما عند الكتابة أو عند البرامج الطبيّة التثقيفيّة فقالوا: الأنبوب الكاشف، وقالوا الدليل الكاشف، وهي المرحلة المؤكّدة لمبدأ التفكيك التحليليّ للمفهوم الدخيل، إلى أن نضج المتصوّر في مطبخ الاستعمال وشاع إدراكه فبدأ المنزع الفصيح يبحث

عن توازنه الصّفوي فاقترح بعضهم وتداول مصطلح الجسبار، واقترح آخرون وتداولوا مصطلح المجسّ، حتى استطاب المستخدمون لفظة (المنظار) فاستقرت قرينة دالّة لها كل حظوظ الإفصاح والرشاقة.

وفي مجال التنظيم الإداري والمالي والوظيفي ورثنا من أسلافنا تصوّراً لأجهزة العمل غير ما غمرتنا به مقتضيات الحياة المعاصرة بتداخلها ودقة مسالكها، لذلك لم نكن نألف المفهوم الذي يتحدث عنه الغربيون بمصطلح (hiérarchie-hierarchy) وكان الناس عندنا إذا تداولوا الحديث في شأن الإدارة مشافهةً لم يستنكفوا من إقحام اللفظ الأعجمي في محاوراتهم فيقولون مثلاً: «فعلت كذا بموجب الهيياررشي» ولا سيما عند احتدام العلاقة التنظيمية في الإدارة إذ من مبادئها الجليلة ألا يقفز الرئيس على مرؤوسه إلا عن طريق مرؤوسه، ومن هنا جاء مفهوم «الرئيس المباشر» لأن أمره مطاع قبل أمر «الرئيس غير المباشر» الذي هو فوق الرئيس المباشر من حيث الدرجة الإدارية ومن حيث الصلاحيات الوظيفية.

ورأينا الناس بعد ذلك يتخلّون عن اللفظ الدخيل، ورأينا كيف تستجيب آليات اللغة لقانون التجريد المرحلي في صياغة المصطلحات فتداول الناس عندها عبارة تحليلية لأداء هذا المفهوم فقالوا وكتبوا (العلاقة الهرمية) وهو تمثيل بالصورة المجازية لا يخلو من رشاقة، إلى أن استقر المفهوم فقيل عنه إنه (التراتبية) بالصيغة الاسمية بحيث تقول: هذا أمر تراتبي، وفعلت بحكم تراتبية الإدارة، وليس لك أن تخرق ناموس التراتبية، وهكذا استكملت الدائرة حركتها الثلاثية: دخيل فتحليل فتجريد.

ومن مفاهيم المنظومة الإدارية أن يكون الموظف منتدباً في إدارة ما فينتقل إلى إدارة أخرى، راغباً أو مرغوباً فيه، لكنه يظلّ مرتبطاً بإدارته الأصلية من حيث الارتقاء والأقدمية لأنه عائد إليها يوماً ما أو في حكم العائد إليها، وتقدم له الإدارة المستضيفة مخصّصاته الأصلية أو بعض الامتيازات عليها، فيكون عندئذ في حالة وظيفية تسمّى باللغة الأجنبية (detachment-détachement) وقد انتهى المصطلح في العربية بعد ترددات إلى الاستقرار على لفظ (الإلحاق) فتقول: هو في حالة إلحاق، وهو ملحق بالوزارة كذا...

لكن مفهوماً موازياً جاءت به التنظيمات العصرية ومداره أن يغادر الموظف

موقعه الوظيفي ويلتحق بمؤسسة أخرى رغبت في خدماته لكنه يظل يتقاضى من إدارته الأصلية كل مخصّصاته بترتيب معيّن بين الطرفين، وفي هذه الحالة يطلق الفرنسيون عبارة تحليلية لم يهتدوا إلى اختزالها وهي عبارة (mise à la disposition) وقد ظلّ الناس عندنا يعبّرون عن ذلك بجملة تحليلية مجانسة فيقولون: موضوع على الذمة، أو هو في حالة وضع على الذمة، أو فلان موضوع على ذمة الوزارة كذا، إلى أن اهتدى الحس اللغوي إلى المصطلح المجرّد المكتنز المتفرّد وهو (الاستيداع) رغم تلابس المقصد الإداري من سياق عربي إلى آخر.

ولنا في مجال الإعلام، ووسائل الاتصال، ومبتكرات الأقمار الصناعية المسخّرة للبث وللنقل الصوتي والمرئي، أنموذج على غاية من الطرافة هو هذا الجهاز الذي به يتسنّى التقاط ما تنقله الأقمار الصناعية فتتحوّل القنوات التلفزية الأصلية إلى قنوات فضائية، فعندما أطل علينا هذا الطارئ، لم يكن في وسعنا إلا أن نطلق عليه لفظه الذي رافقه فقلنا في المغرب العربي (البارابول) وهو في أصله مصطلح من مجال الرياضيات يُطلق على الخط البياني المقوّس الذي هو ثمرة معادلة جبرية مخصوصة، وقلنا في المشرق العربي (الدّش) اقتباساً من المصطلح الانكلوسكسوني.

وظلّ الاستخدام يتداول اللفظ الدخيل حتى ظهر المنزع التحليلي فتجافى الناس عنه واستبدلوا به صيغاً متكاثرة فقالوا: صحون الالتقاط، والصحن الهوائي، والصحن الفضائي. وبعضهم تحدث عن «الأطباق» ثم تخلّى عنها لملابستها مفهوم (الأطباق الطائرة) التي تأتي كالشظايا من كوكب خارجي. إلى أن تركّز المتصوّر الذهني فصاغ له الناس مصطلحه القائم بذاته، فقالوا وكتبوا وحرّروا نصوصهم القانونية في هذا المجال باستخدام لفظ (الهوائي والهوائيات) ولا سيما وأن الأمر لم يعد يثير الالتباس مع تلك الأجهزة البدائية التي هي أسلاك كانت توضع على السطوح لتقوية الالتقاط الإذاعي يوم كان المذياع في عمره الأول.

لقد سبق أن أوضحنا بأننا لا نقصد إلى القول بأن المفهوم المستحدث لا بد من أن يمرّ ضرورةً بالمراحل الثلاث دخيلاً فتفككاً فتجريداً، فكم من حالة تُختصر فيها تلك المراحل بتوفّق تام، لكن القفز على بعضها أحياناً قد يخلّف ارتباكاً في آليات اللغة ولا سيما إذا وازيناها بالآليات الذهنية لدى المتداولين للمصطلح، بل

قد نقول إن القفز على مرحلة الدخيل قد يعرقل مرحلة النمو الطبيعي للمتصوَّر الذهني شأن ما يحدث اليوم حيال مفهوم اقتصادي حديث تتباين أقطارنا العربية في التعبير عنه تبايناً شديداً إذ تقوم اليوم بين أطراف الوطن العربي، وفي داخل البلاد العربية الواحدة أحياناً، مفارقات اصطلاحية تتصل ببعض المفاهيم التي لم تعرف رواجاً إلا في الحقبة التاريخية الراهنة رغم قدمها النسبي، من ذلك ما يتداوله الناس الآن ـ في الإعلام السياسي، وفي المخاطبات الاقتصادية، وكذلك في لغة التواصل الدولي ولا سيما مع مؤسسات صندوق النقد الدولي ومعاهدة التجارة العالمية ـ من ألفاظ تتعدد عندنا في اللغة العربية ومفهومها واحد لا يعرف في حدّ ذاته اشتراكاً دلالياً، ولا التباساً إيحائياً، ولا حتى جناساً صوتياً.

ومن أبرز هذه النماذج الاصطلاحية ذاك المفهوم الذي يتحدث الناس عنه في وطننا العربي بثلاثة ألفاظ هي صيغ مشتقة من جذر معجمي واحد وهي: التخصيص، والخصخصة، والخوْصصة.

ولا بدّ لنا ـ قبل أن نحكي قصة الألفاظ ـ أن نروي قصة المفهوم ـ أي المتصوَّر الذهني المجرّد ـ رواية شافية تنير سبيل أهل النظر وتوقظ لدى المستعملين للألفاظ هاجس التدبّر في أسرار اللغة.

فالمفهوم في حدّ ذاته طارىء علينا كما هو طارىء على تاريخ الفكر البشري لأنه جاء ضديداً على مفهوم آخر هو أيضاً طارىء، إذ مدار الأمر في كليهما مسألة «الملكيّة» التي هي عنصر تكويني في علاقة الإنسان بالوجود وفي روابطه بالعالم المحيط به. ومعلوم أن الإنسان ـ الذي أورثه الله الأرض ـ حائزٌ لما بين يديه فمالك إيّاه. والقضية تتفاوت من حضارة لأخرى لأنها تختلف باختلاف المرجعيّات الثقافيّة، وهي في معايير مجتمعنا العربي الإسلامي ركن مكين ذو قدْر جليل ضمن ثلاثيّة جوهريّة هي: الدين والعرض والمال.

وكان الأمر على ما هو عليه، بل كاد الأمر أن يكون مستوياً بين أرجاء الثقافات إلى أن ابتُليت الإنسانيةُ بالتفسير المادي للتاريخ، وتوالت على بعض شعوبها محن ذاك التأويل، وأمعنت النظريات في اصطناع الوهم ببناء فراديس الأرض بعد سلب الإنسان جوهراً من جواهر إنسانيته، وبعد إرغامه على نكران أخص خصائص طبعه، ففُعِلَ بالملكيّة ما فُعِل بالدين، وكاد أن يُفعل بالعرض ما فُعل بهما.

لقد استوى الوهم الحالم على فرضية الشيوع وظَنّ أن الفرد لا حقّ له في أن يملك، وأن الأفراد ـ من حيث هم أفراد ـ لا حقَّ لهم في أن يملكوا، وإنما الملكيّة للدولة ولا غير. وفُسِّرت الدولة على أنها ملك لعموم الناس، فجاء من هذا المقصد مفهوم «الملك العمومي» فبدا على سطح الوعي عندئذ مفهوم «الملك الخاص»: وقيل عنه «الملكية الخاصة» وهي «عبارة» لولا بروز مفهوم الملك العمومي لكانت لغواً، لأن الملكية في أصلها هي خاصةٌ بالضرورة.

ثم تلطفت هؤجاءُ فرضية «الشيوع» فصاغ الفكر الاقتصادي، بتبعية التنظيم السياسي، فرضية «الاشتراك» فذهب الأمر بأهله إلى الإقرار بملكية الفرد، وبملكية الأفراد إذا تعاونوا وتعاضدوا، وبملكية الدولة؛ فقال «المنظِّرون» بمبدإ التقسيم: تقسيم الملكية إلى أصناف ثلاثة تتعايش، وفي التقسيم تصنيفٌ، وقبل التصنيف لا بد من «التقطيع». عندئذ برز مفهوم «القطاع» بمصطلحه العربي الذي جاء مؤلِّفاً للمفهوم المستحدث والمعبَّر عنه في الإنكليزية بـ (sector) وفي الفرنسية بـ (secteur) وقد جُلب اللفظ إلى مجال الاقتصاد والتنظيم السياسي بعد أن كان من مصطلحات الرياضيات، ثم من مصطلحات علم الحيل (الميكانيك)، ثم من مصطلحات التنظيمات الإدارية. أما اللفظ العربي «قطاع» فقد استعين فيه بما يُسمّى في علم المصطلحات بالتوليد المعنوي لأنه ـ في الأصل ـ مصدر من الفعل الثلاثي المجرّد يُستعمل في إحدى دلالتين: دلالة المسافات المقطوعة أي المنجزة، ودلالة القطع بمعنى الكفّ والانقطاع.

عندئذ برزت الأزواج المثاني: القطاع العام، والقطاع التعاضدي، والقطاع الخاصّ. ومن لطيف ما يُذكر في هذا الباب أن لفظ «الخاص» يجري على ألسنة الناس وهو متمحّض للصفة الذاتية بينما مورده صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المضاعف: خصَّ. وهذا من مظاهر التطور في اشتقاقات اللغة لأن الأجداد عندما كانوا يصفون في مثل هذه المقامات ولا سيما في مجال علم أصول الفقه كانوا يقولون: معنى العموم ومعنى الخصوص ولا يقولون المعنى العام والمعنى الخاص.

ولمّا كان الأصل في أمر الملكيّة هو أن الإنسان كما أسلفنا حائز لما بين يديه فقد لزم على الفكر البشري أن يبتكر المصطلحات المناسبة للمفهوم الطارئ الذي هو من مولّدات الفلسفة المادية ونظرية الشيوع والذي عليه أن يغطي بأن ما

كان على ملك الأفراد قد خرج إلى ملك الدولة وذلك بإرادة واعية وبإجراء قصدي، أي أن الملكية قد تم تحويلها، أو قل قد تمّ إلغاؤها ثم إسنادها إلى الدولة: فقيل (nationalisation-nationalization) وهما مصطلحان في الإنكليزية وفي الفرنسية مشتقان من اللفظ الدال على مفهوم «الأمّة» انطلاقاً من تقدير تصوُّريٍّ عند الفلاسفة التاريخيين مفاده أن الدولة هي الأمّة وأن الأمّة هي الدولة.

تلقى العرب هذا المفهوم وصاغوا له عن طريق المحاكاة الاشتقاقية لفظ (التأميم) بتوليد دلاليّ فيه عدول واضح عن مجرى الإبانة الأصلية مما أصبح خافياً على الحس اللغوي المشترك: لأن التأميم في فصيح اللغة مصدرٌ لفعل «أمّمَ» الذي يدلّ على الوجهة والقصد ليس إلا.

ثم كأنما خاف أهل اللغة الأجنبية، ولا سيما الإفرنج، من التباس اللفظ عندهم في هذا المعنى مع المعنى الملازم للفظ أيضاً وهو إلحاق غير المنتسب إلى أمّتهم بأمّتهم، مما نعبّر عنه نحن بإعطاء الجنسية أي بالتجنيس، كما خافوا من الإذعان المطلق لفلسفة المماهاة بين مفهوم الدولة ومفهوم الأمّة، فابتكروا لفظاً جديداً اشتقوه هذه المرة من كلمة الدولة عندهم فقالوا (Etatisation) نسبة إلى (Etat) وهي الدولة، وقد ظهر اللفظ حسب موسوعة روبير سنة 1926، ثم منه اشتُقّ الفعل (Etatiser) وذلك سنة 1942. ولو كان للعرب يومئذٍ أن يحاكوا المزاوجة التي حصلت في اللغة الأجنبية بين كلمتين دالتين على مفهوم واحد لقالوا: تدويل، لكنهم لم يقولوها، فظلّت الصيغة الاشتقاقية بكراً حتى جاءت الحاجة إليها عند ظهور مفهوم طارىء يتصل بمجال العلاقات الدولية ولا سيما في باب المنازعات فقيل عندئذٍ: تدويل المسألة الصومالية، وتدويل الصراع الزّوائدي، وتدويل القضية البُوسنيّة، في معنى (Internationalisation).

إن النمط الذي طرأ على الواقع البشري في قضية الملكية كما سبق أن حلّلناه قد كان إذن سائراً في اتجاه واحد هو سحب الملكيّة من الفرد ومن الأفراد وإسنادها إلى الجماعة، أي العموم، أي إلى الدولة بإخراجها من حوزة الخاص إلى حوزة العام.

غير أن تداول الأحزاب على بعض الأنظمة السياسية ولا سيما في القارة الأوروبية قد كان يأتي أحياناً بمن هم من دُعاة نظرية الشيوع ونظرية الاشتراك على

أعقاب من هم من دُعاة نظرية الملكية الحرّة، وكان في بعض الأحيان الأخرى يعيد هؤلاء على أعقاب أولئك فإذا بهم يجنحون إلى أن يعيدوا بعض الأملاك العمومية إلى ملكيات خاصة، فكان أن ظهر مفهوم «التفويت» وهو مصطلح لم يكن بريئاً في دلالته، نعني أنه كان مشحوناً بتقديرات اعتبارية ولم يكن في درجة الحياد من المعنى. فلقد جاء معبّراً عن مبادرة الدولة بإسناد جزء من القطاع العام إلى «الخواص» ـ واللفظ في أصله جمعٌ لكلمة «الخاصّة» التي هي ضديد «العامّة» ـ فما كانت تُقدم عليه بعض الأنظمة من إجراءات اقتصادية قد كان يُنظر إليه على أنه تراجع في بعض المكتسبات التي حققتها الجموع من فئات العاملين، فجاء اللفظ موحياً بهذا الاستشعار الذي لم يكن خلْواً من المرارة التاريخية، فقيل هو «تفويت» من الدولة، كما لو كان الأمر متعلّقاً بحقوق تمّ التفويت فيها.

والحقيقة أن الدرجة المحايدة من الدلالة كانت تقتضي بأن يُقال «إسناد» أو «إلحاق» أو «تمليك». ولكن هؤلاء وأولئك جميعاً قد نسُوا أن وراء لفظ التفويت شحنةً من الإيحاء تقوم معادلاً لشحنةٍ مغالية أخرى كان يحملها اللفظ الذي به يدلّ الناس على سحب الدولة للملكيّة من القطاع الخاص إلى القطاع العام ألا وهو لفظ «الانتزاع» بكل ما فيه من مغالبة، ومن نزْعٍ يذكّر بافتكاكِ أعزّ ما لدى الإنسان منه وهو يصارع مدفوعاً بغريزة حب البقاء.

فلو أن الناس قد كانوا على بصيرة تامة بخفايا اللغة وبأسرار الدلالة في كلماتها، ثم لو أن بيدهم في كل زمن قسطاساً يزنون به درجات الشحن عند كل إقضاء دلالي فيجتنبوا المغالاة في الكثافة أو التقليص من الأحجام لتحاشوا جعل لفظة التفويت بديلاً للفظة (Concession) ولتحاشوا جعل لفظة الانتزاع بديلاً للفظة (Expropriation) التي ظهرت أوّل ما ظهرت ـ حسب **موسوعة روبير** الفرنسية ـ سنة 1789، ولم يكن ذلك صدفةً حمقاء في سجل التاريخ...

لكنها المواضعة التي تجعل اللغة عُرفاً من الأعراف: ما بدا منه نشازاً في يومنا هذا قد تتكفل الأيام بتحويله غداً إلى ما يقوم مقام الأصل فيصبح الذي كان في ظننا أصلاً بمثابة النشاز يومها.

وما إن توسطت البشريةُ عقد الثمانينيات وبدأت تشارف أواخره حتى طرأ في عالم السياسة الدولية طارىء جديد، وعرض في كون الفلسفة الاقتصادية عارض

جديد، واضطربت مركبة الفكر في محيط التاريخ: انهارت الأنظمة المشيّدة على نظرية الشيوع فتداعت بانهيارها أركان الأنظمة المشيّدة على نظرية الاشتراك، وظهرت في دنيا المال سلطة جديدة زاحفة هي سلطة «صندوق النقد الدولي» وانبرت تنادي بمراجعة الضوابط وتطهير البيت فأعلنت شعارها: «إعادة الهيكلة الاقتصادية». وأسرع المنفردون بالمبادرة الدولية الخطى فتكاتفوا لإرساء نظام تجاري جديد يحكم العلاقات الدولية قوامه حرية التبادل بموجب فلسفة «اقتصاد السوق».

وبين هذا وذاك والذي قبلهما تسلّل مفهوم جديد جاء وليداً طبيعياً لنظرية الملكية كحق مكين، ولاستراتيجية إعادة بناء اقتصاد الدول من البلاد النامية والمتنامية، ولآليات التبادل التجاري الحر بين أطراف المجموعة الدولية.

هذا المفهوم هو تحويل الملك العمومي إلى ملك خاص: هو ليس بالتفويت كما حصل سابقاً لأن التفويت كان مداره التنازل والتخلّي بما يكاد يشبه التبرّع والهبة، وإنما الإحالة بالاستحقاق: فالدولة تعرض للبيع مؤسسات عمومية فيتسابق رأس المال الخاص على الظفر بالصفقة والفوز بالبتة. هو إذن تحويل العام إلى الخاص بموجب بيع باتّ مُبرم.

هنا التفت أهل اللغة ـ من غير العرب ـ إلى خريطة المفاهيم لديهم وناظروا بينها وبين لوحة الدوالّ ثم بحثوا لهذا المفهوم الجديد عن زاوية بين الصفوف واسترصدوا له ركناً شاغراً على منظومة الخانات فجاؤوا إلى كلمة تدلّ عندهم على المنع وعلى الحرمان ومنهما تدلّ على الحماية وهي فعل (to deprive-priver) إذ أصل الاستعمال فيها أن تقول عن الشيء إنه (private-privé) إذا منعت الناس عنه أو منعته عن الناس، فهو ممنوع عنهم وهم محرومون إياه. ومنه المصدر (privation) وهو الحرمان في الأصل.

جاؤوا إذن إلى هذا الجذر اللغوي فاستنبطوا منه صيغة جديدة تعتمد مبدأ التعدية عن طريق اشتقاق الفعل من الاسم أو من الصفة فقال أهل اللغة الفرنسية (privatiser) على صيغة الفعل، وقالوا (privatisation) على صيغة المصدر، في حين ظلّ أهل اللغة الإنكليزية منذ البدء أميل إلى التعبير عن هذا المفهوم بصيغة أخرى مدارها: «إلغاء التأميم» فقالوا (to denationalize) ومنه المصدر (denationalization).

ولم يكن بد لهذا المصطلح ـ بمفهومه وبلفظه الدالّ عليه ـ من أن يقتحم مجالنا الذهني، وما كان بالإمكان أن يغيب عن مشاغل الناطقين بالعربية سواءٌ بفعل الحضور السياسي أو بفعل الإجراء الاقتصادي أو كذلك بفعل انسياب العلاقات الدولية الجديدة. والذي لا يمكن التغافل عنه هو أن الاستعمال العربي لم نقف فيه على من حاول التوسل بالدخيل: نعني أننا لم نلحظ استقبالاً مباشراً للّفظ الأجنبي ولو بشكل مرحلي، فلم نقف على من قال على سبيل المثال (بريفاتيزاسيون) أو على من قال في نفس السياق (ديناسيوناليزايشن).

لقد توازت في أرجاء الوطن العربي وبشكل يكاد يكون متزامناً ثلاثة اجتهادات في تعريب هذا المصطلح: نعني في ترجمته، بنقله إلى صيغة عربية تضمن أداء المفهوم كما تضمن له درجة عالية من المقبولية لدى المتداولين له. ولا شك أن الذي عدّد الاجتهادات، وجعلها تتزاحم في البلد العربي الواحد، وتتعايش في الخطاب الإعلامي وفي اللغة السياسية، وتتماحك بين الفينة والأخرى على ألسنة المتجادلين حول اللغة: هذا يؤكد الفصاحة وذاك يغمز بالهُجانة، هو أن المصطلح حديث عند أهل اللغة الأجنبية سواءٌ منها الفرنسية أو الإنكليزية، فعُمره في كلتيهما غضٌّ، بل كثير من القواميس الأجنبية التي ظهرت طيلة السبعينيّات لم تذكره، وبعضها لم يستوعبه بعدُ في آخر طبعاته، وعن ذلك نتج بطبيعة الأمور غيابُ اجتهادٍ سابقٍ حول المصطلح من لدن الذين اشتغلوا بإعداد القواميس ثنائية اللّغة بين اللسان العربي واللسان الأجنبي.

هل تكون الأسباب المفسرة لغياب المصطلح في بعض القواميس الأجنبية إلى حدّ الآن أسباباً لغوية خالصة أم يكون بينها ما يعود إلى إيحاءات المضمون الثاوي من وراء المصطلح والتي من حيثياتها أنها تذكّر بتبدد أحلام شيّدها الخطاب الإيديولوجي الضالّ، وبتداعي قصور إسبانية توهمّها الإيغال الفلسفي وكاد أن يستنفر لها العقول، كلّ العقول: السياسية منها والتاريخية والاجتماعية. ولم يَسْلم من بلواه لا فن ولا أدب ولا معايير الأخلاق ومرجعيات القيم!

هل ما زال في بعض النفوس التي عاشت عقوداً تقتات من الحلم الواهم بعد أن أنكرت طبع الإنسان وغرائز الإنسان وإنسانية الإنسان شيء من المرارة لأنها

ترى التاريخ يثأر لنفسه من التاريخ، وتشاهد موكب عودة الوعي بعد سنوات التّيه وسفرات الضلال!

لسنا ندري.

لكن الذي ندريه هو أن اللغة العربية بفضل مرونة بنيتها الاشتقاقية وبفضل غزارة القوالب الصرفية التي تصاغ عليها الألفاظ لم تبخل بالاستجابة إلى احتضان المفهوم الجديد منذ استضافة التداول العربي، ومن المصطلحات التي رشّحتها اللغة العربية في هذا السياق وشاع منذئذٍ استخدامُه لفظُ «التخصيص»: وهو مصدر قياسيّ لصيغة الفعل المزيد «خصَّص» المشتقة من صيغة الثلاثي المضاعف «خَصَّ» والتي في بعض استعمالاتها لا تختلف في الدلالة عن الأولى بحيث تقول: خَصَّهُ بالشيء وخصّصه به، لكنك تقول خصّصتُ الشيء، مقابل قولك عمّمْتُه.

ويأتي مصطلح «التخصيص» ـ بهذا المعنى الطارئ الذي أوضحناه ـ على تأويل اللفظ بدلالة الجملة، من باب: خصّصنا المؤسّسات العموميّة بمعنى حوّلناها من ممتلكات الدولة إلى الممتلكات العينيّة، وهو مصطلح مهيّأ مبدئيّاً للاستجابة بشكل مثاليّ للحاجة الدلالية الحادثة: فهو مسكوب في قالب صرفيّ قياسيّ هو صيغة «تفعيل»، وهذا القالب مبنيّ على مبدإ التعدية لأن من الأفعال ما يكون في صيغته الثلاثية المجرّدة لازماً فإذا سكبته في صيغة التفعيل صار متعدياً، ومثاله «التقويم» ولا سيما عند قولنا: تقويم التاريخ الهجري، أو عند قولنا: تقويم الميزان التجاري.

بل كثيراً ما يتوسل الناس بهذا القالب الصرفي في سياق استنباط صيغة فعلية من صيغة الاسم ثم اشتقاق المصدر منها، كأن تأتي إلى «الصنف» وإلى «النوع» وإلى «الكيف» فتستخرج منها: صنّفَ تصنيفاً، ونوّعَ تنويعاً، وكيّفَ تكييفاً. ومن هذا الباب نبيّن كيف استنبط العرب في العصر الحديث من كلمة «الأمّة» الفعلَ: أمَّمَ، والمصدرَ: تأميم. وغيرُ بعيد في الظن أن أحد الحوافز النفسية اللاواعية التي تبعث على تلقف مصطلح «التخصيص» أنه يقوم ضديداً لمصطلح «التأميم»: هو ضدٌّ عليه في الدلالة، وهو ضدٌّ كالقرين يماهيه في الميزان الصرفي مما يجعله الغذيل المخاصم.

فهل يكون مصطلح التخصيص هو اللفظ الأمثل في هذا المقام؟ وإن يكن فلِمَ صاغ الاستعمال العربي لفظين آخرين يُماحِكانه هما الخصخصة والخوصصة؟

إن مصطلح التخصيص يبدو من الناحية النظرية على حظٍّ عالٍ من الملاءمة والتوفيق، لكننا عند فحصه تحت عدسات المجهر العملي تتبيّن أنه يبسط جملة من الإشكالات أبرزها أنه لفظ متداول في الاستعمال، ونعني بذلك أنه ليس لفظاً منسيًّا أو مهجوراً بحيث يكون اختياره عن طريق إحيائه ميسِّراً لعملية الاقتران المرجوّة بين اللفظ والمعنى الجديد الطارئ. ويزيد الأمر إشكالاً أن لفظ «التخصيص» من الألفاظ المستخدمة بتواتر كبير لأنه يتصل بحقول تداولية عديدة: يأتي على لسان أهل الإدارة، ويردده أصحاب المعاملات المالية والتجارية، ويذكره القائمون على شؤون البحث العلمي والمعرفي، ولا يغيب عن قاموس أهل السياسة وذوي القرار في أمور المجتمع.

وعن كل هذا ينتج أمر مهم جداً في حياة الألفاظ وترويج دلالاتها المستحدثة وهو تداخل الحقول المعنوية وتكاثف ظلالها الإيحائية مما لا يدرأ محاذير الالتباس فيتعطل استزراع المصطلح وتتعثر غراسته وقد يتكلس نموّه.

ويكفي أن أهل العربية يستخدمون هذا اللفظ الجوّال في أضْرُبٍ متوازية من السياقات: يستخدمونه في السياق الدقيق الذي هو قريب من معنى الإسناد كقولنا: (تخصيص الدولة اعتمادات مالية لمشروع من المشاريع) وقريب منه معنى الإسناد على المجاز كما في (تخصيص الصلاحيات الوظيفية) بضبط مداها وحدودها. ويستعملونه في سياق دلالي مغاير هو من باب (تخصيص بعض التشريعات الوضعية) عند التنصيص على حيثيات التطبيق بعد صياغة الترتيب العام. ويتداولونه أيضاً في معنى الانتقال من الخبرة العامة المشتركة إلى الخبرة العينية الدقيقة كما في مجال الطب ولا سيما في مجال الجراحة منه، ومن هذا المجال الدلالي يأتي لفظ التخصص ويأتي كذلك النعت المشتق منه وهو «التخصصي» كما في (المستشفى التخصصي) التي يجنح بها الاستعمال نحو الاقتضاب فيُكتفى فيها بعد ردح من الزمن بكلمة (التخصصي).

لكن الإشكالات التي يعرّضنا إليها مصطلح التخصيص قد تتسع خارج حدود دائرة الغموض المتولدة من الالتباس، من ذلك أن اللفظ بنظاميته الاشتقاقية وبعلوّ

تواتره في الاستخدام ثم بوقوعه بين تخوم قاموس اللغة المشترك وتخوم قواميسها النوعية الدقيقة لا يسهّل مهمة التوليد اللفظي المرجوّ، فهو لا يتيح فرصة اشتقاق فعلٍ جديد من مصطلح ذي معنى جديد، فما أن تعتزم أن تصوغ مقابلاً لفعل (to denationalize-privatiser) حتى تقع بالضرورة في أحد القوالب الأصلية: خصَّصَ ـ خصَّص ـ تخصَّص ـ اختصَّ، وعندئذٍ تنتكس عملية التوليد الدلالي اللازمة لزرع المفهوم الجديد الطارىء، بينما سبق للعربية أن تيسر لها الأمر لمّا استنبطت لفظة (تصنيع) تعبيراً عن مفهوم (industrialization-industrialisation) مميّزة إياه من لفظة (صناعة) المقابلة لـ (industry-industric)، فقد أذنت العربية باشتقاق فعل (صَنَّعَ) من المَصدر (تصنيع) فباعدت بينه وبين دلالات كلّ من: صَنَعَ واصْطَنَعَ وَصَانَعَ، فلم تظهر ظلال الغموض ولا محاذير الالتباس.

ومن تلكم الإشكالات ما قد يثير الغرابة والاستطراف في نفس الوقت لأنه من خفايا اللغة وأسرار الاستعمال بل ومن لطائف علاقة الإنسان بالكلام عامة لا يتبصر به إلا من قلع عن نفسه نوازع الأحاسيس الوجدانية الحاكمة بينه وبين اللغة. فمما يعوّق لفظة (التخصيص) عن أن تكون بديلاً ملائماً لهذا المفهوم الجديد الطارىء أنها صيغة فصيحة موغلة في الفصاحة، واللفظ إذا كان على هذا الحظ من الفصاحة المسلّم بها في تداولاته الشائعة بين الناس وأردت أن تحقنه عن طريق التوليد المعنوي بمتصوَّر جديد استعصى وتأبى فبدا خروناً لأنه بالوضع الذي هو عليه لا ييسر لك جلب انتباه الناس إلى المدلول الجديد المسكوب فيه.

بل أكاد أقول إن اللفظ الشائع السلس ليس بالضرورة هو اللفظ الأمثل لعملية الاستزراع الاصطلاحي ولا سيما عند الحاجة المتأكدة المستعجلة الملحاح، لأنه لا يتضمّن تلك الجرعة الدنيا من الغرابة التي تيسّر له جلب الانتباه لأنها تستوقف الحس اللغوي العام فتشدّه شدًّا وتوقظ في الإنسان فضولاً يؤول إلى إدراك أن شيئاً ما قد طرأ على منظومة المفاهيم لديه، وأن مراجعةً ما يتأكد إنجازها على خريطة المصفوفات اللفظية المخزونة في الذهن مما يفضي إلى إعادة ترتيب البيت الدلالي وإنارة الفانوس الأحمر على الخانة الجديدة.

نعم إننا لنكاد نزعم بأن قدْراً أدنى من «استثنائية» الصياغة التي يأتي عليها المصطلح عند ابتكاره يساعد كثيراً على إحداث «الصدمة» الإيجابية كما لو كان

علاجاً بواسطة الوخز، ولا يحملنّ أحدٌ ما نقوله على أننا من دعاة الهُجنة في الألفاظ، ولا أننا متغافلون عن أن سلاسة اللفظ ـ في تركيبته الصوتية وفي بنيته المقطعية وفي مقوماته النغمية ـ لِمَمَّا يُعين على ترسيخ المصطلح الوليد.

كلا.

إنما قَصْدُنا أن المعادلة الحضارية الراهنة ـ تلك التي فرضها علينا التاريخ بسطوته وتلك التي أعتاه نحن معشر أبناء الضاد على إجرائها علينا ـ تقتضي التوسط بين مقتضيات الفصاحة المثلى وما تمليه النجاعة التداولية.

لعل الأسباب التي ـ من حيث لا يعي الناس ـ قد برزت معطّلة لفظ (التخصيص) عن أن يكون المصطلح الأمثل المعبّر عن مفهوم (privatisation) أي عن مفهوم (privatization) هي التي فعلت فعلها في اللاوعي اللغوي عند المتداولين للسان العربي فساقت بعضهم فجنح إلى توليد قالب صرفيّ على غير سماع فقال «خَصْخَصَة» من باب المحاكاة القياسية للصيغ الرباعية التي وردت في فصيح اللغة على منوال: لألأ ورفرف وزعزع وسلسل وتململ وزمزم ودمدم ورقرق، والتي في جُلّها تستند إلى أصل ثلاثي مضاعف كاستناد خصخص إلى خصّ، وهي تقتضي أنموذجاً إيقاعيًا واحداً مداره البنية الرباعية المُقامة على ثنائي صوتي ومقطعي مزدوج.

فإن يكن لمصطلح الخصخصة بعض المسوّغات في سياق الدلالة المستحدثة فمدارها أنه يجيء على صيغة يتولد بها الفعل من المصدر بلا عناء إذ قد تقول مثلاً: «إن المجلس يقترح بأن تُخَصْخِصَ الدولة المزيد من المؤسسات العمومية»، بينما لو قلنا في هذا الموطن بالذات: «إن المجلس يقترح بأن تُخصّص الدولة المزيد من المؤسسات العمومية» لظل السامع ينتظر ما يُكمل المعنى والتركيب فيظن أن الكلام مبتور، ومدارها أيضاً أنه يستجيب للنجاعة التداولية المتمثلة في ابتكار لفظ جديد عند استحداث مفهوم جديد، وهو ما يثمر اقتصاداً في الجهد الذهني عند استعمال الناس للغة رغم بعض العناء الذي يلاحقهم في استساغة الكلمة غير المألوفة إلى حين تَمثُّلها.

ولئن جاءت صيغة لفظ (الخصخصة) على ما يشبه التنافر الصوتي فإن الذي يشفع لها أنها في اللاوعي اللغوي الصوتي تحكي صدى قالب جاء في الذكر

الحكيم هو قالب السياق القرآني الكريم «الآن حَصْحَصَ الحَقُّ» رغم الفارق البيّن من حيث الملاءمة الصوتية: فالحاء والصاد أكثر تواؤماً في الأداء لتباعد مخرجيهما بما يفوق المسافة الفاصلة بين مخرج الخاء ومخرج الصاد، والقرب في المخارج يولد التنافر بين الحروف عند تعاقبها في الكلمة الواحدة كما هو معلوم مقرّر.

غير أن مسوّغاً إضافيًا يظل شفيعاً هو الآخر ويتمثل في ورود اللفظة على الصيغة الرباعية المقتفاة في استنباط الفعل من الاسم بقصد تحويل مادة الاسم إلى موضوع الحدث مما لم يكن له بالضرورة فعل مشتق منه، وهذا باب كثير في اللغة، وهو ما انفك يتكاثر في عصرنا الحاضر بحكم غلبة التضافر المعرفي بين الثقافات الإنسانية على حد ما قال الناس وكتبوا: عَقْلَنَة وعلمنة ونمذجة مستنبطين إياها من العقل والعلم والأنموذج، وعلى حدّ ما قالوا مَكْنَنَة مشتقّين إياها من اللفظ الأعجمي الدخيل دون وسيط عربي، وعلى حدّ ما يشتق بعضهم اليوم من البنية والهيكل البَنْيَنَة والهَيْكَلَة. وقريب من ذلك اشتقاق الأفعال: تَمَحْوَرَ وتَمَوْضَعَ من لفظتي محور وموضع.

ولا شك أن هذه الصيغة التي تنخرط في خانة الأنموذج الرباعي على وزن (فَعْلَل) قد كانت عديلاً غير مكافىء جاءت على غير قياس وعلى غير سماع وإنما نسجها الحسّ اللغوي بالمحاكاة كما ينسج القياس الخاطىء ألفاظاً في كل اللغات. أما العديل المكافىء فقد جاء به الاستعمال على صيغة أخرى قريبة في البنية الإيقاعية هي صيغة (الخَوْصَصَة) وهي إن رُمنا الامتثال إلى سنن اللغويين قلنا على وزن فَعْلَلَة بصرف النظر عن تراتب الحروف بين الجذر اللغوي والقالب الصرفي كما كانت فلسفة وزندقة على نفس الوزن، وإن تجوّزنا الوضع قلنا كأنها على وزن (فَوْعَلَة) مما لم تدرجه علوم الصرف في جداولها التأسيسية.

أما مأتى هذه الصيغة اللغوية فهو نمط من الاشتقاق طريفٌ تولّد بحكم انصياع اللغة لقانون تجدُّد الحاجات الدلالية، ولئن كان معهوداً أن يشتقّ أهل اللغة الفعل من الاسم كما جاؤوا إلى لفظ البحر واستخرجوا منه: أبحر يبحر إبحاراً، فإن ذلك مقيّد في الأصل باللفظ المفرد. لكن الطريف أن تظهر في اللغة نزعة اشتقاق الفعل من اللفظ وهو في حالة الجمع مع اعتماد الحرف الزائد كما لو كان حرفاً أصليًا وهذا ما حصل في (الخوصصة)، فهي متأتية من لفظ (الخواصّ) الذي

هو جمع (الخاصة)، وهذا الأنموذج هو الذي به تولّد لفظ (القَوْلَبة) إذ جيء بها من جمع كلمة قالب وهو قوالب، ومنه يقال اليوم، قَوْلَبَ قَوْلَبَةً، وعلى قياسه: خَوْصَصَ يخوصص خوصصة.

ومما يزكّي هذه الصيغة في هذا السياق فيرشّحها للمواءمة الاصطلاحية أنّ قالب (الفعللة) قد اطّرد في عصرنا لسدّ هذه الحاجة المفهومية الجديدة ولا سيما عند استنباط المصدر من الاسم العَلَم للإيحاء بدلالة الحَدَث وخاصة عند الحديث عن الوقائع الكبرى المرتبطة بأسماء البلدان.

فقد سبق بعد أن أصيب الشعب اللبناني بمحنته وطالت يد الفتنة بلاده أن تداول الإعلاميون وهم يتحدثون عن بعض القضايا الدولية المشابهة عبارة (لَبْنَنَة الصراع في هذه البلاد أو تلك) تماماً كما سبق أن قيل حيال المشكل التاريخي القديم المتجدد (بَلْقَنة النزاع) نسبةً إلى بلاد البلقان. وتحدث الناس في تونس أيام نضال التحرير عن مكيدة المستعمر في (فَرْنَسَة الأراضي الزراعية) مثلما تداول الجزائريون عندما عزموا على التخلص من الأجانب في أنحاء التصرف والتسيير عبارة (جَزْأَرَة الإدارة)، وغير بعيد أن يتحدث متحدث عن سَعْوَدَة اليد العاملة وهي التي يطلق عليها في بعض الاستخدامات العربية بالعمالة.

كلها إذن اشتقاقات مسكوبة في قالب الفَعْلَلَة المسخر لاستيعاب دلالة مزدوجة هي دلالة الحدث المرتبط بالنسبة ودلالة المضمون المرتبط بالموقف ذي المرجعية السياسية أو الاجتماعية أو حتى العسكرية. وهذه القدرة على الدلالة المزدوجة التي يتحلّى بها قالب الفَعْلَلَة هي التي تجعل مصطلح الخوصصة أكثر وفاءً بالدلالة المقترنة في أيامنا عند تحويل ملكيّة القطاع العمومي إلى ملكيّة القطاع الخاص لأنّ الأمر يحمل في ذات الوقت دلالة عقود البيع ودلالة الخيار السياسي الاقتصادي.

فما العمل إذن! وهل من موقف حيال هذه المصطلحات المتزاحمة على دلالة واحدة أو هل من رصد استشرافي لمصيرها في سياق آليات الاستعمال اللغوي بما أن توليد المصطلحات تحكمه نواميس وأعراف سلطتها قريبة من سلطة القوانين.

مما لا نزاع فيه أن لفظ الخصخصة لو لم تحتضنه بعض الأجهزة الإعلامية المكتوبة ولو لم تقدم له دعماً بواسطة الضخ الصحفي المتجوّل بين العواصم العربية وبعض العواصم الأجنبية لكان حظه في الدوام ضعيفاً ولكان احتمال شيوعه

أو رواجه ضئيلاً، والسبب أنه من الخطأ القياسي الذي يروج في زمن قصير ثم تطرده اللغة بآلياتها التداولية خاصة وأنها قد صاغت غيره واهتدت إلى بدائل عنه.
وفي مقامنا المحدَّد هذا تزداد حظوظ مصطلح الخصخصة ضعفاً بحكم اشتقاق الناس لكلمة (خوصصة) التي تسلب لفظ الخصخصة ميزته الوحيدة المتمثلة في قالبه الصرفي ذي الدلالة المزدوجة (فعْلَلة) فضلاً عن استخدامهم بطبيعة الحال للفظ التخصيص.

عندئذٍ يبقى أمامنا احتمالان استشرافيان:

في الاحتمال الأول: قد يرسّخ الاستعمال لفظ الخصخصة فيحوله إلى «مصطلح» أي إلى كلمة ثابتة مكرّسة لا يؤدي غيرُها معناها كما هي تؤديه. وسيقوى رجحان انتصار هذه اللفظة إذا تُرِكَ الأمر للتداول العربي الشائع بين كل أمصاره، دون تدخل إجرائي يفرض لفظة التخصيص على سبيل المثال، والأمر أكثر بداهة لو تدخلت المؤسسات لفائدة لفظ الخصخصة.

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن النشاز الذي يحصل في حسّنا اللغوي بحكم ما يعتري هذا اللفظ من شذوذ صرفي إذا ما عالجناه بمعايير الفصاحة المعجمية الخالصة سيخف تدريجيًا وسيأنس السمع به حتى تزول وحشته فيألفه الذوق اللغوي عند الإصغاء ثم عند الإفضاء.

ولا مندوحة لنا - مهما تأصل فينا الحماس دفاعاً عن لغتنا العزيزة على نفوسنا والمكينة في ضمائرنا - من أن نتحلى ببعض المرونة والتيسير في التمسك بالدرجة العليا من الفصاحة في صياغة اللفظ حتى نواجه السيل الغامر من المفاهيم المستحدثة في كل مجالات الحياة وفي كل حقول المعرفة ولا سيما والعالم - بعد أن تحوّل إلى «قرية إعلامية» بفعل أقمار البث الصناعية - يتحوّل الآن إلى «قرية اقتصادية» بفعل النظام التجاري الجديد وبفعل النظام النقدي المتمكن.

فالإعلام العربي عندما تابع وقائع الملتقى الذي نظمه «المنتدى الاقتصادي العالمي» في منتجع دافوس بسويسرا في مطلع شباط/فبراير 1996 وجد أن المحور الذي التأم حوله أرباب القرار الاقتصادي الدولي يتصل بفكرة الخروج بالمبادلات الاقتصادية من رقابة الأنظمة ومن مبادرات المجموعة المرتبطة بحدود أوطانها لتجعلها شائعة بين أرجاء المعمورة، وفي مفاهيمهم: بين أرجاء الكرة الأرضية لأن

البحار والمحيطات هي أيضاً مواطىء قدم للاقتصاد تماماً كالصحاري والمفازات حتى ولو كانت خالية، فجاؤوا بمصطلح مستحدث هو (globalisation-globalization)، وفَهم أن الأمر في خلفيته يدور حول تحويل التبادل الاقتصادي إلى منظومة عالمية ويهدف إلى إرضاخ الشأن الاقتصادي إلى مقياس البُعد العالمي فما كان منهم إلا أن ابتكروا مصطلح العَوْلَمة فقالوا «عولمة الاقتصاد» وهو مفهوم على غاية من الدقة بحيث يتميز عند أهل الدراية من مفهوم التدويل كما سبق أن تبيناه.

ولو ظللنا على تمسكنا بالفصاحة المثلى لانساق بنا الذوق إلى الحكم بالشذوذ على مصطلحات عديدة منها: الإشكالية والشكلانية والشَّكْلَنة والمشكلة (بفتح الميم لا بضمها)، والحق أننا فعلاً نستشعر أذى في حاسة السمع عند أول لقاء لنا بهذه الألفاظ، لكن برهة من التمهل ستجعلنا ندرك أن الأمر يتصل بمفاهيم ذهنية هي على غاية من الدقة والتميز، فنحن نواجه مفهوماً قائم الذات هو غير مفهوم المشكل أو الإشكال أو المُشكلة (بضم الميم)، وهو مفهوم فلسفي معرفي تعبّر عنه اللغة الفرنسية بلفظ (problématique) لا على معنى الوصف والنعت وإنما على الاسمية، وهو الذي يتداوله الفكر العربي اليوم بمصطلح (الإشكالية).

ونحن نواجه أيضاً مفهوم تحويل الموضوع إلى مادته الصورية مما يعبّر عنه الأجنبي بـ (formalization-formalisation) وله وُضع مصطلح (الشَّكْلَنة)، لكننا نواجه مفهوماً مستحدثاً آخر مداره تحويل المسائل الفكرية المُعلنة إلى خلفياتها الذهنية والفلسفية والمعرفية مما يعبّر عنه الفرنسيون بـ (problématisation) ولذلك يتحدث بعض المنظّرين العرب للدلالة على هذا المتصوَّر الجديد بلفظة (المَشْكَلَة)، بفتح الميم وعلى وزن مَفعلة لأن الميم تحولت إلى حرف أصلي مما قد يسوّغ اشتقاق الفعل: مَشْكَلَ يُمشكل وهو في الوضع الراهن نشاز يؤذي ذوق السماع العربي، لكن ما الحيلة ما لم نقترح حيلة أخرى لترجمة فعل (problématiser) اللهم إلا أن أقول إنه مفهوم ليس بي إليه ضرورة!

أما الاحتمال الاستشرافي الثاني المتصل برصد المآل الذي قد يصير إليه مفهومنا الطارىء الذي نتناوله بالدرس والتمحيص فيتمثل في العدول عن الموقف العملي رفضاً لكل سلوك "براغماتي"، ثم في ترجيح التمسك بأرقى درجات الفصاحة مما يُعبّر عنه بالموقع الصَّفَوي نسبة إلى الحرص على صفاء اللغة.

عندئذ نواصل التمسك بمصطلح التخصيص الذي يستجيب لمقاييس السلامة الصفوية استجابة قصوى، وإذا ما توسلنا بآليات التدخل - سواء بتكثيف حوافز الترويج اللغوي، أو بالاتجاه إلى القرار الإجرائي في مستوى مؤسسات الدولة ومؤسسات الإعلام ومؤسسات العمل العربي المشترك - فإننا سنضمن للمصطلح الشيوع والثبات. لكننا سنضطر إلى أداء ضريبة من نوع آخر، ذلك أن لفظ التخصيص إذا كرسناه لهذا المدلول فستضيق اللغة ببعض الالتباسات، وسينفر الاستعمال من المتزاحمات، وسيعمل الوعي واللاوعي اللغويان كلاهما على فصل المتقارنات، وسيكون على اللغة أن تختار لفظاً آخر تمخضه للدلالة على ما يقابل كلمة (spécification-specification) وأن تصطفي لفظاً ثانياً تكرسه لما يقابل مدلوله (spécialisation-specialization) وأن تتحاشى أن تطلق لفظ التخصيص على مفهوم (attribution) وإنما تكرس له على سبيل المثال مصطلح الإسناد.

فليس من شيء في أسرار اللغة إلا وله ضوابطه وله معادلاته، فقد نكون أمام خيارين أحلاهما من وجه أمرُّهما من الوجه الآخر:

فإما أن نضحي ببعض الفصاحة ونطمئن على صفاء الدلالة وإما أن نصرّ على صفاء اللغة فنضحي ببعض جلاء الدلالة.

الفصل الخامس

في موضوع العلم:
حدُّ اللغة بين المعيار والاستعمال

اللّسانيّات علم موضوعه اللّغة، ومن بداهة المعرفة أن يحدّد العلم موضوعه تحديداً مفهوميّاً. أمّا نقد نماذج الحدّ وضبط القواعد التعريفيّة بمنطلقات نظرية فمن مشمولات فلسفة العلم وهي القائمة على النّظر في أصول المعرفة النّوعيّة التي هو منضوٍ تحت قوامها، لذلك يتعاقب على قضايا الحدّ العلم نفسه ثمّ أصوليّته النّوعيّة أي إبستيميته المخصوصة.

وتحديد موضوع العلم غير تحديد العلم، ولئن بدا للنظر الأوّل أن حدّ العلم يسبق حدّ موضوع العلم فإنّ البناء المعرفيّ يقتضي أن تترتّب الأمور من حيث المنطق ترتيباً يخالف ما هي عليه من حيث الحاصل، وفي هذا المقام يتقدّم تعريف العلم لموضوعه على تعريفه لذاته لأنّ العمليّة الأولى ينجزها العارف بالعلم، فهي إجراء داخليّ، أمّا الثّانية فيضطلع بأمرها ناقد العلم حالما يستكشف مقولاته ونواميس استدلاله، فهذه العمليّة من الإجراءات الخارجيّة.

ولئن تيسر للعالم أن يعرّف الظّاهرة الّتي هي موضوع علمه دون أن يردف إلى ذلك بالضرورة عمليّة تحديد العلم الذي ينكبّ على تلك الظاهرة فإن نقد الأسس التي ترتكز عليها المعرفة النوعية الخاصة بعلمه لا يتسنّى إلا بالاستناد إلى ضبط خصائص الظاهرة التي يتخذها العلم موضوعاً له، معنى ذلك أن حدّ موضوع العلم قد يستغني عن حدّ العلم لكن حدّ العلم ذاته لا يكون أبداً في غنى عن حدّ موضوع العلم، وتأويل هذا في مقامنا أنّ اللسانيّات يتعيّن في حقها أن تعرّف

الظاهرة اللغوية أكثر ممّا يتوجّب عليها أن تعرّف نفسها، ذلك أنّ تحديدها للحدث اللّغويّ هو الّذي يعطي ذوي النّظر المعرفيّ المادة الّتي منها يستخلصون تعريفهم لعلم اللّسانيّات من موقع النّقد التأليفيّ الكاشف لأصول المعرفة المخصوصة.

ومعلوم أنّ اللّسانيّات لم تكن أسبق المعارف البشرية إلى اتّخاذ الظّاهرة اللّغويّة موضوعاً للبحث، فهي لا تستمدّ شرعيتها المعرفيّة من اكتشاف مادّة العلم ولكن تستقيها من علّة أخرى نبيّنها في مقامها. والحاصل في هذا المضمار أنّ ما تختصّ به اللّسانيّات في حدّها لموضوعها الّذي هو الظّاهرة اللّغوية لا ينكشف إلاّ متى استصفينا من تاريخ الفكر البشريّ مقوّمات تعريف الحدث اللّغويّ كما استقرّ عرفه عليه.

وممّا يتحرّى فيه المشتغل بقضايا الحدّ فصل عناصره بغية نظمها على منوال من التّباين النّوعيّ سواء أكان المعرّفون، من ذوي الاختصاص، حريصين على تمييز العناصر المركّبة للحدّ أم متوسّلين بالمجموع زاهدين في ضبط خصائص الأجزاء، وفي وسعنا أن نقرّر منذ البدء قانوناً تعريفيّاً يرتكز على فصل منطقيّ بين هويّتين تتوزّع إليهما العناصر الدّاخلة في تركيبة الحدّ: هما هويّة الأجزاء الّتي تتضافر على تعريف الظّاهرة تعريفاً عضويّاً إذ تحصر معطيات البنية الذّاتية. ثمّ هويّة العناصر الّتي يتألّف منها تعريف الظّاهرة وظيفيّاً بحيث تقدّر منزلة الأجزاء المساهمة في تركيب الكلّ من حيث تحويل البنية الذّاتية إلى وظيفة إنجازيّة.

لقد كان اللّغويّون ـ ممّن يصطلح عليهم اليوم بعد نشأة اللّسانيّات وحصولها على استقلالها المعرفيّ بفقهاء اللّغة، يضعون المسلّمات المنهجية فيستقي عنها الفلاسفة ما به يؤلّفون النّظريّة اللّغويّة الكلّيّة، وبهذا التّقدير بدا أنّ حظّ النّحاة من ضبط فلسفة اللّغة نزير إذا ما قيس إلى حظّ الفلاسفة، وقلّما حرص اللّغويون عبر تاريخ الفكر البشريّ على استيفاء حقّهم في التّنظير المجرّد إلاّ روّاد الحضارة العربيّة الإسلاميّة وهو ما أثبتناه في غير هذا المقام.

على أنّ القدماء ـ لغويّين وفلاسفة ـ قد انتهوا إلى أسس نظريّة غدت منطلقات في حدّ الظّاهرة اللّغويّة يصدر عنها الجميع بلا استثناء: وهذه القواسم المشتركة هي الّتي تعنينا في السّياق المحدّد إذ منها نستشفّ القضيّة النّظريّة أساساً.

فلقد اطّرد في العُرف البشريّ تعريف اللّغة بأنّها جملة رموز متواترة بين أفراد

المجموعة البشرية التي تتحوّل بفعل الرابط اللّغوي إلى مجموعة فكريّة حضاريّة، وهذه الرّموز سواءٌ أكانت مُلهمة إلهاماً أم منبثقة انبثاقاً فإنّها تمثّل ضرباً من التّسليم الضّمنيّ بين مستعمليها، ثم إنها ترتبط فيما بينها بقوانين، وبفضل هذه القوانين تنصهر الرّموز الجزئيّة في شبكة من القواعد المجسّمة لبناء اللّغة الكلّيّ.

وحيث إنّنا نُعنى في هذا السّياق بالمنطلق الفكريّ أكثر من عنايتنا بمظاهره الإجرائيّة فإنّ القضيّة الأساسيّة تكمن في موقف القدماء من تلك القوانين الّتي تُحدّد مسيرة اللّغة وصيرورتها. فلقد كان موقفهم إزاءها آنيّاً هو إلى السّكون أقرب منه إلى الحركة، وهذا ما يفسر تصوّرهم لطبيعة القواعد اللّغويّة إذ اعتبروا ـ بضرب من التّسليم المسبق ـ أنّها قواعد قارّة وبقرارها تجنح نحو البقاء، وهكذا تعاملوا معها فكريّاً على أساس أنّها ذات سمة أبديّة.

وانطلاقاً من هذا الاعتبار اتّسمت كلّ الدّراسات اللّغويّة فيما مضى بما أصبح يسمّى «النّظرة الصّفويّة» نسبة إلى مبدإ المحافظة على «صفاء» اللّغة، ذلك أنّ القدماء كانوا يعتبرون أنّ كلّ تغيير يطرأ على قواعد اللّغة إنّما هو انتهاك لأبديّة قوانينها، فهو بالتّالي تجنٍّ على اللّغة وتسلّط على أهلها فيكون شأنه بمنزلة البدعة، وفي كلّ بدعة عدول وانحراف. وما إنْ يظهر الشّذوذ حتّى تنبري المقاييس التّقنينيّة الّتي تنطلق من الموقف الزّجريّ لتتّخذ من «المعيار» حقّ زجر «الاستعمال».

ولقد ترجمت هذا الموقف من اللّغة نوازع عدّة منطلقها أنّ القدماء حدّدوا اللغة بحدود الظّاهرة الكلّيّة: تركّبها أجزاء تتآلف فتتفاعل عضويّاً طبق السّنن المقرّرة والقوانين المستنبطة، وأيّ عدول عن النّمط القائم يُحلّ التّنافر محلّ الائتلاف فتندكّ الصّورة الكلّيّة وتتفكّك الظّاهرة في بنائها فتنخرم وظائفها بانخرام أعضائها.

أما تلك النّوازع فمنها موقف المفاضلة بتصنيف مراتب الاستعمال اللّغويّ إلى منازل سُلّميّة والحكم لبعضها على بعض، ومنها الموقف الأخلاقيّ وبه يرتبط سُلّم القيم ارتباطاً متناسباً مع مراتب الإفصاح ودرجات حذق «المعيار»: بل من الحضارات الإنسانيّة ما جاءتنا بنصوص صريحة اقترن فيها ـ عند مفكّريها ـ تحريف اللّغة بانحراف الخلقة.

فالجامع بين المواقف الّتي اتخذها الأسبقون حيال الظّاهرة اللّغويّة في معيارها واستعمال الإنسان لها متجسّم في أنّها مواقف «تقويميّة» تحرص على

إرجاع المنحرف قويماً والمعوج مستقيماً، وفي أنها «تقييمية» تجري أحكامها في ضوء سُلّم القيم الذي تستند إليه. وبهذا التقدير تُنعتُ اليوم دراسات الأقدمين أو السالكين مسلكهم بأنها معيارية، والقصد أنها تحتكم إلى المعيار فتُرضخ الاستعمال إليه.

فهذا إذن أول الركنين في تعريف القدماء للظاهرة اللّغوية وفقاً للقانون المنطقيّ الذي أسلفناه والذي يدور معه كلّ حدّ تعريفيّ على محورين: محور الهويّة الذاتيّة ثمّ محور الهويّة الوظيفيّة. فلئن أذعنت تصوّرات القدماء لطبيعة اللّغة إلى جاذبيّة القانون، والقاعدة، والسّنن، والمعيار، فماذا كان الرّابط الجامع بين تصوّراتهم للرّكن العمليّ التّطبيقيّ من الظّاهرة اللغوية، نعني وظيفتها؟

لقد كانت الفكرة المطّردة حول وظيفة الظّاهرة اللّغويّة متمثّلة في أنّها تعمل على كشف ما في الفكر البشريّ من معانٍ وتصوّرات، فغايتها من الوجهة الوظيفيّة التّعبير عن عمليّة التّفكير لدى الإنسان بما يفضي إلى تطابق مضمون اللّغة مع مادة العقل.

فالكلام في التّصوّر القديم يُعدّ إجمالاً كالوعاء تنصهر فيه مضامين الفكر وما يصدر عنه من تجلّيات، واستناداً إلى هذه المنطلقات اعتبر الأسلفون أنّ إماطة اللّثام عن مخزون الفكر هي علّة وجود اللّغة وغايتها القصوى في نفس الوقت.

كذا يتراءى مدار التّصوّر القديم كامناً في اعتبار الحدث الكلاميّ مرآة تنعكس خلالها صور التّفكير، ثمّ تنكسر على سطحها منافذ الفكر الإنساني السّاعي إلى إدراك مضامين ذلك الفكر المجرد على حدّ ما تنكسر أشعّة الضّوء على الصّفائح المصقولة. وبهذا النّمط تتكشّف اللّغة عن عمليّتين: عمليّة تصوير الفكر المتكلّم، وعمليّة الفكر المتفهّم لمادة الفكر المُبلَّغة، فقد تصوّر القدماء أن اللّغة لوحة ترسم منعطفات الفكر الإنسانيّ في إبلاغه وتقبّله.

فما عسى أن تكون ثمرة هذه التّقديرات المبدئيّة لدى روّاد الفكر اللّغويّ الأسلفين؟

من هذا التحديد يمكن الجزم بأنّ علاقة اللّغة بالفكر في تصوّر القدماء تتحدّد حدلاً بما يؤول إلى معادلة متسلسلة مؤدّاها أنّ اللّغة هي التّفكير يتحرّك ليحرر نفسه فيدرك ثم يدرك نفسه بنفسه.

وتمثل هذه المعادلة قضيتين: الأولى: أنّ التطلع إلى محتوى الفكر متعذر خارج حدود اللّغة وبالتالي فإن اللغة سبب نتوسّل به إلى الفكرة. وحيث إنّ هذا السّبب ضروريّ متحتم فإنّه من حيث الاعتبار والتقدير قائم مقام ما يتمخّض عنه وهو الفكرة.

أمّا القضية الثّانية فتتمثل في أنّه لا تفكير بلا لغة ولا لغة بدون تفكير وهذا مرماه ألاّ كلام بغير محتوى، فما لم ينطوِ على مضمون فهو لغو كتصويت غير ذي معنى، ويتبيّن من المعادلة نفسها أن علاقة اللّغة بالتفكير علاقة إجرائيّة وعلاقة انعكاسيّة في الآن معاً: هي إجرائيّة لأنّها تتسلّط على الخارج فباللّغة يَفهمُ الإنسان غيره مادة فكره. واللّغة هي التي تنجز عمليّة الإدراك الخارجيّ ثم بها أيضاً يتسنّى للفكر المتكلّم أن يفهم مادة تفكيره، فإذا بالنّاطق يستحيل مادة للإدراك شأنه في ذلك شأن المنطوق به.

هكذا ساد لدى القدماء اعتبار اللّغة ظاهرة كونيّة ذات تجلّيات متعالية: هي في ذاتها كيان علويّ متسامٍ، وهي في وجودها الأكمل صفاء خالص ونظام سَنيّ. أمّا الكلام - هذا الاستعمالُ الّذي يجريه عليه المستخدمون لها من أبناء الآدميين - فهو تجسيد لها، وفي كلّ تجسيد حدّ وتحديد يحدثهما فاعل التجسيد على ما وقع عليه فعله، بهذا المسلك نزع الماضون إلى أن يسبغوا على اللّغة خصائص الإطلاق فقرّبوا بينها وبين فكرة الرّوح تقريباً مجازيًّا عند الوضعيين منهم، وحقيقيًّا عند الغيبيّين، والكل مجمعون على أن الموجود المطلق إنّما هو مطلق لأنّه متحرر من قيدي الوجود المادي: قيد الزمان وقيد المكان، وإذ قد اعتبرت اللغة روحاً والاستعمال تجسيداً فقد غُدّ بمنزلة حلول المطلق في حيّز المادّة: إذا نزل من برزخه حلّت به عوارض الزمان والمكان فآل إلى ما تؤول إليه المادّة في الوجود: تآكل فانحلال ففناء. واللّغة ما إنْ تحلّ في العبارة حتى تذعن إلى تلك الاقتضاءات، وهذا ما يفسر كيف أنّ الإنسان - في تقدير السّالفين - يشوّه اللّغة إذ يستعملها فيكون الكلام سلخاً للّغة على حدّ ما يدنّس الجسدُ الأرواح.

عن هذا الّذي أسلفنا تتج مبدأ جوهريّ في التّفكير اللّغويّ القديم مداره أنّ اللّغة في شكلها التّجريديّ هي أساس كلّ تنظير، فيكون المعيار هو الأصل بينما يكون الاستعمال فرعاً عليه فهو عارض من عوارض التقدير والاعتبار.

وإذ قد بان المنطلق المبدئي الذي على أساسه حدّد الفكر البشري قديماً تصوره للظّاهرة اللّغويّة، ثمّ انجلت المستخلصات النظرية التي يفضي إليها ذلك التّصوّر بالضرورة فإنّه بوسعنا استجلاء مقوّمات الفكر اللّغويّ الحديث في تعريفه للّغة وضبطه للعلاقة الحاصلة بين قطبَي الدّوران: قطب المعيار وقطب الاستعمال. وليكن استجلاؤنا ممتثلاً مبدئياً للثّنائيّة المنطقيّة التي تفصل حدّ الظّواهر بواسطة رسم بُناها عن حدّها بواسطة ضبط وظائفها كما سلف أن أوضحناه.

فأمّا من حيث التّعريف الباطنيّ الّذي يرتكز على كشف التركيب العضويّ للظّاهرة في مكوّناتها فإنّ النظريّات اللّسانيّة المعاصرة على اختلاف وجهات التقدير المبدئيّ بينها وافتراق مناهجها في المعالجة التّطبيقيّة قد احتفظت بقدْر مشترك من المنطلقات التّعريفية لعلّ معظمها قد سنّ قواعده باعث الرّؤية اللّسانيّة المعاصرة في محاضراته على منابر جامعة جنيف فيما بين 1907 و1913، غير أنّ تحرّر الفكر اللّغويّ الحديث من قيود التّصنيف النّظريّ الضيّق هو الّذي أضحى يمكّننا من إجراء التّحليل النّقديّ لنقف به على المقوّمات المعرفيّة الّتي تربط مضمون العلم اللّغوي بقواعد التّصوّر الفكريّ فيتواجد بذلك النّقد العلميّ مع العلم النّقديّ الّذي هو قوام فلسفة المعارف.

وأوّل ما نتوصّل إلى استنباطه على النّهج المعرفيّ هو أنّ مكوّنات هذا التّعريف العضويّ للّغة في الفكر اللّسانيّ الحديث متدرّجة، تتضافر وتتكامل في حركة تصاعديّة منحاها من الجزء النّوعيّ إلى الأجزاء المتمايزة ومن هذه إلى الكلّ النّسقيّ، وسنتبيّنه.

لقد أقامت اللّسانيّات جوهر تعريفها للظّاهرة اللّغوية على مفهوم العلامة من حيث هي «دليل» لا يدلّ في بدئه بمقوّمات رمزيّة وإنّما يكتسب دلالته باتّفاق عارض يضفي عليه قيمة الرّمز دون أن يحوّله إلى رمز، ولئن جرى على لسان المختصّين وغير المختصّين تعريف اللّغة بأنّها جملة من الرموز فما ذلك ـ على تقديرنا ـ إلاّ من باب المجاز في اللّفظ والسّعة في الاستعمال لأنّ للرّمز خاصيّات محدّدة تنفي عنه جزءاً غير يسير من الاعتباط كاتّخاذ صورة الأسد تعبيراً عن مفهوم القوّة وصورة السّيف تعبيراً عن العدل والنّجم المخمّس تعبيراً عن أركان الإسلام، فكلّ ذلك من باب الرمز لحصول القرينة بين الدّال والمدلول كما سنبيّنه في (حدّ

العلم). أما اللّغة فهي ـ في مكوّناتها المبدئيّة ـ مجموعة من العلامات تترابط فيما بينها ترابطاً عضويّاً، ومعنى الارتباط في هذا السّياق أنّ العلامات تحكُمها علاقات من التّوافق أو التّطابق، ومن الاختلاف أو التّضادّ، ومن التّناظر أو التّباين، ممّا يُنشيء بينها شبكة من القرائن تتجاذب أطرافها أو تتدافع فتتحوّل الرّوابط إلى نظام من العلاقات تتجاوز أفقيّاً وتتراكب عموديّاً فإذا هي نسيج متكثّل الأبعاد.

هكذا نفهم الأسس النّظريّة التي تسوّغ لنا ما يتواتر في عُرف اللّسانيّات من اعتبار اللّغة مجموعة من العلاقات الثّنائيّة القائمة بين جملة العلامات المكوّنة لرصيد اللّغة ذاتها، وعندئذٍ نستسيغ أيضاً ما دأب عليه اللّسانيّون من تعريف العلامة بأنّها تشكّلٌ لا يستمدّ قيمته ولا دلالته من ذاته وإنّما يستمدّهما من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات الأخرى.

غير أنّ مبدأ القيمة الإخباريّة الّذي يصدر عن وجود العلاقات يظلّ متعذّراً ما لم تنتظم تلك العلاقات ذاتها انتظاماً يؤهّلها لقابليّة التّصنيف، وليس للّساني من مهمّة في خاتمة المطاف سوى استنباط الشّبكة التّصنيفية التي تقوم عليها الظّاهرة اللّغويّة ممّا يتيح له استطلاع مقوّمات الانتظام الدّاخلي عبر اكتشاف النّواميس المحدّدة لبنية اللّغة والمحرّكة لوظيفتها في آنٍ معاً.

ولعلّ هذا الأسلوب في تصوّر علاقة عالم اللّسان بموضوع علمه هو الّذي جعل روّاد بعض التّيارات في تعريفهم الظّاهرة اللّغويّة يتوسّلون بمفهوم البنية مرجّحين بذلك عنصر الهويّة العضويّة على الماهية الوظيفيّة. والّذي نستبقيه ـ ونحن على درب التّنظير المعرفيّ ـ هو أنّ حدّ اللّغة بأنّها علامات منتظمة قد حتّم إرساء مفهوم البنية من حيث هي كلّ يقوم على ظواهر مترابطة العناصر ماهيةُ كلّ عنصر ووظيفته رَهْنٌ على بقيّة العناصر فلا يتعيّن أحدها إلاّ بعلاقته بالعناصر الأخرى.

أمّا التّعريف الوظيفيّ للظّاهرة اللّغويّة فقد تأسّس في اللّسانيّات المعاصرة ـ على اختلاف مشاربها ـ انطلاقاً من ملاحظة استقرائيّة وقف عليها رائدها الأوّل في مطلع القرن ثمّ تدفّقت وتكاملت بتعاقب الأعلام وتوالي النّظريّات.

ففي البدء نلاحظ أنّ اللّغة تقتضي بالضرورة قوانين تسيّرها وتحفظ انتظامها، لكنّ استعمال اللّغة لا يتوقّف على معرفة واعية لتلك القوانين، ومنطلق الأمر في قضيّة الحال أنّ الحدث الكلاميّ يُكتسب تلقائيّاً عن طريق «التّحصيل بالأمومة» غير

أنّ هذا الاكتساب الأمومي سرعان ما يتحوّل إلى ضرب من الإدراك الخفيّ لقوانين تلك اللغة، ذلك أنّ الظاهرة اللسانيّة من شروطها الأوّليّة أنّها عقد جماعيّ يلتزم به الفرد ضمنيًا بعد أن يحذق استخدام ما تنصّ عليه بنوده الصّوتيّة والنّحويّة والمعجميّة والدّلاليّة.

لذلك كلّه اتّسق العُرف اللّسانيّ محدّداً اللّغة وظيفيًا بأنّها أداة الإنسان إلى إنجاز العمليّة الإبلاغيّة في صلب المجتمع مما يُطوّع تحويل التّعايش الجماعيّ إلى مؤسّسة إنسانيّة تتحلّى بكلّ المقوّمات الثّقافية والحضاريّة.

لكن لمّا كانت اللّسانيّات تنشد منزلة العلم الكلّيّ في تقرير حال الظّاهرة اللّغويّة مبتدئة بالحدث العيني وقاصدة إلى الحقائق الكونيّة أفلا يتعيّن على ذوي الاهتمام من المختصّين بتنظير الأعماق المعرفيّة لعلم اللّسان أن يتعقّبوا تجلّيات الحدث الكلاميّ عسى أن يستنبطوا السّلك الرّابط بين التّعريف العضوي والتّعريف الوظيفيّ للّغة! أو قل متسائلاً ما هي الأسس المنطقيّة التي تجيز صيرورة «البنية» إلى «وظيفة» بل ما الّذي يقنع على صعيد المجرّدات الذهنيّة انقلاب «العلامة» في مقامنا هذا إلى «رسالة إبلاغيّة»!

إن أصل كلّ علامة هو مبدأ «التّشكّل» لكنّ أصل التّشكّل هو توفّر صورة حسّيّة تدرك عبر إحدى قنوات الحواس الخمس من البصر والسّمع واللّمس والشّمّ والذّوق، فإذا ارتبطت هذه الصّورة الحسّيّة باصطلاح ما بين طرفين متخاطبين على أقلّ تقدير نشأت «العلامة».

فأنْ يُشترط في هذه الصّورة أن تكون «حسّيّة» فلأنّ التّشكّل الصّوريّ في ما تدركه الحواس لا يدخل تحت حصر في هذا الوجود، لكنّ الصّور التي تقترن بدلالة يتعارف عليها النّاس في تعاملهم بها واستعمالهم لها عدد مخصوص لا يتعذّر ـ على الأقلّ من النّاحية النّظريّة ـ إدخاله تحت الحصر.

فهذا إذن ما يجعل العلامة تفصح عن وجودها بمجرّد ارتباط «الشّكل الحسيّ» بمبدإ «المواضعة»، أمّا هذه المواضعة نفسها فممكنة التّحقّق مع كلّ قناة حسّيّة إذ الشّرط فيها قيام الاصطلاح حولها، ولئن بدا بيّناً كيف يمكن لأحدنا أن يواضع غيره على جملة من الأصوات إذا فاه بها دلّت على معنى يحدّدانه سلفاً، أو يواضعه على أن صورة مرسومة بالخطّ إذا رفعها أفادت خبراً معيّناً فكذلك يجوز

التواضع على أشياء لا تكون قناتها السّمع كما في حالة التّصويت ولا البصر كما في حالة الصّورة المرسومة خطّاً، وإنّما اللّمس مثلاً كما في طريقة (بريل) للكتابة بالحروف البارزة؛ أو الذّوق كما لو عقدت اتّفاقاً مع أحد مجالسيك أنّك إذا أدرت على جمع حضور لديكما قهوة ظاهرة «الحلاوة» فمعناه تيسير المحاورة والجنوح بالمفاوضة نحو فضّ المشاكل المبسوطة وإذا أدرت قهوة مرّة المذاق فمعناه التّعسر والمضايقة.

وليس متعذّراً أن يقوم اصطلاح مماثل حول طبيعة الرّائحة الّتي تطلقها من القوارير النّافثة للعطورات لتدلّ بها على أشياء تحدّدها سلفاً. فيكون الشّمّ هو قناة التّخاطب «العلامي».

ولكنّ العلامة قد تتعدّد أو تتكاثر فلا تبقى إشارة فردية تقوم بذاتها ولذاتها بحيث تفضي إلى دلالة معزولة، فإن هي تعدّدت وارتبطت بجنيساتها ارتباطاً متصلاً بنوعيّة الدّلالات الّتي تفيدها جميعاً تحوّلت إلى شبكة من العلاقات، وعندئذٍ تنشأ «بنية» تكون حصيلة اندراج العلامة في نسيج متماثل. وقد تظلّ البنية النّاشئة فريدة معزولة، وقد تتعدّد وتتكاثر ضمن ارتباطات جديدة بينها.

ويتضح ذلك في مقامنا بما تنبني عليه اللّغة فهي في ركنها الأوّل أصوات، والأصوات علامات دالّة يطلق عليها مصطلح الصّواتم (الفونيمات) وهي تترابط منسجمة في تكامل بحيث تشكّل بنية هي «البنية الصّوتيّة»، وكذلك الألفاظ إذ تولّد «البنية المعجميّة» والجُمل إذ تفضي إلى «البنية التّركيبيّة» ومن كلّ ذلك تنبع «البنية الدّلاليّة».

فالبنية إذا تعدّدت وصارت بنى يتماسك بعضها إلى بعض تماسكاً كليّاً ثمّ ارتصفت أفقياً وعمودياً في تجاور حيناً وتراكب حيناً آخر تأسّست منضدة متكاتفة لها طواعية الإذعان إلى قوانين علم التّصنيف المعرفي. وعندئذٍ تتحوّل البنى المتراصفة إلى «نظام».

غير أنّ النّظام هو الآخر ينطبق عليه ما انطبق على البنية والعلامة فقد يكون وحيد الجانب، فريد البُعد، بحيث تنغلق دائرته على جنس مادّته الأساسيّة، وقد يكون متعدّداً متضافراً وهذا شأن اللّغة: فهي في طبيعتها الأساسيّة نظام صوتي

اصطلاحيّ يستند إلى البنى الأربع الآنفة الذّكر ـ الصوتية والمعجميّة والتّركيبيّة والدّلاليّة ـ ولكنّها في تحقّقها وإنجاز مستعمليها لها تستدعي شبكة من الأنظمة المتعدّدة كلّ واحد منها يفعل فعله في تحقيق الرّسالة الأدائيّة فإذا بالدّلالة حصيلة تضافر أنظمة إذا كان النّظام الكلاميّ أهمّها فإنّ سائرها يواكبه مكمّلاً إيّاه: فمن ذلك النّظامُ النّبري ويسمّى «فوق ـ المقطعي»، ومن ذلك أيضاً النّظام السّياقيّ والنّظام الإيحائي ونظام المقام الّذي يندرج فيه التّخاطب باللّغة...

فالنّظام إذا تعدّد فصار أنظمة ثم كانت تلك الأنظمة متكاملة تنصهر في نسق متواشج حصلنا عندئذٍ على «جهاز» وبهذا الاعتبار تعدّ اللّغة جهازاً، ومعلوم أنّ شرط كلّ جهاز أن تكون حركته الكلّيّة حصيلة انسجام متوافق بين آليات مختلفة كمحرّك السّيّارة إذ تتضامن فيه حركة الآليّات المتنوّعة: آليّة البنزين وآليّة الكهرباء وآليّة الهواء وآليّة الماء إذا توفّرت.

فلعلّ تعاضد الأنظمة المختلفة داخل الظّاهرة اللّغويّة مما يخوّل لها اكتساب صورة الجهاز هو الّذي يعنيه المنظّرون حين يصفونها بأنّها نظام من الأنظمة، غير أنّ الّذي يختصّ به الحدث اللّسانيّ هو أنّه جهاز غير ميكانيكيّ فآليّاته الكامنة فيزيولوجيّة وعصبيّة ونفسيّة وإدراكيّة، أمّا آليّة الظّاهرة فهي تواصليّة جماعيّة؛ ولذلك فإنّ الجهاز اللّغويّ في ارتباطه بوظيفته الّتي هي الإبلاغ يتحوّل إلى مؤسّسة، وبما أنّ هذه المؤسّسة تقوم على عقد ضمنيّ بين أفراد المجموعة البشريّة المتآلفة بحيث يمتثل الفرد لبنود العقد الجماعيّ أكثر ممّا يتصرّف فيها بالإحداث أو الإلغاء فإنّ المؤسّسة اللّغويّة تصبح بمعناها الأشمل «مؤسّسة اجتماعيّة» كما في تعريفات اللّسانيّين منذ نشأة علمهم.

هكذا إذن يتبيّن لنا كيف نستطيع أن نؤسّس من النّاحية المعرفيّة ارتباط الحدّ العضويّ بالحدّ الوظيفيّ في شأن الظاهرة اللّغوية أيّا كانت تجلّيّاتها النّوعيّة، وهو ما يفضي إلى حلّ الإشكال المبسوط سلفاً: كيف تتحوّل «البنية» في الحدث اللّسانيّ إلى «وظيفة» وكيف تؤول «العلامة» إلى «مؤسّسة».

وبوسعنا الآن أن ننقل هذه الصّيرورة الجدليّة إلى سلسلة من المعادلات التّحويليّة تكون:

صورة × قناة حسّيّة = تشكّل.

شكل × مواضعة = علامة.

علامات × علائق = بنية.

بنى × تنضيد = نظام.

أنظمة × نسق = جهاز.

جهاز × وظيفة = مؤسّسة.

مؤسّسة × عقد جماعي = مؤسّسة اجتماعيّة.

فما هو ـ على صعيد فلسفة العلم ونظريّة المعارف ـ المحصول المبدئيّ الّذي جاءت به اللّسانيّات في تعريفها للّغة إذا ما قورن بما استقرّ عليه العُرف لدى روّاد الفكر اللّغويّ القديم وقد أجملنا القول فيه.

لقد خرجت اللّسانيّات باللّغة من حصار اعتبارها ظاهرة انعكاسيّة كالكتلة من القيم تصدر عن ذاتها لتعني نفسها بنفسها وهو مدار تعريف الكلام من زاوية علاقة اللّغة بالفكر، وحيث فكّ هذا الحصار المتوارث فإنّ اللّغة أصبحت تتنزّل قبل كلّ شيء في إطارها الأدائيّ الّذي هو الحوض الحيويّ لها، ويمكن أن نقدّر على هذا الأساس أنّ اللّسانيّات قد أبرزت تعريف اللّغة بوظيفتها الّتي هي الإبلاغ، ثمّ لمّا عملت على تفسير تحقّق هذه الوظيفة انكبّت على فحص المقوّمات التّكوينيّة فأردفت إلى التّعريف الوظيفيّ تعريف اللّغة بنيويًّا فاكتملت حلقة الدّائرة منطقيًّا من حيث أُسُسُ الحدّ.

فاللّغة تُعرّف كلّيًّا بالغاية التي تتحقّق بواسطتها، وبهذا الاعتبار ينتفي كلّ تصوّر للّغة أو إدراك لها إلاّ في سياق ترابط يُعقد بين طرفين يتحاوران بالكلام ويتفاعلان فيه. وإذ تُعرّف اللّغة بغايتها ينتقض في حقّها أن تكون هي نفسها غاية: إنّما هي وسيلة أداء، هي مطيّة تركبها الرسالة الدّلاليّة الجامعة بين شخصين على أقلّ التّقديرات العدديّة.

وهكذا كفّت اللّغة عن أن تكون ماهية مجرّدة وأصبحت ظاهرة بشريّة شأنها شأن سائر الظّواهر الإنسانيّة غير المادّيّة، كما كفّ الفكر البشريّ عن اعتبارها

«روحاً» يتجسّد في الكلام الّذي هو الاستخدام التّعبيريّ لها بحيث ما إن تتنزّل فيه حتّى تتدنّس كما تتدنّس الرّوح بحلولها في الجسد، فاليوم - مع اللّسانيّات - لم يعد ممكناً أن نبحث عن علّة وجود اللّغة أو شرعيّة بقائها في غير الحدث التّعبيريّ، فالكلام - من حيث هو الانجاز الفعليّ للّغة - يعدّ الإطار الشّرعيّ لحياة الظّاهرة اللّسانيّة.

ولمّا انصبّت الرّؤية العلميّة الحديثة على الحدّ بالوظيفة أكثر من الحدّ بالبنية العضويّة، ممّا خوّل لنا اكتشاف الانسلاخات المعرفيّة الّتي تتولّد في سلسلة معادلاتها الأبعاد الوظيفيّة انطلاقاً من المكوّنات الذّاتيّة الأولى، فإنّ اللّغة قد غدت وحدها الكفيلة بإعطاء المرء مقوّماته الإنسانيّة عبر تمكينه من إجراء العمليّة التّواصليّة، ولو رمنا استغراق العمق الأنطولوجي لقلنا إنّ اللّغة هي العامل الجوهريّ في إخراج الإنسان الفرد من عزلته الوجوديّة، وهي العنصر الفعّال في تلطيف حدّة انقطاع تجربة الإنسان عن تجربة أخيه الإنسان إذ كأنّما تغدو اللّغة نقطة تقاطع الوقائع المعيشة وبالتّالي مركز التقاء الفرد بالفرد. وليس شيء من هذا ممكناً بغير الإنجاز الوظيفيّ للغة.

لقد أسلفنا في بداية هذا الفصل كيف استقرّ العُرف في الفكر اللّغويّ القديم على عقد علاقة مخصوصة بين المعيار والاستعمال مدارها أنّ المعيار - وهو القانون أو القاعدة أو السّنن أو النّمط - هو سيّد الاستعمال، له عليه حقّ الطّاعة فإن لم يمتثل فله عليه حقّ الزّجر. فالاستعمال تابع والمعيار متبوع. والمعيار مستقرّ والاستعمال محمول حملاً على الاستقرار فإن انجذب إلى العدول عدّ ذلك انحرافاً يؤذن بفساد اللّغة.

أمّا وجهة نظر اللّسانيّات فإنّها تفضي إلى تقدير معاكس، وصورة ذلك أنّ تعريفها للّغة كما تبيّناه مقام - حسب رأينا - على فلسفة غائيّة أكثر ممّا هو مقام على فلسفة عليّة، ولذلك نستطيع أن نحلّ المنهج الاختباريّ محلّ المنهج الحتميّ في تقدير صيرورة اللّغة عبر الزّمن، وهكذا يتلخّص انقلاب الأسس المعرفيّة من فلسفة ماهيّة اعتنقها فقه اللّغة القديم وسار بهديها معتبراً أنّ للظّاهرة اللّغويّة حقيقة ماقبليّة يسبق الجوهر فيها الوجود، إلى فلسفة وجوديّة بموجبها لا تتحدّد للظّاهرة حقيقتها إلاّ بعد إدراك كينونتها الإجرائيّة عبر تشكّلها المنجز.

فطبيعيّ أن يكون الأصل في منظور عالم اللّسان عند تعامله مع موضوع علمه وهو اللّغة إنّما هو الاستعمال وأن يكون المعيار فرعاً عليه، وهذه «الأصلية» الّتي للاستعمال هي من ضربين: أصلية بالزمن وأصليّة بالاعتبار، فأصليّة الزمن ترتبط بأصل النّشأة المعرفيّة إذ من بديهيّات الأمور أنّ الشيء في الوجود سابق لعلمه، واللّغة ـ أيّا كان اللّسان الذي تتشكّل فيه ـ قد وُجدت قبل أن يعقلها العقل فيضع لها علماً هو علمها لأنه «علم ـ اللّغة»، فالنّاس يتكلّمون قبل أن ينبري منهم من يستنبطون قوانين كلامهم وهذا معناه أنّ الاستعمال من حيث النّشأة في الوجود يسبق المعيار.

وأمّا أصليّة الاعتبار فتتمثّل في أنّ اللّسانيّات تحتكم إلى الاستعمال في أمر تقرير المعيار أكثر ممّا تُحكّم المعيار في شأن الاستعمال تحكيماً مطلقاً، وهنا نقف عند عتبة إشكاليّة تكاد تواجهنا بإحراج معرفيّ: كيف السّبيل إلى أن نتفاهم بواسطة اللّغة لو لم يستقرّ أمرها على معيار يرضخ له الاستعمال؟ فإن جعلنا الاستعمال قيّماً على المعيار أفلا ينتفي مبدأ الانتظام المطّرد داخل جهاز اللّغة؟

وإذ وقفنا على هذا التّساؤل المبدئيّ فإنّ محاولة حلّه تقودنا بالضرورة إلى أن نعرّج على القضيّة التي تندرج ضمن عاتقات البحث اللّسانيّ في واقعنا المعرفي وهي معركة الوصفيّة والمعياريّة لا من حيث هي غاية في سياقنا هذا وإنّما من حيث ارتباطها بمشكل علاقة علم النّحو باللّسانيّات.

إنّ حسم هذا الإشكال المزدوج لا يتسنّى إلاّ بأن ندخل في عوامل التّقدير ثنائيّة الآنيّة والزمانيّة باعتبارها أداة توسّل منهجيّ يفضي إلى صقل المنظور المعرفيّ.

إنّ الحقيقة العلميّة الّتي لا مراء فيها اليوم هي أنّ كلّ الألسنة البشريّة ما دامت متداولة فإنّها «تتطوّر»، ومفهوم التّطوّر هنا لا يحمل شحنة معياريّة لا إيجاباً ولا سلباً، وإنّما هو مأخوذ في معنى أنّها تتغيّر إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدّل نسبيّ في الأصوات والتّراكيب من جهة ثمّ في الدّلالة على وجه الخصوص، ولكنّ هذا التّغيّر هو من البطء بحيث يخفى على الحسّ الفرديّ المباشر، اللهمّ إلاّ بوعي لغويّ يصبح فيه الحدث اللّسانيّ مقصداً لذاته فيتضح عندئذ ما لا تتجلّى مراسمه إلاّ خلال السّنين.

فالألسنة البشرية لا تتوقّف عن التغيّر إلاّ إذا انقطعت عن الاستعمال فغدت ألسنة ميتة تُدرس كحقائق تاريخية «أثرية» شأن عديد اللّغات الّتي نعرفها اليوم بالدّراسة المختصّة لا بالممارسة، غير أنّ هذا «التّغيّر» الذي تذعن له الألسنة يختلف في درجته وكثافته بحسب عوامل عديدة ولكنه أساساً بحسب انتقالها من الوجود الطّبيعيّ إلى الوجود المعقلن، فما دام النّاس يتحدّثون باللّغة على فطرهم فإنّ حركة التغير اللّغوي تبقى هي الأخرى على سجيتها فلا يحدّها حاجز فإذا أدركوا من الحضارة ما به تنشأ لديهم العلوم والصّنائع ظهرت المؤسّسات المعرفية، وانبثقت بينها مؤسّسة النّحو من حيث هو العلم الكليّ الّذي يقبض على أزمّة المؤسّسة اللّغوية لديهم، وعندئذٍ يظهر «المعيار» بعد أن كان نواميس خفيّة تتحكّم في اللّغة فيذعن لها المستعملون دون وعي لها ولا إدراك، فوظيفة النّحو إذن هي الخروج بالمعيار من الوجود بالقوّة إلى الوجود بالفعل أي بتحويله من وضع الكمون إلى وضع التّحقّق.

وعندئذٍ يصبح المعيار حَكَماً على الاستعمال له عليه حق التّوجيه والاعتراض ثم التّقويم والزّجر. فالاستعمال ناموس يستمدّ قوّته من عامل الزّمن والمعيار يستمدّها من قيم تتجاوز الزّمن، وكذا كان الشّأن في تاريخ اللّغة العربيّة كما سبق لنا أن حلّلناه في غير هذا السّياق ذلك أنّ قيام النّحو ذاته ليس إلاّ إقراراً بسلطة الزمن على اللّغة. وفي تاريخ الحضارة العربيّة كلّ الدّلائل على أنّ النّحو قد نشأ انطلاقاً من وعي بحتميّة التّغيّر الطّارئ على الظّاهرة اللّغوية وهذا التّغيّر في طبع الظّاهرة، غير أنّ حركته كانت من التّباطؤ بحيث خفيت على الحسّ الفرديّ والجماعيّ مثلما تخفى بعض الكائنات على العين المجرّدة، فلمّا ظهرت عوامل الضّغط الحضاريّ بُعيد الإسلام تسارعت حركة التّغيّر فأصبحت بادية للحسّ، ولم يعد كشفُها رهين التّحقيق المجهري فطفت عندئذٍ حساسية الوعي بقانون التّغيّر الحيويّ في المؤسّسة اللّغوية على سطح الأبنية العلويّة المنظمة للمجتمع.

فالنّحو في تاريخ العربيّة وإن كان قائماً على محاولة تنظيم اللّغة بعقلنة أبنيتها الدّاخليّة فإنّه لم يكن يرتسم لنفسه غائيّة الكشف الموضوعي لأسرار الظّاهرة اللّغويّة بقدْر ما كان امتثالاً لاقتضاءات خارجيّة عن اللّغة دعت إلى التّحكّم في نزوعها الطّبيعيّ نحو التّغيّر والتّبدّل، لذلك قام النّحو - لا منظّماً للّغة أساساً - وإنّما كابحاً لجموح التّفاعل بين المؤسّسة اللّغويّة وناموس الزّمن الطّبيعيّ، فحافظ تنظيم اللّغة

في تاريخ الحضارة العربية هو عقائدي حضاري، فكان النحو في أصل نشأته امتثالاً دينياً مذهبياً أكثر ممّا كان تطلّعاً من تطلّعات الفكر نحو عقلنة الحدث اللّساني.

ثمّ إنّ علم النّحو لمّا كان في جوهره معيارياً: يؤكّد في ذاته قانون «مَا يجبُ»، فإنّه يتضمّن في منعطفاته بالاستتباع الحتميّ إقراراً بأنّه تقنين مغاير لـ«ما هو كائن» بالفعل، أو لما هو صائر بالقوّة، فالنّحو إذن وازع يردع طبيعة الأمور في فطرتها الخلقيّة ـ شأن كلّ القوانين الوضعيّة في الحياة الجماعيّة ـ ولذلك فهو محاولة تقيّد حركيّة الصّيرورة الزّمانيّة، لذلك يجوز لنا أن نقرّر بأنّ النّحو ـ في تاريخ الحضارة العربيّة ـ هو موقف لا من اللّغة ذاتها وإنّما هو موقف من خصائصها الملازمة لها، وأبرز تلك الخصائص التّغيّر والاستحالة، فالنّحو إذن موقف من تغيّر اللغة وليس موقفاً من الظّاهرة اللّغويّة في حدّ ذاتها: لها أو عليها.

كلّ ذلك يجيز لنا البتّ بأنّ علم النّحو في نشأته من حيث هو اعتراض معياريّ على الظّاهرة الطّبيعيّة فإنّه إقرار لها واعتراف.

فالمعيار يضغط بثقله على حركة التّغيّر فيشدّها شدّاً حتّى لكأنّها اللّغة تتوقّف عن كلّ تبدّل، وهذا يصدق على كلّ الألسنة، فإذا انضاف إلى ثقل المعيار ثقل آخر ازداد الضّغط وتباطأت حركة التّغيّر كالّذي حصل في تاريخ الحضارة العربيّة الإسلاميّة عندما تضافرت على المؤسّسة النّحويّة قيم المؤسّسة الدّينيّة، ولكنّ مبدأ الصّيرورة لا ينقطع بحكم انضوائه تحت سُنّة المآل، والّذي يحكمه ويمسك بمقوده إنّما هو الاستعمال، ومهما ضؤلت طاقته وبدا إذعانه تحت صولة المعيار فإنّه فاعل فعله على المدى البعيد. وهنا على وجه التّحديد يتّضح خطّ الفصل بين اللّسانيّات وعلم النّحو: فتلك تقرّ للاستعمال بحقّ مراجعة المعيار وذاك يقبض على الاستعمال ائتمانه تحت وطأة المعيار الّذي هو في أصله وليد الاستعمال.

لقد أسلفنا في مطلع الفصل أنّ اللّسانيّات لم تكن أسبق المعارف إلى اتّخاذ اللّغة البشريّة موضوعاً للبحث وهي بذلك لا تستمدّ علّة وجودها من اكتشاف مادّة جديدة في المعرفة الإنسانيّة. فالنّحو ـ بمفهومه الأعمّ ـ أسبق إلى اتّخاذ اللّغة موضوعاً للعلم، ولكنّ اللّسانيّات وإن شاركته مادّة العلم فإنّها قد غيّرت أسلوب تناولها، والعلوم إذا اختلفت في المنهج تباينت في الهويّة، وهذا هو الّذي أكسب اللسانيّات شرعية العلم المستقلّ بذاته، وقوام العلوم ليست فحسب مواضيع بحثها

وإنّما يستقيم العلم بموضوع ومنهج، فاللّسانيات ـ كما سبق أن أفضنا فيه ـ لا تنفي علم النّحو ولا تنقضه، بل إنّ وجودها متوقف قطعاً على وجوده إذ لا معنى للبحث اللّساني ما لم نستنبط نظام اللّغة عن طريق استخراج مؤسّستها النّحوية، فنسبة ما بين النّحو واللّسانيات كنسبة ما بين علم الأخلاق وعلم الاجتماع في شجرة الفلسفة، النّحو قائم على «ما يجب أن يكون» واللّسانيات قائمة على «ما هو كائن».

وإذا كان سفير المعيارية إلى الإنسان هو النّحو، فإنّ ممثّل سوسيولوجية اللّغة هو «اللّحن» بمعناه الأوّلي الّذي هو خروج عن النّمط وتجاوز للمسطّر المرسوم وعدول عن «القاعدة» السّكونيّة إلى السُّنة المتحرّكة المتغايرة.

ولم يكن اللّحن في تاريخ التّنظير اللّغوي إلاّ مراوحة الحدث اللّساني في صلب الزّمن بصرف النّظر عن الشّحن المعياري الّذي فرض أن نسمّي الظّاهرة بالأحكام الحافّة بها لا بمنظومتها الذّاتية. وهكذا سُمّي التّغيّر لحناً بعد أن شُحنت اللّفظة دلاليّاً بالتّهجين كما سُمّيت ظاهرة التّحوّل فساداً.

فقضيّة اللّحن تعود في جوهرها إلى الإقرار بشذوذ الموقف المعياري من الظّواهر الطّبيعيّة المواكبة للّغة. فهو في ذاته «تشهير» بنشاز التّسلّط التّحكّمي على حيوية الكائن الحيوي.

هكذا نفهم كيف أنّ اللّسانيات إقرار للنّحو وتجاوز له في نفس الوقت هي جنيس المجهر الإلكتروني في العلوم البيولوجية: كلّ ما اكتشفناه بواسطة المجهر العَدَسي صحيح في ذاته ولكنه جزء من الحقيقة جاء المجهر الإلكتروني ليكمل بعض أجزائها الأخرى، ومن أدرانا أنّ مجهراً آخر لا ينبثق يوماً فيورينا من حقائقنا البيولوجية ما لا نقدّر، ومن حقائقنا اللّغويّة ما لا نعلم.

الفصل السادس

في بِنية العلم: الأنساق الدلاليّة

من الحقائق الشائعة أن الكون تنتظمه شبكة من الظواهر وأنّ علاقة الإنسان بتلك الظواهر تنبني على التبصُّر فالإدراك، ومن هذه العلاقة ينشأ مبدأ الدلالة، والدلالة في ذاتها ظاهرة مركّبة فيها فعل الإدلاء بالدّلالة وفيها فاعل ذلك الفعل وفيها متلقّيه، ثمّ إنها تتنوّع إلى أصناف تكون بمثابة الأنظمة المتميّزة، وتصنيفها هذا يرجع إلى طبيعة العلاقة المعقودة بين فعل الإدلاء بالدلالة والعقل المدرك لمضمونها. وجملة هذه الأصناف في الكون ثلاثة:

الدلالة الطبيعية وفيها يقرن العقل حقيقة ظاهرة بحقيقة غائبة متخذاً من الأولى دليلاً يستدلّ به على الثانية وسند الاقتران هو ما يعرفه العقل من «طبائع» الأمور بحيث لا يتخذ من الشيء دليلاً إلاّ إذا عرف أنه السبب الطبيعي لما يستدلّ به عليه فتكون علاقة الدّالّ بالمدلول علاقة السبب بنتيجته والعلّة بمعلولها كأنْ يستدلّ الإنسان بما يلاحظه من خصائص تطرأ في الجوّ على ظواهر تنتج طبيعيًا لتحدّد حالة الطقس والمناخ، فإذا رأى السماء وقد تلبّدت سحباً تسنّى له القول إن عارضاً سيمطر، فإن كان من العارفين بشؤون الأنواء وطالت عشرته في اختبار التقلبات الطبيعية أمكنه أن يميّز السحاب الممطر من السحاب المؤذِن بعواصف الرياح وهيجان الزمان بل منهم من - إذا أمعن النظر في السحب وتبصّر مواقع بعضها من بعض مدقّقاً كثافة تراكبها - تنبّأ بما قد يصحب الأمطار من حجارات البَرَد.

ومن هذا النمط ما يعتري جسم الإنسان من ملامح يستدلّ بها الناظر على أعراض صحيّة قد يربطها بأسبابها الطبيعية كأن يلحظ شحوباً أو كدرة أو اصفرار بشرة أو هزالاً فجئياً فيربط بين ما لاحظه وما هو علّة طبيعية له، فإذا بالأعراض

التي هي نتائج لأسباب تتحوّل قرائن وأمارات يستدلّ بها على عللها فتغدو هي نفسها عللاً إدراكية بما أن العقل يتّخذها مطيّة ينتقل عليها مما عرف إلى ما لم يكن يعرف وهو عين الانتقال من المعلوم إلى المجهول.

فهذا الصنف من الدلالات هو الذي يستند في الكون إلى ما يسمّى بالاقتران الطبيعي ومنه يتولّد نظام دلالي سمته أنه نظام سببيّ لأنّ عناصره ترتبط فيما بينها ارتباطاً عِلّيًا. وبهذا الاعتبار تسنّى أن تتأسّس على هذا الأنموذج من الدلالات علوم بأكملها، والعلم في هذا السياق مأخوذ في معناه المتّسع إذ يدخل فيه كل منظومة معرفيّة اتسقت معاييرها في الوصف والتحليل والاستنباط. فممّا يمكن ذكره شاهداً على ارتكاز العلم على قرينة الدلالات الطبيعية ما يعرف اليوم بالرصد الجويّ وهو علم استقرائي في حقيقته، استكشافيّ في ثمرته، إذ منطلق الأمر فيه تتبّع حركة الأنواء وضبط سيرورتها الراجحة ثمّ تقرير حال مصيرها على حسابات من الاحتمالات العالية، وكثيراً ما تطلق على ثمرة هذا العلم ألفاظ لا تكشف في شيء طبيعته السببيّة وإنّما تنعته بما يُلحقه بضروب التنجيم فيقال مرة «التكهنات» الجوية ومرة أخرى «التنبّؤات» الجوية، وهي مراوحة لطيفة بين الكهنوت والنبوّة.

ومن طينة هذه المعارف شُعبة من أهمّ شُعب العلوم الطبية، بل هي أهمها لأنّها كالمفتاح لها ولذلك خلط الناس كل فروع الطب بها ونعني علم الأعراض وهو الذي موضوعه الاستدلال على الأمراض بأماراتها: ما كان منها بادياً على الجسم والأعضاء أو ما كان للسائل أن يتقفاه من تقلبات النفس وتبدّل المزاج أو ما تسنّى حصره من مواطن الأوجاع وتسرّب الآلام. ومن بالغ خطر هذا الفرع من المعارف الطبيّة عدّه الناس الطبّ نفسه لأنّ مداره الكشف عن المجهول - وهو المرض الذي هو «العلّة» السببية - بواسطة المعلوم من القرائن والأعراض، وليس عفواً أن سمّي هذا الفنّ من أفنان شجرة الطبّ بعلم العلامات. ويعبّر عنه بمصطلحات كلها مشتق من الأصل اليوناني «سامايون» ومعناه العلامة فيطلق عليه:
Sémiotique-Séméiologie-Sémiologie.

ومنه العلم الذي يتّخذ تلك العلامات في ذاتها موضوعاً للبحث: Symtomatologie.

* * *

أمّا الصنف الثاني من أصناف الدلالات في الكون ـ بعد الدلالة الطبيعية ـ فهو صنف الدلالة المنطقية وفيه يتحوّل الفكر من الحقائق الحاضرة إلى حقيقة غائبة عن طريق المسالك العقلية بمختلف أنواعها، ونعت هذا الضرب من الدلالة بالمنطقي يرجع إلى أحد وجوه التحصيل في مفهوم «المنطق» من حيث هو متصوّر مطلق ومن حيث هو مصطلح معرفي يُردف إليه لفظ «العلم» فيكون «علم المنطق».

ومنذ القديم تنوّعت تعريفات علم المنطق بحسب وجهة التأكيد أعلى مضمون العمليّة الإدراكيّة هي، أم على مادّة المعرفة، أم على الغاية النفعيّة سواءً في تقصّي العقل سُبُل التحرّي فيما قُدّم له أو في بحثه عن مسالك العصمة عندما يُجري هو بنفسه عمليّاته البرهانيّة.

فممّا استوعبه علم المنطق من حدود تعريفيّة البحث في مراتب التجريد من المحسوس إلى المجرّد الكليّ وعليه تدور المعقولات التي هي العناصر المعرفيّة في أيّ علم من العلوم، فيكون المنطق متماثلاً مع ارتقاء العملية الإدراكية التي للعقل وعلى هذا اعتُبر قانوناً. وقد حوصل ذلك ابن خلدون في قوله: «وضعوا قانوناً يهتدي به العقل في نظره إلى التمييز بين الحق والباطل وسمّوه بالمنطق، ومُحصّل ذلك أن النظر الذي يفيد تمييز الحق من الباطل إنّما هو للذّهن في المعاني المنتزعة من الموجودات الشخصية فيُجرّدُ منها أوّلاً صُوَرٌ منطبقة على جميع الأشخاص كما ينطبق الطابع على جميع النقوش التي تَرْسُمُها في طين أو شمع، وهذه مجرّدة من المحسوسات تُسمّى المعقولات الأوائل ثمّ تجرّد من تلك المعاني الكليّة إذا كانت مشتركة مع معانٍ أخرى وقد تميّزت عنها في الذهن، فتجرّدُ منها معانٍ أخرى وهي التي اشتركت بها، ثم تجرّد ثانياً إن شاركها غيرُها وثالثاً إلى أن ينتهيَ التجرد إلى المعاني البسيطة الكليّة المنطبقة على جميع المعاني والأشخاص ولا يكون منها تجريد بعد هذا، وهي الأجناس العالية وهذه المجرّدات كلُّها من غير المحسوسات هي من حيث تأليف بعضها مع بعض لتحصيل العلوم منها تسمّى المعقولات الثواني». (**المُقدّمة**: 514).

ومما دارت عليه عملية تعريف المنطق مبدأ ضبط المعايير التي يختبر بها العقل مدى سلامة الإجراءات البرهانية الحاصلة لديه فيكون في غايته تلك أداة التحري بغية القبول أو النقض، وفي هذا الصدد يؤكد الفارابي أن «صناعة المنطق تعطي بالجملة

القوانين التي شأنها أن تقوّم العقل وتسدّد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات والقوانين التي تحفظه وتحوطه من الخطإ والزّلل والغلط في المعقولات، والقوانين التي يُمتحن بها في المعقولات ما ليس يؤمن أن يكون قد غلط فيه غالط، وذلك أن في المعقولات أشياء لا يمكن أن يكون قد غُلِطَ فيها أصلاً وهي التي يجد الإنسان نفسه كأنها فُطرت على معرفتها واليقين بها مثل أن الكلّ أعظمُ من جزئه (...)، وأشياء أخر يمكن أن يُغلط فيها ويعدل عن الحق إلى ما ليس بحق، وهي التي شأنها أن تُدرك بفكر وتأمّل وعن قياس واستدلال: ففي هذه دون تلك يضطر الإنسان الذي يلتمس الوقوف على الحقّ اليقين في مطلوباته كلّها إلى قوانين "المنطق".

ويستطرد الفارابي في إيضاح أن قوانين المنطق هي آلات بيد العقل كالمعاول الحسية التي بيد الإنسان مما تختبر به المحسوسات فيقول: «وأيضاً فإن القوانين المنطقية التي هي آلات يُمتحن بها في المعقولات ما لا يؤمن أن يكون العقل قد غلط فيه أو قصّر في إدراك حقيقته تشبه الموازين والمكاييل التي هي آلات يُمتحن بها في كثير من الأجسام ما لا يؤمن أن يكون الحس قد غلط فيه أو قصّر في إدراك تقديره، وكالمساطر التي يمتحن بها في الخطوط ما لا يؤمن أن يكون الحس قد غلط أو قصّر في إدراك استقامته وكالبركار الذي يُمتحن به في الدوائر ما لا يؤمن أن يكون الحس قد غلط أو قصّر في إدراك استدارته». (**إحصاء العلوم**: 53 ـ 54).

ولكنّ أحد مفاهيم المنطق قد ضبط ـ لا على أساس العملية الإدراكية مجرّدة، ولا على أساس التحري في ما هو حاصل فعلاً ـ ولكن على أساس إنجاز العملية الاستدلالية التي بها ينتقل الفكر من المعلوم إلى المجهول وهو ما نحن بصدده في أصناف الدلالات. وقد ضبط ابن سينا بهذه الغاية غرض علم المنطق فقال: «المراد من المنطق أن تكون عند الإنسان آلة قانونية تعصمه مراعاتها عن أن يضل في فكره. وأعني بالفكر ها هنا ما يكون عند إجماع الإنسان عن أمور حاضرة في ذهنه متصوّرة أو مصدّق بها تصديقاً علميًا أو ظنيًا أو وضعاً وتسليماً إلى أمور غير حاضرة فيه (...) فالمنطق علم يتعلّم منه ضروب الانتقالات من أمور حاصلة في ذهن الإنسان إلى أمور متحصّلة». (**الإشارات**: 23 ـ 24).

وعلى هذا الأساس ألح الغزالي عندما خصّ علم المنطق بتصنيفه **معيار العلم**

إذ جعل مداره البحث في مسالك العبور من المعلوم إلى المجهول عبوراً تحكمه مقاييس مرتّبة لا تكذب إن احترمت ولا ترحم إذا انتهكت، فنبّه متحدّثاً عن فحوى تأليفه «أنّ مضمونه تعليم كيفية الانتقال من الصور الحاصلة في ذهنك إلى الأمور الغائبة عنك، فإنّ هذا الانتقال له هيئة وترتيب إذا روعيت أفضت إلى المطلوب وإن أهملت قصرت عن المطلوب». (ص 35 ـ 36).

غير أن ما يندرج ضمن هذا الصنف من الدلالات الكونية ـ وهو صنف الدلالة المنطقية بالمعنى الذي يتسع له مفهوم المنطق كما أوضحنا ـ يتوزّع فيه مسلك الانتقال من الحاضر المعلوم إلى الغائب المجهول فتتعدّد نماذجه بحسب قدرة المعلوم على أن يتحلّى بحلية الأمارة الكاشفة عن مدلولها. ويمكن أن نحصر هذه النماذج في ثلاثة مسالك كبرى: مسلك البرهان القاطع وهو الذي يتقيّد بقيود المنطق العقلي الأوّل، وكلُّ مستنداته مستمدّة في أصلها من بداهة العقل ومسلّمات الحسّ ومصادرات الفكر بحيث إذا قلت إن محمّداً أكبر من عليّ وإنّ عليّاً أكبر من خالد لزم أن تسلّم بأن محمّداً أكبر من خالد، أو إذا سألت عن جنس الحاضرين فأجبت بأنّ بعضهم ذكور عرفت أنّ بينهم إناثاً.

وهناك مسلك القرائن الراجحة وهو الذي قلّما يفضي إلى يقين قاطع وإنّما قصارى أمره أن يفضي إلى تسليم ظنّي ولذلك نصطلح عليه بمسلك الرجحان، ومن هذا الباب ما يقوم به كل محقّق عدليّ أو مفتّش جنائي وكذلك ما يُجريه أيّ مستنطق قضائي: كل أولئك يمسكون في البدء بمعطيات هي في منزلة «العلامات الدّالّة» وبواسطة القرائن المنطقيّة يستكشفون «مدلول» تلك العلامات وهم في سعيهم ذاك إنّما يبحثون عن اقتران سببي يربطون فيه بين شواهد حاضرة ـ أو في حكم الحاضرة ـ والحقيقة التي غابت لأنّها احتجبت وراء ستائر الزمن المنقضي، ولئن كانت ثمرة هذا الاقتران العلّيّ ظنّيّة فإنه يظلّ محقّقاً لوجود الدلالة بين شاهد هو دالّها وحقيقة هي مدلولها.

وثالث المسلك في هذا الصنف من الدلالة الذي هو صنف الدلالة المنطقية ـ بعد مسلك البرهان القاطع ومسلك القرائن الراجحة ـ هو مسلك الاستدلال الرياضي وفيه يتوخّى العقل سبيل ما صادر عليه أو افترضه ليتخذه مَدرجاً يرتقي به من المعلوم فرضاً إلى المجهول تقديراً، فيكون كل ما تقدم من معطيات هو بمثابة

العلامة التي يتعيّن أن يستدلّ بها على مدلولها وهو الحقيقة الرياضية، ولمّا تعاظل مفهوم البرهان المنطقي بمفهوم الاستدلال الرياضي صحّ أن ينشأ ما يعرف بالمنطق الصوري الذي هو نهاية التجريد في الكليّات الذهنية.

والذي يشدّنا إلى هذا النموذج في سياق حالتنا هذه إنما هو اعتبارنا معطيات «المشكل» الرياضي دوال تهدي إلى مدلولات؛ فإذا سألت عن العدد الذي إذا ضربته في خمسة وأضفت إلى الحاصل خمسة ثمّ قسمت على خمسة وطرحت خمسة حصلت على خمسة فإنك ستتخذ من كل مفصل من مفاصل سؤالي علامة دالة تتظافر مع سائر العلامات ليتحدد المطلوب كما لو رسمت ذلك على المنوال الرمزي فكتبت:

أ × 5 = ب

ب + 5 = ج

ج : 5 = د

د - 5 = 5

ثمّ تتدرّج بالعمليات المعهودة عن طريق الاستبدال ثم عن طريق المعاودة التعويضية حتى يتحقق لك أن (د = 10) وأنّ (ج = 50) و(ب = 45) فتعرف عندئذ أن (أ) - وهو العدد المطلوب - إنّما هو تسعة.

فما اصطلحنا عليه بالدلالة المنطقية تراه إذن يقود إلى تأسيس نظام صوريّ يظلّ دوماً نظاماً سببيًا سواءً أتوخينا فيه مسالك العقل الخالص أم مسلك التوليد الرياضي.

* * *

أمّا الصنف الثالث من أصناف الدلالات في الكون فهو صنف الدلالة العرفيّة وفيها لا يتسنّى للعقل البشري من تلقاء مكوّناته الفطرية ولا الثقافية أن يهتدي إلى إدراك فعل الدلالة إلاّ إذا ألمّ سلفاً بمفاتيح الربط بين ما هو دال وما هو مدلول، وهذا الإلمام ليس بفعل الطبيعة ولا هو من مقوّمات العقل الخالص، ولكنه من المواضعات التي يصطنعها الإنسان إمّا بإعمال الروية أو باتفاق السلوك لذلك يتفاوت وعي الفرد أحياناً بهذه المواضعات ضمن الحياة الجماعية.

ولئن تبينا في الفصل الماضي كيف تنشأ عملية الاقتران العرفي في حقل النظام اللغوي انطلاقاً من مفهوم العلامة فإن الذي نتبيّنه الآن في معرض البحث عن هوية الحقائق الدلالية هو أن الاقتران بين الدال والمدلول في الأنظمة العرفية ـ واللغة أحدها ـ ليس اقتراناً سببيًا إذ لا توجد قرينة عِلّية بين العلامة وما وضعت دليلاً عليه، وإنما تنشأ السببية من عامل خارجي هو فعل الاصطلاح أي التواضع على ما اتُّخذت العلامة أمارة له.

فالدلالة العرفيّة تنشىء نظاماً علاميًا ولكنه ليس نظاماً سببياً وفي هذا يختلف عن نظام الدلالة الطبيعية ونظام الدلالة المنطقية، ولكن علة الاقتران تتولّد بصفة طارئة بعد إحداث المواضعة، وعندئذ يكتسب فعل الدلالة سلطته لا من ذاته وإنّما مما التصق به من اصطلاح فتكون سلطته من سلطة الأعراف، ولذلك يمكن عدّه نظاماً سببيًا من درجة ثانية. ومعلوم أن الدلالة العلامية في المجتمع تنشأ فردية فتكون نماذجها قائمة بذاتها لا يحتويها نظام متجانس بالضرورة إلاّ إذا تعددت علامات الحقل الواحد ثم تناسقت وتعقّدت فترتصف عندئذ في نمط يولّد الانتظام. فأنْ يتعطّر الإنسان بطيب الروائح فهذا فعل قد يكون حافزه طبيعيًا أو منطقيًا، أمّا أن يختص الرجال بأصناف من الروائح دون أخرى وتختص النساء كذلك بأضرب من الطيب فهذا من ثمار العرف، ولدلالته سلطة في المجتمع بحيث لو أنّ أحدهم اليوم قد تعطّر بشيء من طيب النساء ـ خطأ أو جهلاً ـ ثم خرج إلى الناس بين خاصة القوم أو عامّتهم لأثار بينهم الإشفاق إن رأفوا فإن لم يرأفوا فالتهكم والازدراء. وكذلك لو عنّ لبعضهم أن ينزل السوق مرتدياً بدلة خيطت من النسيج الذي جعله العرف الاجتماعي مختصاً ببدلات النوم، والحال أن لا شيء من طبع الأشياء ولا من منطق الوقائع يحتال دون ذلك الصنيع. وممّا ينضوي تحت سلطة العرف ما تعدّه الأمّهات الحوامل في أيامنا من أجهزة الملابس لوليدهن المنتظر: أغالبة عليه ألوان الزرقة السماوية أم ألوان الحمرة الوردية...

وهكذا تبدأ العلامة منعزلة ثم تتجمّع مع جنيساتها لتكوّن نواة انتظام قد لا يبلغ أي درجة من التعقيد لبساطة مركّباته شأن ما يعرف من دلالة الألوان: حباً أو حزناً أو غيرة، وشأن ما يصطنعه المراهقون إذ يتراسلون فيتّخذون من كيفية وضع الطابع البريدي على ظرف الخطاب دلالة معيّنة، و«لغة» الطوابع هذه هي من الشيوع بحيث تصبح الرسالة حاملة لرسالتين إذ من وضع الطابع إن كان في الزاوية

اليمنى العلوية أم في الزاوية اليمنى السفليّة وإن كان في الزاوية اليسرى علويًا أو سفليًا، وإن كان في وضعه قائماً أم مائلاً أم مقلوباً يُفهم أنّ المرسل يعاتب المرسل إليه أو يؤنّبه أو يتعلّق به أو يهجره...

وقد عرف العرب في القديم إشارات اطّردت في مجتمعهم فأصبحت لها سلطة عرفية عامة بينهم فمن ذلك أنّ الرجل منهم إذا وضع العقال في رقبته دلّ على اعترافه بذنبه، وإذا امتنع عن شرب القهوة دلّ على التماسه العفو: فإذا وضع العباءة على رأسه دلّ على الندم، فإن وضع العقال في رقبة أحد الحضور دلّ على أنّه يطلب حمايته، أمّا إذا مسح كبير قوم لحيته وهو بين يدي قوم غريم فذلك علامة على الصلح. ومن هذا الباب أنّ الكبير عندهم يقبّل الصغير في جبينه وأنّ الصّغير يحيّي الكبير بتقبيل يده. ولعلّ أطرف ما عرف عن العرب في هذا المضمار عقد الحساب فقد ذكر القدامى أنّه اصطلاح للعرب يستغنون به عن التلفظ، وكان أكثر استعمالهم له عند المساومة في البيع فيضع الواحد يده في يد الآخر ويُحدث حركة فيُفهمه مراده من غير تلفّظ لقصد ستر ذلك عن غيرهما ممن يحضرهما، كأن يجعل المرء طرف السبابة في أصلها ويضمّها ضماً محكماً بحيث تنطوي عقدتاها فيدلّ بذلك على عقد التسعين، فإن هو ضمّ بطرف الإبهام طرف السبابة «مثل من يمسك شيئاً لطيفاً كالإبرة» دلّ على عقد الثلاثين، فإن جعل طرف ظفر الإبهام بين عقدتي السبابة من باطنها ولوى طرفي السبابة عليها مثل ناقد الدينار عند النقد دلّ على عقد السبعين على حدّ ما أفاض في ذلك الباحث إسحاق موسى الحسيني وهو يكشف عن «اللغة الصامتة».

* * *

تلك هي نماذج الظاهرة الدلاليّة بحسب تشكّلها في الكون وهذه التركيبة الثلاثية بين طبيعي ومنطقي وعُرفي تتوازى مع بنية الظواهر في الوجود ذلك أنّ نظام الدلالة مندرج ضمن خاصيات الوجود البشري في علاقاته الفردية والجماعية: فأنْ يمشي الإنسان على رجليه فهذه خاصية طبيعية إذ ليس من المتعذرات عقلاً أن يتحرّك الإنسان على أربع كما يحصل لمن يُسمّون بأطفال الذئاب وهم الأطفال الذين تختطفهم بعض الحيوانات في بعض الأدغال ثمّ يعثر عليهم بعد أن نموا نموًا وحشيًا... وليس متعذّراً أن يتحرّك الإنسان حبواً كما يحصل للمعُوقين، ولا

أن يمشي على الوجهات الأربع في الأمام وفي الخلف ثمّ على اليمين وعلى الشمال ووجهه على قبلة واحدة كما يفعل بعضٌ من الحيوان البري المائي، ولكنّ «طبع» الأمور حدّد أن يمشي الإنسان كما هو يمشي ولذلك عدّ ذلك من الظواهر الطبيعية.

وأن يُفيق الإنسان نهاراً وينام ليلاً فيتخذ من الأول معاشاً ومن الثاني سباتاً فهذا وإن ارتبط بمقوّمات من الطبيعة فإنّه من الظواهر المنطقية إذ يعلّله العقل، ولو كان من اقتضاء الطبيعة مطلقاً لما رأينا من يقضي كامل حياته في مهنة يفيق لها الليل كلّه ثمّ يتخذ النهار مناماً.

أمّا أن يسير الناس في الطرقات على اليمين دون الشمال وإذا تماحكوا فأولاهم بالسبق من كان على يمين الآخر فهذا من الظواهر العرفية إذ لا موجب له من قرينة الطّبع ولا مقتضى له من بدائه العقل. ولذلك استقرّ العرف عند بعض الشعوب على أن يسير الناس في الطرقات شمالاً. وقد أسلفنا أنّ ما يدخل في الدلالة الاصطلاحيّة هو من المواضعات التي يصطنعها الإنسان إمّا بروية من العقل أو باتفاق من السلوك، وفي كلتا الحالتين يمتثل الفرد للنسق المرتضى بين المجموعة البشرية المكوّنة للحياة الجماعية فتكون الأعراف علامات دالة بين الأفراد بحيث لا تبرز الأمارة إلاّ انبثق المدلول الذي هي دالة عليه.

فإذا سلّمنا بهذا التوازي بين الدلالة والإنسان عرفنا كيف أنّ كلّ دلالة هي ظاهرة اجتماعية وأنّ كلّ ظاهرة في المجتمع هي بذاتها دلالة.

* * *

وإذ قد تبيّن لنا ما يختص به كل ضرب من ضروب الدلالة في حدّ ذاته ثمّ ما يتحكّم في طبيعة العلاقة القائمة - بين العقل المدرك والقرينة المدركة في فعل الدلالة - تعيّن أن نتساءل عن مدى المسافة الذهنية الفاصلة بين النماذج الدلالية نفسها: أفيستقيم كل صنف من الأصناف الثلاثة مستقلاً بذاته أم تتقارب الأصناف في أدائها فعلَ الدلالة بحيث تتضافر على وجه من الوجوه؟

إن الطريف في معضلة الدلالة على مستوى الوجود هو أن العقل يدركها كلاً غير متجزئ، بحيث لا يعيها وهي في أنساقها النموذجية كما أسلفنا تبيانه إلاّ عندما

يتخذ من قضية المعنى ـ وهو جوهر إدراك فعل الدلالة ـ موضوعاً للنظر والتبصر بحيث يغدو حديثه كلاماً في الدلالة أي دليلاً على الدلالة.

بهذا الإيضاح يتسنى التمييز بين لحظتين من لحظات التعامل بين العقل وإشكال الدلالة، ولنصطلح عليهما باللحظة الإدراكية وذلك حين يستوعب العقل الفعل الدلالي في رسالته الخبرية استيعاباً مباشراً، واللحظة المنهجية وذلك عندما يدرك العقل كيف أنّه أدرك الدلالة.

وإذا كان تفصيلنا لأصناف الدلالة إلى طبيعي ومنطقي وعرفي هو ثمرة من اللحظة المنهجية فإن من ثمارها أيضاً أننا في الإجابة عن تساؤلنا: «أفيستقيم كل صنف من الأصناف الثلاثة مستقلاً بذاته» نؤكد أن هذه النماذج تتراكب بصفة تلقائية على نسق متبدّل تتغير فيه عناصر التركيب وثماره.

فالنظام الطبيعي والنظام المنطقي ـ وكلاهما سببي كما أسلفنا ـ يتضافران في العملية الدلالية، ولا يوجد بناء صوريّ إلاّ وفعله الدلالي مزدوج بين طبيعة الوقائع وبداهة العقل، وإذا سلّمنا جميعاً بأن الضدّين لا يلتقيان وأن الجرمين لا يجتمعان في حيّز واحد فذلك من مسلّمات الطبع، وكذلك الأمر في كل المصادرات التي بدايتها من مسلّمات الوجود ومطافها في مصادرات الرياضيات حيث يتعذّر الاستدلال ـ بالمعنى البرهاني ـ على ثبات الشيء كما يتعذّر الاستدلال على نقضه.

وترى الإنسان في حياته العادية يرتدي للباسه من الأقمشة ما يختلف نوعه في مركّبات نسيجه وذلك تبعاً للفصول الطبيعية صيفاً أو شتاء، ربيعاً وخريفاً. أما تعليل هذا التداول بين نسيج صوفي أو قطني أو اصطناعي فيستمد من الطبيعة بواسطة العقل فيكون طبيعيًا منطقيًا في نفس الوقت.

وقد تبنى الدلالة على تراكب بين النمط الطبيعي والنمط العرفي وأصله أن الإنسان مجبول بفطرته على مشاعر إذا تعهّدها العرف الاجتماعي آلت معه إلى منازل وجدانية أو سلوكية تتضافر فيها دلالة الطبع مع دلالة الاصطلاح: وهذا ما يحصل للإنسان مع الموسيقى فتأثيرها في الإنسان هو من جبلّة الطبع، أمّا تفاعل المرء مع أنغام محدّدة فهذا خصيصة من خصائص الثقافة فهو مكتسب ولذلك يعدّ من دلالة العرف ويساق مع ميراث الحضارة عبر القرون.

وإذا رأيت الناس في لبوسهم قد اطّرد العرف بينهم أن يجعلوا الأسود غالباً على أزيائهم شتاء وأن يتّخذوا الأبيض في ما يرتدونه صيفاً فإن لهذا «العرف» ما يفسره في مقوّمات «الطبيعة» إذ من المعلوم فيزيائيًا أنّ الأبيض هو اجتماع كلّ الألوان وأن الأسود هو غيابها الكلّي، فإذا «سقطت» أشعة الشمس على «الأبيض» فإنّ مركباتها الذبذبية والتي من بينها حزمة ما وراء البنفسج تتكسر على مثيلاتها مما يجتمع في اللون الأبيض فيرتدّ جزء منها بحسب قياس زاوية الميل فلا يصل إلى الجسم من وراء الرداء الأبيض كلّ الحرارة بل يخفّ بعض شحنتها؛ أمّا إذا تساقطت على الأسود فإنّها تنفذ كلّياً حيث يغيب الحاجز الذبذبي. وهذا سرّ ملاءمة الأسود للبرودة والأبيض للحرارة.

وكثيراً ما يتواكب من الأنماط الدلالية النسق المنطقي والنسق العرفي فتكون الرسالة الخبرية متشابكة في مكوّناتها إذ تتبنى مزيجاً من عناصر اصطلاحية تضافرت بضرب من الارتباط المنطقي مع عناصر أخرى قد تكون مستمدة من اصطلاح آخر وقد تكون مشتقّة من نظام سببي. ولكن المهم هو أن المزيج الحاصل يتركّب من قرائن العرف والعقل في نفس الوقت.

فلو عدنا إلى الثنائي اللوني ـ الأبيض والأسود ـ وحققنا في بعض دلالاتهما المجتمعية لرأينا مثلاً دلالة الأسود على الحزن فيما يتّخذه الناس من ثياب في المآتم أو ما تأخذ به الأرملة نفسها حتى يحول الحول، واتخاذ الأسود أمارةً على الحزن ليس إلاّ عرفاً من الأعراف ولكنه عرف يعقلن لارتباط السواد بالظُلمة واقتران الظلمة بالخوف والفزع وكلّ ما يثير رهبة النفوس.

غير أن هذه الدلالة لا تتقيّد بعلاقة ضدّية إذ دلالة الأسود على الحزن لا تتضمّن بالضرورة دلالة الأبيض على الفرح وإن اطّرد ارتداء العروس الأبيض ليلة زفافها، كما لا تعني اطّراد دلالة الأسود على الحزن لكلّ من يلبسه.

على أنّ للأبيض دلالة أخرى تقترن بالرايات عندما تُرفع في معارك الحروب وهي أيضاً من الدلالات العرفيّة المنطقيّة في نفس الوقت.

ومن أوسع المجالات التي تستوعب تراكب النسقين ـ العرفي والمنطقي ـ مجال «لعبة الورق» ولا سيما في بعض نماذجها، فلكلّ نموذج مقومات اصطلاحية

هي المسمّاة «قواعد اللعبة». وانطلاقاً من تلك الأوّليّات التي تصبح ضوابط مطلقة فتقبل كما تقبل المصادرات يقع تركيب أعراف بين المتلاعبين ثمّ استنباط النتائج المنطقيّة المترتبة عند كل جولة من جولات تبادل الإشارات عبر الورق. ولذلك ترى المتصاحبين يتجادلان إثر كلّ جولة ويطول الجدل بالمحاجّة والاستدلال حتى يسلّم أحدهما إذا انتهى رفيقه إلى البرهان المفحم.

ومن نماذج الورق ما يغدو صورة قصوى لنظام تواصلي أسسه بنية اصطلاحية وحسابات احتمالية وقرائن استدلالية شأن لعبة البريدج (Le bridge) ولعبة البيلوت (La Belote) وخاصة اللعبة المركبة منهما والمسماة: (La belote bridgée) وكذلك لعبة الميزاد الاعتراضي (La belote contrée).

فإن أدركنا مقوّمات الحدث العلامية بناء على تبيّن أنساق الدّلالة في الوجود تعيّن علينا استبيان علاقة الحدث اللّغوي بالحدث الدلالي انطلاقاً من علاقة الرّمز بالعلامة.

الفصل السابع

في حدّ العلم: مقوّمات الحدث اللغوي

كلنا على علم بأن اللسانيّات قد أقامت جوهر تعريفها للظاهرة اللغوية على مفهوم العلامة من حيث هي دليل يكتسب قيمته الدلالية باتفاق عارض وقد سبق أن عرّجنا بالقول على فكرة الرمز نافين أن تكون لعناصر اللّغة مقوّمات الرمزية في الدلالة، ثم أسّسنا دعامات الربط بين العلامة والظاهرة اللغوية إذ توسلنا بجملة من التحوّلات المفهومية التي استخرجنا لها سلسلة المعادلات الصورية.

وقادنا كل ذلك إلى مبحث الأنساق الدلالية وانتهى بنا إلى الفصل بين الأنماط مع تأكيد مبدإ التراكب فيما بينها. وهذا ما يشرّع تضافر الأنسجة الإبلاغية ولا سيما النسق المنطقي مع النسق العرفي.

فإن نحن رمنا الآن حلّ إشكال مفهومي العلامة والرمز بالغوص على مكوّنات كلّ منهما وذلك بغية الكشف عن أسرار الحدث اللغوي فإنّه من المتعيّن أن نقف نقدياً على حصيلة البحث النظري مما توفقت إليه الدراسات الحديثة في العلامية واللسانيّات.

وأهمّ المستخلصات في هذا النطاق أن العلامة تنطوي على القصد إذ يقتضي دستورها الدلاليّ توفّر النيّة في إبلاغ ما تفيده، وفي هذا تتميّز من القرينة لأنّ القرينة تشمل كل شيء يدرك مباشرة فيفيد دلالة تتعلّق بغيره كدلالة السحاب على المطر، واصفرار الوجه على ألم الكبد، ومنه دلالة البصمات على ذات اللصّ. ففي كل هذه الدلالات نحتاج إلى تأويل نعقد به بين المعلوم والمجهول بناء على القرائن كما سبق أن حللناه في الفصل السابق.

أمّا العلامة فإنّما تدلّ بوضع هو اصطلاح متفق عليه تصريحاً أو مسلّم به ضمنياً، ولا يكون أمر المتلقي للعلامة إلاّ قاطعاً فإمّا هو عالم بالاصطلاح فمستفيد إذن بفحواها وإمّا هو جاهل فلا ينفعه اجتهاد فيها ولا تأويل بشأنها.

على أنّنا نلاحظ في هذا المقام قضية فرعية غفلت عنها الدراسات العلامية العامة وتخص ما سنصطلح عليه بنسبية القيمة في ما هو جارٍ مجرى العلامات، ذلك أن حامل العلامة الذي هو دالّ كسائر الدوال يكون شاهداً على قيمتها بموجب وضع اصطلاحي، ولكنّ مراتب القيمة تتعدّد فتختلف باختلاف الحاجة الدافعة أو الغاية المنشودة، أي باختلاف الظرف الذي يتلقى فيه الشيء الجاري مجرى العلامة. فإذا أخذنا الورقة النقدية فإنّنا جميعاً نتناولها بوجه أساسي على اعتبار أنها «قيمة» في حدّ ذاتها غافلين بحكم اطّراد التداول عن حقيقة أمرها، فإذا عنّ لبعضنا شيء من التروّي انتبه إلى أنّها مجرّد شهادة معاوضة، فهي بتعبير مجازي «رمز» لقيمة مّا، فلنقلْ هي علامة على ما اصطُلح لها عليه من قيمة، وهذا الاصطلاح هو الذي يفوّض لها أمر الإدلاء بالشهادة العينيّة في كلّ مرّة تُتخذ فيها أداة مقايضة.

وتبرز الدلالة العرفيّة للورق النقدي في كلّ أبعادها النسبية عندما يحلّ المرء ببلد ومعه عُملة لا يقبل أهل ذلك البلد صرفها، ورفضهم لصرفها معناه عدم اعترافهم بقيمتها وهو الدليل على أنّها ليست قيمة بذاتها ولكنها قيمة باصطلاح، وهذا الاصطلاح كالعقد لا يُلزم إلا الموقّعين عليه.

ومن الظروف التي يرتفع فيها حجاب الغفلة عن المتعاملين بالورق النقدي فيدركون عندها بوعي تام نسبيّة القيم في ما يتعاملون به ما تعمد إليه الدول أحياناً من ترفيع في قيمة عملتها، أو تخفيض وهو الشائع: فإذا بالرصيد غير الرصيد وإذا بالثروة تزكو أو تتقلّص ولا شأن لصاحبها في كل ما يحصل.

وأوضح من كلّ ذلك ما تعمّده بعض الأنظمة ـ بغية امتصاص جانب من التضخم المالي ـ من إبطال سريان بعض ورقها النقدي لا سيما رفيع القيمة مع الإعلان عن تاريخ دخول الإجراء حيّز التنفيذ غير تاركة للناس من الوقت لاستبدال ورقهم إلاّ بضعة أيام... وإبطال مفعول العملة ليس إلاّ تأكيداً على نسبية القيمة. وهذه النسبية وليدة الوضع الاصطلاحي مما يجعل الورقة النقدية موضوعاً علامياً

قبل كل شيء، ولا أدلّ على ذلك من احتفاظها بقيمتها وإن بليت في ورقها أو تآكلت أطرافها أو امّحت نصاعتها.

أما ما أسلفناه من تعدد مراتب القيمة العلامية فيتجلّى أوّلاً في أنّ لكل ورقة مالية قيمة أخرى هي غير قيمتها النقدية وتتمثل في مقدار تكلفتها الصناعية من حيث هي مُنْتَجٌ طباعيّ فيه المواد الخام والمضاعفات التقنية، ويتجلّى ثانياً في أنّ لكلّ ورقة نقدية قيمة جمالية باعتبارها لوحة فنية تحمل رسوماً أو صوراً قلّما تخلو من اللطائف الإبداعية. ثمّ يتجلّى ثالثاً في أن لها قيمة أثرية عند من يهوون رصد المجموعات التي انقضى عهدها، وهذه القيمة التاريخية تتناسب عكساً مع الزمن: كلّما بعد عهدها ارتفعت قيمتها، وكم من ورقة نقدية بيعت في سوق هواة الجمع بأضعاف قيمتها العينية التي كانت لها أيام سريان مفعولها.

وبوسع المتعقب لنسبية القيمة العلامية وتعدد مراتبها أن يظفر بمثال يوازي مثال العملة النقدية ألا وهو مثال الطوابع البريدية فلكل مرحلة من مراحل التحليل ما يجانسها في هذا الشأن.

فهذا أمر العلامة.

فإذا جئنا إلى الرمز ألفيناه ينبني قبل كل شيء على الخصيصة التشكيلية لأنّه بمثابة ما يقوم مقام غيره وبذلك يمتاز الرمز بإحداث وقع الصورة التي يُتخذ رمزاً لها. وفي الأمثلة التي أسلفناها في الفصل السابق حجة بينة، فاتخاذ صورة الأسد تعبيراً عن مفهوم القوة، وصورة السيف تعبيراً عن العدل. والنجم المخمّس تعبيراً عن أركان الإسلام، كل ذلك يدعم فكرة تحويل الشيء من دلالته بذاته على ذاته إلى دلالته بذاته على غير ذاته.

ومن شروط تحقيق الرمز طواعيته لهذه الدلالة على غير ذاته وهي طواعية مزدوجة: بعضها ذاتي بما ينبثق منه من طاقة تعبيرية أو إيحائية، وبعضها موضوعي بما يتوفر لدى المتلقي من قابلية التمثل للربط بين الرمز وما يرمز إليه، وهذان وجهان لوضع واحد إذ لا انفصال في الزمن بين قيام الرمز وحصول دلالته عند متقبله. فالعملية كالكل الذي لا يتجزأ، لأنه لو تجزأ لانعدمت فكرة الدلالة ذاتها من حيث هي فعل.

إنّنا بالذي قدمناه في الفصل السابق نتوسل الآن لمحاولة حسم الإشكال النظري والمتعلق بالفروق المفهومية بين متصوّر العلامة ومتصوّر الرمز، وسنتخذ التصنيف الثلاثي للأنظمة الدلالية من جهة ومبدأ التراكب فيما بينها من جهة ثانية مطيّة للتأسيس النظري الذي نبلوره.

وأوّل ما نبادر بتقريره أنّنا ـ وقد قلّبنا أمر العلامة على الوجوه المتناوبة في الدلالة بين الأداء والتلقّي ـ نعتبر المتصوّر العلامي مقترناً بدرجة العرفية التي فيه، وهذا يعني أنّ جوهر العلامة من الاصطلاح، فهي وضع قبل كلّ شيء، وهذه العرفية مظنون فيها أن تكون كاملة ممّا يصيّر العلامة عرفية مطلقاً، وقد يعتريها التراكب فتستوحي قيمتها الإخبارية مما ينبثق من ذاتها فتكون دلالتها عندئذ عرفية وطبيعية بضرب من التضافر النّسقي.

أمّا الرّمز فأُسّ مفهومه الاقتران المعقول ومعقوليته تخوّل له الاندراج في نسق الدلالة المنطقية، وتتفاوت درجة الارتباط المعقول بما يجعل قيمة الرمز متراوحة بين الاقتران المنطقي المحض والاقتران المتضافر، وهكذا يكون الرمز إمّا منطقياً مطلقاً أو منطقياً عرفياً في نفس الوقت.

وهكذا نقول إنّ الأصل في العلامة أن تكون عرفية كما أنّ الأصل في الرمز أن يكون منطقياً، ولكن قد تزدوج دلالة العلامة فتكون عرفية طبيعية مثلما تزدوج دلالة الرمز أحياناً فتكون منطقية عرفية. وإذا بنا نقف على حقيقتين:

الحقيقة الأولى أن مفهومي العلامة والرمز يستوعبان معاً كلّ أنساق الدلالة في الكون إذ ينصهر فيهما نسق الدلالة الطبيعية ونسق الدلالة المنطقية ونسق الدلالة العرفية، وهي الأنساق التي أطنبنا فيها القول خلال الفصل السابق.

والحقيقة الثانية أنّ هذين المفهومين ما إن نفكّكهما إلى المتصوّرات الذهنية المكوّنة لهما حتى نحصل على دائرتين متقاطعتين تمثّل كلّ واحدة مجالاً دلالياً تنفرد بجزء منه وتشترك مع الأخرى في الجزء الآخر. فبينما تنفرد دائرة العلامة بنمط الدلالة الطبيعية تنفرد دائرة الرمز دونها بنمط الدلالة المنطقية ثم تشتركان في قاسم العرفية.

ولمّا كان المتصوّر الذهني مؤلّفاً من مكوّنين متلابسين تعيّنت مخالطة كليهما

الآخر وهذا ما يفسر الممازجة الدائمة بين دليل العلامة وقرينة الرمز، بل هذا ما يفسر زعمنا بأن أساس الدلالة هو العرف قبل كلّ شيء ونعني أنّنا بالعرف قد نعاكس الطبع والعقل ولكننا لا نوجب دلالة الطبع وبديهة العقل إذا ناقضنا عرفاً جارياً. والمهم الحاصل لدينا الآن على الصعيد النظري هو أن حدود الفصل بين العلامة والرمز تتقلّص مفهومياً إلى الحدّ الذي تتميع معه، وذلك عن طريق عامل العرف الذي هو المضارب الفعّال، إذ بما ينبني عليه من مبدإ الاصطلاح تنزاح الحواجز بين أصناف الدلالة ويغدو كلّ شيء في الكون دليلاً بغيره أكثر ممّا هو دليل بذاته، وتظل القيمة الدلالية القصوى هي التي يكون فيها الإنسان وسيطاً كلياً بين وجوده الفردي باثّاً أو متقبلاً ووجوده الجماعي مؤسّساً للعرف ومشرّعاً للاصطلاح.

ولنا في اللغة خير شاهد، ففيها تنصهر كلّ أصناف الدلالات منقولة من الكون الطبيعي إلى الكون العقلي ثم محمولة منهما معاً إلى الكون الاصطلاحي، وما نموذج التشبيه والمجاز والاستعارة إلاّ صورة لسلطان العرف على ناموس الطبع والعقل من خلال المؤسسة اللسانية، ألا ترى أن ذلك عند إجراء الصورة التشبيهية هو من صنع العرف. فلو أنك قصدت عند التشبيه بالأسد إلى فكرة تصلب العنق أو كراهة ما يتضوّع به الفم من رائحة لما استقام لك الأمر لعدم اطّراد العرف، والشأن في ذلك جنيس من يبتغي أن يبرز صفة الألفة وعدم النكران فيشبه ممدوحه بالكلب، أو إذا أراد إبراز صفة الحلم ونصاعة السريرة عمد إلى تشبيه قلب موصوفه بالثلج.

ومن أجل غلبة العرف على دلالة الطبع وعلى قرائن العقل عدّت الاستعارات قياسية وهي بفعل العرف تطّرد في حضارة بما لا يطّرد في حضارة أخرى، ولمّا كانت اللغة هي الذاكرة الجماعية بحيث تحمل المخزون الذهني للأمة الناطقة بها اختلف سلّم المجازات من لسان بشري لآخر، حتى لو أنك عمدت عند الترجمة إلى نقل حرفي للقوالب التشبيهية الجاهزة من لغة لأخرى لما أفدت بل لأثرت من المشاعر ما يعاكس مضمون النص المنقول فينتقض مقصدك من ترجمته.

هكذا قد توصلنا إذن - بعد اعتماد حصيلة الفصل السابق الذي كان مداره أنساق الدلالات في الكون - إلى إثارة مشكل العلامة والرمز من جانبه النظريّ، وهكذا يقودنا ما عرضناه له من حلّ إلى صميم قضية جوهرية تتصل مباشرة بمقوّمات الحدث اللغوي - موضوع هذا الفصل - وهذه القضية تخص مشكل الانتماء بين العلم الذي

يعكف على دراسة العلامة مطلقاً، والعلم الذي يتناول بالبحث الظاهرة اللغوية في المجتمع البشري وهذان العلمان هما العلامية واللسانيّات.

وإذ نتطرّق لهذا الموضوع المعرفي الشائك فإن مبتغانا أن نتجاوز ما استقرّ في أعراف الباحثين عند هذه النقطة الإشكالية المخصوصة، وهذا التجاوز يتمثّل في البحث عن السند النظري والمقوّم التأسيسي للحلّ الذي طاف حوله المهتمّون من اللسانيّين والعلاميّين بعلاقة العلمين أمِن الاحتواء هي أم من الاندراج، أم من التكامل المتباين؟

وتعود القضية في الحقيقة إلى الموقف الجازم الذي صدح به في غير لبس فردينان دو سوسير إذ سلّم بضرب من المصادرة التقريرية بأن العلامية أمّ واللسانيّات فرع عليها. ومنذئذٍ غدا هذا الموقف قضية خلافيّة.

ويلخص صديقنا الدكتور صلاح فضل المشكل قائلاً: للعلامية تاريخ طويل نسبياً إذ بدأت كعلم في القرن الماضي على يد بيرس الذي أخذ يدرس الرّموز ودلالاتها وعلاقتها في جميع الأشياء والموضوعات الطبيعية والإنسانية؛ ولكن سوسير هو الذي بشّر بمولدها في أوائل هذا القرن وحدّد موضوعها بكلّ علامة دالّة؛ وجعل اللغة جزءاً من هذه العلامات الدّالة. وبهذا فإنّ علم اللسان عنده يعتبر جزءاً من علم العلاميّة العامّة.

ولكن الباحثين المحدثين أخذوا يعكسون هذه العلاقة ويبرزون فضل اللغة على الدّلالة العلامية، فإذا كانت الأشياء والصور ومظاهر السلوك ذات دلالة محتملة وقويّة فإنّها لا يمكن أن تكون مستقلة إذ إنّ أي نظام علاميّ لا بدّ أن تكون له علاقة باللغة؛ فالعناصر المرئية مثلاً تقتضي رسالة لغوية كما يحدث في السينما والإعلانات والصور الكاريكاتورية وغيرها، كما أنّ مجموعات الأشياء في الملبس والمأكل مثلاً لا تصبح نظماً إن لم تمرّ من خلال اللغة التي تعزل دلالتها وتسميها، وبالرغم من أن الحضارة المعاصرة قد غرقت في بحر الصور المرئية فإنّها لم تتخلّ في أيّة لحظة عن الكتابة، إذ يظلّ من الصعب تصوّر أيّ نظام مكوّن من الصّور أو الأشياء يتمتّع بدلالة خارج نطاق اللغة: فلا يوجد «معنى» ليس له اسم. وعالم الدلالات ليس سوى عالم لسان.

وبهذا الشكل فإنّ الباحث العلاميّ بالرغم من أنّه يباشر عمله على موادّ غير

لغوية فإنّه لا يلبث أن يجد اللغة محيطة به من كل جانب، هذه اللغة الحقيقية التي تمثّل عنصراً لا غنى عنه - لا كمجرّد نموذج - وإنّما كوسيط الدلالة. وعلى هذا فإنّ العلامية قد تجد نفسها وهي تعمل في ظلّ نوع من اللغة المجاوزة لحدود اللغة المعروفة تمتصّها وتخضع لها، ومهما تنوّعت مادّتها من أسطورة إلى مقال صحفيّ أو إشارات مرور فإنها أشياء يتمّ الحديث عنها لغوياً، ممّا يضطر بعض الباحثين إلى آن يعكسوا في نهاية الأمر مقولة سوسير ويرون أنّ العلامية تمثّل جزءاً من علم اللسان على اعتبار أن موضوعها لا يخرج عن كونه الوحدات الدّالّة الكبرى.

إلاّ أنّ الرّأي السّائد بين الباحثين حتّى الآن هو أنّه إذا كانت الرّسائل اللغوية تقوم بدور رئيسي في مجال الرسائل المتعلّقة بالتواصل الإنساني العام فإنّه لا ينبغي أن نغلق بقية أنواع الرسائل التي تستخدمها المجموعات البشرية، وأن ندرس خصائصها البنائية والوظيفية دون آن ننسى أن اللغة هي وسيلة التواصل الأولى وأن ترتيب الوسائل في الأهمية يقتضي بالضرورة توقف الأنماط الثانوية الأخرى على النّمط اللغوي وإن كانت تختلف عنه بدرجات متفاوتة.

فالعلامية تضع الأسس العامة لعلم الرّموز وأبنيتها المختلفة وكيفية استخدامها في الرسائل بجميع أنواعها ولهذا تعدّ الحلقة المركزية التي تحيط بعلم اللسان الذي يقتصر على التواصل بالرموز اللغوية فحسب، وهناك دائرة ثالثة أوسع من العلامية وأعمّ منها هي علم التواصل البشريّ العام.

إنّ هذا العرض الدقيق لا يزيد القضية التي أسلفنا بسطها إلاّ وجاهة معرفية فالذي ينقص تحليل المنظّرين هو الكشف عن السبل التي تتحوّل بها العلامة المعزولة إلى نظام علامي دال بتماسك أجزائه وتواؤم علاقاته وهو ما أفضنا فيه آنفاً، كما يفتقر ذاك التحليل إلى استبيان نمط التراكب الذي يحصل بين الأنساق العلامية مما يجعل الدّلالة كلاً منصهراً فيتسنّى عندئذ الكشف عن العلل التي بها تكون اللغة أصل الدلالة فيغدو علمها وهو اللسانيات أمّاً وتنزاح العلامية إلى مرتبة الفرع.

فكلّنا يعلم المقارنة اللطيفة التي عقدها سوسير بين اللغة ولعبة الشطرنج ليؤكّد على أنّ اللغة بنظامها لا بأجزائها، وعلى أن المادة التي منها تُهيأ قطع الشطرنج غير ذات قيمة: أمخروطة من خشب أم منحوتة من عاج أم مسلوقة من معدن. فالمهم هو صورة القطع ومواقعها من الرقعة ثم تحرُّكها بحسب «قواعد اللعبة».

إن هذه الصورة التمثيلية لتغري كلّ مستأنس بالمعرفة اللسانية ولكنّها لا تصمد أمام الفحص الثاقب ولا شكّ أن صاحبها قد فاه بها مدفوعاً بحيرة بيداغوجية وهو يلقي دروسه على مدارج جامعة جنيف، ومدفوعاً بوازع التبسير والاستدراج نحو تصوّرات ما كانت مستساغة في تلك المرحلة من تاريخ المعارف اللغوية.

فلو اتّخذنا هذه المجانسة التمثيلية مرجعاً اختبارياً لتأصيل نظريّ لقامت أمامنا إشكالات يعسر معها التسليم التلقائي بمبدإ الفصل بين المادة والجوهر كما فعل سوسير: سواء أتعلّق الأمر بمادة القطع وجوهر القواعد في لعبة الشطرنج أم تعلّق بمادة الكلمات وجوهر النظام في «لعبة» اللغة، إذ ماذا سنقول لو أنّنا افترضنا إجراء تحويلات على شكل القطع تبدأ هينة كما يحدث بالفعل في تخريجات فنية تتحوّل معها أداة الشطرنج تحفة للإبداع الفني عن طريق التصوير أو النحت أو التشكيل على منوال المدرسة التكعيبية.

ثمّ لِمَ لا نفترض أن جهاز اللعبة يغيّر في شكله فتلغى صورة الملك والملكة والرخ والفرس والقلعة وكذلك البيدق، وتقدّم كلّها في شكل قطع مكعبة تتفاوت في الحجم ويكون لكل نوع حجم يناسبه فيعرف به في موقعه ومواطن تقلباته.

بل لِمَ لا نفترض مرحلة أخرى لهذه الانسلاخات فنعمد إلى تحويل كلّ القطع إلى مكعبات متطابقة في الحجم ثم نصبغ كلّ صنف بلون يعرف به فيقوم مقام السمة المميّزة لنوعه ووظيفته على الحلبة.

فإذا قبلنا هذه الافتراضات ـ التي لو طبقت لوجب أن نقرأ في إنجازها حساباً لما به نميّز بين الجيشين أي بين المصفّين تدليلاً على قطع كلا المتباريين ـ ألا يجوز أن نتصوّر درجة من التحويل تؤول معها كل قطعة إلى رقم رياضي وعندئذ يصبح التعامل مع اللعبة كالتعامل مع النظام الصوريّ؟

فهل تبقى عندئذ لعبة الشطرنج تماماً كما هي عليه؟

إنّ التحوّل عن طريق الانسلاخات الذاتية هو جوهر حياة اللغة وهذه الانسلاخات تبدأ بالشكل لتمسّ الموضوع. وعلى هذا الأساس نذهب إلى أنّ الكلام البشري ينبني على اختلاط الشكل والمادة والموضوع، وما الوظيفة في اللغة إلاّ انصهار بين تلك العناصر الثلاثة في غير نشاز.

ولفرط ما أغرت الباحثين مقارنةُ اللغة بلعبة الشطرنج انساق بعضهم إلى تخريجات فارقوا التشخيص كما حصل للعالِم الدكتور تمّام حسان عندما قارن ـ في مُقدّمة مصنفه: اللغة بين المعيارية والوصفية ـ بين ناحيتين من نواحي النشاط اللغوي: ناحية الاستعمال وناحية البحث فاستطرد قائلاً: «وحين قسمت النشاط اللغوي إلى معياري ووصفي لم يغب لحظة عن خاطري ما بين المتكلّم والباحث من فروق، فالمتكلّم صاحب عادات نطقيّة معيّنة يحددها العرف، والباحث صاحب منهج معين تحدده عوامل تتصل بطبيعة المادة المدروسة. وللمتكلّم استجابة لقواعد يراعيها في الكلام ولا يستطيع إدراكها لا جملة ولا تفصيلاً، وللباحث طريقة يصل بها إلى استخراج هذه القواعد، حتى يستطيع أن يعبّر عنها بالتفصيل. المتكلّم خاضع للعرف، والباحث خاضع للمنهج. والمتكلّم يستخدم أدوات لا يعرفها، والباحث يستخدم أدوات للكشف عن هذه الأدوات. والمتكلّم لاعب شطرنج يمسك بالقطع ويحركها على الرقعة، ولكن الباحث مراقب للّعبة. يلاحظها عن قرب، ويكشف عن قوانينها وأصول لعبها. ونشاط المتكلّم معياري ولكن نشاط الباحث وصفي».

وبديهي أن متكلّم اللغة بعيد كلّ البعد عن مماثلة لاعب الشطرنج، فمستعمل اللغة بالسليقة غير واعٍ بقواعدها مطلقاً ولا سيما في مستوى الاكتساب بالأمومة والاستخدام بالملَكة؛ أمّا لاعب الشطرنج فمن المقطوع به أنه لا يمارس اللعبة إلاّ بعد أن يمسك ـ عن وعي صريح ـ بقواعدها كليّاً.

* * *

إنّ منطلق القضية إذن هو مبدأ تعريف اللغة بواسطة متصوّر العلامة إذ من ذلك نشأت عقدة الانتماء بين ما هو بحث في العلامة مطلقاً ـ واللغة علامات ـ وما هو بحث في اللغة بذاتها، واللغة من وجه آخر ليست فحسب مجرّد علامات كما رأينا.

لا شك أنّ طبيعة العلامة اللغوية جوهرها العرف إذ ليس في أيّ لغة من دالّ إلاّ وكان يمكن أن يقوم بدله دالٌّ آخر من ذات اللغة أو من غير رصيدها؛ وليس لها من مدلول إلاّ وكان يمكن أن يعبَّر فيها عنه بغير ما هو مدلول به عليه، وغير وارد في سياقنا هذا التدليلُ على مقولة اعتباطية الحدث اللغوي فذاك من شائع المعرفة اليوم، ولكن الذي هو همّنا الآن إنّما هو الكشف عن نواميس هذا الاقتران

التعسّفي الذي منه تنقدح الدلالة، ثمّ ما عسى أن يفيدنا ذلك في فضّ مشكل الانتماء بين اللسانيات والعلامية.

وبادىء ذي بدء في هذا المقام نقرّر أنّ مبدأ الاعتباط السحض في اقتران دوالّ اللغة بمدلولاتها يعدّ الوجه الخلفي لدعامة العرفيّة ضمن أنساق الدلالة الكونية: فإذا استحضرنا ما آل بنا إليه المطاف في شأن العلامة والرمز تحقّق لدينا أن الأنظمة التواصلية مبنية على مبدإ التراكب بين الأنساق الإخبارية، فأمّا الظاهرة اللغويّة فأساسها النظام الاصطلاحي ولكنّها لا تنفي تضافر النمط الطبيعي والنمط المنطقي معها، فاللغة تجنح عموماً نحو التّماثل مع متصوّر العلامة فتكون اللسانيات قطب الدوران في العلامة العرفية. وأمّا الأنظمة التواصلية الأخرى غير النظام اللغوي فشأنها أن تتأسّس على ما يدلّ بواسطة القرائن الطبيعية والقرائن المنطقية ثمّ تتّسع مجالاتها لتمثّل الروابط الاصطلاحية المطلقة. فحظّ الأنظمة العلامية ـ غير النظام اللغوي طبعاً ـ من العرفية كحظّ النظام اللغوي من الطبع والمنطق: في اللغة الاصطلاح أساسٌ والطبع والمنطق فرعان عليه، وفي غير اللغة من الأنماط التواصلية الطبعُ والمنطق أصلان والعرف فرع عليهما.

بل لنقل إن النظام اللغوي يجنح نحو التقيّد بمفهوم العلامة بقدر ما يجنح النظام العلامي نحو الارتباط بمفهوم الرمز أي نحو التّماثل مع طبائع الأمور أو بداهة العقل، فإذا استضأنا بمستخلصاتنا النظرية وقرنّا القاعدة التالية: «كلّ رمز علامة وليست كلّ علامة رمزاً» تبيّنا أنّ العلم الذي موضوعه العلامة يطوف في فلك أوسع من فضاء العلم الذي يجنح نحو الرمز، فتكون اللسانيات من هذا الباب المبدئي أبعد مدى وأقدر إجراءً من العلامية مما يبوّئها معرفياً منزلة الأصل.

وليس من همّنا هنا أن نحقّق الأمر في المنطلقات التي توخّينا سبيل تقريرها على نهج المصادرة ولكنّ المتعقّب لا يكدّه أمر الاستنباط إذا رامه، وليأخذ النظام الإشاري ذاك الذي يطلق عليه مجازاً «اللغة البكماء» أو «اللغة الحركيّة» فسيرى أن كلّ حركة من الحركات. أي كلّ دالّ من الدوالّ في هذا النظام الإشاري، تُتوخّى فيها سبيلُ المجانسة الطبيعيّة أو سبيل الاقتران المعقول: فإن أعوزت الحيل التجيء إلى الاصطلاح الاعتباطي أي إلى محض العلامة.

وبوسع المتعقّب أن يحقّق الأمر في سائر النّظم العلامية كقانون الطرقات

ونسق الإشارات البحرية ولعب الورق بمختلف أصنافه؛ فإن شاء أن يوسع مفهوم النظام العلامي إلى كلّ نسق تواصلي ولو كان ضمن البنى الاجتماعية غير الواعية تحقّق له الأمر عند دراسة نظم المصاهرة والأفراح والمآتم والميراث في كلّ مجتمع بشري.

في كلّ ذلك يظل ما استنبطناه صالحاً: الدلالات متراكبة يبدأ التّواصل باعتماد السند الطبيعيّ فإن أعوزَ فبالنّسق المنطقي فإن لم يفلح فبالاصطلاح العرفي.

* * *

لئن مثّل لنا موضوع الرمز والعلامة مسلكاً أوّليّاً لتأسيس علاقة الاستيعاب التي للسانيّات على العلامية فإن الحلّ الحاسم لهذا الإشكال المعرفي لا يتأتّى إلاّ بالغوص على أسرار العلاقة القائمة بين سعة أيّ نظام تواصلي وطبيعة مكوّناته الدلالية. والذي يجلوه الفحص النقدي في هذا الباب هو أنّ الأنظمة العلامية - غير النظام اللغوي طبعاً - لمّا كانت عناصرها التكوينيّة الأولى منجذبة نحو أحد الاقترانين - الطبيعي والمنطقي - فإنّ طاقتها الاستيعابية من حيث الدّلالة لا تتسع بقدر اتّساع النّظام اللغوي الذي هو منجذب بطبعه نحو الاقتران العرفي، ذلك أن الجهاز التّواصلي أيّاً كان تزداد كفاءته الدلالية بقدر كثافة الاصطلاح في عناصره الأولى. وبديهي أنّ العلم الذي يعكف على الأوسع ينبري أصلاً والذي يعكف على الأضيق يغدو فرعاً، وتأويل هذا في مقامنا أن اللسانيّات تقبض معرفياً بزمام العلامية لأنّ النظام اللغوي هو النظام العلامي الأوفى فهو الأصل بالتقدير والاعتبار.

فمن كل هذا التأسيس المعرفي سنشتقّ قانوناً نسميه قانون التّناسب الطّردي بين اعتباطية أيّ نظام علامي وسعة إبلاغه، وهو ما يفضي بنا إلى القول بأنّ مقبوليّة العلاقة بين الدّالّ والمدلول في كلّ نظام تواصلي على أساس الاقتران الطبيعي أو الاقتران المنطقي تتناسب عكسياً مع طاقة ذلك النّظام المعتمَد في الإبلاغ، فيكون معيار الاعتباط الذي هو مرآة العرفية هو النّموذج الأوفى المحدّد للجهاز الإبلاغي: فكلّما ثقلت كثافة التّعسف الاقتراني في أيّ نظام إخباري نزع نسقه الدّلالي إلى طاقته القصوى، فالشحنة الاعتباطية في كلّ واقعة تواصليّة هي المولّد الدّائم لسعة القدرة الإبلاغية التي تلتئم فيه.

وفي أمر اللغة تنحل الدلالات تدريجياً من الخطاب إلى الجملة إلى الكلمة،

فإلى السمة المميّزة الصغرى التي هي الفارق الصوتي (نعني الفونولوجي) وهذا الفارق يبدأ من الحرف بكل خصائصه إذا اختلف كلياً عن حرف آخر ليصل إلى مجرّد السمة الفردية كالجهر والهمس أو الشدّة والرخاوة أو الشفوية أو الغنة. فكل جزء من الصفات يغدو علامة تمييزية فيقود إلى بحث علامي داخل جهاز الكلام، ومن هذا الباب يتضافر البحث بين علم الأصوات والصوتمية ـ أي الفونولوجيا ـ كتضافره بين اللسانيات والعلامية، ويمكن الجزم في هذا المقام بأنّ متكلّم أي لغة لا بد أن يكون له إدراك خفيّ بنظام صواتمها نعني شبكة سماتها التمييزية في رقائقها الصوتية.

وقد كان ياكبسون صاحب الفضل في إيضاح جوانب هذه القضية إذ بيّن أنّ مشكل الروابط القائمة بين الصوتمية وعلم الأصوات يتركز على طبيعة الصلة الرابطة بين جوهر وظيفة الصوت وهويّة الصوت ذاته، فبلومفيلد يرى أنّ الصواتم ليست أصواتاً وإنّما هي سمات لفظيّة تترابط في علائق داخلية يكتسب الإنسان بفضل الدّربة القدرة على أدائها وتبيّنها في سياق سلسلة الكلام، ويكاد الأمر يتماثل مع ارتياض سائق السّيارة على أن يقف عند كلّ إشارة حمراء سواء أكانت ضوءاً كهربائياً أم مصباحاً أم شارة أم شيئاً آخر. فالمهمّ هو أنّ اللّون الأحمر من حيث هو صورة مجرّدة غير متشكّلة لا يوجد إلاّ في صميم هذه الإشارات الفعلية.

والإنسان يكتسب الدّربة على أداء الحركات المنشئة لأصوات تحمل في تموّجها سماتها المميّزة، كما يكتسب المران على إدراك هذه السّمات من خلال تموّج الأصوات التي يسمعها. فبحسب هذا التصوّر الآنيّ الذّاتيّ تكون السّمات المميّزة والضفائر التي تؤلّفها كامنة في مظانّ الصوت الكلامي على المستوى الحركيّ والأدائيّ والسّمعيّ. ولعلّ هذا التصوّر هو الذي يوفّر النّواة الملائمة في دراسة الصّواتم. ويستطرد ياكبسون في نفس السّياق مبيناً أن تمييز الوحدات الدّلالية ـ إذا قورن بكلّ الوظائف التي يؤدّيها الصّوت في الظّاهرة اللغوية ـ لمّا كان هو الوظيفة التي يعسر الاستغناء عنها فإنّه من الطّبيعيّ أن يكتسب الإنسان أوّلاً وبالذّات ملكة التّمييز بين السّمات في تحاوره مع الآخرين عبر اللغة. على أنّه من الخطإ الظّنّ بأنّ الإنسان في تحاوره يوطّن نفسه على تجاهل بقيّة خصائص الكلام، ذلك أنّه يكتسب إلى جانب السّمات الصّوتمية مميّزات أخرى تتدرج في نظام علاميّ إبلاغيّ أهمّها الخصائص التّعبيريّة والانفعاليّة.

إنّ النّظام العلاميّ الذي يستند إليه السّامع لا يقتصر في استكمال شحنة المعلومات على أصوات الرّسالة المتلقاة، ذلك أنّ التشكّل الصّوتيّ الذي تلبسه الرّسالة يمكّن المتقبّل من تحديد هويّة المرسل. على أنّ السّامع إذ يقارن بين نظامه الخاصّ ونظام محدّثه يتسنّى له الاستدلال على أصل مخاطبه وعلى درجة ثقافته وعلى انتمائه الاجتماعيّ، كما أنّ مميّزات صوته الطّبيعيّة تعرّفه على جنسه وسنّه وفصيلته على المستوى الفيزيولوجيّ النّفسانيّ.

ثمّ إنّ متلقّي الرّسالة اللّغويّة محمول على أنّه مدرك للنّظام العلاميّ الذي به يفكّك الرّسالة فيفهم مضمونها، والإنسان يتصرّف مع الخطاب المصوغ في لغته كأيّ مفكّك لنظام علاميّ: أمّا الأجنبيّ الذي لم يمتلك مران تلك اللّغة فإنّه يتصرّف مع نصّها تصرّف المركّب له، وعالم اللّسان الذي يواجه لغة هو جاهل بها تمام الجهل يتصرّف كذلك تصرّف المركّب فيكتشف على التّدريج نظام إشاراتها حتّى يتوصّل إلى تفكيك أيّ رسالة تصاغ فيها كما لو كان فرداً من أفراد أهلها.

وينتهي رومان ياكبسون إلى أنّ المتكلّم ـ سواء أكان مستعملاً لغته أم مستخدماً لغةً اكتسبها وألمّ بنظامها اللّغويّ ـ يعي قطعاً الوظائف التي تؤدّيها مختلف عناصر الصّوت: وبوعيه يحلّل صورة الصّوت إلى سماتها الدّالّة على تعدّدها وتنوّعها. وهو في كلّ ذلك يحتكم إلى مصادرات معرفيّة في التّحليل الصّوتميّ، بها يستخلص السّمات المميّزة دلاليّاً والدّالة تعبيريّاً والمفيدة من حيث تشكّلها بذاتها.

* * *

فإذا تمثّلت القيمة الأوّليّة لنظريّة الاصطلاح ضمن تناول قضايا اللّغة في أنّها قادتنا إلى مقولة الاعتباط في ارتباط الدّالّ اللّغوي بمدلوله فإنّ قيمة هذه المكاشفة نفسها قد تبلورت في أنّها استحالت مفهوماً مخصباً ولّد جملة من المواصفات التّنظيريّة ذات البعد العميق، ومن أبرز ثمار هذه المطارحة الجدليّة الولود امتداداً بهديها نقض إشكال الانتماء المعرفي بين اللّسانيات والعلاميّة:

فباستلهام مبدإ الانسلاخات المفهوميّة التي أوقفتنا على سلسلة المعادلات التّحويليّة في (موضوع العلم)، وبتتبع شبكة الأنظمة الدّلاليّة وما حقّقناه في شأنها

من جدليّة التراكب في (بنية العلم)، ثمّ بما أفضنا فيه من استقراء حال الرمز والعلامة مع ما انتهينا إليه آنفاً من صياغة قانون التناسب بين درجة العرفية واتّساع الطّاقة التعبيريّة في كلّ نظام إخباريّ ننتهي إلى تأسيس مقوّمات الحدث اللّغوي عن طريق المقارنة العلامية، كما ننتهي إلى توفير السند النظري لأحقّية اللّسانيات في استيعابها البحث العلاميّ من موقع النقد المعرفيّ والاستكشاف التنظيري.

الفصل الثامن

في مادة العلم: مراتب الظاهرة اللغوية

اتضح لنا جلياً أن اللّسانيات تتعهد بدراسة العلامة اللغوية لا من حيث هي غرض في ذاته، ولا من حيث هي جزء بمفرده، ولكن من حيث هي عنصر مكوّن لنظام متماسك، وهذه الدراسة لا تقف عند تشخيص الفعل اللغوي في مستواه الأدائي ولكن تأخذه في سلكه الدائري إذ تهتمّ اللّسانيات بتولّد الحدث وبلوغه وظيفته ثمّ بتحقيقه مردوده عندما يولّد ردّ الفعل المنشود: وهكذا يكون موضوع علم اللسان اللغة في مظهرها الأدائي ومظهرها الإبلاغي وأخيراً في مظهرها التّواصلي.

وما اتضح لنا من كل ذلك لا يثنينا عن مبدئنا في تصوّر علاقة اللسانيّات بالعلامية العامة كما جلوناه، إذ يدور الارتباط على أساس أن اللساني من حقه دائماً بل من واجبه أحياناً أن يمتدّ به البحث إلى البنى العلامية المتلابسة باللغة أكثر مما للعلامي من حق أو مما عليه من واجب في أن يستوعب البنى المعرفية للظاهرة اللغوية. ولكن إذا سلّمنا بأن عمود الدرس في علم اللسان هو الحدث اللغوي أفلا يتعين التساؤل حيال مراتب تجليات الظاهرة اللغوية عن أيها التي تمثّل على الوجه الأكمل موضوع العلم اللساني، ثمّ كيف يتسنّى الفصل المعرفي بينها قبل حصر مادّة العلم؟

فممّا هو شائع بل مطّرد بين اللسانيين اطّراد المسلّمات ولا سيما بين المختصين منهم باللسانيّات العامة ـ وهي التي تتكفّل بالبحث في الأسس النظرية ـ أنّ مادّة علمهم ليست «الكلام» ولا «اللسان» وإنّما هي «اللغة»، وسنعود إلى ضبط هذه المفاهيم تصوراً واصطلاحاً، بل إنّ من اللسانيين من يشدّدون على طبيعة

حقلهم المعرفي فيجعلونه متقيداً بالبحث عن القوانين العامة التي لا تفارق الظاهرة اللغوية إطلاقاً في أيّ لسان تجسّمت ومع أيّ كلام تحققت وبأيّ بصر وعهد نطق بها الناطقون ودرسها الدارسون، وتلك القوانين المبحوث عنها هي التي يصطلح عليها بالكليات اللغوية كما سنبينه.

ومرامنا في هذا المبحث أن نفحص تفدياً هذه الفرضية لنستدلّ على أنّ البحث في اللغة يظل متعذراً ما لم نستقرىء أمرها من خلال كل مراتب تجلياتها وهو ما سيوصلنا إلى وضع المفاهيم في سياق الأدوات المنهجية نظرياً، والإجرائية تطبيقاً عسى أن نبرهن عندئذ على أنّ هذه الأدوات تتماثل إلى منزلة المتصوّرات التأسيسية في مردودها المعرفي، وهو ما سيحملنا على إعادة بناء مفهوم الكليات النظرية.

* * *

إن الذي نعنيه بمراتب الظاهرة اللغوية هو جملة التجليات التي من خلالها يدركها العقل بحسب تصوّرات اختبارية متميّزة وإذ نستعمل مصطلح «الظاهرة» فإننا نطلقه على جملة المستويات التصوّرية، ومعلوم من الناحية المنطقية أن الكليات الذهنية تتحدد بمراتب ثلاث: مرتبة الظاهرة العامة ومرتبة الظاهرة النوعية ثم مرتبة الظاهرة الفردية، وهذا مبدأ كليّ يعمّ كونياً الأشياء والوقائع والظواهر.

فعالِم الجيولوجيا يحدّثك عن الحجارة فيكون في منزلة الظاهرة العامة ثمّ يحدّثك عن صنف من أصنافها كأنْ يكون كلسياً أو طفلياً أو بلورياً وعندئذ يندرج حديثه في منزلة الظاهرة النوعية، أما قطعة الحجارة، هذه التي هي بين يديه، يريك إياها فتلمسها وتحاول اختبارها فهي منزلة الظاهرة الفردية.

وعالِم النبات يحدّثك عن شجر النخيل، ثم عن نوع من أنواعه، وأخيراً عن نخلة بعينها، وكذلك يفعل عالم الحيوان: يحدثك عن السمك أو الخيل فتلحظ المراتب الثلاث مثلما تلحظها عندما تتحدث مع عالم التربية فيصف لك شمائل «الأستاذ» عامة ثم الخصائص التي يجب أن يتحلى بها «أستاذ الرياضيات» مثلاً، ويمكن أن يحادثك في أمر أستاذ مخصوص زاره ذات يوم في حصة توجيهية.

وكذا الأمر مع الظاهرة اللغوية من حيث إن مراتبها تمثل مادة العلم الذي

نحن بصدده في هذا المبحث، ذلك أن تجلياتها الصورية تترقّى من «كلام» الأفراد كما نسمعه ونحادثهم فيه، وهذه هي المرتبة الفردية ومعها يتسنّى دوماً أن تقيّد الملفوظ بأن نعزوه منسوباً إلى قائله في موضع مّا وزمن مّا، بل هو هذا الذي بوسعنا اليوم أن نسجّله على الإسطوانة الحاكية أو الأشرطة المغناطيسية. ثمّ تأتي مرتبة «اللسان» وتتطابق مع منزلة الوجود النوعي فكلّ مجموعة بشرية تتحادث بالكلام فإنما هي مشتركة في معرفة ما به تتحاور، وذلك هو اللسان إذ قد يكون اللسان العربي أو الإنكليزي أو الروسي.

أمّا مرتبة الظاهرة العامة فيمثلها مفهوم اللغة الذي يتطابق مع جملة القوانين التي إذا أطلقت صدقت على كل لسان من الألسنة البشرية بل وعلى كل كلام يفوه به آدمي بأي لسان نطق.

على أن هذه المراتب الثلاث تتشكّل صورياً في قالب مفاهيم منهجية تتمّ معرفياً رغم تعاظلها في الذّهن، ومن شدّة تداخل كل مرتبة مع المرتبتين الأخريين لم نر قوماً من الأقوام ولا أمّة من الأمم قد خصص أهلها لكلّ متصوّر من هذه المتصوّرات مصطلحاً قائماً بنفسه مستقلاً بذاته: وإنّما هي استعمالات متجاذبة قد يغلب بعضها على بعض عند كل مرتبة ولكن لا تتفاصل بصفة قاطعة ناهيك أنك ـ في اللغة العربية مثلاً ـ تستطيع أن تتحدّث عن الظاهرة في أي مستوى من مستوياتها بالمصطلحات الثلاثة: الكلام واللسان واللغة، وهو ما يجعل كلّ لفظ من هذه الألفاظ صالحاً للدلالة على أي مرتبة من المراتب: فبديهي أننا إذ نتحدّث عن زيد نقول: كلامه أو لسانه أو لغته. وعندما نتحدّث عن العرب نقول: كلامهم أو لسانهم أو لغتهم على حدّ سواء، وكذلك الأمر لو تحدثنا عن الآدميين كافة لأجاز لنا الاستخدام أن ننسب إليهم الألفاظ الثلاثة فنقول: كلام البشر أو لسانهم أو لغتهم. والسبب في هذا الاشتراك الدلالي هو أن هذه الألفاظ لا تتداخل من حيث هي اصطلاحات قد يضطرب إطلاقها من مستعمل لآخر ـ كما يحدث عادة عندما يجتهد المجتهدون في تمحيض المصطلحات الفنية وتكريس استخدامها علمياً ـ وإنّما تتعاظل مفهومياً لأن لكل استعمال تأويلاً مستقيماً، ولو استعرضت كل الاحتمالات التركيبية وهي تسعة ـ لأنها حاصل ثلاثة في ثلاثة ـ للمسنا مسارب التوليد الدلالي.

فقولنا «كلام زيد» يضعنا في مستوى الحدث الفردي الذي هو فعل الكلام منطوقاً مسموعاً، ولكن إذا قلت «لسان زيد» فالمعنى أني أقصد إلى استعماله الفردي للظاهرة النوعية التي هي لسان العرب مثلاً، فإن قلت «لغة زيد» فالمظنون أني أشير إلى ممارسته للفعل اللغوي الذي هو خصيصة بشرية من خلال نطقه لجمل هي من مواضعات المتكلّمين باللسان العربي.

وكذا الأمر لو طُفت باستعمال هذه الألفاظ الثلاثة مضافة إلى الأقوام، فالمنطلق أن أقول لسان الفرس أو لسان الروم قاصداً المستوى النوعي للظاهرة، وعلى هذا المبدإ كان من معجزات الخليقة التي حثنا الخالق على تدبر آمرها في البشر «اختلاف ألسنتهم» وعلى نفس المبدإ قال قائلهم «لسان العرب». ولكن إذا عنّ لي أن قلت كلام العرب فطبيعي أن مرامي هو الحديث عن لسانهم من خلال جملة أفعالهم الكلامية، فإن قلت «لغة العرب» فمحسوم أني أتحدث عن الظاهرة العامة - التي هي ظاهرة بشرية كونية - من خلال تعينها في نمط من أنماطها وهو مواضعة الأمّة العربية.

ولا يختلف الأمر عند الحديث عن الآدميين قاطبة فالأصل أن أتحدث عنهم مضيفاً إليهم لفظ اللغة على حدّ ما أضيفه مجازاً إلى غير البشر قائلاً لغة الحيوان أو لغة الورود، ومنه استعمال اللفظ في الدلالة العلامية المختلفة حيث لا تصويت ولا تقطيع كأن يقال «لغة العيون». ولكن إذا استخدم المتكلم لفظ اللسان منسوباً إلى البشر فالتأويل أنه يدلّ على الظاهرة العامة من خلال الظاهرة النوعية إذ ما من بشر يتكلم إلاّ وهو يتكلّم طبقاً لمواضعة لسان من الألسنة، فإذا نسب لفظ الكلام إلى البشر كان قاصداً إلى الظاهرة العامة من خلال تجسمها فيزيائياً في منطق ما هو إنجاز فعلي لنمط نوعي.

فالحاصل إذن أن ما ينشده البحث المعرفي من رسم حقول المفاهيم من خلال جدول الألفاظ كثيراً ما يتعذّر عنه الإبقاء على الاستخدام الشائع. كما أن الحاصل من جهة أخرى هو أننا على مصطبة هشة تنزلق الحدود فيها انزلاق السوائل بعضها إلى بعض في حوض واحد، والسبب فيه أننا لسنا فقط بصدد استعمال اللغة للحديث بها عن اللغة وإنّما نستخدم اللغة لنتحدث بها عما يمكن أن نتحدث به عن اللغة.

وحيث وهنت صرامة دلالة الدوال على مدلولاتها فليكن اصطلاحنا ـ بضرب من العرف المقام داخل العرف ـ أنّ لفظ الكلام كما أسلفنا يقترن بمستوى الظاهرة الفردية بحيث لا يضاف ـ على الاصطلاح الصارم ـ إلاّ إلى الفرد الناطق به، وأنّ لفظ اللسان يمثل مرتبة الظاهرة النوعية فيضاف إلى الأقوام أي إلى المجموعات البشرية المشتركة فيه، وطريف أن لا ننسى أن الألسنة البشرية عديمة الاسم، فلا يوجد لسان بشري مسمّى بذاته وإنّما هيَ كلّها معرّفة بالإضافة، والمضاف إليه هو القوم المتكلّمون بذلك اللسان أو الموطن الذي يستعمل فيه ثمّ يقع تحويل الإضافة إلى تركيب وصفي قائم على منعوت يتبعه نعت، فبعد لغة الروم ولغة الصين ولغة العرب ـ ولفظ اللغة غالب في هذا السياق على لفظ اللسان ـ نقول: اللغة الرومية واللغة الصينية واللغة العربية، ثمّ يقع الاختزال فيقتصر على إطلاق النعت من حيث يقصد به النعت والمنعوت معاً، وعندئذ يقال: العربية والصينية والرومية.

وليكن اصطلاحنا أن لفظ اللغة يقترن بمرتبة الظاهرة العامة فيكون في أذهاننا حال إطلاقه مضافاً ضمنياً إلى البشر كافة، فإن لم يضف فهو معرّف بأداة التعريف الاستغراقية بحيث إذا قلت «اللغة» فإنك في غير حاجة إلى تخصيص، ولقد سمّى النحاة تلك الأداة استغراقية لأنّها تستغرق الجنس التي هي منه.

فإذا ما رمنا الإشارة إلى كلّ المراتب مجتمعة أي إذا ابتغينا استيعاب القضية كلّياً من خلال مفاهيمها الثلاثة: اللغة واللسان والكلام أطلقنا عبارة «الظاهرة اللغوية» كما سبق أن عيّناه اصطلاحاً.

هكذا يتيسر لنا الآن بعد فض الإشكال المفهومي من خلال تشابكه مع الإشكال الاصطلاحي أن نُجريَ الموازاة المتحتمة بين ما هو عام وما هو نوعي وما هو فردي أي بين لغة الناس ولسان الجماعة وكلام الأفراد: فاللغة مفهوم كلّيّ واللسان مفهوم نمطي أمّا الكلام فمفهوم إنجازي، ولو استبحنا التصرف في مصطلحات المناطقة بعد افتراضها لقلنا إن اللغة جنس واللسان نوع والكلام شخص، ومن هذا السلّم التصنيفي يمكن أن نستنبط مدرجاً موازياً يماثل هذه المبادىء الترتيبية، فمتصوّر اللغة يجسّم صورة القانون ولسان الجماعة يشكل نموذج العرف أمّا كلام الأفراد فيشخّص مثال السلوك.

ولئن تجوّزنا إقامة هذا المعيار التنظيمي رغم قصور هذه المفاهيم عن مرتبة

التوليد المعرفي فما ذلك إلاّ بموجب خاصية تميّز مادة علم اللسانيات وتتمثّل في أن العلاقة بين هذه المراتب علاقة مفتوحة ذهاباً وإياباً، فمن حيث نحدّد خصائص الكلام نستنبط نظام اللسان، ومن حيث نلمّ بنظام اللسان نتقصّى نواميس اللغة، ولكننا أيضاً لا نصوغ شيئاً من خصائص اللغة إلاّ وهو منطبق على كل لسان فمنسحب بالضرورة على كلام كل فرد من أفراد المجموعة البشرية الناطقة بذلك اللسان.

وإذ قد اتضحت مادة العلم اللساني في مراتبها التصورية فإنّه بات من المشروع أن نتحسّس مقوّمات الظاهرة اللغوية من خلال تجلياتها في الذهن، ولتكن البداية من العام إلى الفردي عبر النوعي.

فعالم اللسان عندما يقف على منزلة اللغة يكون هدفه المبدئي استقراء أمر الخصائص المطلقة التي ينضوي تحت حقائقها النشاط اللغوي الإنساني وهو مستوى تجريدي يتصوّر فيه اللّساني موضوع علمه في ضوء قوانين عامة ذات اتّصال بالاستعدادات العضوية والنفسية التي ترافق الإنسان السّويّ مهما اختلف به الزمان أو تباين به المكان. ومن أوكد ما يدخل في مهام عالم اللسان وهو على هذه المنضدة التصوّرية تعريف اللغة في حدّ ذاتها، وهذا ما يجعل تفكيره ذاهباً في أبعاد الظاهرة وغائصاً على أسسها المعرفيّة.

فاللغة ـ بالاصطلاح الذي ارتضيناه ـ ليست فعلاً غريزياً ولا هي محصول متوارث إذ بديهي أنّ الوليد إذا عزل عن البيئة الناطقة نشأ أبكم ولو كان سويّ الخلقة، وبديهي أيضاً أنّنا لو أخذنا طفلاً حديث الولادة من بيئته وأودعناه بيئة أخرى تتكلّم لساناً مخالفاً للسان أبويه لشبّ يتحدّث بلسان القوم الذين احتضنوه كما لو كان وليد سلالتهم فلا يظهر في نطقه ما يرتبط بأصله اللّغوي. وهذا ما ينفي عن اللّغة أن تكون رابطة جنسية ولا عرقية وإنّما هي رابطة ثقافية تؤكد روابط انتماء حضاريّ وبذلك تتبوأ منزلة البعد الإنساني عبر تاريخ الأمم.

ثمّ إنّ اللّغة ظاهرة متشعبة الجوانب فهي في وجودها بناء صوتي لأنّها في إنجازها الطبيعي تتحقّق بالأداء المنطوق المسموع، واللغة أيضاً عمل فيزيولوجي إذ تقوم على تدفق عدد من أعضاء الجسم في عمل متواقت متشابك، وهي فعل نفساني بما أنّها تستند إلى نشاط إرادي تتحرّك بأوامره ملكات عدّة، ثمّ إنّها ظاهرة اجتماعية كما سبق لنا أن دققناه ببعض الإفاضة. ومن نتائج هذا الاندراج الجماعي

أن اللساني يتوخى منهجاً مزدوجاً في تناوله مادة علمه، فهو يدرس البنية اللغوية في جوانبها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، ثمّ يعمل على كشف ارتباط هذه البنية بوظيفتها الاجتماعية من خلال تأثير الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية في الكيان اللغوي.

ولكن اللغة فضلاً عن كل ذلك حقيقة تاريخية وتاريخيتها من وجهين: خارجي وداخلي، فهي أوّلاً ذاكرة الإنسان الجماعية، يأتمنها الناس على تاريخهم فتستجيب حاملة سجلّ حضارة الأمم حتى لكأن صيرورة التاريخ البشري وقف على اللغة: وهي ثانياً كيان متطوّر يحمل طيّ مظانه بذور تبدّله وانسلاخه، فجوهره الصيرورة بذاتها، ولا تكتمل دراسة اللغة إلاّ إذا تفاعلت دراسة البنى اللغويّة والعلاقات الاجتماعية مع الأبعاد التطوريّة عبر التاريخ.

على أنّ اللّغة من جهة أخرى ظاهرة عقلية تتلابس مع كل الظواهر الإدراكية لدى الإنسان، وليس من همّ عالم اللسان أن يفيض في جدليات علاقة الفكر باللغة مثلما يلذّ للفلاسفة أن يفيضوا فيه ولكنّه يحسم الأمر من موقع التسليم بأنّ عملية التفكير غير مستقلة عن أداتها، وأداتها هي جهاز علامي بالضرورة، فإن تعلّق الأمر بالإنسان السّويّ فهو الجهاز اللغوي وإن تعلّق الأمر بالأبكم فهو الجهاز الإشاري فإن كان الأبكم أكمه فهو الجهاز اللّمسيّ على محدوديّته.

ومن شدّة التفاف القوى العقلية بالأداة اللغويّة تبين اليوم أن رقيّ الجهاز العصبي لدى الإنسان لا يدلّ عليه شيء كدلالة اللغة فهي عنوان سموّ القدرة العقلية وهي الدليل على ترابط المدارك الذهنية، ويذهب البعض إلى اعتبار أنّ ممارسة الكائن البشري للعمليّة اللغوية فيها من التعقد التركيبي والوظيفي بين مختلف المقوّمات العضوية والذهنية والعصبية والنفسية ما قد لا يماثله إلاّ تعقد نظام الكواكب وهي تتحرّك في فضائها الفلكي الفسيح.

وممّا يهدي عالم اللسان إلى تملك مادة علمه واستبان خفاياها أن يتقصّى بالدرس والتشريح تلابس مقوّمات العقل البشري بخصائص الظاهرة اللغوية. ذلك أن من المعطيات في هذا الباب ما إن اشتققته لم تدر أهو من أثر اللغة في الفكر أم من أثر الفكر في اللغة، ولكنّه إذا أهمل تعذّر بإهماله فهم كنه الظاهرة اللغويّة تماماً والّذي نعنيه هو مبدأ التجريد وبه قوام العقل إذ يعقل، واللغة إذ تعبّر.

فلو أمعنا النظر في هذا المبدإ الذي هو أساس كل إدراك - وبالتالي فهو خصيصة للعقل وخصيصة للغة في آن معاً - لألفيناه متولداً عن جملة من الملكات يكمل بعضها بعضاً وتجتمع كلها في لحظة إنجاز الإنسان للحدث اللغوي، وأولى تلك الملكات ما نصطلح عليه بملكة الاقتران وهي هذه الطاقة الذهنية التي بفضلها تقوم الأسماء مقام مسمياتها والأوصاف مقام موصوفاتها، فهي التي تسمح بحلول الألفاظ محل الأشياء المتحدث عنها بتلك الألفاظ، فهذه القدرة التي للعقل البشري لا تتحقق إلاّ في اللغة مثلما أن الفعل اللغوي لا يتحقق إلاّ بها، ويدور الأمر على ملكة الترميز وذلك بعد استبدال الدوال بمراجعها حيثما يتخذ الإنسان من الأصوات علامات تحلّ محلّ ما هو قاصد بها إليه.

وملكة الاقتران هذه لا تؤدي وظيفتها في ما يخص الإنجاز اللغوي إلاّ إذا رافقتها قدرة عقلية أخرى هي ملكة التمييز، ويتمثل عملها في أنّ تعقد عناصر الاقتران بين الدوال والمراجع عبر المدلولات لا يدخله الاضطراب البتة؛ فتكون هذه الملكة بمثابة جهاز المراقبة الذي يكفل عدم التداخل بين شبكة العلامات في تطابق كل علامة منها مع ما هي دالة عليه.

والذي به تستقيم الوظيفة التمييزية في ممارسة الإنسان للسلوك اللغوي هو اتكاله على قوة عقلية أخرى تتمثل في ملكة الاستصحاب وهي الثمرة المباشرة لما يعرف بالذاكرة، ومعلوم أن استعمال الإنسان للغة هو رهين استخدامه لهذه الذاكرة على أساسها المزدوج. أي من حيث هي طاقة اختزان تستوعب كلّ ما تقرّه تجربة الإنسان من اقتران بين العلامة ومرجعها ومن حيث هي أيضاً قدرة على الاستحضار، وهو صميم فعل التذكر هذا الذي يتنوّن مع ممارسة الإنسان للغة بألوان ما انفكت تحيّر علماء النفس وخاصة في محاولتهم تعليل أوجه التذكّر الإرادي والتذكر اللاإرادي، ومن المألوف لدى الإنسان أنه في بعض الأحيان يهمّ بنطق الكلمة الملائمة للصورة المعنوية فإذا بالكلمة - وهي من سجلّه اليومي أحياناً - تختفي عنه فجأة وقد يطول احتجابها رغم إلحاحه بالتذكّر والاستحضار، وقد يحدث أن تفاجئه بالحضور في لحظة لم يكن همّه عندها أن يستحضرها ولكنّ ذلك من الحالات الطارئة إذ يتسم الاستعمال الطبيعي للغة بانسجام ملكات الاقتران والتمييز والاستصحاب.

على أن اللغة لا تتكامل خصائصها الوظيفية إلاّ اتسمت بالاطّراد وتلك ملكة أخرى تتمّم وظائف الملكات السابقة، ومعنى الاطّراد أن تلازم العلامات بمراجعها تلازماً هو من باب الاصطلاح لا من باب الضرورة بحيث إذا طرأ طارىء على دلالة الألفاظ انفكت روابط التلازم الأوّل لتحلّ محلّها روابط تلازم جديد، ومعلوم أن العقل لا يتخلّى عن أيّ اقتران مطّرد لديه اطّرادَ الضرورة سواءٌ أكانت ضرورة طبيعية أم ضرورة منطقية، فلا يسلّم لك العقل ـ مهما ألححت عليه ـ بأنّ النّار لا تحرق أو بأنّ الضّدين يجتمعان.

عن كلّ تلك الملكات تحصل قدرة العقل على التّجريد وهو الملكة الأمّ، وثمرتها العملية هي اشتقاق المتصوّرات أو لنقلْ تمحيض الذّهنيات، وهذا ما أطلق عليه البعض مصطلح التعميم، وربما كان ذلك من باب التيسير أو التّسامح في الألفاظ، شأن ما فعله الدكتور نوري جعفر في مصنّفه **اللغة والفكر** معتبراً أن التعميم هو تعبير لفظي مفرد يعبّر عن صفات كثيرة مشتركة موجودة بين مجموعة من المسميات. فكلمة كرسي مثلاً ـ التي هي تجريد عن الكرسي المادي المحسوس ـ هي تعميم في الوقت نفسه تنطوي على الصفات المشتركة الموجودة بين جميع أنواع الكراسي التي يتعذّر حصرها. معنى هذا أن كلمة حيوان ورجل وإنسان وما إليها تعميم اشتقّ في الأصل من ملاحظة مقدار كبير من الحيوانات والرجال والناس المشتركين في صفات عامة رغم اختلافاتهم الكثيرة الفردية. وذلك هو مسلك الإنسان في استخلاص المجرّدات بواسطة اللغة.

فهذا كله وجه مما قصدنا إليه عندما اعتبرنا أن اللغة ظاهرة إدراكية، أمّا الوجه الآخر فيتمثل في أن اللغة ـ مهما كان اللسان الذي تتشكل به، أو الكلام الذي تتحقّق عليه ـ فإنّها تنتظم، بمعنى أنّها تصاغ للوصف من حيث تقبل تسلط العقل عليها بالتّنظيم، فاللغة تتميّز مطلقاً بطواعيتها للإدراك أي بقابليتها لأن يعقلها العقل.

غير أن الفكر لا يعكف على اللغة بالنظر والفحص إلاّ بواسطة أداة لغويّة وهذا يتم بفضل ما في الظّاهرة اللغوية من طوعية الرجوع بنفسها على نفسها حتى يصبح الخطاب موضوعه ومادته كلاهما الكلام، وهذه من قدرات الشمول في اللغة لأنها تستطيع أن تتخذ من نفسها مرآة عاكسة ترى فيها نفسها بضرب من الاستبطان على حدّ عبارة علماء النفس.

ومن أبرز مظاهر هذه السمة الانعكاسية في طبيعة الظاهرة اللغوية أن الكلام مما يمكن إثباته كما يمكن نفيه، ولكن إثباته أو نفيه لا يكون إلاّ بذاته أي بالكلام وفي هذا الأمر خصوصية قصوى له تقرّبه في جنسه وهويته من جوهر العقل على أساس أن قضاياه لا تثبت ولا تنتقض إلاّ بالبراهين، ولا ينتفي البرهان إلا ببرهان فيدور الأمر على نفسه دوران الكلام على ذاته.

فانعكاس اللغة على نفسها من شأنه أن يجعل الكلام هو ذاته دالاً وهو نفسه مرجعاً، فتنصهر بصفة آلية كل عناصر الدلالة فلا يغدو دالٌ ولا مدلول ولا مرجع إلاّ في حدّ واحد منصهر بحيث تتقلص أضلاع المثلث الدلالي تقلّصاً يفضي بها إلى التطابق فتغدو كلّها نقطة واحدة هي مركز الدائرة المحيطة في منطلقها بالمثلث المتساوي الأضلاع.

وهكذا ينشأ الوضع والحمل كما رأيناه في باب خطاب العلم.

* * *

لقد أسلفنا أن من أوكد ما يدخل في مهام عالم اللسان تعريف اللغة في حدّ ذاتها وقبله أكدنا أن العلاقة بين مراتب الظاهرة اللغوية مفتوحة لأنك من أي مرتبة نفذت إليها تجلّت لك خصائصها. وبما أنّنا قد أتينا على حد اللّغة من خلال منزلة اللغة - وهو ما يمثل الوظيفة التعريفية لكل تفكير نقدي في أسس العلم - فإنّنا نخلص إلى القول بأن عالم اللسان - وهو واقع على مرتبة المفهوم العام الذي هو اللغة - يتجه صوب البحث عن الكليات وهي تلك النواميس العامة التي لا تفارق الظاهرة اللغوية مهما تباينت عناصر المكان والزمان وهوية الناطقين.

والكليات اللغوية غير ذات حدّ تقف عنده ولكن الذي يعنينا منها في هذا السياق هو ما يرتبط بمسار البحث المعرفي انطلاقاً من قضية الأنساق الدلالية التي رأيناها عند استكشاف بنية العلم واعتماداً أيضاً على مقوّمات الحدث اللغوي كما جلوناها في مبحث حدّ العلم: وسنقصر نظرنا على نمط واحد من هذه الكليات يستجيب لمسار بحثنا المعرفي ويخص مبدأ التولّد الداخلي.

فالذي يدور عليه هذا المبدأ هو التساؤل التالي: كيف يتحوّل مبدأ الاصطلاح - أي الاقتران العرفي - إلى نمط مولّد بذاته للغة بعد أن يتولّد عنها، ثم كيف ينعكس هذا النسق النظري المجرّد على واقع الدلالة ضمن الظاهرة اللغوية عموماً

بل ما الذي يتيح للغة بفضل محرّك الاقتران العرفي أن تستغني بنفسها عن غيرها خلال وجودها وعند تبدّلها تبعاً لصيرورة التاريخ؟

إن مبدأ الاصطلاح لمّا كان القانون الغالب على خصائص الظاهرة اللّغوية فإنّه ما إن تستقرّ على قواعده اللغة حتى تصبح هي نفسها طاقة توليدية لذاتها بحيث يتسنى للإنسان المتعامل مع اللغة باللغة أن يخلق بواسطة الاصطلاح الأوّلي مواضعات أخرى تكون ـ من الناحية النظرية على الأقل ـ غير متناهية. ذلك أن اللغة بوصفها نظاماً دلالياً فإنها تحمل في طياتها القدرة على وضع أنظمة إبلاغية جديدة ـ لغوية أو علامية ـ وهو ما يتعين به إقرار مبدإ اصطلاح الناس على إحداث الألسنة المتعددة. ومن هذا الباب أيضاً يمكن دعم ما أسلفناه من اعتبار النظام اللغوي أمّا وسائر الأنظمة العلامية فروعاً عليه، وعلى هذا الأساس أيضاً لم يمتنع أن يعرّف الإنسان مخاطبه اصطلاحات لم يسبق له أن عرفها ولا سبق لهما أن تحاورا على أساسها لأن الشرط أن يتمّ الابتداء، فإذا تمّ الانطلاق ارتفع الإشكال فيأتي عندئذٍ دور تآزر الأنظمة العلامية في الإبلاغ وتركيب أنماطه فيكون لأكثرها منطقيّة ـ في ربط العلامات بمدلولاتها ـ الحظّ الأوفر.

لذلك كانت الإشارة التي لا تحمل من الاعتباطية ما يحمله جهاز اللغة ـ باعتبار أنها تقود إلى المعرفة الاضطرارية المباشرة على نحو معرفة الحس وتجربة الشعور ـ دعامة الاستناد في تولّد الأنظمة الدلالية من داخل النظام اللغوي ذاته، وهكذا فإن اللغة إذا استقامت لساناً تسنّى لنا بها أن نواضع على ألسنة أخرى. ولا شكّ أن قيام الاصطلاح اللغوي على مبدإ التولد الذاتي هو الذي يفسّر على الصعيد التاريخي ـ وربما على الصعيد الأسطوري أيضاً ـ كيف انحلّ اللسان البشري الأوّل، ذاك الأوحد المصفّى، إلى ألسنة شتى.

ويرتبط موضوع الطاقة التوليدية في صلب حدث الكلام بموضوع صيرورة الظاهرة اللغوية عامة، فيكون قانون الاقتران العرفي بمثابة الناموس الحيوي في اللغة: هو عبارة عن روح الخلية الحيوانية يوفّر القدرة على النموّ بالتعدّد التناسلي والتعاقب الجنيني، ويوفر في نفس الوقت ـ طبقاً لقانون الوجود المقيد ببعدي المادّة ـ بذرة الانحلال والتآكل بحيث تكون خلية الوجود سلسلة من الثّوى الحادثة، وبحدوثها تموت سلسلة من مثيلاتها.

فمن خلال مفهوم اللغة ومبدإ الاقتران الاصطلاحي فيها يمكن التسليم بأن كل لسان يحمل في مكامنه سلسلة لا متناهية من الألسنة الموجودة فيه بالقوة فإذا أنجب بالولادة أحدها عدّ المولود لساناً مستنبطاً يؤرّخ لميلاده ـ لا تأريخاً آنياً كما يقع بالنسبة إلى الآدميين ـ وإنّما تأريخاً زمانياً يمتدّ على فترات من التّاريخ.

فقضية التّولّد بالاصطلاح تكشف ما تتميّز به اللغة من طواعية التنوّع والتخصص في نفس الوقت حتى لكأن كل فرد يوشك أن يتفرّد بنمطه التّعبيري عند إنجازه الكلام في نطاق اللسان الذي يستخدمه. وهو ما لم يكن ليتسنّى لولا أن طاقة الاصطلاح فيها من المرونة والاستحداث ما يجعل المجموعة اللسانية الواحدة يستقل كل فرد منها بسمات نوعية على مستوى الكلام.

إنّ ظاهرة تولّد الاصطلاحات في نطاق الدلالة اللغوية العامة تُطرح على الصعيد النظري المطلق بحيث تتصل مباشرة بتعاقب الانسلاخات اللّسانية عبر الوجود البشري كما تُبسط بشكل داخلي وجزئي في نطاق اللّسان الواحد، وما التغيّرات الطارئة بتجدّد الوضع وتوالي الاستحداث داخل جهاز لغوي معين إلاّ تشكّل جنيني لظاهرة الانسلاخ اللغوي العام، ويستقطب هذا المظهر الداخليّ من قضية تولّد الاقترانات العرفية محورُ الاستبدال في رصيد اللغة باعتبار أن التّوالد المستمرّ ظاهرة لصيقة بحياة المفردات في الكلام أكثر مما هي مرتبطة ببنى التركيب وظواهر التراكن فيه.

كل ذلك يعزى إلى سمة العرضية في حصول الألفاظ دوالّ على المعاني ولهذا يتسنّى الجزم بطواعية الألفاظ على عبور المجالات الدلالية واحداً بعد آخر وبطواعية المدلولات على ارتداء الألفاظ بعضها مكان بعض، كما تسنّى البت ـ بحكم علاقة الإنسان باللغة وموقعه الفاعل منها ـ في أمر استحداث المركّبات الدلالية أصلاً بابتكار المدلول الذي لم يكن، ثمّ صناعة دالّ له، فيلتحمان ومن التحامهما يتكوّن مثلث دلالي جديد.

فإذا رمنا استكشاف مبدإ التولّد الدلالي داخل جهاز اللغة استكشافاً اختبارياً تعيّن الوقوف على حقيقتين تمسان كلّ الألسنة البشرية وهما التّحوّل الدلالي ووضع المصطلحات في كل علم مستحدث أو متجدد مما سيعيننا على إرساء القواعد الإبستيمية لما سبق أن رأيناه حول موضوع المصطلحات.

فأمّا التحوّل الدّلالي فيتّصل مباشرة بالطاقة التعبيريّة في اللغة اعتماداً على شحنات أجزائها وهو موضوع ذو بعدين، أحدهما متّصل بالوظيفة انطلاقاً من أدوات لغوية هي ملك مشاع بين جميع من يخاطبهم بقته فضلاً عن أنّها أدوات يسخّرها هو نفسه لكلامه عندما يكرسه لمجرّد الوظيفة المؤدية للإبلاغ باعتبار أن الكلام فيها يحيلنا على أشياء وموجودات أو صور مجرّدة نتحدث عنها فتقوم بوظيفة الرمز لتلك الموجودات الحادثة أو المجرّدات الذهنية.

وعلى كل فالتحول الدلالي بما ينضوي خلفه من متصوّرات فنية كالمجاز والنقل والاستعارة وحتى الكناية والتشبيه إنّما هو مجسّم لظاهرة الاصطلاح في تحرّكها ضمن نسيج الأبنية اللغوية وهو بالتالي نتيجة من نتائج تولّد الاصطلاحات في صلب المنظومة اللغوية.

وأوّل ما قد يباغت النّاظر في دقائق اللغة وأسرار تجلياتها أن للمجاز من الوزن والثقل في حياة اللغة ما لا يقدره الإنسان عادة على الإطلاق. ونعني بحياة اللغة جانبها الوظيفي الأوّل وهو الاستخدام النّفعيّ عند التعامل التلقائي معها دون أن نقصد إلى مرتبتها الفنية وتسخيرها الإبداعي، فاستعمال اللغة يقتضي تصريفاً مزدوجاً للألفاظ بين دلالة بالوضع الأوّل وهي الدلالة الحقيقية ودلالة بالوضع الطارئ وهي الدلالة المجازية التي تعتبر دلالة منقولة ومحوّلة. فكلمات اللغة في وظيفتها الدلالية متعدّدة الأبعاد تبعاً لموقعها من البنى التركيبية، ومن وراء ذلك الموقع موقف يتخذه المتكلّم من أدواته التعبيرية وهو ما يجعل رصيد اللغة لا متناهياً في دلالاته بحكم حركة المد والجزر الواقعة بين حقولها المعنوية طبقاً لما نستوعبه الدوال سواء المنصوص عليها بالفعل في ما عرف عن مستعملي اللغة، أو الكامنة بالقوة وراء المنصوص عليه بحكم ما قد يستحدثه كل متكلّم عند تصرّفه في قوالب اللغة وهو ما سبق أن أوضحناه في السياق الأكثر اقتضاء له.

على أنّ بوسع الدارس أن يتناول قضية التحوّل الدلالي باعتبارها مظهراً للطاقة الاختزالية في اللغة بإبراز مظهر التبادل بين أجزاء البنية اللغوية وبإثبات ما وراء ذلك من قدرة الإنسان على تصريف أنماط اللغة، وهو ما يتأكّد به مرّة أخرى مبدأ الاقتران العرفي بين كل دال ومدلوله إذ لو لم تتسم الدلالة بسمة الاصطلاح الاقتراني لما تمكّن الإنسان من فتح مجاري الكلام بما يزيل حواجز الدلالة بين حقولها المختلفة.

فالتحول الدلالي ليس إلاّ ضرباً من العقلنة في باطن منظومة أساسها ومنطلقها الاعتباط المحض، بل قلْ إن الدلالة اللغوية لمّا كانت حتماً تعليق دالّ على مدلول بدون أي اضطرار كوني أو علاقة طبيعية عند اختيار أحدهما للآخر فإن إطلاق اللفظ على المجاز هو أيضاً اعتباط يحدث داخل اعتباط أول، ومعنى ذلك أن اعتباطاً يتفاعل مع اعتباط تفاعلَ السلب مع السلب فلا ينتج إلاّ اقتران معقول مثلما يُنتج ضربُ السالب في السالب شحنةً موجبة.

فعلى هذا النسق يصبح تحول الاقتران العرفي إلى اطّراد معقول صورة من صور التولّدات الداخلية في صلب الاصطلاح اللغوي العام فيكون هذا التولّد المستمرّ على خط صيرورة الألسنة ينبوعاً في اللغة يأخذها من الحاجة إلى الكفاف مثلما يأخذها من التوحّد الدلالي إلى طواعية التكاثر، وهكذا يتبقّى في خضم التقلّبات العلائقية داخل جهاز اللغة سلك يعقد - مهما رقّ - حبل الأسباب بين طرفي جهاز التحاور باثّاً ومتقبلاً عند تحقق اللغة في الكلام.

والمعيار الذي يكون به المجاز دالاً رغم أنه يفصم عرى الاصطلاح الابتدائي هو أن مجاري الكلام لا تسمح البتة بتحويل دلالي لِلفظٍ هو محوّلٌ عن دلالته، معنى ذلك أن المتكلّم لا يتسنّى له أن يستعير لفظاً هو جارٍ مجرى المجاز في الحقل الذي يريد اقتراضه منه، فمستعار المستعار متعذّر ولا سبب لتعذره إلاّ كونُه قاصماً لذلك السلك المعقول الضامن لوصول الرسالة الدلالية من طرفٍ باثّ إلى طرف متقبل. فكل التحوّلات داخل نظام اللغة تبقى معقودة بنمط تواصلي يفسّر ما إذا كان المجاز يراد به المستعار بعد أن تُجُوِّزَ عن وضعه أم يراد به ما يقتضي الحقيقة وفي الإطلاق خلافُه.

ولكن قد يتبادر في هذا المقام سؤال يتصل بالأصول المعرفية للتحوّلات الدلالية داخل نظام التواصل: فهل التصرّف في قنوات الدلالة اللغوية مدّاً وجزراً بين وضع أوّل ووضع طارئ، هو حاجة لصيقة بالحدث الكلامي منبثقة من نظامه الداخلي أم إنه ضرب من التصرّف التلقائي الذي يتحول هو ذاته تعسّفاً إذا ما علمنا أن الحدث اللغوي ليس في نشأته إلاّ اعتباطاً اقترانياً.

لا شكّ أن حضور الإنسان في كل تراكمات الفعل الكلامي أمر بديهي بل هو مُعطى مبدئي ومسلّمة معرفية غالية، ولكن اللغة لمّا كانت مؤسسة حيوية ذات

إفرازات توليدية عسر رسم خط الفصل بين فعل الإنسان في اللغة وانفعال اللغة باللغة، فضلاً عن فعل اللغة في الإنسان.

ولئن تعين على اللساني أن يتحاشى إقامة علاقة الإنسان مع اللغة على محور صراعي ولا على ثنائي تقابلي فإن نهاية المطاف في تقدير قضية التصرف والتحويل تؤول بالضرورة إلى ضرب من الاصطراع الصامت لا تكون فيه الغلبة إلا للغة، فهي التي تفرض على الإنسان أن يقرّ الألفاظ على أوضاعها الأولى ما لم يدعُ داعٍ إلى النقل المجازي.

فأمر التحوّل الدلالي ـ شأنه شأن حقيقة اللغة في جذورها الأولى ـ إنّما يستند إلى قانون الحاجة، والحاجة ـ كما تعلم ـ تولّد الوسيلة بل وتولّد العضو المنجز لها، ولمّا كانت اللغة صيرورة حيّة على درب الزّمان لزم أن تكون لها نوافذ مفتوحة على مضاعفات الوجود والحضارة بما أنّ «مشرّع» اللغة لا يتسنّى له في لحظة من لحظات وجودها أن يغلق سجل حاجات الإنسان منها.

والزاوية الثانية التي يُفحص من خلالها مشكل التولد الداخلي على مستوى الرصيد اللفظي تخصّ وضع المصطلحات في المعرفة الإنسانية على مسار استحداثها أو تجدّدها. وأوّل منطلق في أمر تولّد المواضعات المعجمية طبقاً لاقتضاء تولّد العلوم والمعارف هو تحقيق مبدإ نظري متصل مباشرة بفلسفة العلوم عن طريق إشكاليته اللسانية، وهو أنْ لا مناص لأهل كل علم وأهل كلّ صناعة من ألفاظ يختصّون بها للتعبير عن مراداتهم وليختصروا بها معاني كثيرة. ولهذه الحقيقة وزن معرفي بما أنّها تربط الفكر باللغة من حيث هو يعلّق العلم على أدواته الإبلاغية، كما أن لهذا القانون انعكاساً مباشراً على الرابطة العضوية المعقودة بين العقل البشري والمعرفة الكونية. وذلك أن نفاذ الفكر لمحصول العلم بالإدراك فالتمثل فالاستيعاب لا باب له إلاّ نبْه الفنيّ ممّا يجعل اللغة مسؤولة وبريئة في نفس الوقت: هي مسؤولة عن إيصال الفكر لمضمون المعرفة وهي أيضاً بريئة لأنّ قصور الإنسان عن إدراك المضمون المعرفي الذي هي حاملٌ به لا تُلقى تبعته على اللغة وإنّما يُعزى ذلك إلى قصور في ملكات الإدراك التي للعقل.

فإذا تقرّر مبدأ اقتضاء كل علم لثبت اصطلاحي مخصوص انبسطت الإشكالية

الجوهرية التي هي كيفية اشتقاق هذا الثبت من صميم الاصطلاح اللغوي القائم، وهنا تكمن طواعية اللغة في تحريك شبكة مواضعاتها بالتوليد والتناسخ.

ذلك ما يفسر إذن كيف أن كل علم يصطنع لنفسه من اللغة معجماً خاصاً، فلو تتبعت كشفه المصطلحي وقارنته بالرصيد القاموسي المشترك في اللسان الذي يتحاور به العلم ذاته لوجدت حظاً وفيراً من ألفاظ العلم غير وارد قطعاً في الرصيد المتداول لدى أهل ذلك اللسان، وما منه وارد فإنّما ينفصل في الدلالة عما هو شائع انفصالاً لا يبقى معه إلاّ التواتر في الشكل الأدائي. فإذا كانت الألفاظ في اللغة صورة للمواضعة الجماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحوّل إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح، فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصلي الأوّل، هو بصورة أخرى علامات مشتقّة من جهاز علامي أوسع منه كمّاً وأضيق دقّة.

وذاك كلّه من بدائع الكنيات، وقد سبق أن أطنبنا فيه على مدى الفصول الثاني والثالث والرابع.

* * *

هكذا نستبين ـ وقد اتضحت مادة العلم في مراتبها التصورية عبر تجلياتها الثلاثة ـ كيف يفضي بنا البحث من خلال المفهوم العام الذي هو اللغة إلى كشف خصائص الظاهرة من حيث هي لسان ومن حيث هي كلام لأن العلم كما أسلفنا تبيانه يستوجب المرور بالنوعي وبالفردي على حدّ ما يقتضيان هما الآخران إدراك العام قبل النفاذ إليهما. ذلك أن اللسان هو بمثابة خروج اللغة من حيز القوّة إلى حيز الفعل على مستوى البناء والتنظيم والتكامل مثلما أن الكلام هو خروج باللسان من مجال الصورة البنائية إلى الإنجاز الفيزيولوجي والنفساني. فإذا كانت اللغة تصوّراً فإن اللسان تصنيف والكلام نموذج.

ولمّا كان اللسان مجالاً لتحقيق الظاهرة فإنّه يمثل بالنسبة إلى اللساني علاقة اللغة بالحياة الجماعية، ويساعده بذلك على تصوّر الصلة بين المستوى التجريدي والمستوى الواقعي، كما يعينه على إدراك خصائص اللغة من خلال الفروق القائمة بين الألسنة. فاللسان جملة من القواعد تواضع عليها المجتمع بكل أفراده حتى إن

الواحد منهم يولد فيجد اللسان قائماً أمامه كالقانون الجماعي الصارم الذي يتعين الرضوخ إليه عبر إنجازه بما ترضاه الجماعة.

على هذا الأساس يُعدّ اللسان الجزء الاجتماعي من اللغة لأنه يخرج عن مناط الأفراد فلا يملكون إبداعه ولا يقدرون على تعديله إذ هو موجود بمقتضى عقد ضمني صامت بينهم، لذلك لم يرتبط اللسان بالفرد لأنه متجاوز له من حيث هو سابق إياه وباقٍ بعده فلا يزول بزواله.

ورغم أنّ اللسان لا يوجد خارج المجموعة فإن له وجوداً مستقلاً عن وجود كل فرد من تلك المجموعة، وقد يصحّ القول إنّ اللسان ظاهرة مجرّدة تخرج من جهة عن كلّ فرد بمفرده وتوجد في كلّ فرد من جهة أخرى باعتباره جزءاً من كلّ. والذي يؤكد هذه الحقيقة هو أنّ اللسان صورة مقدَّرة لا تقع على لسان أيّ ناطق من المجموعة اللغوية وقوعاً مثاليّاً كاملاً، فما هو إلاّ مستودع تصوُّريّ يتميّز من غيره من الألسنة بأجهزته الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، هو بعبارة أخرى رصيد مودع بواسطة ممارسات الأفراد المنتمين لغويّاً إليه، بل قل هو النظام الموجود افتراضاً في ذهن كل من تكلّموا به ومن يتكلّمون ومن سيتكلّمون. والطريف من وجهة النظر المعرفي هو أن اللسان ـ من حيث هو مادة للدراسة والبحث ـ موضوع مستقل بنفسه عن اللغة وعن الكلام. فكثير من الألسنة البشرية قد غمرها التاريخ فأصبحت تسمّى ألسنة ميتة، ولكن بوسعنا أن ندرسها ونرتب بناءها اللغوي وكثيراً ما تسنى انبعاثها من العدم وهو ما حصل خلال ازدهار البحث المقارن طيلة القرن التاسع عشر.

ولئن انضوت كل الألسنة البشريّة قديمها وحديثها تحت بنود الكليات اللغوية فإن كلّ لسان يظلّ متميّزاً بنفسه من حيث الصورة ومن حيث المادة. وانسجام بنيته لا يتوقّف أبداً على مدى انسجامها مع بنى الألسنة الأخرى ولذلك تعذّر اطّراد القياس بين لسان وآخر إذ لكلّ واحد منها منطقه الخاص نعني قوانينه الداخلية، وهذا لا يتضح فحسب في بنيته الصوتية والصرفية والتركيبية بل وفي منظومته الدلالية؛ فكلّ لسان يقطّع التجربة الكونية تقطيعاً رياضياً كتطابق زاويتين قائمتين، فإذا انتقلت من جدول الألفاظ إلى نسق الجمل تعقدت العملية أضعافاً ولذلك صح القول بأن الترجمة شيء متعذّر وقصارى الأمر أن نجاهد في الاقتراب ما وسعك الاقتراب.

* * *

فإذا غادرنا المنزلة النوعية التي هي اللسان حللنا بالمنزلة الفردية وهي الكلام فنكون قد انتقلنا من الظاهرة النظامية إلى السلوك العيني، وبما أن اللسان هو مجموعة من الصور المختزنة في الذاكرة الجماعية فإن الكلام حدثٌ فردي، وبين المعيار الجماعي والنّشاط الفردي تفاعل دائم عند معالجة الحياة الواقعية لأنّ اللسان إمكانيات قائمة والكلام تصريف جزئي لبعضها. ويقوم مفهوم الكلام على مبدإ الفروق أي على اختلاف نطق أبناء المجموعة اللسانية الواحدة من حيث الخصائص التشريحية وهو ما يعرف بالبصمات الشخصية التي هي ظاهرة نوعية لا تختلط، فمثلما أنّ خريطة التجاعيد التي تتّسم بها بشرة الإنسان لا يمكن أن تتطابق كلياً بين آدمي وآخر ولو في مساحة ضيّقة كمساحة أنملة الإبهام - وهذا من معجزات الخليقة - فكذلك خصائص الأداء الصوتي المنجز للكلام، ولئن كانت للحروف والحركات خصائصها الذاتية من مخارج وصفات بما لا يتسنّى معه أن يختلط أيّ صوتم بآخر فإن إنجازنا لها يضفي عليها سمات فردية تجعل تصويت الواحد منّا لا يختلط أبداً بتصويت غيره. ولولا هذه البصمات الفردية لما تسنّى للواحد منّا أن يعرف مخاطبه من خلال صوته دون أن يراه، وليس من شرط لذلك إلاّ أن يكون قد ألفه، ولو جمعت أناساً تعرفهم بالعشرة وطلبت إليهم أن ينطقوا تباعاً جملة واحدة وأدرت عنهم وجهك بحيث تسمعهم ولا تراهم لاستطعت أن تميز كل ناطق منهم بعينه عندما يتفوّه بالجملة المعيّنة.

والسّرّ في ذلك أن لكل حرف عند تصويته فضاء مرناً من حيث تموّج الدفع عبر الهواء، وتستقرّ خصوصيات كلّ فرد في مستوى الأداء عن طريق حدود فاصلة في موجات الدفع، بحيث إذا نطق شخصان بحرف الباء فإنّهما ينجزانه في حيز فضائه الفيزيائي ثمّ يتفرّد كلاهما بقياس دقيق يخص ارتفاع الموجة ومداها كما يخص انفكاك عُقدها، وينطبق الأمر على الذبذبات الكهربائية الناقلة للصوت عبر الأسلاك، فللفرد الناطق بصمات تصويتية على تلك الذبذبات تختلف جزئياً عن بصماته في تموّجات الهواء، ولذلك يتعذّر عادة أن تعرف مخاطبك في الهاتف إذا خاطبك لأوّل مرّة به ولو كان أخاك، فإذا تواترت مكالماته أمكنك أن تعرفه تلقائياً من خلال صوته، وهذه الألفة مردّها أنّك استأنست بذبذباته حتى أصبحت تدرك ما يميّزها من ذبذبات غيره من المخاطبين.

ذلك ما يتّصل بضرب أوّل من الفروق الفردية على مستوى الكلام وهو

الخاص بالفروق الأدائية، وثمّة ضرب ثانٍ محورُه الفروق البنائية التي هي المستوى التشكيلي للكلام من رصيد معجمي وتركيب نحوي وتصرّف سياقي، ومن الحقائق الثابتة أنّه لا يوجد إنسان يستخدم كلّ الرصيد المعجمي الذي في لسان قومه، فالواحد من الجماعة يستعمل قطاعاً محدوداً من حيث المعجم ومن حيث الصيغ التركيبية، ولكن ما يستعمله الواحد من كل ذلك لا ينطابق مع ما يستعمله الآخرون، والعامل في تنويع كل ذلك هو إملاءات البيئة والثقافة والعقيدة والمهنة والظروف المادية والتجربة الشعورية، فضلاً عن مقوّمات تكوينية تخص الذكاء واللباقة وطلاقة الإفصاح. ومن كل ذلك يتكون أسلوب الفرد في تصريف الكلام.

ومن أثر هذه الفروق الفردية عند إنجاز الكلام أن أيّ لسان من الألسنة البشرية إذا أردت أن تحقق بدقة في أنسجته لم تجده واحداً متوحّداً وإنّما هو ألسنة متعددة داخل اللسان الواحد، ولا نقصد بهذا الذي نقول توزّعه إلى لهجات حسب أطلس جغرافي، وإنّما نعني أن اللسان الواحد في لهجة من لهجاته هو نفسه متعدّد متكاثر حسب مستعمليه حتى ذهب بعضهم إلى أنه يوجد من الألسنة بعدد ما يوجد من الآدميين.

ولكنّ اللسان يبقى متوحّداً بنظامه أمّا الكلام فيمثل الأداء الإنجازي طبقاً للمنظومة الذهنية ولذلك اعتبر اللسان ملكاً للمجتمع والكلام ملكاً للفرد، وقد أسلفنا أن اللسان نسق مفروض على الفرد وأن الكلام عَقد الانتماء يمضيه الفرد مع المجموعة، وإذا كان اللسان منبع السلوك الكلامي فإن الكلام ممارسة لآلانيات نفسية وعضلية إذ هو رياضة تكتسب وتظل متميزة من اللسان، ناهيك أن الإنسان قد يفقد الكلام دون أن يفقد اللسان شأن المرء الذي يصاب بحادث يفقده القدرة على التكلّم إمّا بإصابة في مركز المخ الخاص بهذه الملكة أو بمرض طارىء على أحد أعضاء جهاز التصويت، ومن هذا الباب عُدّت عاهات النطق من ظواهر الكلام وليست من خصائص اللسان ولا اللغة، وطريف أن نذكر هنا أن أحد الاختصاصات المعاصرة قد انبثق من تضافر فرع من فروع اللسانيّات ـ هو الصوتيات ـ وفرع من فروع العلوم الطبية ـ هو تشريح الحلق وما إليه ـ وهذا الفن هو المصطلح عليه بتقويم النطق ويعنى بعلاج كلّ مظاهر الحُبسة.

ولئن استطردنا إلى ذكر هذا الفنّ العلاجيّ فلِنثبتَ ـ من منطلق حيرتنا

المعرفية ـ كيف تستقطب منزلةُ الكلام في حد ذاتها نشأة علوم ومعارف لا شأن لمنزلة اللسان ولا لمنزلة اللغة بها، بل إن إنجاز الكلام لممّا يقتضي إلغاء الوعي بوجود اللغة واللسان معاً فمن البديهي أن انطلاق عملية الكلام تستوجب من المتكلّم أن يكفّ عن كلّ تفكير في كلامه بذاته. وهذا من مقوّمات إشكالية الاكتساب وسنعود إليها في باب توظيف العلم.

* * *

إنّ المفاهيم النظرية التي حاولنا من خلالها استكشاف مقوّمات الظاهرة اللّغوية والتي دارت على التجليات التصورية الممكنة تكشف لنا العلاقة المعرفية الرابطة بين الإنسان والظاهرة اللغوية كلياً: فالإنسان كائن اجتماعي إذ هو ـ كما علمت ـ مدنيّ بالطبع والضرورة، واجتماعيته وقف على التواصل اللغوي من حيث هو ممارسة تلقائية يحقّقها الاكتساب الأمومي وفي هذا المقام ينبثق عالم الكلام، لكن النظر في الكلام باتخاذه موضوعاً للتفكير يفضي إلى الوعي بوجود اللسان فإذا رمنا الغوص على أغوار الألسنة البشرية في تعدّدها وتكاثرها أدركنا مرتبة اللغة، فكأنّما الإنسان ساعة ينطق بما اكتسبه من الأمومة ـ سواءٌ أكان أمياً أم في مقام الأمي وقتئذٍ ـ لا يعي غير وجود الكلام، بل لا يعترف إلاّ به فلا اللسان ولا اللّغة بموجودين في وعيه عندئذٍ، أما النحوي ـ نعني فقيه اللغة بالاصطلاح المطّرد ـ فمرامه أن يعيَ وجودَ اللسان من خلال وجود الكلام. ويأتي عالم اللسان ليكون همّه الوعي باللغة عبر إدراك نواميس اللّسان من خلال السلوك الكلامي.

وهذا ما يؤكّد زعمنا الذي قادنا إليه مبحث «موضوع العلم» منذ الفصل الخامس وهو أن اللسانيّات إقرار للنحو وتجاوز له في نفس الوقت. ولكن أفلا يكون تعامل اللساني مع مفاهيم اللغة واللسان والكلام هو نفسه من باب إدراك الكليات، وعندئذٍ تذوب الحواجز مدّاً وجزراً بين مراتب الظاهرة لتصبح موضوعاً معرفياً بذاته ولذاته!

الفصل التاسع

في منهج العلم: من الزمانية إلى الآنيّة

سبق أن أوضحنا ضمن الفصل الخامس كيف أنّ اللّسانيات لم تكن أسبق المعارف إلى اتّخاذ الظاهرة اللّغويّة موضوعاً للبحث وقلنا إنّها لذلك السبب لا تستمدّ علة وجودها من اكتشاف مادّة جديدة في المعرفة الإنسانية، فالنّحو بمفهومه الواسع أسبق إلى اتخاذ اللّغة موضوعاً للعلم، ولكن اللّسانيات وإن شاركته موضوعه فإنّها قد استحدثت أسلوباً في تناول الظاهرة، والعلوم إذا اختلفت في المنهج تباينت في الهويّة، وهذا هو الذي أكسب اللّسانيات شرعيّة العلم المستقلّ بذاته.

ولمّا كانت اللّسانيات مدينة بعلّة وجودها للمنهج أكثر ممّا هي مدينة للموضوع فإنّه صار متعيناً أن يحظى البحث في أسس المنهج اللّساني بمنزلة الدعامة المعرفية: تلك التي تمسّ فلسفة العلم ونقد ثماره، وصار التدوين التاريخي لحركة العلم اللساني قائماً على تعقّب الصيرورة المنهجية التي تخلّلت لحمته، وهذا أحد الأبواب التي ينفذ منها الاستكشاف المعرفي الهادف إلى تقييم موضوع العلم ومادته من خلال مناهجه. غير أنّ المسار المنهجي الذي توخّته اللّسانيات منذ اكتسابها الشرعية المعرفية لا يمكن أن تتضح أعماقه إلاّ إذا تمّ ربطه بنشأته التاريخية، وتمّت مقارنته بالمنهج الذي سلكته المعارف اللغوية قبل بروز اللّسانيات الحديثة. ولئن اتّضحت لنا عناصر المفارقة خلال الفصل الخامس عند بحثنا في «حدّ اللّغة بين المعيار والاستعمال» فإنّ ذلك قد انصبّ على موضوع العلم كما أسلفناه، ومبحثنا الآن في منهج العلم هو الذي يكمّل الوجه الثاني من هذه الإشكالية المعرفية. غير أن استكشاف خصائص العلوم من خلال مناهجها ولا سيّما على

المنحى التاريخي لا يستقيم إلاّ بإدراج العلم المخصوص ضمن حركة المعارف السائدة أيامه، ولهذا السبب تعيّن أن يكون المنهج المعرفي مقارناً في هذا السياق.

وإذا نظرنا اليوم لطبيعة المعرفة الإنسانية كما سادت طيلة القرن التاسع عشر ـ لمّا أضاء مشعل الحضارة الإنسانية في قلب القارة العجوز ـ فإنّنا بفضل ما نحظى به من بُعد تاريخي ندرك أن جل المعارف والعلوم قد سادها منزعان بهما تحدّدت فلسفة المناهج المعرفية قاطبة، فأوّلهما منزع الوعي بأثر التاريخ وفعله في صيرورة الإنسان وثانيهما منزع البحث عن القوانين المتحكّمة في كلّ الظواهر: الطبيعيّة منها والإنسانية، ولا شكّ أنّ الذي طبع التفكير البشري بذلك الطابع المنهجي المزدوج إنّما هو الفيلسوف هيغل (1770 ـ 1831) فمن حيث قام معترضاً على المنهج الذهني المجرّد الذي أسسه الفيلسوف كانط (1724 ـ 1804) وعلى المنهج الحدسي المنبثق عن التيار الرومنطيقي المشيد على اللامعقول حاول أن يوائم بين التاريخ في موضوعيته وتناقضه والعقل في توقه نحو الوحدة والشمول بغية أن يفض إشكال التعارض بين الواقع والفكر، فكانت مدونته الكبرى: **ظواهرية الفكر** ـ في مطلع القرن: 1807 ـ نموذجاً للبحث عن الإنسان الكليّ بحريته المطلقة وسعادته المثلى، ذلك أن الواقعة العينية ـ حسبه ـ لا تدرك سيرورتها ولا منتهى حركتها إلاّ في مظهرها الكليّ بكل أبعاده الكونية، فكان أنْ أسس هيغل صرامة المنهج العقلاني عن طريق أدوات التفكير الفلسفي التي هي المتصوّرات، وبذلك أقحم الفلسفة في مسيرة البحث عن الحقيقة المتلابسة بطبيعة الوقائع.

وهكذا أرسى هيغل منذ مطلع القرن التاسع عشر قواعد الجدلية التاريخية من حيث هي قوام التعليل لأنّها في نفس الوقت محرّك للتّاريخ وحافز للعقل في سعيه الدائم إلى «عقل» الوجود. ولمّا جاء ماركس (1818 ـ 1883) كان أبرز فعل صنعه على الصعيد الفكري هو إرساء قواعد الصراع بين العقل والواقع، ومن حيث لم يخرج عن النهج الجدلي الذي سنّه هيغل قلب موازين القيم واعتبر قانون التعليل الهيغلي جدلية مثالية لأنّها متعالية تُصوِّر حركة العقل في توخيه سبل المعرفة تدرّجاً نحو المطلق. وهكذا نقض ماركس كل جدلية تنطلق من الفكر لتعود إليه بعد مرورها بالواقع الذي لا يعتبره المثاليون إلاّ صورة ذهنية فأرسى أسس الجدلية المادية التي تنطلق من واقع التاريخ في أبعاده المادية لتجعل الفكر في خدمة ما يقوم عليه الواقع من مكوّنات.

والمهمّ على صعيد التنظير المعرفي الهادف إلى جمع أشتات الأصول المنهجية السائدة طيلة القرن الماضي هو أنّ ظواهرية هيغل ومادية ماركس قد كرّستا معاً مبدأ التاريخية كقانون تفسيري وتعليلي بصرف النظر عن حركته أمتعالٍ هو أم متنازل، وقد كان ذلك من أهمّ الروافد المعرفية التي حدّدت فلسفة المعرفة طيلة القرن التاسع عشر والتي قامت أساساً ـ مثلما أسلفنا ذكره ـ على الوعي بأثر التاريخ وفعله في صيرورة الإنسان وعلى البحث عن القوانين التي تحكم الظواهر في الوجود.

وبينما اختمرت الجدلية التاريخية منطلقة من قلب ألمانيا كانت فرنسا تشهد ازدهار تيار فكري انبرى رائده ينادي بتأسيس المعرفة على كشف ما يحدّد الظواهر من علاقات وقوانين، ذاك هو المذهب الوضعي وقد أرسى قواعده أوغست كونت (1798 ـ 1857) الذي بشّر بتخطّي الإنسانية عهد اللاهوت وعهد الماورائيات لتصل إلى العصر الوضعي، وفيه يكفّ الإنسان عن البحث في العلل المتصلة بماهيات الأشياء ويتجه صوب البحث في القوانين المحدّدة فعلاً للوقائع والظواهر، وذلك عن طريق التجربة والاختبار طبقاً لنسق برهاني يجعل العلوم في نموّها وتكاملها كلّما تقلّصت عمومياتها ازداد تعقدها، وهي الحركة التي قدّمها الأولى في الرياضيات وقدمها الأخرى في ما أسماه الفيزياء الاجتماعية والتي وضع لها بنفسه مصطلح «السوسيولوجيا».

ومن مَدَد هذا التيار الفكري سيعمل دوركهايم (1858 ـ 1917) على إرساء مبدإ السببية الجماعية ليلتقي بالمنهج السائد في كل معارف القرن إذ ذاك، فقد آلى على نفسه أن يجعل من البحث الاجتماعي علماً قائماً بنفسه موضوعاً ومنهجاً، وكان مستنده النظري في ذلك إيمانه بخصوصية الوقائع الاجتماعية وتفرّدها بنوعية تفصلها عن الظواهر العضوية والنفسية. وهكذا انساق به المنهج إلى البحث عن نظام الظواهر الجماعية فانبرى ينادي بدراسة المجتمعات عن طريق قوانينها الخفية.

ولكن قمة هذا المنزع التاريخي مزدوجاً بسيطرة البحث عن القوانين المتحكمة في انتظام الظواهر قد جاءت على يد عالم الطبيعيات الإنكليزي داروين (1809 ـ 1882). فمن حيث غاص بالنظر على مقوّمات طبقات الأرض وعلى مكوّنات علم النبات وعلم الحيوان ولا سيما قطاع الحشرات منه مستنيراً في كل ذلك بثقافة بيولوجية ونفسانية بدا له أنّ محرّك توالي الأجناس هو مبدأ الانسلاخ

والتحوّل. ولفرط ما تملّكه هاجس التوالد راح يؤسس له قانوناً عاماً؛ مداره أن التنوّع بين الأجناس يمكن أن يعود في أصله إلى تأثير المحيط أو تأثير الاستخدام أو تعطّل ارتياض بعض الأعضاء، كما يمكن أن يعود إلى أثر التغيّرات الفجئية التي تحدث تلقائياً وعلى أساسها تستقرّ حركة الانتقاء الطبيعي. هذه الحركة التي يعرّفها داروين بأنها قدرة الأصلح على البقاء بعزل الفروق غير الوظيفية، وهكذا يتطابق مبدأ الاستصفاء الطبيعي مع مبدإ الصراع من أجل البقاء ومن ذلك كله يحصل التوازن - حسب نظرية داروين - بين أصناف الكائنات ومحيطها الطبيعي. وبهذا الصنيع أرسى داروين مبدأ تفسير الظواهر عن طريق الانسلاخات المتعاقبة فصهر صهراً كلياً قانون التعليل مع ناموس الزمن، واستقامت النظرة التحوّلية مبدأ معرفياً له وقعه في كل منهجية إبستيمية.

في هذا المناخ المعرفي ازدهرت العلوم البشرية طيلة القرن التاسع عشر حيث كان لها أن تزدهر لأن أوروبا قد استقطبت إشعاع الحضارة منذ فجر النهضة ولا سيما من أقطارها ألمانيا وفرنسا وإنكلترا، وفي هذا الحوض المعرفي يتعيّن تنزيل حركة العلوم اللغوية في ازدهارها وتوحّد مناهجها، فمما يطّرد عند اللسانيين عامة تقرير أحوال علم اللغة في طرفه ومستخلصاته خلال القرن الماضي وذلك للبحث عن سرد تاريخي يخلصون منه إلى ظهور فردينان دو سوسير، وما لم تربط بين أسس المعرفة اللغوية بمقومات العلوم السائدة الأخرى فإنه يتعذر علينا الإمساك بنسيجها المعرفي كما يتعذّر إدراك خفاياها المعرفية، ومما نعتبره بديهياً أن العلوم تتواكب تاريخياً فتنشيء فلسفة منهجيّة متكاملة، وهذا التكامل قد يكون عن طريق التماثل وقد يكون من باب التقابل.

وما أسلفناه من سيطرة منزعين منهجيين على الحركة العلمية في القرن الماضي - وهما منزع الوعي بنواميس الصيرورة التاريخية ومنزع البحث عن القوانين المتحكمة في نظام الظواهر عبر حركة التاريخ - نراه ينطبق بوفاء على العلوم اللغوية إذ ذاك بل لعل هذه العلوم هي التي استوعبت على أكمل وجه ذينك المنزعين، ففي حين نراهما متفاوتين في تأثيرهما بحسب انتماء القطاع المعرفي إلى حقل العلوم الإنسانية، أو انتمائه إلى حقل العلوم الطبيعية نراهما منصهرين تماماً في ميدان البحوث اللغوية طيلة القرن التاسع عشر، وهذا ما جعل المؤرخين اليوم

يسمون تلك البحوث غالباً باللسانيات التاريخية، فإن راموا التدقيق أطلقوا عليها مصطلح اللسانيات المقارنة.

ولئن خرج عن مقصدنا الإفاضة في مضمون علوم اللغة كما سادت في القرن الماضي ـ وهو ما غدا اليوم من شائع المعرفة بين المختصين وغير المختصين ـ فإن إلحاحنا على طابعها المنهجي المميز هو الذي يبرز لنا أوّلاً مقوّماتها الأصولية، ويعيننا ثانياً على أن نتبين بالمفارقة ما ارتكزت عليه اللسانيات المعاصرة في فلسفتها المنهجية. والحقيقة أن ما أفاض فيه اللغويون من دراسات النحو المقارن كشفاً للقرابات اللغوية وتصنيفاً للألسنة البشرية بين أسر وفصائل، وإحكاماً لشجرة الأنساب عن طريق التدرج السلالي بحثاً عن الأصل الأوحد المصفّى إنّما كان امتثالاً أميناً لتصوّر مبدئي يخص علاقة الإنسان بالوجود والكون والطبيعة والتاريخ مما طفت فقاقيعه على سطح الوعي الفلسفي والعلمي والاجتماعي فأثمر ظواهريّة هيغل، ومادية ماركس، ووضعية كونت، واجتماعية دوركهايم، وتطورية داروين.

ومعلوم أنّ منزع البحث التاريخي في مسلكه المقارن قد استوى بيّنا على يد اللغوي فرانز بوب (1791 ـ 1867) ثم استقام متكاملاً على يد رفيقه شلايشر (1821 ـ 1867) وليس من المصادفة أن يكون كلاهما ألمانياً وأن يكون الثاني منهما من المولعين بهيغل والمواظبين على قراءة فلسفته وهو ما يذكره ديكرو في الفصل الذي عقده للسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر: وذلك ضمن **القاموس الموسوعي لعلوم اللغة** الذي أعدّه بمعية تودوروف. (ص27).

فكيف ترابطت أسس الفكر اللغوي في أبعاده المعرفية العامة؟

لا شكّ أن القرن التاسع عشر قد كان وريث مخزون فكري يمتد على قرون تعود جوهرياً إلى التراث الأرسطي، وقد أسلفنا ونحن نتطرق لقضية موضوع العلم من خلال تحول الضابط المعرفي بين المعيار والاستعمال أن القدماء كانوا يعتبرون أن كلّ تغيير يطرأ على قواعد اللغة يعدّ انتهاكاً لأبدية قوانينها، وهذا ما يفسر النظرة الصفوية التي طبعت هذا الفكر اللغوي في أبعاده الإنسانية عبر كل الحضارات، وبيّنا أيضاً كيف كان الرأي المطّرد حول وظيفة اللغة متمثلاً في أنها تعمل على كشف ما في الفكر البشري من معان وتصورات، وذلك ما جعل

وظيفتها التعبير عن عملية التفكير بما يفضي إلى تطابق مضمون اللّغة مع الفكر ذاته، واعتبر الأسلفون أن الكشف عن مخزون العقل هو علّة وجود اللّغة.

وانطلق روّاد الحركة اللغوية في القرن التاسع عشر من حقيقة تثبتت مع نهاية القرن الثامن عشر، وفحواها أن الألسنة البشرية تتغير مع الزمن بالضرورة وتغيّرها يفضي إلى انسلاخ صور لها بعضها من بعض حتى تفارق على التدرج هيئتها الأولى كليّاً، ولأوّل مرة في تاريخ المعارف اللغوية يحصل التسليم بأن دراسة تغير الألسنة البشرية تمثل علماً قائماً بنفسه. وهذا ما عمل اللغويون طيلة القرن التاسع عشر على بناء صرحه. ومنذئذ استقام على الصعيد المعرفي المنهج الذي سيقود البحث اللغوي في إجراءاته التطبيقية ومستنداته النظرية، ولشدة ما كان هذا المنهج غالباً بل متفرداً لم يكن اللغويون إذ ذاك ليعوا أنه لم يكن إلا منهجاً من بين المناهج الممكنة. ولهذا السبب ما كان لهم شأن بمفارقاته ولا كانت لهم خبرة بأن يخصّوه بمصطلح يسمه فيحدّه بالجمع والمنع، وإنّما الذي سيبلور المتصور الذهني ليسكبه في مصطلحه المناسب بعد الوعي الكلّي بالقواعد المعرفيّة والأصول المنهجيّة هو فرديان دو سوسير عندما سيجرّد متصور الزمانية (الدياكرونية) ليؤلّف به ثنائياً تقابلياً كما سنراه بعد قليل.

لقد حقّق المنهج التاريخي المقارن فوائد جمّة ومن طريف ما حصل أن جُلّ الثمار المتأتية منه قد تحققت بالصدفة أكثر مما تحققت بالقصد بل إن الفكر اللغوي خلال القرن التاسع عشر قد أثمر مكتسبات معرفيّة لم يقصد إليها من حيث لم يدرك ما كان ساعياً إليه: ويكفي أنه بعد كدّ طويل قد انتهى إلى رسم شجرة الأنساب بين أهمّ الألسنة البشرية في خريطة تعتمد التعاقب السلالي بمختلف انسلاخاته، ويكفيه أنه على صعيد التنظير المنهجي قد أتاح الجزم بأن تغير اللغة لا يتعلّق بإرادة الإنسان بقدر ما هو وليد اقتضاء داخلي في ذات اللغة، ولئن اطّرد بأن الإنسان يغيّر اللغة فإنه أصبح من الاعتقاد الجازم أن اللغة هي بنفسها تتغير: ومعنى هذا أنّ تبدل الألسنة تحكمه علل طبيعية أكثر مما تستثيره الأسباب الحضارية.

والمهم بالنسبة إلينا في نهج استكشافنا المعرفي هو التأكيد على ما زعمناه من أن البحث اللغوي قد مثل الصورة المتكاملة للمناخ الفكري الذي نشأ فيه، ذلك الذي قد أذعن في نفس الوقت لمنزع الوعي بصنيع التاريخ في صيرورة الإنسان

ولمنزع البحث عن النواميس المسيطرة على هذه الصيرورة، وليس للإنسان من هوية إلا بفضل بعده اللغوي وليس للتاريخ من ظواهر إلا في خضم جدل العقل الذي مادته وموضوعه من اللغة.

ولو رمنا إعادة قراءة تاريخ اللسانيات في ضوء مصادرتنا المعرفية لتبين لنا من أمر علمنا اللغوي ما كان خافياً علينا، فالنحو المقارن ما كان إلا صورة مسقطة على مرايا عدة، هو صورة من جدلية هيغل مطبقة على الإنسان وتاريخ الإنسان من خلال لغة الإنسان: جدلية التاريخ من حيث هي قوام التعليل لأنها محرك له وحافز للعقل في سعيه الدائم إلى أن يعقل الوجود وظواهر الوجود، وهو صورة من تطورية داروين إذ لو استنسخنا ما سبق لنا أن حوصلنا به نظريته مستبدلين الألسنة بالأجناس لاستقام الأمر، وهاك نموذجه: فمحرك توالي الألسنة هو مبدأ الانسلاخ والتحول، على أن التنوع بينها يمكن أن يعود في أصله إلى تأثير المحيط أو تأثير الاستخدام كما يمكن أن يعود إلى أثر التغيرات الفجئية التي تحدث تلقائياً وعلى أساسها نستفز حركة الانتقاء الطبيعي، ولم لا تكون هذه الحركة الأنموذج التفسيري الأوفى للانسلاخ اللغوي عبر الألسنة البشرية فهي ـ كما عرّفها واضعها وكما نزعم انطباقها على حقلنا ـ قدرة الأصلح على البقاء بعزل الفروق غير الوظيفية، وهكذا يتماثل مبدأ الاستصفاء الطبيعي مع مبدأ الصراع من أجل البقاء، ومن ذلك كله يحصل التوازن داخل الظاهرة اللغوية بين مراتبها التركيبية ومحيطها الطبيعي.

وهكذا قام المنهج التاريخي على تحوّل معرفي استحال فيه علم التأثيل ـ وهو البحث في أصول الألفاظ عبر اشتقاقاتها ـ إلى علم النحو المقارن، وإذ تولّد هذا من ذاك لم يكن له أن ينفي وجود ما تولّد عنه فبقي العلمان مترافقين. وقديماً تولّد ـ على يد بعض منارات الحضارة العربية الإسلامية ـ علم الاجتماع من اختمار نوعيّ حصل في علم التاريخ ثم استقرّ العلمان ولكليهما دستوره المعرفي.

وعند هذا الحدّ من استقامة العلوم اللغوية ونمائها على نهج البحث التاريخي تحرّكها مقولة الزمانية انتاب اللسانيين إذ ذاك وعي ببعض الإشكالات المتصلة بأصول العلم. فالمشروع المعرفي الذي انطلقت منه مبادىء البحث اللغوي والذي يتمثل في ابتعاث اللغة الأم من غيابات التاريخ البشري قد خبا إشعاعه. لقد هالهم

ما أوقفهم عليه البحث من تعقد الظاهرة اللغوية في ذاتها أولاً ثم في تفاعلها مع الزمن بما يحمل تعقدها إلى معادلة جبرية عالية القوة، فهم في توسلهم بمركب الزمانية قد اعتزموا دخول مسلك معيّن فإذا بهم يفطنون إلى أنهم قد أبحروا في متاهة كمتاهة البيولوجي في بحثه عن أنسجة الجسم وخلاياه، والكيماوي في استكشافه عناصر المادة ومركبات الطاقة فيها، بل وكمتاهة من راح يترقّى عبر الأجناس بحثاً عن أصل الخليقة.

فإذا هذا اللسان الأوحد المصفّى سراب يُغري الظمآن ويستدرجه حتى إذا جاءه تحوّل إلى حيث يعاود الإغراء.

ولكن الذي وقع من هؤلاء اللسانيين المقارنين موقع الإشكال العائق عن كل حماس في مواصلة المغامرة المعرفية على مسلك البحث التاريخي إنما هو ما اكتشفوه من حقيقة علاقة الإنسان باللغة عبر الزمن أو ما بدا لهم أنه كذلك. فمما هو حقيق بالتأكيد أنهم كانوا ورثة الموقف المنهجي السائد في العلوم اللغوية منذ تسلّلت معقباته المعرفية عبر الحضارات البشرية وقد أسهبنا في ذلك منذ الفصل الخامس: فالرؤية المبدئية لديهم هي رؤية المعيار فهو المستبدّ بالاستعمال بل هو المنفرد بكل ضوابط العلم اللغوي لديهم، ولهذا السبب بدا للباحثين المقارنين أن الألسنة البشرية ما انفكت تتغير وهي في تغيرها ما فتئت تنحل وتتفكك فهي إلى الفساد والاضمحلال. وكم كانت خيبة هؤلاء عظيمة ومرارتهم أعظم حينما أيقنوا أن أبحاثهم التاريخية قد حكمت عليهم بنبش قبور الألسنة البشرية دونما طائل، فلا مشروعهم المعرفي قد استقام لهم ولا جهودهم قد شفعت في أن يعاكسوا مجرى التاريخ فيصدّوا الشوه عن اللغة.

وإذ قد زكا الوعي بهذا المضيق المعرفي مع منتصف القرن التاسع عشر ظهرت محاولة لتخطيه وتجاوز إشكالاته فانبرى جماعة من البحاثة اللغويين يعيدون تأسيس علمهم بمراجعة قواعده المنهجية وضوابطه الغائية، فكانت منهم محاولة تحسسوا فيها سبيلاً لتجاوز المأزق الإبستيمي الذي آل إليه المنهج التاريخي بل قل آلت إليه مقولة الزمانية كما يباح لنا إطلاقه بفضل ما نتمتع به من بُعد زمني ييسر لنا إعادة بناء تاريخ اللسانيات وذلك بواسطة قراءة السابق في ضوء متصوّرات اللاحق.

هؤلاء هم جماعة في معظمهم ألمانيون اصطلحوا على أنفسهم بالنحاة الجدد من حيث يقصدون أنهم مجدّدون وكان من أشهرهم كارتيوس وباول وبروجمان. لقد نادوا بأن تتجاوز اللسانيّات التاريخية مجرّد وصف التغيّرات اللغوية المتعاقبة وأن تسعى إلى تفسيرها بالكشف عن الأسباب المؤدية إليها، أمّا منبع هذه الأسباب فينبغي البحث عنه في صميم الاستعمال اللغوي أي انطلاقاً من استخدام الناطقين باللغة لأنهم هم المغيّرون لها في الحقيقة، وهذا ما جرّ النحاة الجدد إلى القول بأن التغيّر اللغوي تحكمه قوانين يجب البحث عنها انطلاقاً من التغيّرات الصوتية لأنها ترضخ لمقتضيات فيزيولوجية بحسب آليات التصويت والتقطيع وخاصة عند الأداء التعاملي، ولمقتضيات نفسية إذ ينزع الإنسان بطبعه إلى مبدإ القياس وبه تنزع الظواهر اللغوية نحو التماثل. وهذا ما دفع بهؤلاء إلى الإيمان بانبناء الظاهرة اللغوية على مبدإ القوانين الصوتية، وقد غالوا في ذلك حتى ظنّوا أن ما بدا لنا في اللغة استثناء لقاعدة ليس شذوذاً عليها وإنّما هو ظاهرة خفي علينا قانونها.

هكذا حاول هؤلاء النحاة الجدد أن يحوّلوا العلم اللغوي من مجراه الوصفي إلى نهج تعليلي، وكانوا في ذلك مدفوعين بجاذبية المذهب الوضعي الذي ساد يومئذ. ولكنّهم من حيث أحسّوا بارتباك المسلك التاريخي في البحث اللغوي لم يستطيعوا الإفلات من قبضته فكانوا مع اعتراضهم المعرفي أبناءً بررة للنحو المقارن، بل إنّهم ظلّوا جازمين بأن لا انفصام بين التاريخ واللغة: كلاهما مدخل للآخر وسترى من سيمدّ لهذا القول أنفاساً بعد حقبة من تاريخ اللسانيّات.

في هذا المناخ المعرفي ظهر فرديناند دو سوسير (1857 ـ 1913) فكان اللغويّ الوفيّ لروح عصره تثقف بثقافته وامتثل لمناهجه، وقد حملته ظروفه على التجوال بين سويسرا وألمانيا وفرنسا فكان متمثلاً لخصائص الثقافة الأوروبية من أغزر مواردها، وقد زاوج في تكوّنه بين التعلّم في جنيف والتعلّم في ليبزغ حيث أعدّ رسالة حول استعمال المضاف المطلق في اللغة السنسكريتية، ثم استقرّ بباريس من سنة 1880 إلى سنة 1891 فتولّى تدريس النحو المقارن بمعهد الدراسات العليا وأعدّ أطروحة تتصل بنظام الحركات في اللغات الهندية الأوروبية، ثمّ عاد إلى موطنه جنيف فاضطلع بتدريس اللغة السنسكريتية والنحو المقارن، وفي سنة 1907 عُهد إليه بتدريس اللسانيّات العامة فاضطلع بذلك إلى آخر حياته (1913)، ثمّ نشر بعض

تلاميذه عصارة محاضراته تلك في ما أصبح يطلق عليه «دروس في اللسانيات العامة»*.

إن سوسير قد شبّ واكتهل ابناً باراً للغويات التاريخية فكان في كلّ ما أنجزه من أبحاث نحوياً مقارناً كأمثل ما يكون النّحوي المقارن، وهذا ما يغيب عنّا عادةً أو نتغافل عنه والحال أنه المفتاح في فهم التحوّل المعرفي الذي ستتولّد بمقتضاه اللسانيّات الحديثة من مخاض تحويلي عاشه فقه اللغة على مدى طويل. ولئن كانت معلوماتنا عن حياة سوسير ضنينة الإفادة فإننا نكاد نجزم بأن السنوات الأخيرة التي قضاها من حياته متفرّغاً للتدريس في شبه انقطاع عن مواصلة الأبحاث الأكاديمية إنجازاً ونشراً إنّما تعزى ـ فيما قد تعزى إليه ـ إلى موقف نقدي تجاه المنهج الذي ساد المعرفة اللغوية وسبق له أن كان صوتاً أميناً من أصواته. ولئن لم يبلور ذلك بالبحث العلمي المتعارف فإنّ دروسه قد كشفت وعيه الحاد بالمأزق المعرفي الذي آلت إليه اللغويات التاريخية بما فيها حركة النحاة الجدد، وعلى هذا الأساس سيجرّد المفاهيم المناسبة لإجراء نقده المنهجي وذلك عن طريق اشتقاق ثنائية الآنية والزمانية التي هي في نظرنا واسطة العقد في كامل تفكيره.

إنّ جزم سوسير بأنّ حقيقة اللغة كامنة في ذاتها أكثر مما هي كامنة في تاريخها يعدّ إعلاناً عن قطيعة معرفيّة سوف يتجاوز أثرها حدود العلوم اللغوية إلى مجال العلوم الإنسانية الأخرى، كيف لا ومنذئذ ستكفّ اللسانيات عن أن تكون تابعة للمعارف البشرية الموازية لها لتصبح تدريجياً متبوعة بها، حاملة للريادة المنهجية والإبستيمية. ولكن سوسير لم يكن ـ على ما يبدو ـ واعياً بما أنجز. بل إنّ معاصريه لم يدركوا رسالته في عمقها الفلسفي. وسيمرّ ردح من الزمن تظل فيه آراء سوسير مجهولة وقطيعته المعرفيّة مع الفلسفة التاريخية منسيّة، وكل ريادته منكَرة وليس ذلك غريباً إذ لم يتبوّأ في حياته منزلة بين الروّاد، فما نشره من أبحاث لم يكن ليؤهله لمقعد بينهم، وما اعتمل في فكره من مآخذ على المعارف اللغوية السائدة لم يتسع له الوقت لنقله من مدارج الدرس الجامعي إلى حلقات العلماء المختصين، ومن أدرانا فلعله كان على شك مما كان يذهب إليه! ولكنّ المهمّ هو أنّه أرسى القواعد الأولية للبديل الذي سينقض مقولة الزمنية في سلطتها

(*) انظر ضمن قائمة المراجع الأجنبية.

المطلقة من الناحية المعرفية، وسيظل ذاك البديل الذي هو الآنية ثاوياً وراء حلبة المعارف في تصارعها وفي تكاملها إلى أن تتضافر الروافد عليه ليبرز على ساحة المعرفة فيمسك بأزمة العلم اللغوي، ويجرّ إلى نهجه سائر العلوم بما سيولّده من رؤية جديدة للظواهر هي الرؤية البنيوية من حيث هي المركب الفلسفي الذي محرّكه الآنية.

وبين ميلاد المقولة الآنية على يد سوسير واعتلائها كرسيّ الريادة سيمرّ عقدان تتوازى فيهما تيارات البحث اللغوي، بعضها في تواصل وبعضها في افتراق، ولكننا على نهج بحثنا المعرفي سنقف عند بعض منها لعلّها تضيء سبيل الكشف عن الشبكة النظرية لعلوم اللسان عامة، ففي حين كان سوسير يستشفّ حقائق اللغة بالرؤية النقدية كان اللغويّ الدّنماركي أوتو جسبرسن (1860 ـ 1943) منغمساً في تقلباته مع اللغة من أيّ باب يدخلها! فمنذ 1894 عكف على دراسة ظاهرة التطوّر بالاعتماد خاصة على الإنكليزية ثم استوقفته سنة 1904 قضية تدريس اللغة الأجنبيّة وما يقتضيه من مناهج. ولكنه بعد أن قضى وقتاً طويلاً في دراسة نحو اللغة الإنكليزية لإخراجه على نمط مستحدث ـ على حدّ ما رأيناه في مُقَدِّمتنا الثالثة ـ وضع مصنّفه العجيب حول **طبيعة اللغة وتطورها وأصلها** وذلك سنة 1922. ولئن مثّل هذا الكتاب ثراء فكرياً لا قادح فيه فإنه يكشف عن وفاء صاحبه لفلسفة الاستنطاق التاريخي التي استبدّت بالبحث اللغوي وإن كان قد تصرّف في بعض المسلّمات بروح نقدي، ناهيك أنه بذل من جهده في الاستدلال على أنّ التطوّر التاريخي في صلب اللغات استصفائيّ المنزع بحيث يلفظ النابيء ليستبقي الأصلح.

أما على صعيد المقوّمات المعرفيّة فإن جسبرسن حصر هويّة الظاهرة اللغوية في مستواها الأدائي أي عند تجلياتها الإنجازية بحيث لم يستسغ مبدأ استكشاف خصائصها من خلال نظامها المجرّد، وبالتالي فإنه بتعبير إبستيمي كأنّما أنكر مستوى اللسان ومستوى اللغة ولم يقرّ إلا بشرعية مستوى الحدث الكلامي كمقوّم للعلم اللغوي.

وفي حين كان سوسير يقدّم دروسه في اللسانيّات العامة على منابر جامعة جنيف ـ بين 1907 و1913 كما أسلفنا ـ كان لغويّ فرنسي يواصل خطّ السير المرسوم في غير شك من أمر ما ورث عصره من مناهج المعرفة اللغوية، ذاك هو

جوزيف فندريس، ولئن كان جسبرسن - بوجه من الوجوه - صدى للنظورية الداروينيّة فإن صاحبنا هذا قد كان - فيما نقطع به - الصدى الأمين لعالم الاجتماع دوركهايم. لقد غامر فندريس بالتاريخ عبر اللغة فوضع مصنّفه القيّم: **اللغة** مدققاً العنوان بقوله: **مدخل لغوي إلى التاريخ** وقد أنجزه سنة 1914 ولكنه لم يسلمه للنشر إلا سنة 1920 ولم يظهر إلاّ بعد ثلاث سنوات، والمهمّ هو أنّ فندريس عندما صنّف كتابه لم تكن دروس سوسير قد جمعت بعد.

إنّ كتاب فندريس يصوّر بداية قلق العلم اللغوي مع مقولة الزمانية لكن هذا القلق لم ينضج بما يفتق الوعي بالمأزق المعرفي لذلك جاءت المغامرة الفكرية مزيجاً من متضادين منهجيين: الرؤية السكونية والرؤية الحركيّة، وظاهر آن ما كان يقضّ سكينته الفكرية هو حرصه على الاهتداء إلى منفذ يمسك فيه بتلابيب العلم من أسسه ولكنه أخفق في السعي ظانّاً أن العلم الكلّيّ لا يدرك في اللسانيّات إلاّ على يد رجل يكون قد ألمّ الإلمام الكامل بكل الألسنة البشرية بلا شارد، وهذا ما يعزوه إلى «افتقار اللسانيات لبرنامج عام». (ص13).

وهكذا جاء مصنّف فندريس على بناء غريب: المقدّمة مخصصة لأصل نشأة اللغة والأبواب الثلاثة الأولى للأصوات فالنحو فالمعجم، والرابع لتكوّن الألسنة البشرية، والخامس للكتابة، والخاتمة لتطوّر اللغة. ولكن فندريس في خضمّ هذا التأرجح بين حركة الزمن ولحظة الوصف قد سجّل ومضات من الوعي المعرفي لعلّها كانت رسوماً متفاوتة التبيان من الرؤية الآنية، فممّا يقضي به: «إن أشمل تعريف يمكن أن نسوقه عن اللغة هو أنها نظام من العلامات، وما دراسة نشأة اللغة إلا بحث عن العلامات التي كانت بحوزة الإنسان بصفة طبيعية ثم بحث عن كيفية استخدامه إياها، أما ما نقصده بالعلامة فهي كل رمز صالح لتخاطب البشر بعضهم مع بعض، والعلامات أصناف شتّى لذلك توجد أنواع من اللغات، فكل أعضاء الحس قادرة على خلق لغة، فهناك لغة الشمّ ولغة اللمس ولغة البصر ولغة السمع، بل هناك لغة كلما اصطلح شخصان على ربط حدث معيّن بدلالة معيّنة بغية التحاور فيما بينهما (. . .) إلاّ آن لغة من بين هذه اللغات الممكنة تطغى على سائرها بتنوّع وسائلها التعبيرية، وتلك هي اللغة السمعية المسماة لغة منطوقة ومفصّلة، وستكون دون سواها موضوعاً لهذا الكتاب». (ص19).

فهذا إذن من خطوط النسيج المعرفي الذي تخلّل بنية العلوم خلال العقدين الأوّلين من القرن العشرين مما تتعين معرفته لتتبع حركة البحث اللغوي في تحوّله من مقولة الزمانية إلى مقولة الآنية. وعلى خط آخر كان الحكيم النمساوي فرويد (1859 ـ 1939) ينبش بمعاوله بواطن النفس الإنسانية ويشق بطريف نظرياته نفقاً تحت سطح العلوم البشرية، وفي حين كان سوسير يقدّم محاضراته اللسانية كان فرويد يغوص في علم النفس الاستبطاني ليبني صرح العلم الجديد: "التحليل النفسي". فمنذ مطلع القرن درس **تأويل الأحلام** (1900) **وعلم النفس المرضي للحياة اليومية** (1901) ولكنه بعد ذلك أمسك بضالته، فمن خمسة تحاليل نفسية إلى خمسة دروس في التحليل النفسي ومن الطوطم والمحظور إلى مدخل للتحليل النفسي وكلّ ذلك ـ وهذا هو المهمّ ـ قد أنجز بين 1905 1916.

في هذه الفترة كان في الولايات المتحدة عالم من أصل ألماني تخصص في علم الأجناس البشرية ثم جاء حقل اللغويات فاقترن بها اسمه بحثاً وتدريساً، وقد كان لنظرياته شأن في تطوير اللسانيات من الوجهة المعرفية، ذاك هو أدوارد سابير (1884 ـ 1939) الذي وسم البحث اللغوي بسمة المنهج الذهني، ولا يمكن البتّة ـ في رأينا ـ إدراك أسرار نظرياته إلاّ عند ربطها بازدهار نظرية الاستبطان النفسي، وقد كان سابير قارئاً مولعاً بفرويد كما يذكر جورج مونان في الفصل الذي عقده لسابير ضمن مصنّفه **اللسانيات في القرن العشرين**، والذي يستوقف عنايتنا في هذا المقام باعتبار امتثال البحث للاستقصاء المعرفي إنّما هو مسعى سابير إلى استكناه الظاهرة اللغوية من خلال مقومات العلاقة بين شكل عناصرها ووظيفة تلك العناصر، أي بين المادة والجوهر وهو ما جعل البحث اللغوي قريناً من قرائن البحث النفسي. ومرّة أخرى نرى اللسانيّات تتأسس قطعاً على بنية الكلام دون ولوع باستشفاف بنية اللسان ولا بنية اللغة، وقد كان طبيعياً أن يعنون سابير مصنّفه الأساسي على الشكل التالي: **اللغة: مُقدّمة في دراسة الكلام** 1921، وترجمه إلى الفرنسية س.م. جيزمين سنة 1953 ترجمة لم تخل من الهنات التي استدركها عليه الباحث منصف عاشور حين أخرج ترجمة عربية جاءت على قدر واضح من الدقة والدراية.

عندما نشر سابير كتابه إذن لم يكن سوسير قد عُرف بعدُ في حقل العلوم اللغويّة الأميركية، ومن ينظر مليّاً في مظان الكتاب يدرك أنّه ـ بصرف النظر عن اكتشافات هامة تخصّ حقيقة الصوتم ـ لوحة من التمزق المعرفي بين البعد

التاريخي المقترن بحركة الزمان والبعد السكوني المرتبط ببنية الظاهرة في لحظة الوصف، وفي هذا الصراع الثنائي ينضاف في كتاب سابير عامل ثالث هو البعد المتصل بسبر أعمال الكائن الناطق بالكلام في عالميه الذهني والنفسي.

فمنطلق سابير هو أن دراسة الأشكال اللغوية مع التطورات التاريخية من شأنها أن تعين على إدراك حركة الفكر في مفاعلاتها النفسية وعلى إدراك جدلية التاريخ في تواصلها (ص6)، ولذلك فإن المنفذ السليم في دراسة الكلام هو اعتبار اللغة نظاماً راقياً يعمل في صلب الجهاز النفسي والذهني للإنسان (ص14)، وعلى هذا الأساس يتحرّى سابير في تدقيق غايته المنشودة من مصنّفه بأنّها بحث في وظيفة الأشكال اللغوية داخل هذا النظام الرمزي الاصطلاحي المسمى باللغة (ص15)، وهذا ما سيفسح للمؤلّف مجال الإطناب في مشكل علاقة اللغة بالفكر من حيث هو العنصر الأساسي في تعريف الظاهرة اللغوية مطلقاً.

أمّا ما أشرنا إليه آنفاً من تأرجح المنهج اللغوي على يد سابير بين الزمانية والآنية فأوضح دليل عليه ما انبنى عليه الكتاب من فصول اتصلت مجموعتها الأولى بتعريف اللغة وعناصر الكلام في أصواته وقوالبه النحوية وقد مثّلتها الفصول الخمسة الأولى، ويأتي السادس متناولاً نماذج البنى اللغوية وساعياً إلى إعادة تصنيف الألسنة البشرية على أساس المتصوّرات المفهومية، ثم تأتي ثلاثة فصول يعود فيها المنهج إلى الوفاء بروح التاريخ فتدرس خلالها اللغة من خلال تطوّرها التاريخي وقوانينها الصوتية كما تدرس من خلال تأثير الألسنة البشرية بعضها في بعض. وينتهي الكتاب أخيراً بفصلين يعقد أولها لعلاقة اللغة بالجنس والعادات وثانيهما لعلاقة اللغة بالأدب.

وعلى خط ثالث من خطوط النسيج العلمي للبنية المعرفية التي تركّبت عليها العلوم اللغوية في بداية هذا القرن نصادف حركة موازية انطلقت من حقل العلوم الفيزيولوجية وعبرت ميدان علم النفس لتصل إلى علوم اللغة فتنبري نقيضاً للتيار الذهني عامّة، وأمّا منشؤها فأبحاث الفيزيولوجي الروسي بافلوف (1849 ـ 1936) الذي اهتم بدراسة جهاز الهضم والمنعكسات اللعابية فاهتدى إلى صياغة نظريته في المنعكسات الشرطية سنة 1903، ثم درس نشوءها واختفاءها وفسر ذلك بقوانين الاقتران العصبي ثم ناظر بين سيكولوجية الحيوان وسيكولوجية الإنسان فاستيقن أنّ

عالم الإنسان تدبّره قوانين مطابقة لمقتضيات المنعكس الشرطي، إلا أن الإشارات الحسية لدى الحيوان تحلّ محلها لدى الآدمي إشارات لغوية ذهنية، وهكذا خطا بافلوف بنظرياته خطى في إثبات وحدة العالم الفيزيولوجي والعالم النفساني لدى الإنسان، وقد تبلور ذلك في مصنّفين لاحقين هما **عشرون سنة من التجربة في ميدان النشاط العصبي العالي للحيوان** (1922) و**المنعكس الشرطي** (1935).

وفي نفس الحيز الزمني كان في الولايات المتحدة عالم نفساني قاده تدريسه لعلم النفس التجريبي والمقارن إلى وضع مذهب جديد في حقله العلمي، ذاك هو جون واطسون (1878 ـ 1958) مؤسس المذهب السلوكي في علم النفس، وطريف أن يصادف تاريخ ابتكاره للنظرية الجديدة تاريخ وفاة سوسير (1913)، لكن الأطرف من ذلك أن واطسون لم يكد ينتهي من رسم معالم نظريته حتى اكتشف ـ سنة 1916 ـ نظريات بافلوف فعاود آراءه الشخصية معدّلاً إياها في ضوء نظرية المنعكس الشرطي وقد تجسّم ذلك التصاهر في مصنّفه **مسارب السلوكية** (1928).

لقد قام المذهب السلوكي في علم النفس نقيضاً للمذهب الاستبطاني الذي كان يومئذ سائداً فكان مطمحه إرساء قواعد البحث الموضوعي للسلوك البشري عن طريق الملاحظة الاختبارية فأنكر الحوافز الباطنية كدعامة لتفسير السلوك ولم يتمسك إلاّ بالخصائص الفيزيولوجية، وعلى هذا الأساس حصر تصوّره للسلوك الإنساني في كونه منبهات تولّد ردود فعل تتحوّل بدورها إلى منبهات جديدة فتقتضي استجابات أخرى، وهكذا دواليك.

في هذا المناخ المعرفي سيتبري في الولايات المتحدة عالم لغوي كان بُعيد وفاة سوسير قد أصدر **مدخلاً لدراسة اللغة** (1914)، ثم اكتشف المذهب السلوكي في علم النفس فتمثله حتى تشبع به فانطلق يؤسّس علمه اللغوي على قواعد ما اكتشفه مجسّماً في البحث اللساني ما أنجزه واطسون في البحث النفسي: مناقضة المذهب الذهني بمذهب سلوكي. ذاك هو بلومفيلد (1887 ـ 1949) أمّا مدوّنته الكبرى فهي كتاب **اللغة** الذي وضعه سنة 1933 فكان دستور اللسانيات الوصفية بنهجها الاستقرائي ومنزعها الاختباري كما سندقّقه في الفصل الموالي عند حديثنا عن معضلة اكتساب اللغة.

* * *

هكذا تأسست مقولة الآنية في شبكة معقدة من القرابات المعرفية وهكذا أزاحت مقولة الزمانية لتنفرد إلى حدّ بعيد بسلطة إبستيمية على مستوى مناهج البحث وفلسفة العلوم، وقد بدا سلطانها كأقوى ما يكون السلطان منذئذ في حقل اللسانيات وإليها ترتدّ بوجه من الوجوه كل النظريات اللغوية الحادثة بعدئذ، غير أن من تمام البحث المعرفي في هذا السياق ألا نغفل عن تضافر بعض الحقول في إعلاء صرح مقولة الآنية ولا سيما فيما تولّد معها ونما بنموّها من فلسفة في تقدير الأشياء وفحص الظواهر، نعني ـ مثلما ألمحنا إليه آنفاً ـ البنيوية. ونفهم الآن بعد الإلمام بخبايا الشبكة المعرفية في نشأة الفكر اللساني المعاصر كيف تعاضدت مقوّمات النشأة في توائم البنيوية بمقولة الآنية: فالمحور المركزي لهذه المصاهرة هو البحث اللغوي بلا منازع، ومعلوم أن من محركاته المعرفية تعريف سوسير للغة بأنها كلٌ يقوم على ظواهر مترابطة العناصر ماهيّة كل عنصر وقف على بقية العناصر بحيث لا يتحدّد أحدها إلا بعلاقته بالعناصر الأخرى: فإذا بالحدث اللغوي جهاز تنتظم في كيانه عناصر مترابطة عضوياً بحيث لا يتغيّر عنصر إلا انجرّ عن تغيّره تغيّر في وضع بقيّة العناصر وبالتالي كلّ الجهاز. وما إن يستجيب الكلّ لتغيّر الجزء حتى يستعيد الجهاز انتظامه الداخلي.

ولكنّ هذه الرؤية «البنيوية» لم تكن فريدة نوعها في تلك الحقبة من الزمن وقد رأينا المخاض العسير الذي كان يمر به الفكر المنهجي في تمزقه بين الزمانية والآنية، وهنا تكمن قيمة تضافر المعارف في توليد المستحدثات الإبستيمية، فاللسانيات لم تكن إلا إحدى دوائر ثلاث قد تقاطعت فولدت مجالات مشتركة والدائرة الثانية هي دائرة النقد الأدبي وأمّا الثالثة فدائرة البحث في الأجناس البشرية. وإذا كان سوسير هو مركز الدائرة الأولى فإن مركز الدائرة الثانية قد جسّمه ياكبسون مثلما جسم ليفي ستروس مركز الدائرة الثالثة. وقد انطلق القطبان مفترقين ثم التقيا كما هو معلوم.

فرومان ياكبسون الذي ولد بموسكو سنة 1896 واهتمّ منذ سنّ مبكرة بدراسة اللغة من خلال اللهجات الروسية وبدراسة مظاهر الفن الشعبي كما اهتم بفلسفة هوسرل قد أسس بمعيّة ستة طلبة «النادي اللساني بموسكو» وكان ذلك سنة 1915 أي بعيد وفاة سوسير بسنتين، وكان مجمع اهتمام أهل النادي تعقّب خصائص الظاهرة اللغوية من خلال تجلياتها عبر أشكال الفن ـ اللفظي منه والفلكلوري ـ

وكان ياكبسون رائداً في تناول التحليلات المظهرية للأشكال الأدبية، ومعلوم أن هذا النادي هو الذي عنه تولدت المدرسة الشكلية الروسية بكل أعلامها.

ولكن ياكبسون الذي انتقل إلى تشيكوسلوفاكيا لإعداد رسالته الجامعية قد واصل نهجه المعرفي بإرساء أسس «النادي اللساني ببراغ» سنة 1920 مع ثلة من اللغويين ونقاد الفن، وكانت نظريات سوسير قد بلغت إليه آنئذٍ فكان هذا النادي حوضاً لتحالط منهجي خصيب بين الفن والنقد واللغويات، ومن هذا المزيج استقام عود البنيوية فاشتد باستقامته أزر المقولة الآنية.

وسيمرّ ردح من الزمن تأتي فيه على ياكبسون تقلبات حتى يلتقي في الولايات المتحدة سنة 1941 بفرنسي مهاجر بدأ يفتح في علم الأجناس البشرية نفقاً رائع الشأن، ألا وهو ليفي ستروس الذي وقّع سنة 1945 عقد المصاهرة بين الحقول المعرفية الثلاثة بمقاله الشهير: **التحليل البنيوي في اللسانيات وعلم الإناسة** وهو المقال الذي ضمنه فيما بعد كتابه **الإناسة البنيوية** كما سبق لنا أن أشرنا منذ المُقدِّمة الأولى.

فلئن تيسر لنا الآن أن نمسك باللوحة الخلفية لشبكة النسيج المعرفي الذي تمت في سياجه علوم اللسان منذ بداية القرن التاسع عشر فإننا من موقع الحيرة المعرفية نرى لزاماً على المشتغل بفلسفة العلم أن يتابع نقد مقولاته المنهجية، ذلك أن خطوط الفصل بين سلطة الزمانية وسلطة الآنية ليس من اليسير - كما تبيّن لنا - تحديدها لا من الوجهة التاريخية ولا من الوجهة المفهومية. وإذا ما قامت الفلسفة الظواهرية على مبدإ الحركة العمودية المتعالية وقامت الفلسفة المادية على مبدإ الحركة العمودية المتنازلة فإن الآنية - التي هي قوام الفلسفة البنيوية - تمثل مبدإ الرؤية الأفقية لأنّها مقولة لا تؤمن بالأشياء وإنما تؤمن بالعلاقات الرابطة بين الأشياء، وهذا معناه أن الظواهرية احتكمت إلى التعليل الكوني وأن المادية احتكمت إلى السببية الاختبارية في حين انبنت الآنية على التفسير الوظيفي عبر العلاقات.

لقد تأسست الفلسفة الزمانية على مبدإ القول بأن حقيقة الظواهر كامنة في غيرها لا في ذاتها لأنّها مستمدّة من العلل والأسباب السابقة في وجودها على وجود المسبّب والمعلول، فاعترضت الآنية بالقول إن حقيقة الظواهر كامنة في

ذاتها لا في غيرها، باعتبار أنها مستمدة من تضافر الأجزاء داخل نظام الكل الواحد. وهكذا قامت الزمانية على تقدير الظواهر في ماهياتها وفي جدلها في حين قامت الآنية على تقديرها في وجودها: فجوهر الشيء هو وجوده ووجوده كامن في بنيته ونظامه.

ولكنّ الكون من حيث هو مادة يعقنها العقل ليس على ما قد يتخيله العقل نفسه من البساطة أو اليسر حين يظن السيطرة عليه كلياً في تصنيفات ذهنية يحوّلها إلى مقولات صارمة، ولقد تصارعت المقولتان أيما تصارع ولم يأت على الآنية - منذ حملت الريادة المنهجية في المعارف اللغوية والإنسانية - يوم استتب لها فيه السلطان المعرفي كليّاً، والذي قوّى روح المنازعة لدى مقولة الزمانية أن الآنية قد اصطدمت هي الأخرى بمأزق معرفي وذلك من خلال اندراجها هي بذاتها في سياق الزمن المحايث مما يفترض التسليم بوجود الزمن الحاضر، ولكن الزمن الحاضر منعدم أو في حكم المنعدم طبيعياً، بل إن الوجود زمانيّ أو لا يكون، ومن هذا الباب تعذّر الانفصام عن مقولة الزمانية معرفيّاً.

إنه من المفيد في هذا المقام التذكير بأن المنهج الآني الذي قامت عليه اللسانيات المعاصرة وتولّد عنها بموجبه المنهج البنيوي ليس إلا مصادرة من المصادرات، هو مصادرة منهجية في البحث لأن الآنية في حقيقة أمرها لا تنفك عن الزمن ولكنها تستند إلى زمن افتراضيّ يرمز إليه بنقطة على المحور الزمني المتعاقب، إلا أن حيّز هذه النقطة قد يكون يوماً أو سنة أو عقداً أو قرناً أو عصراً من العصور، فالآنية ليست إقراراً بالزمن ولا نقضاً له وإنما هي استيعاب لأبعاد «الزمانية» في تجمعها، فهي تعكس المنطق الصوري للأحداث لأن الزمانية تبدو متركبة من سلسلة نقط الآنية، أي إن الزمانية تحتوي الآنية، فإذا بالآنية تستحيل منهجاً مستوعباً لأبعاد الزمانية بمقتضى أنه يدك الحواجز التطوّرية فيصهر التعاقب في بوتقة التّواجد.

فإذا كانت الزمانية تحاول التوسّل بالزمن الطبيعي - ذاك الذي بتعاقبه يسير الكون وما في الكون من وقائع وظواهر - وكان النحو يتوخّى سبيل الزمن اللغوي الذي تترتّب بحكمه أجزاء الكلام في غير تطابق ضروري مع منطق الزمن الطبيعي فإن مقولة الآنية تستند إلى الزمن التقديري الذي هو زمن افتراضي لأنّه زمن منهجي لا غير.

غير أنّ اللسانيّات في نمائها وسعيها إلى الاكتمال كأنّما أدركت نسبيّة القيم في تعارض المقولتين بل كأنّما أدركت أن الزمانية «قضيّة» وأن الآنية «نقيضة» فأحسّت بأنّها مدفوعة إلى البحث عن «التأليف» حسب الثلاثية الجدلية، فالزمانية قد أخفقت في مشروعها المعرفي يوم اختطّت لنفسها غاية ابتعاث اللغة البشرية الأمّ من غيابات الوجود الماضي، والآنية قد أنكرت الزمن وتجاهلت فعله فأمهلها ثم غافلها حتى أظهرها على تناقض أمرها، وعندئذ بدأ منعرجها إلى المأزق المعرفي.

ولم يطُل الأمر باللسانيّات حتى ظفرت بالمسلك الذي جنّبها القطيعة المعرفيّة القاصمة فسكبت مقولتها الآنية بكل ما تضمّنته من تراكمات المقولة الزمانية في بُعد جديد نصطلح عليه بالبعد التكويني أو لنقل هو البعد النشوئي: ذلك أنّنا في قراءتنا لحركة العلم اللغوي عبر سيرورته المتّصلة وفي بحثنا عن مقوّماته المعرفيّة لم ننفكّ نترصّد بذور نشأة ما استقامت عليه اللسانيّات اليوم في آخر تحوّلاتها المعرفية، ولقد أوقفنا الفحص على ما بدا لنا بديلاً من المقولتين الأوليين نعني المقولة التكوينيّة وهي التي كانت في نظرنا المحرّك الأساسي الذي أوقف ياكبسون على أسرار جهاز التخاطب في أطرافه الستة بمختلف الوظائف، وهي الحافز الذي دفع هاريس ثم تشومسكي إلى القول بمبدإ البنية العميقة من حيث هي صورة خفيّة يقدّر أنّها أصل النشأة والتكوين عند كل جملة تتفوّه بها كما سندقّقه في الفصل الموالي.

وهكذا لم يعد البحث في أصل اللغة على معنى الإطلاق، وإنّما أصبح مداره في أصل نشأة الحدث اللغوي على لسان الفرد، وهذا ما فتح الباب واسعاً أمام الأبحاث المتمازجة الاختصاصات ولا سيما في حقل اللسانيات البيولوجية؛ ولعلّها مع تقدّم الأبحاث العصبيّة ستكون لسانيّات المستقبل. وبين ذلك الواقع وهذا الأمل تنطلق اللسانيّات الراهنة مستعيدة إلى حوزتها قضيّة من أمّهات القضايا المعرفيّة هي قضيّة الاكتساب اللغوي وما يقترن به من التحصيل الإدراكي.

الفصل العاشر

في توظيف العلم: اللسانيّات وتعليم اللغات

لا شك أنّ أهميّة الدّراسات اللغوية الحديثة لم تتبلور إلا منذ دخلت المستخلصات النظرية حيّز الاستثمار في تطبيقات استقرائية، وهي مرحلة تجددت بها مناهج تدريس القواعد اللغوية عامّة. كما تطوّرت معها أصول التقييم اللغويّ ذاته ممّا شمل تصنيف الدراسات اللغوية اعتباراً بما جدّ من أفنان ضمن الشجرة اللسانية العامة.

والملاحظ أن الدراسات العربية اليوم قد أخذت حظّاً ملحوظاً من ثمار اللسانيّات، غير أن حظّها في الجانب النظري أوفر منه في الجانب التطبيقي مما يدفع الباحث اللساني على الحكم بحدود الدراسات النظرية ما لم تستغل في وصف لغوي جديد، ويكاد اللغويّون اليوم يسلّمون بداهة بضرورة إعادة وصف اللغات عموماً حتى تكتشف نواميسها الخفية من جهة، وتخلص مقاييس تلقينها وبلورتها من كلّ سمة اعتباطيّة أو معيارية من جهة أخرى، ولعل اللغة العربية من أشدّ اللغات حاجة إلى هذا الوصف الجديد إذ إن نحوها يرجع اليوم إلى ما ينيف عن اثني عشر قرناً ولم يكد يعرف تغيّراً جوهرياً منذ نشأته.

لقد أشار الباحث اللساني كوردير في بحثه «مدخل إلى اللغويات التطبيقية» إلى أن تعليم اللغات كثيراً ما يعتبر فناً، فإذا كان المقصود أن تعليم اللغات نشاط يقتضي مراناً عالياً يكتسب بالدّربة المتواصلة فذلك من نافلة القول، ولكنّ ما ينطوي عليه مثل هذا التقرير هو أنّنا نطلق عبارتي العلم والفنّ في ضرب من التبادل، إذ لا يسع العلم أن ينجدنا في تعليم اللغات، ولذلك نطلق مفهوم الفنّ على كلّ نشاط عمليّ لا ترتبط نجاعة ممارسته بجملة من القوانين المضبوطة.

وكلّما كانت معرفتنا بالعوامل الضابطة لهذا النشاط ناقصة تعين تحاشي الإجراءات الجازمة بغية درس من يمارس النشاط في خبراته. وتعليم اللغات من هذا الضرب، إذ يتضمّن معايير مختلفة ليست من الثوابت في شيء، فلا يتسنّى سبر فيمها ولو ألمّ الإنسان بها، ولهذا السّبب تعذّر تسخير العقل الآلي في تعليم اللغات طالما استحال وضع نموذج رياضيّ لها أو إدراجها ضمن إجراءات تنتظم طبق مسلك منطقي. فالمتغيرات إذا استعصت على الحدّ الكمّي والضبط النوعيّ تعذّر قياسها، وإنما ترسم العوامل التي تتخذ بالتقدير في كل عملية تعليمية كقدرة التلميذ واستعداده الفطري وملكته الذهنية وموقفه مما يتعلم، وكذلك جملة الحوافز الدّاعية إليه، وتلك قضايا دققها علماء النفس التربويون. ومن اليسير ضبط أبرز معالمها.

وأخيراً يضيف كوردير أن بين أيدينا اليوم زاداً ضخماً من المعارف المتعلّقة بطبيعة الظاهرة اللغوية وبوظائفها لدى الفرد والجماعة وبأنماط اكتساب الإنسان لها. وثمرة أبحاث اللسانيين في هذا المضمار ممّا يتأكّد اعتباره عند صوغ البرامج التعليمية التي موضوعها اللغة. وعلى معلّم اللغات أن يستنير بما تمدّه به اللسانيات من معارف علمية حول طبيعة الظاهرة اللغوية.

ولئن توثّقت صلة اللسانيات التطبيقية بتعليم اللّغات فليس من المقبول أن نربط بين الأمرين ربطاً آلياً إذ من المشارب الأخرى ما يضطلع أهله بمهارات عملية للّغة فيها أثر كليّ، ومعارفهم الحاصلة تعين على فضّ المشاكل الناجمة، ومن هؤلاء المختصّون بعلاج عاهات الكلام، والمهتمّون بدرس الخطاب الفنّي، وعلماء المواصلات: السلكيّة منها واللاّسلكية. فنحن لا نربط بين اللسانيات التطبيقيّة وتعليم اللّغات ربطاً مقيّداً إذ هما مهجتان متميّزتان، وتطبيق المعارف اللسانيّة في حقل من الحقول يعدّ اختصاصاً قائماً بذاته، واللسانيات التطبيقيّة - مثلما تنطق عن نفسها - ليست علماً نظريّاً وإنّما تستفيد من منجزات الدّراسة النظريّة، ومعلّم اللّغات يستخدم النظرية اللسانيّة ولا ينشئها، ذلك أنّنا إذا حملنا مصطلح «النظرية» على المعنى الذي له في العلم لم يتسنّ القول بوجود «نظرية» في تعليم اللّغات ولا نظريّة في علاج عاهات الكلام. وتعليم اللغات اختصاص بذاته وليس هو جوهر اللسانيّات التطبيقيّة، ولكن إذا أدرجنا في محور تعليم اللغات كلّ القضايا المتأتّية من التّخطيط التربوي والقرارات التعليميّة مما يتّخذ

خارج جدران الفصل تجلّت شرعيّة حضور اللسانيّات التطبيقيّة في قضية تعليم اللّغات برمتها، تماماً كشرعيّة حضورها في علاج العاهات الكلاميّة أو في فحص النصّ الأدبيّ.

ورغم تقادم العهود الّتي ما انفكّ الإنسان يدرس فيها عبر الحضارات الظّاهرة اللغويّة فإنّنا لا نعلم إلاّ القليل من سماتها وخصائصها، غير أنّ خطى البحث قد تسارعت في الحقبة الأخيرة واقتربت الأساليب من الدقّة بحيث يتسنّى الجزم بأنّ الدراسات اللسانيّة تصطبغ بالعلميّة، وعلى هذا الأساس تتولّى اللسانيات التطبيقيّة رسم معالم المنهج الدقيق في عمليّة تلقين اللّغات.

إنّ اللّسانيات المعاصرة لما قامت أساساً على مبدإ الشمول المعرفيّ ودكّ حواجز الاختصاصات كنمط تفكيريّ مفروض عنوة فإنّها قد اقتحمت حوزة الاكتساب: ما اتّصل منه باللّغة ذاتها وما ارتبط بالمعرفة والإدراك جملة، والذي فتح لها السبيل واسعة لولوج جدليّة التحصيل بكامل الشرعيّة العلميّة ثلاثة أشياء.

أوّلها ازدهار اللسانيات التطبيقيّة ولا سيّما في حقل تعليم اللّغات سواء عند تلقين الطّفل قوانين لغته الّتي اكتسبها بالأمومة أو عند تعليم اللّغة لغير الناطقين بها ابتداء.

وثانيها بروز علم النّفس اللّغويّ وهو فنّ ظهر ضمن أفنان اللسانيّات العامّة ويدرس كيف تطفو مقاصد المتكلّم ونواياه على سطح الخطاب في شكل إشارات لسانيّة تنصهر في اللّغة، كما يدرس سبل توصّل المتقبّلين لذلك الخطاب إلى تأويل تلك الإشارات. فهذا العلم يعكف أساساً على عمليّتي التركيب والتّفكيك وكيف تلابسان الحالة التي يكون عليها كلّ من الباث والمتقبّل. ولقد اتّسع هذا العلم فتحدّد موضوعه بدراسة ظاهرة الكلام كيف تنشأ لدى الباث. وظاهرة الإدراك كيف تتحقّق لدى المتقبّل.

وأمّا العامل الثّالث في تمكين اللسانيّات من حقّ التطرّق إلى موضوع اكتساب اللّغة فيتمثّل في بروز علم التّحكيم الآليّ (أو السيبرنتيّة) وما أفضى إليه من ترابطات مع اللسانيّات خاصة في اختزان الأنماط التنظيميّة بوصفها ضرباً من النحو الآلي المسجّل، وهو ما قاد إلى فحص طرق اكتساب الكلام وتحسّس نواميس تراكمها وتفاعلها.

هذا إذن ما سمح للسانيات بولوج حقل اكتساب اللغة، وهو وجه نوعيّ مخصوص من القضيّة الكليّة الموسومة بمشكل التّحصيل باعتباره أسّاً من الأسس النظريّة في معضلة الإدراك، غير أنّ اللسانيات قد وجدت ما وفّر لها شرعيّة التطرّق إلى هذه المعضلة الكليّة نفسها من حيث هي ركيزة معرفيّة تتّسم بالتّجريد والشّمول، وقد حصل ذلك فعلاً عندما عكف روّاد اللسانيات التحويليّة ولا سيّما في فرعها التوليدي على استثمار نظريّتهم اللّغوية في مطارحة قضيّة التفكير وعلاقته بالكلام، وهو ما كرّس النّظرة المعرفية الإبستيمية لقضايا اللّسانيات منذ سمح التطوّر العلميّ المعاصر ببسط الرّكائز المعرفيّة في علوم اللّغة.

هكذا غدا طبيعياً أن تعكف اللسانيّات على قضايا اكتساب اللغة وحصول الكلام فعملت على ربط مراحل هذا الاكتساب لدى الطّفل بمراحل نشوء اللّغة أصلاً. وحلّلت بوادر عمليّة التّواصل الكلاميّ من مستوى الإدراك الشموليّ إلى مستوى التقطيع المزدوج، وفسرت مرور الطّفل بالمرحلة العلاميّة، وهي المرحلة الإشاريّة السيميائيّة، قبل بروز العلامة اللسانيّة، ودققت تراكم المخزون الصوتي فالنحويّ فالمعجميّ.

إنّ الاكتساب أو التحصيل من المواضيع المبدئية في الدراسات الإنسانيّة قاطبة: وهو من القضايا المعرفيّة ذات الطابع الشمولي سواءٌ في توفيره نموذج تقاطع الاختصاصات واشتراك المعارف، أو في اتّصاله بقضايا التنظير التأسيسي والمواصفة التطبيقيّة في آن معاً. فمن وجهة الشّمول في قضيّة الاكتساب كإشكال قاعديّ تتوارد جملة من المشارب المعرفيّة عليها ممّا يجعلها نواة مركزية لتمازج الاختصاصات الدراسيّة.

وأوّل ما يعكف على قضيّة الاكتساب من حيث طرقه الاختباريّة ووسائله العمليّة علم التربية، وبما أن المعنى الاشتقاقيّ لعبارة البيداغوجيا في أصلها اليوناني هو مرافقة الأطفال فهو وثيق الصّلة بسياسة النّفوس وترويضها على اكتساب المعرفة وتحصيلها. ثم إنّ علم النّفس من العلوم التي تعكف بالدّرس والتحليل على ظاهرة الاكتساب بوصفها معطى من معطيات تفاعل النّفس مع العالم الخارجي في تقبلها مؤثراته واستجابتها لتحدياته، وعلى هذا الأساس يشتغل علماء النّفس بتتبّع حدوث الآلانيّات لدى الإنسان سواءٌ بالصّدفة والاتّفاق أو بالتأثير والاستفزاز،

كما يتطرّقون بالنّظر والاستكشاف إلى طرق استحداث المنعكسات الشرطيّة رأسياً على تقبّل المعرفة وتحصيل الإدراك بالرّياضة والاكتساب.

وطبيعيّ أن يهتمّ علم النفس التربويّ ـ الّذي هو مزيج من الاختصاصين السّالفين ـ بقضيّة التحصيل باعتبارها إشكالاً نفسانياً وبيداغوجيًا في نفس الوقت سواءٌ في تربية الأطفال أو في تلقين الكهول.

ويأتي إلى جانب هذا وذاك النظر التجريديّ العامّ ليتطرّق إلى نفس القضيّة من زاوية نظريّة المعرفة وفلسفة العلوم، فيحصل لموضوع الاكتساب والتحصيل بُعْد إبستيمي بموجبه تتّضح سبل الإدراك باعتباره معضلة مبدئية في كل تناول فلسفي. وهذا هو الذي فتح في العصر الحديث أمام ما يعرف بفلسفة المناهج باباً ونجت منه إلى جدليّة التّحصيل فأصبحت تشارك كلّ العلوم الأخرى مناقشة أصول الاكتساب المعرفيّ لدى الإنسان.

ولعلّ بديهيّات العقل تقود إلى الجزم بأنّ أحقّ أفنان المعرفة البشرية بتناول حصول الإدراك في طرائقه وتقلّباته إنّما هو علم اللّغة لأنّ اللغة سبيل شامل وغير مقيّد في كلّ تحصيل معرفيّ واكتساب إدراكيّ، ولأنّ اللغة ـ فضلاً عن كونها أداة الاتصال بين الإنسان والعالم الخارجيّ بما في ذلك الإنسان ذاته ـ فإنّها تتنزّل منزلة الرّابط الجدلي الفعّال بين العقل من حيث هو آداة التفكير، ومكتسبات العقل من حيث هي موضوع التفكير، غير أن واقع الأمور كثيراً ما يعاكس بديهة العقل فيكون للأشياء ـ كما هي ـ منطق يخالف منطقها كما كان يجب أن تكون، ومن أغرب ما تواطأ الفكر البشري عليه أن مبحث «اكتساب الكلام» تجده في حوزة فنون معرفيّة كثيرة ما عدا المعارف اللغوية، حتى لكأنّ التطرّق إليه يعدّ من المحظورات أمام النّاظر في اللّغة.

ولقد توطّد هذا العرف ـ على غرابته وشذوذه ـ في تاريخ العلوم الإنسانية قاطبة، فاستقرّ به أنّ اللّغوي ينظر في اللّغة وقد حصلت، معنى ذلك أنّه يتناول اللّغة كشيء قائم الذّات، فهو يتعامل مع «الكلام» من حيث هو موضوع لبحثه على نفس درجة «الكلام» الذي هو لديه أداة للبحث: كلاهما جاهز؛ وهكذا لا تكون اللّغة عند دارسها إلاّ موجوداً مكتملاً حاصلاً بالفعل لدى الإنسان، فلا مجازفة إن قلنا إنّ الفكر اللّغوي قد كان دوماً حريصاً على أخذ اللّغة في وجودها الآني دون

تفكيك زمني لها منذ نشأتها وتكوّنها على مراحل الاكتساب لدى الطفل أو لدى الكهل.

يشير كوردير إلى أننا عندما نتحدّث عن تعليم اللغات فإنّ مصطلح "التعليم" يغدو مُلْبساً إلى حدّ بعيد، إذ كثيراً ما يطلق على نشاط المعلّم بين جدران الفصل في تفاعل طلبته معه. غير أنّ الممارسين يعلمون أنّ ذلك نقطة النهاية لعمل دائب من الإعداد الطّويل والتنظيم المبوّب والتعديل المتواصل، ولكلّ ذلك أهمية بالغة إذ هو ممّا لا يتجزأ عن العمليّة الكليّة، إلا أنّ معلّمي اللّغات كثيراً ما يغفلون عن حقيقة صريحة وهي أنّهم في عملهم إنّما يتكئون على عمل أناس غيرهم يحدّدون لهم سلفاً ما يجرونه في حجرات التّعليم.

إنّ معلّم اللّغة يستعمل الكتب المقرّرة وأدوات الإيضاح والمستندات البصريّة وغير ذلك، ثم يعمل وفق برمجة زمنيّة محدّدة، وكثيراً ما يرشّح طلبته إلى مناظرات يشرف غيره على حظوظها، والمعلّم في معظم الأحيان لا يسهم في أيّ من تلك الأمور، وإذا استشير فبشكل صوريّ، بينما تحدّد تلك الاختيارات ما يجري في فصل التدريس تحديداً كليّاً أو يكاد.

لهذه الأسباب اعتبرنا أنّ كلّ تخطيط أو برمجة أو قرار إنّما يندرج ضمن عمليّة التّعليم ذاتها مهما كان مدى تأثيره فيها، وإذا سلّمنا بأنّ نجاح عمليّة التّلقين اللّغوي مهمّة ملقاة على كاهل المعلّم فإنّ كلّ قرار يتصل بهذه الغاية المنشودة يعدّ جزءاً من العمليّة الكليّة، وهذه القرارات إنّما تتّخذ في ضوء فهمنا لطبيعة الظّاهرة اللغويّة.

لقد اطّرد العرف قديماً بأن يتولّى بعض المعلّمين المحترفين إعداد برامج تعليم اللّغات والكتب المقرّرة لذلك، وما تزال هذه السّنة منتشرة. بينما تأكّد اليوم أن يكون هذا العمل ثمرة تمازج اختصاصات بين المعلّمين المهرة والباحثين المتخصّصين وهم اللّسانيّون التطبيقيّون، وكم يحسن أن يكونوا ممّن اضطلعوا بمهمّة التّعليم. وهكذا يغدو اللساني التطبيقيّ مسهماً في عمليّة تعليم اللّغات كليّاً دون أن يتفرّد بها لأنّها حقل تعاونيّ يحكمه مبدأ تضافر الاختصاصات، ونجاحه رهن بتفهّم كلّ الأطراف للمبادىء التي تتحرّك العمليّة طبقها. على أنّ حلّ القضايا لا يكون عادة إلاّ توفيقيّاً، فقد يرتئي اللساني النفسانيّ سنّاً مثلى للشروع في

تدريس اللّغات الأجنبية فتحفّ اقتضاءات سياسيّة واقتصاديّة تدخل في حسبانها مقاييس التكلفة والمردود، فتحول دون رصد ما يلزم من اعتمادات لتوفير معلّمين خبراء إبّان تلك المرحلة، وعندئذ يتصادم الاقتضاءان فتأتي الخطّة وسطاً.

هكذا يستخلص كوردير أن نجاح خطط تعليم اللّغات يكون موقوفاً على كلّ الأطراف: أوّلها المجتمع ممثلاً بالسّلطة التربوية، ثم عالم اللّسانيات التطبيقيّة، فالمعلّم المباشر في فصله، ولكنّ الصعوبة تكمن في تحديد مفهوم «النّجاعة» شأن كلّ العمليّات التربوية، فالمجتمع قد يقرنه بمبدإ التّكامل الجماعيّ أو بالمردود التّجاري، والمعلّم قد يربطه بمبدإ اكتمال الذّات عندما يتوصّل المرء إلى تحقيق شخصيته عبر ما تعلّم، واللّساني قد يجعل النّجاعة وقفاً على اكتساب مهارات الأداء اللّغوي، وهي مهارات قابلة للتّسبر والقياس، غير أن ذلك ممّا لا يبتّ فيه إلاّ بكشف الحوافز التي تدفع بالأفراد إلى تعلّم اللّغات، فالبعض يتعلّمها بدافع البحث عن لذّة معرفيّة والبعض الآخر بدافع الارتقاء الدّراسي على سلّم الجامعة، ولكنّ البعض يحفّزهم البحث عن مسالك مهنيّة، ومن النّاس من يدفعهم حبّ الاختلاط الثّقافي عبر الألسنة المتعدّدة. ولكلّ صنف مقاييسه في تصوّر المهارة على الأداء اللّغوي، وقد يكون لبعضهم فشلاً ما كان لسواه نجاحاً.

أمّا فيما يخصّ أهداف المعلّم والمتعلّم واللّساني التّطبيقي متضافرة ضمن تعليم اللّغات فمن المتيسر أن نضبط المهارات انطلاقاً ممّا يتسنّى وصفه، وتمدّنا اللّسانيات بمناهج وصفيّة نسبر بها تلك المعارف والمهارات بحيث إذا رسمنا مسبقاً الهدف الّذي نقصد إليه من عملية التلقين اللّغوي وألممنا بنوعيّة الدّارسين المقبلين على ذلك النمط من التحصيل استطعنا بفضل اللّسانيات أن نحدّد الأسلوب التّعليمي الذي يكفل أقصى حظوظ النّجاعة. وهكذا لا تنتظم عمليّة التّلقين اللغوي إلاّ إذا ألممنا بطبائع اللّغات ولا نلمّ بتلك الطّبائع إلاّ إذا توسّلنا إليها باللّسانيات.

إنّ المتفحّص في أمر اكتساب اللّغة ـ إذا هو أعطى القضيّة أبعادها المختلفة باختلاف مشارب الاختصاصات أوّلاً ثمّ باختلاف موقعه من عمليّة الاكتساب ثانياً ـ استطاع أن يحدّد أهميّة الموضوع من وجهة نظر لسانيّة معرفيّة في نفس الوقت فيتسنّى إذن استكناه البعد الإبستيمي لتطرّق عالم اللّسان إلى هذا الإشكال اللّغوي ذي الطّابع الاختباري.

وأوّل مراتب قضيّة الاكتساب من الوجهة الدّراسيّة العامّة أنّه تعلّم مباشر لمواضعات اللّغة بحيث يصبح ممارسة لتلقين اللّغة لكونه مواصفة لنواميس الكلام مستخرجة من ذاته، فتكون هذه المرتبة بمثابة تعليم اللّغة بذات اللّغة بما أنّها تستوجب حديثاً موضوعه ومادّته متطابقان، وما إن يدور الكلام على نفسه بالوصف والتّلقين حتّى تخرج اللّغة من وظيفتها المرجعيّة إلى وظيفة ما وراء اللّغة.

والمرتبة الثّانية في جدليّة الاكتساب اللّغوي تتعيّن بارتقاء الإنسان من ممارسة تلقين اللّغة فعلياً إلى وصف عمليّة التّعليم وطرقه، فتكون منزلة عالم اللّسان في هذا المدرج بمثابة الفاحص لتحوّل اللّغة من أداة خطاب أوّلاً إلى أداة تلقين مواضعة الخطاب ثانياً، فإذا به يصوغ ملاحظته الاختباريّة في لغة تصبح كلاماً في الكلام الملقّن به الكلام.

أمّا ثالثة المراتب وأطرفها في موضوع الاكتساب والتّحصيل من حيث هو معضلة كليّة في المعرفة، وقضيّة نوعيّة في مواضعات اللّغة فتتمثّل في ما يسمح به الخوض فيها من تطرّق معرفي يتّصل مباشرة بجوهر الرّكائز التي تقوم عليها اللّغة. والّذي يربط حبل الأسباب بين قضيّة الاكتساب ونواميس الكلام إنّما هو تحسّس أنماط المواضعة وسنن أنظمتها في اللغة المعنيّة بالدّرس، وهكذا تصبح إشكاليّة التّحصيل جسراً تعبره المواصفة اللّسانية لتصل إلى ضبط خصائص اللّغة في أبنيتها الباطنة، بل إنّ فحص قضيّة الاكتساب اللّغوي ينبني عندئذ على صياغة موقف مبدئي من اللّغة: ويتجسّم حينئذ البعد الإبستيمي في تصوّر نظريّة في اللّغة انطلاقاً من نمط اكتسابها ومروراً به في نفس الوقت، وهكذا كان شأن جلّ النظريّات اللّسانيّة العامّة ومن بينها النّظريّة التّحويليّة.

إنّ النحو التّوليدي - كما سبق أن ألمحنا في الفصلين السّابقين - تيّار لساني ظهر بالولايات المتحدة في خضمّ مدرسة عرفت باللّسانيات التّحويليّة وجاءت ردّ فعل على المدرسة التّوزيعيّة، وصورة ذلك أنّ البنيويّة في الدّراسات اللّغويّة قد تميّزت في الولايات المتحدة بسمات نوعيّة تجلّت خاصّة مع مدرسة بلومفيلد منذ العقد الرابع من القرن العشرين حتّى أصبحت تعرف في نفس الوقت بالمدرسة البنيويّة والتّوزيعيّة والوصفيّة.

ويعتبر هؤلاء البنيويّون أنّ اللّغة عادة من العادات تكتسب بالمحاكاة

والقياس. وعامل القياس هو الّذي يفسر به البنيويّون كيف أنّ الإنسان - استناداً إلى صيغ لغويّة معدودة سمعها فعلاً - يستطيع أن يؤلّف صيغاً لم يسمعها قطّ في حياته ولا تعرف في عددها حدّاً تنتهي إليه.

ويعتبر بلومفيلد أنّ كلّ بنية نحويّة هي قياس وأنّ دراسة لغة من اللّغات تتمثّل في الكشف عن مجموعة العناصر الّتي يتعاطاها أفراد المجموعة اللسانيّة ممّا يؤلّف قياسات تلك اللّغة الّتي يستعملونها، فالنحو حسب هذه المدرسة هو علم تصنيفيّ غايته ضبط الصّيغ الأساسيّة في اللّغة حسب درجة التّواتر لا غير. والّذي دفع روّادها إلى ذلك حرصهم على التزام الموضوعيّة بالوصف الاختباري فنبذوا لذلك كلّ عامل نفساني أو فلسفي في تقدير الظّاهرة اللّغوية، وقاوموا كلّ اعتبار صفويّ حتّى نفوا وجود الخطإ في اللّغة معتبرين أنّ كلّ ما ينطق به الإنسان «صحيح نحويّاً».

هذا الغلوّ في الاختباريّة الوصفيّة جعل مجموعة من اللّسانيين المنتمين إلى المدرسة التّوزيعية ذاتها ينتبهون إلى أنّ الاتّجاه الشّكلاني قاصر عن النّفاذ إلى محرّكات الظّاهرة اللّغوية في أبعد أغوارها، فنقدوا التّيار التّوزيعي وتولّد معهم التّيار التّحويلي الّذي أثمر النّحو التّوليدي على يد زاليج س. هاريس وخاصّة تشومسكي.

تتمثّل منطلقات المدرسة التّحويلية التّوليدية في أنّ غاية عالم اللّسان أن يحلّل المحرّكات الّتي بفضلها يتوصّل الإنسان إلى استخدام الرّموز اللغويّة سواءً أكانت تلك المحرّكات نفسانيّة أم ذهنية، فلا يمكن أن يقتصر عمل اللّساني حسبهم على إقامة ثبت الصّيغ الّتي تنبني عليها لغة من اللّغات وإنّما يتعدّى ذلك إلى تفسير نشأة تلك الصّيغ وتأويل تركّبها حتّى يهتدي إلى حقيقة الظّاهرة اللّغوية.

وقد ركّز التّيار التّوليدي عنايته على المستويات القصوى في الكلام، وتجسّمها التراكيب والجمل، معرضاً نسبياً عن المستويات الدّنيا وهي مستوى الصّرف ومستوى وظائف الأصوات، إذ يعتبر التّوليديّون أنّ علم التّركيب الّذي يدرس صياغة الجملة وانتظامها بين الجمل هو الّذي يستطيع النّفاذ إلى محرّكات الكلام.

ثمّ إنّ المنهج التّوليدي لا يقتصر الاحتكام إلى التّنبّؤ في التّحليل إذ هو يرمي إلى الكشف عمّا يتوفّر للمتكلّم من معارف لغويّة عن طريق الحدس، فاللّسانيّ

يسعى إلى تفسير المعرفة الضمنية الحدسية عند الإنسان وهي ظاهرة لا يعيها المتكلّم وهو يستعمل اللّغة، وبالتّالي لا يستطيع صياغتها بالتّعبير عنها.

فاللّسانيات التحويلية تفسر هذا الحدس اللّغوي دون أن تعتمد هي نفسها منهج الحدس. معنى ذلك أنّها تحرص على عقلنة نشأة ظاهرة الحدس. وهكذا يمكن للنحو أن يفسر كيف أنّ الإنسان يستطيع أن يفهم أيّ جملة في لغته ويستطيع أن يولّد جملاً تفهم عنه تلقائياً ولم يسبق لهذه أو تلك أن قيلت أبداً من قبل. فالنحو التوليدي يعكف على الطّاقة الكامنة أو «القدرة» أكثر ممّا يهتمّ بالطّاقة المحدثة أو «الإنجاز».

ويعرّف تشومسكي اللّغة بأنّها ملكة فطرية تكتسب بالحدس، وإذا كان الإنسان لا يستطيع أن يتكلّم باللّغة إلاّ إذا سمع صيغها الأوّلية في نشأته فإنّ سماع تلك الصّيغ ليس هو الّذي يخلق «القدرة اللّغوية» في الإنسان وإنّما هو يقدح شرارتها فحسب، وهذا ما يفسر الطّابع الخلاّق في الظّاهرة اللّغوية، وكذلك طابعها اللاّمحدود.

هذان المظهران قد أقام تشومسكي تحليلهما على أساس ما سمّاه بمفهوم «الوضع» ومفهوم «الاكتشاف» فالإنسان يخلق اللّغة وهو يسمعها شيئاً فشيئاً، وخلقه لها مرده أنّه يتمثّل بواسطة جوهره المفكّر نظاماً من القواعد المنسجمة المتكاملة، وذاك النّظام هو النمط التوليدي لتلك اللّغة، وهو الّذي يسمح بإدراك محتوى الكلام دلالياً مهما كانت جدّة الصّياغة التركيبيّة التي أفرغ فيها. فكأنّ لكلّ متكلّم معرفة خفيّة بالنحو التوليدي للغة.

لقد سبق لكورديير أن بيّن أوّل التّقديرات التي يمكن معالجة اللّغة من خلالها، ويتمثّل ذلك في أنّها ظاهرة يختصّ بها الفرد الآدميّ، فوصفها إنّما هو مظهر من مظاهر وصف السّلوك البشريّ، فالنّاس يتحدّثون ويفهمون ومنهم من يكتبون ويقرؤون، وليس أحد منهم قد ولد قادراً على شيء من ذلك وإنّما حملوا على اكتساب تلك المهارات ولم يتساووا في تحصيلها إذ منهم من عاقه عائق على بلوغ الأداء اللّغوي، فاللّغة جزء من العالم النّفساني لدى البشر وهي ضرب من السّلوك تقوم وظيفته على مبدإ التّواصل.

وممّا يوضّح كورديير أنّ أوجه اللّبس تتأتّى من مصطلح «السّلوك» لأنّ مفهومه

كثيراً ما يُحصر في الجانب الحسيّ أو الحركيّ ممّا يتسنّى وصفه مادّياً، غير أنّ مظاهر السّلوك اللّغوي ولا سيّما ما اتّصل بفهم الخطاب ـ مكتوباً كان أو منطوقاً ـ لا تنطوي إلاّ على القليل من المؤشّرات المحسوسة الّتي نتسنّى ملاحظتها ووصفها. وقد يسعنا الجزم بحصول الفهم عن طريق تكيّف سلوك الفرد المخاطب كأن يقلع عمّا وجّه إليه بشأنه حظر، ولكن يبقى نسبيّاً جزمنا بأنه كفّ عمّا حزم عليه نتيجة حصول إدراك لما وجّه إليه، إذ من الجائز أن يصادف خطابنا له بالمنع فقدان الرّغبة لديه. ولهذه الأسباب تعيّن علينا اعتبار السّلوك اللّغوي نشاطاً غير محسوس قد يُستدلّ عليه بما قد يعتري السّلوك المحسوس من ظواهر.

هكذا يستخلص كوردير أنّ مهمّة الدّارس تتعقّد بمجرّد التّسليم بأنّ السّلوك اللّغوي مقتض لما لا يقبل الملاحظة، وعلينا عندئذ أن نفترض وجود جملة من العمليّات تتضافر مع حركيّة داخليّة عند استخدام التّواصل اللّغوي بل علينا التّسليم بوجود شيء ما يقال له «العقل»، وعند هذا الحدّ من التّسليم الجدليّ يتحتّم إدراج دراسة الظّاهرة اللّغوية ضمن دراسة طبيعة العقل وخصائصه من حيث ينشىء سلوكاً خارجيّاً يقبل الوصف الاختباريّ.

إنّنا لا نولد عارفين اللّغة استعمالاً أو فهماً، فنحن مجبولون على اكتسابها. واستعمال الجهاز اللّغوي لا يقتصر على ما يجري لدينا عندما نتحدّث أو نفهم ما يبث إلينا وهو ما يعرف بالأداء اللّغوي وإنّما يشمل كشف ما به نصبح قادرين على ذلك الأداء. والسّلوك اللّغوي مهارة هي من التّعقيد بحيث لا يستساغ أن يكتسبها الطّفل في مرحلة وجيزة وهو ما يحصل فعلاً، وعلى أساسه ذهب النّاس إلى القول بأنّ لدى الإنسان استعداداً طبيعيّاً لتلقّي المهارة اللّغوية ممّا يجعل البشر متفرّدين بهذه الفطرة، فيكون للجنس البشري ميل خلقيّ يدفعهم إلى اكتساب اللّغة، ويغالي بعض اللّسانيين وعلماء النّفس فيفترضون أنّ الطّفل يولد ولديه قدرة غريزيّة على تحصيل الملكة اللّغوية بينما يجزم البعض الآخر بأنّ الميل الفطريّ إلى اكتساب اللّغة هو من جملة وظائف القدرة الإدراكيّة التي تمكّن الإنسان من التّحصيل إطلاقاً.

وينتهي كوردير إلى أنّ دراسة اللّغة من حيث هي ظاهرة فرديّة تنصبّ في تفسير كيفيّة اكتسابها وكشف علاقة ذلك بالأنماط الإدراكيّة لدى البشر وبالآليّات النّفسية التي تقود عمليّة أداء الكلام وإدراكه، أمّا العناية بوظيفة اللّغة كأداة تواصليّة

فإنّ ذلك ممّا يندرج في الظّواهر الجماعيّة أكثر من اندراجه في الظّاهرة الفرديّة. ولكن بناء اللّغة ووظيفتها يظلاّن رهن إدراك خاصيّة التركيب الذي تقوم عليه، ولذلك تعذر النّفاذ إليها من غير باب علم التركيب أساساً.

ويعتبر علم التركيب من أغزر فروع اللّسانيات المعاصرة وأكثرها مضاربات بين اللّسانيين، ناهيك أنّه كثيراً ما يحتضن مولد النّظريّات اللّغوية العامّة كما هو الشأن بالنسبة إلى النّظرية التّوليدية التي تولّدت عن مقتضيات نحويّة وقد تبنّاه.

ومن أمّهات القضايا النّحوية المعاصرة باب الجملة، وليس من نظريّة تركيبيّة حديثة إلاّ ولها منطلقات مبدئيّة تخصّ دراسة الجملة تعريفاً وتحليلاً. وإذا ذكرنا أن النّحو العربيّ يكاد يخلو من نظريّة واضحة في شأن الجملة ازداد تأكّد وصف اللّغة العربيّة من حيث أبنيتها التركيبية حتّى يتسنّى توظيف اللّسانيات في إعادة تصوّر النّماذج التعليميّة التي تعتمد في تدريس اللّغة العربيّة سواءٌ لأبنائها الذين اكتسبوا بالأمومة إحدى لهجاتها أو لغير أبنائها النّاطقين بألسنة أخرى ابتداءً.

لقد كان للعالم اللساني عبد الرحمٰن الحاج صالح الفضل في لفت انتباه المؤسسة التربوية في الوطن العربي إلى أهمية اللسانيّات وخطرها في بلورة رؤية تعليمية جديدة تطور بها آليات تدريس اللغة العربية، وذلك منذ تحدّث عن «أثر اللسانيّات في النهوض بمستوى مدرّسي اللغة العربية». إنّ البحث اللّساني اليوم - أيّا كان نوعه - لا يستمدّ شرعيّته إلاّ من محاولة فهم الظّاهرة اللّغوية فهماً باطنيّاً عبر إدراك خصائصها الذّاتية ممّا يحقّق لها غائيّتها الأولى ألا وهي الإبلاغ، لذلك يمكننا أن نعتبر بأنّ الدّراسة اللّسانية عامّة تمرّ بمراحل ثلاث:

أ - الدّراسة الصّوتية وتقوم على محاولة الإلمام بهيكل اللّغة الصّوتي سواء من النّاحية الفيزيائية أو من النّاحية الدّلالية.

ب - دراسة الكلمة: من حيث بناؤها واشتقاقها وخطوط مسالكها في الاستعمال، وهو جانب من الدّراسة تزدوج فيه الصّبغة المعجميّة بالصّبغة الصّرفية.

ج - دراسة الكلمة مؤلّفة مع غيرها في أصغر صورة من صور التّعبير وهي الجملة، وتعنى هذه الدّراسة بكلّ ما يطرأ على الجملة من حالات تركيبيّة كما تعنى بأحوال أجزائها الرّئيسية وغير الرّئيسية لتنتهي إلى تقديرات الجملة من حيث هي كلّ.

وإلى جانب هذه المراحل العامّة في نهج الدّراسة اللّسانية تتجلّى مجموعة من العناصر المكوّنة للحدث اللّغوي أساساً، أبرزها الكلمة فالعبارة فالجملة المؤدّية لوظيفة كلمة، ثمّ الجملة التامّة، على أنّ النّظريات النّحوية القديمة تقتصر على مفهومين أساسيّين في وصف الكلام وتحليل أجزائه وهما: الكلمة والجملة، ولكنّها لا تتفق في منهج التّحليل النحوي: أيجب الانطلاق فيه من الكلمة نحو الجملة فيكون الدّارس ذاهباً من الجزء إلى الكل، أم إنّ الجملة ـ باعتبارها الحدّ الأدنى المفهوم من الكلام ـ هي التي تمثّل نقطة الانطلاق في عمليّة تفكّك تركيبها الكلّيّ إلى أجزائه المكوّنة له.

على أنّ اللّسانيّات المعاصرة قد أصبحت تعرض عن هذه الجدليّة الثّنائية اعتماداً على أنّ اللّغة في حدّ ذاتها تسيّرها نواميس خاصّة لا يمكن أن تكون رهينة أحد هذين المفهومين اللّذين هما من عمل العقل البشري مسلّطاً على الظّاهرة اللّغوية، وإنّما تعتبر النّظريّات اللسانيّة الحديثة أنّ المحلّل النّحوي ينطلق حتماً من «ملفوظ» يمثّل مدوّنة العمل والبحث، وخاصيّة هذا «النّصّ الملفوظ» أنّه سابق للعمل النّحوي وخارج عنه في نفس الوقت.

وسواءٌ أتوخّى عالم اللّسان منهج الاستقراء أم منهج الاستنباط فإنّه في كلتا الحالتين يعترض «الجملة» في سلّم التّصنيف وقد استقطبت كثيراً من خصائص التركيب اللّساني للظّاهرة اللّغوية عامّة.

على أنّ دراسة الجملة نحوياً قد كانت إلى وقت قريب ترتبط بمفهوم التّحليل المنطقيّ للكلام، ومفهوم «المنطق» في هذا السياق مرتبط أشدّ الارتباط بعلم المنطق الصّوري وهو القائم على تتبّع انتظام الأشكال اللّسانية في بناء الكلام عامة بينما كان المناطقة يتناولون قضيّة تركيب أجزاء الكلام استناداً أوّلاً وبالذّات إلى الرّوابط والمضمّنات المعنوية التي تجعل الملفوظ الواحد مشتقّاً من جملة من الدّلالات المترابطة بحيث إنّك إذا قلت مثلاً: «إنّ في النّاس أشراراً» لزم عليك أن تسلّم بالقول: «إنّ من الكائنات الشّريرة من هو من طينة البشر». ولعلّ تزاوج العمل الصّوري المحض بالتّحليل النّحوي القائم على الخلفيات الدّلالية هو الذي ولّد المفهوم الوظائفيّ للدّراسة النّحوية المعاصرة.

ومفهوم الوظيفة حسب اللّسانيين المعاصرين متنوّع الدّلالة، مائع الحدود،

ويرجع ذلك إلى المنطلقات المبدئية في تفسير الظّاهرة اللّغوية ممّا يفضي إلى اختلافات منهجية في دراسة النّحو وتفكيك الكلام، على أنّ المنظور البنيويّ المعاصر في دراسة اللّغة يكاد يحدد مصطلح الوظيفة بأنه المنزلة التي يتبوّؤها أيّ جزء من أجزاء الكلام في البنية التركيبية للسّياق الذي يرد فيه. ويرتبط مفهوم الوظيفة عند مارتينيه بمبدإ اختيار المتكلّم لأدواته التّعبيرية اختياراً واعياً فتتحدد وظيفة جزء من أجزاء الكلام بالشّحنة الإخباريّة التي يحمّله المتكلّم إيّاها فتكون الوظيفة هي القيمة التّمييزيّة من النّاحية الدّلاليّة العامّة، وهذا ما مثّل جوهر النّظرية الوظيفية كما أرساها هذا اللساني الفرنسي ولا سيما في كتابه التأسيسي: **أركان في اللسانيات العامة**.

ويدقّق مارتينيه مفهوم الوظيفة بالاستناد إلى مبدإ تفكيك الكلام وتوزيع أجزائه فيعتبر أنّ أيّ جزء من أجزاء الكلام لا يمكن أن تكون له وظيفة ما إلاّ إذا كان ظهوره غير حتميّ بموجب السّياق، وهذا يرجع إلى أنّ القيمة الإخبارية لجزء ما تتناسب تناسباً عكسياً مع مدى توقّع السّامع له: فكلّما كان توقّع السّامع له كبيراً كانت شحنته الإخباريّة ضعيفة، ولمّا كانت الوظيفة تتحدّد بالشّحنة الإخباريّة ارتبط مفهوم الوظيفة بمدى التوقع، والجدير بالملاحظة أن مارتينيه يوسع مفهوم الوظيفة في هذا المجال فيصبح مثالاً لاعتبارات تتصل بوظيفة اللّغة ذاتها كظاهرة من ظواهر الاتّصال والتّخاطب، ومعلوم أنّ الدّراسات اللّسانية العامّة قد تأثّرت في هذا المضمار بنظريّة الإخبار التي ازدهرت مع نهاية العقد الخامس من القرن العشرين، فاقتبست اللّسانيات العامّة مفهوم الشّحنة الإخبارية واعتمدته في تعريف الظّاهرة اللّغوية فضلاً عن اقتباسها شكل جهاز التّخاطب القائم على باثّ ومتقبّل وقناة حسيّة حاملة لشحنة دلاليّة.

فلا شكّ إذن في أنّ مارتينيه يوسّع مفهوم الوظيفة بما يخرج عن مقتضيات النّظر النّحوي الصرف.

إنّ مفهوم الوظيفة قد أشعّ على دراسة الجملة حتّى أصبح عنصراً قارّاً من عناصر تعريفها، فمنذ مطلع هذا القرن أشار فندريس إلى أنّ كلّ جملة تحتوي عنصرين متميّزين أوّلهما مجموعة الصّور المعنويّة المرتبطة بتصوّرات في الذّهن، وثانيهما مجموعة العلاقات الرّابطة لتلك الصّور بعضها ببعض، وهذا ما سمح له

بأنّ يستنتج أنّ الإنسان يفكّر بواسطة الجمل مدعّماً بذلك تيّار الدّراسات الفلسفيّة اللّغويّة الّذي كان سائداً، على أنّه يشير مع ذلك إلى أن هذه العمليّة تحدث في الذّهن بواسطة آلاتيات مكتسبة بدون أن يصحبها وعي ما لأنّ المرحلتين من عمليّة الكلام لا تتميّزان زمنياً إلاّ في التّحليل النّحوي.

ويحافظ سابير ـ رائد التّيار التّجريدي في الدّراسات اللّسانية كما رأينا ـ على المبدإ الوظائفيّ في تعريف الجملة إذ يقول: «إنّ الجملة هي مجموعة العلاقات النّحوية الرّابطة بين أجزاء من الكلام ربطاً وظائفياً» مستنتجاً من ذلك أنّ الجملة هي الفكرة وقد اكتملت أو هي التّعبير عن قضيّة منطقيّة بواسطة اللّغة.

ولم يشذّ خصوم هذه المدرسة التّجريديّة الاستبطانيّة على مبدإ إدراج مفهوم الوظيفة في صلب تعريف الوحدة اللّغوية الدّنيا من الكلام وهي الجملة، فحتى روّاد النّظرية السّلوكيّة من علماء النّفس واللّسانيّين قد أقرّوا تلك الظّاهرة، وبلومفيلد يعرّف الجملة بأنّها الصّيغة اللّسانية المستقلّة بحيث تؤدّي وظيفتها دون توقّف على صيغة تركيبيّة تشملها.

فالجملة المستقلّة إذن هي أكبر وحدة نحويّة في الكلام وتتميّز بشيئين أوّلهما أنّ أجزاءها تترابط عضوياً بحيث إنّ أيّا منها لا يؤدّي وظيفته إلاّ بنوعيّة علاقاته بالأجزاء الأخرى، وثانيهما أنّها لا تندرج في بناء نحويّ أوسع منها، وهكذا لا تكون الجملة مستقلّة بذاتها ـ أي لا تكون الجملة وحدة نحويّة متكاملة ـ إلاّ إذا استقلّت بنيوياً ووظائفياً عن غيرها، واستقلّ غيرها في بنيته ووظيفته عنها، وهذا الاستقلال المزدوج مقياسه أنّنا إذا عزلنا الجملة عن سياقها استقامت عضوياً ولم يختلّ في نفس الوقت بناء ما قبلها وما بعدها.

والجدير بالملاحظة أن الاستقلال التركيبي لا يعزل وجود ارتباط معنوي، فالنّص بأكمله مجال دلاليّ واحد والجمل من النّص تقوم على تسلسل معنويّ عامّ بحكم انتمائها إلى نفس المجال الدّلالي، ولكنّ هذا الارتباط المعنوي ليس من الحتميّ أن يتشكّل في ارتباط تركيبيّ نحويّ.

وإلى بعض هذا المعنى يشير مارتينيه بقوله: «إنّ الجملة هي الملفوظ الّذي ترتبط كلّ أجزائه بعنصر منه يكون محور الإبلاغ». ثمّ تسربت جلّ هذه المفاهيم اللّسانية المعاصرة إلى الدّراسات النّحوية عند المحدثين ولا سيّما مفهوم الوظيفة

كمتصوّر ذهنيّ وكمصطلح لفظيّ، فاقتبس في بعض التّعريفات العامّة، من ذلك تعريف الجملة بكونها الصّورة اللّفظية الصّغرى للكلام المفيد في أيّ لغة من اللّغات، وهي المركّب الّذي يبيّن المتكلّم به أنّ صورة ذهنيّة كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه، ثمّ هي الوسيلة الّتي تنقل ما جال في ذهن المتكلّم إلى ذهن السامع، ومن ذلك أيضاً تعريف النّحو بأنّه قانون تأليف الكلام وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدّي معناها، مع التّذكير بأن هذه القوانين الّتي تمثّل هذا النّظام وتحدّده تستقرّ في نفوس المتكلّمين وملكاتهم وعنها يصدر الكلام فإذا اكتشفت ووضعت ودوّنت فهي علم النّحو.

كذا نزعم أنّ أيّ نظريّة في تعليم اللّغة العربيّة ـ للنّاطقين بها ابتداء ولغير النّاطقين ـ ستبقى ضعيفة المردود ما لم تنطلق من نظريّة تركيبيّة تتّخذ الجملة منطلقاً لها ومصبّاً لبحوثها، وفي هذا الّذي نقرّره مكمن الإشكال المعرفيّ في علاقتنا بالظّاهرة اللّغويّة وبالعلم الّذي ينكبّ عليها، وهو مناط مقصدنا في هذا المقام.

الخاتمــة

في الوقت الذي يتزوّد فيه طالب الجامعات المتطوّرة بحظ وفير من الدّراسات اللّسانيّة سواء أتخصص في آداب لغة من اللّغات أم فرع آخر من فروع العلوم الإنسانية كالتاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع ممّا جعل التكوين اللّساني عنصراً قاراً في برامج الجامعات المتقدّمة، وفي حين أسّست كثير من الكلّيات إجازة خاصّة باللّسانيات يقتحمها الطّالب باعتبارها تخصّصاً متكاملاً طيلة مدارج التعليم العالي فألحقت بصنيعها هذا علم اللّسان بمرتبة العلم الكلّيّ والمعرفة الشّاملة فتخلّص نهائياً من احتكار الأقوام الّذين عرف بينهم أصلَ نشأته. . .

وبينما اقتضت الثورة اللّسانيّة من الجامعات أن تُمدّ طلبتها في العلوم الإنسانية بحدّ أدنى من العلوم الدّقيقة: بينما يعاين المرء كلّ ذلك، يلاحظ باستغراب وحيرة تخلّف ركب الفكر العربيّ في حلبة علوم اللّسان، وقد كان يهون أن نبقى مقصرين في ميدان وضع النّظريّات اللّسانيّة وابتكار المناهج الاختباريّة فيها لو أنّنا على الأقلّ قد نشطنا إلى توفير الثّقافة اللّسانيّة في جامعاتنا ومؤسّساتنا العلميّة، ولكنّ جوهر القضية يكمن في أنّ درجة وعينا بخطر علوم اللّسان هي نفسها ما زالت في خطاها الأولى، وليست هذه الظّاهرة مقصورة على رجل الأدب أو رجل الثّقافة العامّة بما أنّنا نتكبّد المشاق أحياناً لنقنع رجال العلم وركائز الجامعات حتّى يعطوا اللّسانيّات جواز سفرها إلى حقل الإجازة في الآداب العربية.

ولا نقصد بما قلناه انعدام البحث اللّسانيّ في العالم العربي. كيف وكثير من مراكز البحث ومؤسّسات التدريس قد بعثت لهذا الغرض بالذّات منذ سنوات، بل إن بعض الجامعات العربيّة قد بادرت بإدراج مادّة اللّسانيات ضمن برامجها خاصّة في أقسام اللّغة العربيّة، ولكن نقصد انعدام إشعاع الفكر اللّساني في وطننا العربيّ. ومعلوم أنّ المعيار الاجتماعيّ في سبر إشعاع الظّاهرة العلميّة هو أنْ تتحوّل إلى

معطى ثقافي وواقع معرفي يتقاسمه المتطلّعون فكرياً مهما تباينت شرائح الانتماء لديهم اختصاصاً وثقافة، بل نقصد بما قلناه إلى جانب ذلك تعطّل الفكر العربي عن أن يقدم للإنسانيّة في حقول المعرفة اللّسانيّة عطاءه الخصيب الذي قد يحرّك به مسار التّفكير الحديث بمقوده العلميّ الأصيل.

فهل من كشف ولو تقريبي لأسباب هذه الظاهرة؟

ليس ما نقدّمه بكشف علميّ بالمعنى الصّارم في البحث والاستقصاء وإنّما هو تحسّس تقريبي قد يصدق في موطن ولا يصدق في آخر، وقد ينطبق بعضه على بعض ربوع الوطن العربي دون أخرى، فهو إذن ضرب من الخواطر نحاول أن نجلو بها العقبات الموضوعيّة التي تعترض سبيل النهضة اللّسانيّة في الفكر العربيّ المعاصر حتّى إذا وعيناها وعملنا على فكّها في صميم واقعنا العلميّ والجامعيّ والثقافيّ ابتعثنا منه واقعاً غيره.

وأوّل ما قد يلوح لنا عائقاً أمام نهضة الإشعاع اللّساني في الوطن العربيّ سبب غريب الشأن، يكاد ينطق بالتّناقض، ألا وهو اكتمال علوم اللّغة عند العرب. وفعلاً فإنّنا ـ أبناء العربيّة ـ نستجمع إرثاً لغوياً هو من أغزر ما تخلّفه الأحقاب الحضاريّة لمن بعدها، ويكاد يجزم النّاظر بأنّ العرب بين قديمهم وحديثهم قد أتوا كليّاً على لغتهم جمعاً وتمحيصاً ثمّ دراسة وتنظيماً حتى غدت علومهم في اللّغة مضرب الاكتمال، فعن هذا الواقع الحضاريّ المعرفيّ نشأت لدى العربيّ رؤية من القداسة تجاه لغته النّوعيّة وتجاه عمليّة درس اللّغة ذاتها كما نشأ سياج من المحظورات ترسّخت بموجبه عقد الاستغناء، فكأنّما حال العربيّ اليوم تقول: أفإن رضينا أن نلتجىء إلى غيرنا في علوم الطّبيعة وصناعة الطّب وأسرار الفضاء أفيليق أن نتتلمذ أيضاً في علوم اللّغة على من سوانا؟

فهذا السّبب الأول ذو طابع نفسيّ حضاريّ تدعمه جملة من المعطيات الموضوعيّة أبرزها عدم تيسّر الاطّلاع على حقائق علوم اللسان في العصر الحديث، فلم يتسنّ التّمييز بموجب ذلك بين دراسة اللّغة بوصفها نموذجاً معيّناً، كأن تكون عربيّة أو صينيّة أو إنكليزيّة، ودراسة اللّغة من حيث هي معطى بشريّ وظاهرة كونيّة وهو منطلق البحث الأساسيّ فيما يسمّى باللّسانيّات النظريّة أو العامّة.

ويتمثّل العائق الثاني في أنّ كثيراً من رجال البحث وروّاد الفكر وركائز الجامعات قد ظلّ تصوّرهم للّسانيات محصوراً كليّاً أو جزئيّاً بحقل الصّوتيات، وعلم الأصوات في مختلف فروعه: التّشريحيّة منها والتعامليّة والوظائفيّة، وإن كان له حظّ السّبق في التّبلور ومقاربة الصّياغة العلميّة الصّارمة، فقد تبيّن أنّه يقصر عن أن يكون المفتاح الرّئيسي لإدراك نواميس الحدث اللغوي وبلوغ محرّكات الظّاهرة الكلاميّة في نسيجها المتفاعل عضوياً مع مقولة الإنسان: متكلّماً باللّغة ومفكّراً فيها. ولقد صادف أنّ جانب الأصوات قد كان من أدقّ ما ضبطه العرب في علومهم اللّغوية. ولمّا كان الوجه التشريحي من علم الأصوات ثابتاً قارّاً لا يتغيّر من لغة إلى أخرى إلاّ في ضبط خصوصيّات السّلّم الإنجازيّ حسب حلقاته المشحونة أو الشّاغرة فإنّ الرّأي الماقبليّ قد تدعّم لدى العربيّ إجمالاً وتخميناً بما يوحي له بالكفاف والغناء عن اللّسانيات.

ومن أخطر ما عاق ازدهار الوعي اللّساني في أوساطنا العلميّة معركة الوصفيّة والمعياريّة في المعرفة اللّغويّة، بل على وجه التّحديد ما لابسها من خلط منهجيّ وتحريف مبدئيّ تولّدت عنهما مجموعة من المشاكل الزّائفة أربكت دعاة المعياريّة وأرهقت أنصار الوصفيّة فاستنزفت طاقات من هؤلاء وأولئك وقد ساهم في خلق عقدة الإشكال كلّ من اللّسانيين دعاة الوصفيّة، وفقهاء اللّغة دعاة المعياريّة فلا أنصف العربيّة من ظنّوا أنّهم حرّاسها ولا خدم اللّسانيات من انبروا روّاداً لها.

واللّسانيات تنبذ فعلاً كلّ موقف معياريّ من اللّغة فهي تمسك عن إصدار الأحكام وعن التّقييم سواء ما كان منه في ذلك مدحاً أو تهجيناً، لأنّها لا تستند إلى تصنيفات الخطإ والصّواب ولا إلى مقولة الحسن والقبيح، لذلك قام المنهج اللّساني على الوصف والمعاينة فهو بذلك اختباريّ يتتبّع الأجزاء استقراء ويصعد منها إلى الخصوصيّة الجامعة استنتاجاً.

أمّا فقه اللّغة ـ أي علوم اللّغة في مفهومها المتواتر تاريخيّاً ـ فإنّه فضلاً عن اختباريّته وتقصّيه سبل الوصف والحصر والشّمول فهو تقنينيّ تقعيديّ وبالتّالي فهو معياريّ يصدر الأحكام بشأن الاستعمال اللّغوي. ولكنْ أيعني كلّ هذا أنّ الوصفيّة والمعياريّة نقيضان بالمفهوم المطلق للنّقض؟

ذلك ما اعتقده كثير من أعلام النّظر اللّغوي ـ ولا سيّما فقهاء النّحو ـ في

أوساطنا العلمية وباعتقادهم هذا قد أثموا، بل إن اللّسانيين من بيننا وإن لم يأثموا بنفس الإثم فإنهم لم ينجوا من الارتباك الفعليّ : ويكفي أن نتصوّر حال اللّسانيّ وهو يتعاطى مهمّة التدريس فيصلح الخطأ تلو الخطإ مشافهة ويجز بالقلم الأحمر الجز تلو الجز على أوراق الاختبارات والمناظرات، ولتصوّر حاله وهو يكتب فيقدّم رجلاً أمام عين الماضي والمضارع ويؤخّر تجاه اسم (إن) وقد تقدّم عليه خبرها وطال. وكم أخذ الحرج من اللّساني مأخذه والطّالب يجادله في شأن الخطإ والصّواب!

فالخطأ المبدئيّ الذي وقع فيه كثير منا متمثّل في اعتبار الوصفيّة والمعيارية شحنتين متنافرتين حتّى اعتبرنا أنّ اللّسانيّ من حيث يلتزم بالوصفيّة يتحتّم عليه الطّعن في المعيارية.

والحقيقة التي خفيت على فقهاء اللّغة وعلى كثير من اللّسانيين أنفسهم هي أنّ الوصفيّة والمعيارية مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطلق المبدئيّ ولا إلى نفس الحيز التّصوّري فليستا من طبيعة واحدة حتّى تتسنّى مقارعة إحداهما بالأخرى. فليس لزاماً أن تقوم بينهما علاقةٌ ما: من توازٍ أو تصادم أو تطابق. فهما مصادرتان فكريتان مستقلّة كلتاهما عن الأخرى.

فأنْ يلتزم اللّسانيّ في تحسّسه نواميس الظّاهرة اللّغويّة وصف مدوّنتها واستقراء خصائصها دون تعسّف منه على الاستعمال فذلك موقف منهجيّ وامتثال اختياري، أمّا أن يصدع نفس اللّسانيّ في تقرير أحوال الاستعمال بأنّ هذا خروج عن النّمط، وهذا اتّفاق مع سنن المواضعة في اللّغة فذلك موقف مبدئيّ وامتثال معياريّ، وليس من تناقض بين الأمرين لأنهما موقفان لا يقعان البتّة في نفس اللّحظة الزّمنيّة، وبالتّالي فإن الّذي يصوغها ليس هو نفس الشّخص من النّاحية الاعتبارية وإن فاه بهما نفس اللّسان. بل قل ليس الّذي يصوغها هو نفس المنظار.

فالنّحو واللّسانيّات ليسا ضدّين بالمعنى المبدئيّ للتضادّ، كيف والنّحو نفسه منذ القديم مفهوم مزدوج، إذ هو يعني في نفس الوقت جملة النّواميس الخفيّة المحرّكة للظّاهرة اللّغوية، كما يعني عمليّة تفسير الإنسان لنظام اللّغة بمعطيات المنطق من العلل والأسباب والقرائن، ويتجلّى هذا الفرق المفهوميّ في الصّياغة

المزدوجة تبعاً لقولك: نحو العربية أو نحو الفرنسية... فأنت تعني نظامهما، أو لقولك النحو العربيّ أو النحو الفرنسيّ، فالمقصود عندئذ عمليّة استخراج النّظام الدّاخلي في تلك اللّغة وأسلفنا شرحه.

ولو كان اللّساني ـ على حدّ ما أساء الظّنّ به فقهاء اللّغة ونحاتها ـ داعياً فعلاً إلى كسر أنماط اللّغة، ومحرّضاً على خرق قواعدها وإباحة حرماتها لكان على غاية من الانتقاض والإحالة لأنّه في اللّحظة الّتي يأذن فيها بانتهاك القاعدة النّحوية يخرج من حيّز الوصفيّة ويدخل حيّز المعيارية وهذا بديهيّ لأنه عندما يُخطّئ الصّواب يكون من حيث المبدأ مماثلاً ومجانساً لمن يصوّب الخطأ.

والسّبب الرّابع ممّا ساهم في إعاقة النّهضة اللّسانيّة في أوساطنا العلميّة والأدبيّة والثّقافيّة وحتى الرّسميّة اطّراد الظّن بأن اللّسانيّات إنّما تستمدّ طرافتها وربّما شرعيتها من عكوفها على دراسة اللّهجات، ولئن كان علم اللّهجات بمثابة الميثاق الفعليّ الّذي جسّمت به اللّسانيّات رفضها لتصنيف اللّغات على سلّم معياريّ فأثبتت به أنّ الكلام البشريّ أيّا كان، وحيثما كان، هو مدار اللّسان لأنّه منظومة اختباريّة في حدّ ذاتها تستوجب التّشريح العلميّ. وتقتضي المواصفة الموضوعيّة فإنّ ازدهاره في أوساطنا العربيّة في وقت من الأوقات قد وظّفه بعض المستشرقين وبعض اللّسانيين العرب توظيفاً خرج به عن مقاصده العلميّة الخالصة فولج به اعتبارات أخرى مغايرة.

وليس من شكّ في قيمة علم اللّهجات من النّاحية العلميّة، وليس من شكّ كذلك في أمانة بعض أعلام الاستشراق عندما نهضوا بهذا العلم ونشطوا لترويجه، ولكن لا مهرب لنا من الإقرار موضوعيّاً بأنّ بعضهم قد عمل على ازدهار علم اللّهجات العربيّة بباعث إمّا سياسيّ غايته استعمارية، وإمّا عقائدي يهدف إلى تقلبص البعد الدّينيّ والوزن الرّوحيّ الّذي للعربيّة عند أهلها، وإمّا مذهبيّ يرمي إلى نقض التّركيب الهرميّ في المجتمع انطلاقاً من دك بنيته الفكرية.

ونشط لعلم اللهجات كثير من اللّسانيين من أبناء الوطن العربي، فكان منهم ذو حيرة العالم النّزيه، وكان بعضهم ممتثلاً للوصايا المحرّكة، وفيهم من كان مؤمناً غرّاً.

وبقطع النظر عن مدى شطط هذا الحكم أو اقتصاده. فالواقع الحاصل هو أنّ كثيراً من الرّيب الحافة بعلم اللّهجات قد انسحبت على اللّسانيات عامّة فتحرّز النّاس عنها فعاقها تحرّزهم عن الانبعاث، ولا يهمنا في هذا السّياق إلاّ تقرير هذه الظّاهرة بدون غوص على جدلها إذ هي جزء من واقع نعاينه فعلياً.

أمّا السبب الخامس فيتمثّل في لغة البحث اللّساني العربيّ، وهذه معضلة جوهرية، فكثير من البحّاثة العرب في حقول اللّسانيات يعمدون عن وعي واختيار إلى الكتابة بلغة أجنبيّة، وتكاد هذه الظّاهرة أن تكون عامة، سواء من تلكّأت خطى بلاده على مدارج التّعريب، أو من كان بلده قد تخلّص من الازدواج اللّسانيّ منذ خلاصه من الاستعمار.

فأنْ يكتب اللّسانيّ العربيّ مادّة بحوثه بلغة أجنبيّة تقديراً منه أنّ العربيّة قاصرة عن النّهوض بأعباء علمه فهذا ممّا لا ينتصر له فكر سليم، بل هو في إحدى منزلتين إمّا قاصر الظّنّ وإمّا غير خالص السّريرة.

وأن يكتب بلغة أجنبيّة متذرّعاً بافتقار المصطلحات العربيّة حيناً وعدم توحّدها أحياناً أخرى، فهذا هروب من مسؤوليّته أمام العلم، وتفصّ من حقّ لغته وأبنائها عليه.

وأن يكتب ليتّجه فقط إلى حلقات الاختصاص من روّاد اللّسانيات ولا سيّما غير العرب منهم فهذا مطعون فيه، لا من الوجهة العلميّة، وإنّما من الوجهة المبدئيّة الأخرى.

أمّا أن يكتب بلغة أجنبيّة ليتسلّم وثيقة الرّضى من سادة العلم فهذا تتلمذ أبديّ وهو أشنع، ولكن لا يذهبنّ بنا الجموح إلى سلب اللّسانيين العرب كلّ مبرّر عندما يكتبون بلغة أجنبيّة، كيف ومنهم من لا يستطيع أن يكتب بغير اللّغة الأجنبيّة، وجهلُ بعض بحاثتنا وعلمائنا للغتهم ـ وإن لم يبرّر من منطلق مبدئي ـ فلا مناص من الإقرار بأنّه حاصل فعلاً، ولكن ليس هذا هو الأهمّ، وإنّما نكتسب القضيّة بعدها الحقيقيّ عندما يواجه العربيّ مجال اختصاصه في أحد أفنان المعرفة اللّسانيّة، فيتمثّله ويجتهد فيه حتى يضع فيه وضعاً جديداً يمكّنه من أن يتقدّم بذلك الفنّ خطوة إلى الأمام، وعندئذ يكون التّمزّق: إن كتب باللّغة الأجنبيّة أصاب هدفه

العلميّ ولكنّه يعرّض نفسه لكلّ المطاعن الآنفة الذّكر، فضلاً عن أنّه يزكّي بصنيعه ذلك عائقات النّهضة اللّسانيّة في الواقع العربيّ، وإن كتب بالعربيّة افتقد القارىء الأوفى لأنّ «المستهلك» العربيّ لا يخلو أمره في معظم الأحيان من إحدى حالين: إمّا أنّه لا يتيسّر له إدراك مادّة النّصّ فينقم على النّصّ وعلى صاحبه ثمّ على اللّسانيّات وفنونها، فيرمي الكلّ بالإلغاز والتّعمية، وإمّا أنّه يفهم ولكن يعجز عن تمييز ما هو حاصل مكتسب في العلم وما هو من وضع صاحب البحث المجتهد في مجال اختصاصه، فلا يبقى من قارىء نموذجيّ إلاّ نخبة فيخطىء اللّسانيّ العربيّ ـ الواعي بأبعاده الحضاريّة والملتزم بمهجته التّاريخيّة ـ هدفه مرّة أخرى، ذلك أنّ كتاباته تظلّ تفتقر إلى القارىء الأمثل: لا في حلقات البحث ونخب الاختصاص وإنّما على مدى الجمهور المثقّف، والحريص على ألاّ تقوم في وجهه حقول محظورات يقال عنها إنّها من رصيد النّخبة «الأكاديميّة».

وإلى ما سلف من علل هذه الحقائق المضنية ينضاف سبب ظرفيّ هو من أعراض حقب التّحوّل المعرفيّ في المجتمعات المتنامية، وصورته أنّ اللّسانيّين العرب يرغب بعضهم عن متابعة ما يكتبه البعض الآخر ولا سيّما باللّغة العربيّة، ويصدق هذا الأمر بتواتر غالب لا يشذّ عنه إلاّ من ندر منهم: قارئاً أو مقروءاً. وقد يكون من دوافع هذه الظّاهرة كثرة الكتابات الّتي لا يُقصد بها إلاّ التّعريف بالعلوم اللّغويّة، وتقديمها بتيسير يضجر منه أهل الخاصّة وما هم بمحقّين في ضجرهم إذ لو امتثلوا لوصايا العلم الكلّيّ لبان لهم أنّ من أشدّ ما يقترن بوظائفهم تعقّب الطّرق الّتي تقدّم بها معارفهم إلى من يعرفها من النّاس وإلى من لا يعرفها، وليس أبعد خطراً في حقل النّظريّة المعرفيّة من شأن اللّغة الّتي يكتب بها البحث في اللّغة.

وإذ طغت الكتابات الّتي من نمط التّيسير اطّرد الظّنّ لدى خاصّة العلماء أنّ ما يتلقّاه قارىء العربيّة لا يعدو أن يكون كلاماً ينشد به واضعه رفع الأمّيّة أو يطلب الشّهادة له بأنّه فارقها. وفي هذا الظّنّ إجحاف بالعربيّة وبأهلها، فمكتبتها اليوم على غير ما قد يُظنّ بها من خصاصة في مادّة اللّسانيّات، ولو راجع المرء منطلق التّأليف في ما كان يكتب بعنوان «علم اللّغة» ثمّ يستصحب المصنّفات المتعاقبة طيلة العقود الأربعة الماضية فيضيف إليه المقالات الغزيرة في نوعها وعددها سواءً

ما تحتضنه الدّوريات المختصّة أو ما تتسابق إليه النّشريّات السيّارة ذات الرّواج الثّقافيّ الغالب فإنّه يدرك أنّ عزوف المختصّين عمّا يكتبه أهل الضّاد في هذه المعارف حيف فكريّ قد يُحدث يوماً ـ لو تواصل ـ قطيعةً معرفيّة يعسر بعده رتقها.

وآخر ما يحضرنا من عائقات نهضتنا اللّسانيّة ـ ولعلّه أقوى الأسباب اقتراناً بموضوع كتابنا ـ ازدهار الدّراسات القطاعية وضمور الأبحاث النّظرية : فاللّسانيّات علم يتأسّس على جذع كلّي يتفرّع أفناناً بحسب المشارب وحقول الاهتمام، وذاك الجذع في كلّ المعارف هو الجانب النّظري من ذلك العلم. وبينما اشتغل اللّغويّون العرب بفروع المعرفة اللّسانيّة في جوانبها الصّوتيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة وغيرها فأتوا فيها بزاد تحليليّ وتأليفيّ مناطه العربيّة منطلقاً والاستنباط التّجريديّ مصبّاً، اقتصر اهتمامهم في المستوى النّظري على جانب التّعريفات ممّا يتّصل بحدّ العلم وضبط موضوعه ورسم خطط مناهجه، فضمر الإبداع التّنظيريّ وتقلّص الإشعاع المعرفيّ فخفيت أبعاد البحث اللّغويّ المعاصر حتى كاد المتتبّع من المريدين لا يتصوّر للّسانيّات آفاقاً كلّيّة تنحو بها منحى المعارف الكونيّة، وما لم يروّض الذّهنُ برياضة العقل الخالص في قواعد العلم ومعادلاته فيسلك سبيل المتاهات بحثاً عن منافذ الجوهر فاتحاً أقفالها بما يؤسّس لها منطقاً هو المنطق النّوعيّ لذلك العلم تتكشّف به أسراره وتتركّب عليه بنيته فإنّ العلم المخصوص يضيق عن استيعاب نواميس العقل المدرك فيعجز عن شدّه إليه.

المراجع(*)

المراجع باللغة العربيّة:

- نعوم تشومسكي. **اللغة والعقل**، ترجمة إبراهيم مشروح ومصطفى خلال، تانسيفت، مراكش، 1993.
______. **اللغة ومشكلات المعرفة**، ترجمة د. حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال، الدار البيضاء، 1990.
- جلال الدين السُّيُوطي. **المزهر في علوم اللغة**، 2ج، القاهرة، (د.ت.).
مصطفى الشهابي. **المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث**، دمشق، ط1: 1955، ط2: 1965.
- أبو الفتح عثمان ابن جنّي. **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، ط2: دار الهدى، بيروت (عن طبعة دار الكتب المصرية ـ 1952)، 3ج، (د.ت).
- ابن حزم الأندلسي. **التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1959.
- أبو نصر الفارابي. **إحصاء العلوم**، تحقيق عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3: 1968.
- محمد التهانوي. **كشاف اصطلاحات الفنون**، نشره محمد علي ترفي، 2 مج، كلكته: 1862، طهران: 1947.
- ابن النديم. **الفهرست**، طبعة فوجل: 1872.
- أبو عبد الله الخوارزمي. **مفاتيح العلوم**، نشره فان فلوتن، ليدن، 1895 ـ (إدارة الطباعة المنيرية، 1342هـ).
- جمال الدين الشيال. **تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي**، القاهرة، 1951.
- صلاح فضل. **نظرية البنائية في النقد الأدبي**، مكتبة الأنجلو المصرية، 1978.
- تمام حسان. **اللغة بين المعيارية والوصفية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980.
- ابن خلدون. **المقدّمة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أبو نصر الفارابي. **إحصاء العلوم**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1947.

(*) المراجع المنصوص عليها في الكتاب مُرتَّبة بحسب ورود ذكرها تباعاً في مُقدّماته وفصوله (العربيّة فالأجنبيّة).

- ابن سينا. **الإشارات والتنبيهات.** القاهرة، 1947.
- أبو حامد الغزالي. **معيار العلم في فن المنطق**، المطبعة العربية بمصر، ط2: 1927.
- إسحاق موسى الحسيني. «اللغة الصامتة»، **مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، ج45، ماي 1980، ص23 ـ 27.
- نوري جعفر. **اللغة والفكر**، 1971.
- إدوارد سابير. **اللغة: مقدمة في دراسة الكلام**، ترجمة منصف عاشور، الدار العربية للكتاب، تونس، 1995.
- كوردير. **مدخل إلى اللغويات التطبيقية**، ترجمة جمال صبري، اللسان العربي، الرباط، مج 14، ج1، 1976، ص64 ـ 76، مج16، ج1، 1978، ص197 ـ 207.
- عبد الرحمن الحاج صالح. **مدخل إلى علم اللسان الحديث**. القسم الرابع: «أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، اللسانيات»، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر، ع4، س1973، 1974 ص17 ـ 79.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Adam Schaff. *Introduction à la Semantique*, traduit du polonais par Gorges Lisowski. Paris. Anthropos, 1969.

  —— *Langage et Connaissance*. traduit du polonais par Claire Brendel. Paris. Anthropos, 1969.
- Alain Rey. *Théories du Signe et du Sens, lectures*. Paris. Klincksieck, 1973.
- André Jacob. *Temps et Langage*, Paris. Armand Colin. 1967.

  ——. *Introduction à la Philosophie du langage*, Paris. Gallimard. 1976.
- André Martinet. *Eléments de Linguistique générale*. Paris. Armand Colin, 1968.
- Arnauld et Lancelot. *Grammaire générale et raisonnée*. Introduction de Michel Foucault. Republications Paulet. Paris. 1969.
- Brice Parain. *Recherches sur la Nature et les Fonctions du Langage*. Paris. NRF. Gallimard. 1942
- Claude Lévi-Strauss. *Anthoropologie Structurale*. Paris. Plon. 1958.
- Edward Sapir. *Language: an Introduction to the Study of Speech*, New York. Harcourt. 1921; tr. fr.: S.M. Guillemin: *Le Langage: Introduction à l'Etude de la Parole*. Paris. Payot. 1953.
- Ferdinand de Saussure, *De l'Emploi du génitif absolu en Sanskrit*.

  ——. *Cours de Linguistique générale*, (cf Supra N° 15).

  ——. *Cours de Linguistique générale*. édition critique préparée par Tullio de Mauro. Paris. Payot. 1972.

  ——. *Mémoire sur le Système des Voyelles dans les Langues indo-européennes*.
- Georges Mounin. *La Linguistique du XXe siècle*. Paris. PUF, 1975.
- H.Sinclair de Zuaart, L'Explication en Linguistique. in: *L'Explication dans les Sciences*. Paris. Flammarion. 1973. p.132-145.
- I.P Pavlov. *Vingt ans d'Expérience dans le domaine de l'Activité nerveuse supérieur des Animaux*.

  ——. *Le Réflexe conditionné*
- Issac Losifvitch Revzin, *Les Modèles linguistiques*, Moscou. 1962; tr.fr.Dunod. Paris. 1968.